





العدد الثالث ديسمبر 2019

دراسات

تاريخية







مجلّة دوريَّة علميَّة محكّمة يصــدرها مركـز عـدن للـدراسـات والبحوث التاريخية
والنشر بترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العدد الثالث ديسمبر ٢٠١٩م

توجـه المراسـلات والبحـوث المقترحـة للنشر، باسـم رئيـس التحريـر على البريد الإلكـتروني للمجلـة: hsj@aden.center

أو على عنـوان مركـز عـدن للدراسـات التاريخية والنـشر، عدن، الشـيخ عثمان، شمسـان مول، مكتـب: 6 إيميـل: info@aden.center

المواد المنشورة في المجلة لا تعبِّر إلَّا عن آراء أصحابها
ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلة أو رأي القائمين عليها

المجلة صادرة بقرار ترخيص رقم (١) من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لعام ٢٠١٩م وبرقم إيداع وطني : ١١٠٩ لعام ٢٠١٩م

قواعد النشر في المجلة

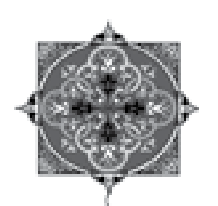
1- أن يكون البحث في مجال التاريخ وعلومه، وأن يتسق عنوانه مع محتواه.
2- أن يكون متسماً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وأن يمثِّل إضافة نوعية في مجال المعرفة.
3- أن يكتب بلغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية.
4- أن يكون ملتزماً بدقة التوثيق، وأن توثق قائمة المصادر والمراجع وترتب ترتيباً هجائياً في آخر البحث بطريقة التوثيق المتعارف عليها: اسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الجزء، اسم المحقق أو المترجم، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.
5- أن تذكر الهوامش في أسفل الصفحات، وأن ترقم في كل صفحة ترقيماً تسلسليًّا.
6- ألَّا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدِّم للنشر في أي جهة أخرى.
7- ألَّا تقل صفحات البحث الواحد عن 15 صفحة، وألَّا تزيد عن 30 صفحة، بما فيها الجداول والرسوم الخرائط والصور، إن وجدت.
8- أن يستخدم الباحث الخط الأسود Simplified Arabic بحجم 14 Normal، وبحجم 16 Bold في العناوين الداخلية.
9- أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين والأخذ بها، مع تعليل ما لم يتم الأخذ به.
10- قرار هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة للنشر نهائي، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات قراراتها بعدم النشر.
11- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.

مرفقات النشر

عند تقديم البحث للنشر يشترط الآتي:

1- أن يقدِّم الباحث طلباً كتابياً بنشر بحثه إلى رئيس تحرير المجلة. وأن يتعهد فيه بأن بحثه لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلاً أو جزءاً من كتاب أو رسالة علمية.
2- أن يقدِّم الباحث ملخصاً لسيرته العلمية، وأهم إنتاجه العلمي.
3- أن يقدِّم الباحث نسختين ورقيتين من بحثه، ونسخة إلكترونية.
4- أن يرفق مع البحث ملخصًا باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، بحيث لا تزيد كلمات الملخصين عن 300 كلمة.
5- أن يقدم الباحث نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، في حال استخدامها في البحث، إلا إذا وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.

محتويات العدد



تاريخ الاستيطان القديم في خليج عدن

د. أحمد بن أحمد باطايع[1]

ملخص:

بقيت معرفتنا بآثار السهول الساحلية للبحر الأحمر وخليج عدن، قليلة ونادرة لمدة طويلة بالمقارنة مع أقاليم أُخرى في العربية الجنوبية الغربية، إذ عرفت حصريًا عن طريق المسوحات الأثرية سيما أنها لم تشهد أية حفريات أثرية حتى العام 1994م.

يتناول هذا البحث منطقة عدن في سياقها التاريخي الذي يمتد من مضيق باب المندب حتى واحة أبين في الشرق، حيث وجدت مؤشرات استيطان كثيرة منذ عصور ما قبل التاريخ. كما أن الماضي الجيولوجي والمناخي كان له عظيم الأثر في استيطان هذه المنطقة، ونقصد بذلك الحركات التكتونية التي أدت إلى نشوء البحر الاحمر وبالتالي انفصال أفريقيا عن آسيا، فضلا عن التقلبات في حركة مستوى سطح البحر التي شكلت العقبة الرئيسية في فهم وتحديد انتشار المواقع القديمة (خلال عصري الباليستوسين والهولوسين)، وبالتالي بعدها النسبي عن الشريط الساحلي. وتشير الأدلة الأثرية إلى أن ساحل خليج عدن شهد مظاهر للاستيطان منذ العصر الحجري القديم تمثلت بهجرة

---

(1) قسم الآثار-كلية الآداب-جامعة عدن.

الإنسان من شرق أفريقيا عبر مضيق باب المندب -كأقصر طريق-وانتقاله الى حضرموت. وقد مهد كل ذلك الطريق للتوسع في دراسة وكشف عدد من المواقع الاثرية على امتداد الساحل، وهي مستوطنات الصيادين وجامعي القواقع في عدن الصغرى وخور عميرة والتي تعود للعصر الحجري الحديث، فضلًا عن كشف ثقافات عصر البرونز الفخارية التي لم يسبق كشفها من قبل في ساحل تهامة وخليج عدن والتي استمرت حتى ظهور الفترة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان القديم، باب المندب، عدن، السهول الساحلية، راس عمران.

Abstract

Our Knowledge about the archaeology of the costal plain of the Red sea and the golf of Aden where for long seant and rare .It was known through archaeological surveys and was excavated only in.1994

This research studies the site of Aden in its historical context ،where there exist evidences of ancient habitation since prehistoric periods.

Recent discoveries denotes that early humans left/migrated from east Africa to Asia via Bab al Mandab and reached Hadramaut .This encouraged the archaeological investigations along the coast while revealed cultures not known before.

تمهيد:

إن معرفتنا بآثار السهول الساحلية للبحر الأحمر وعلى وجه الخصوص في خليج عدن، بقيت بالمقارنة مع أقاليم أُخرى في العربية الجنوبية الغربية، لمدة طويلة قليلة ونادرة وأنها قد عرفت حصريًا عن طريق المسوحات الأثرية حيث إنها لم تشهد أية حفريات أثرية حتى العام 1994[1]. وإذا حاولنا تتبع هذه الرؤية، ربما يعود السبب في ذلك فيما يراه نفر

(1) Vogt and Sedov 1998:26؛ فوغت 2003: 19

ليس بالقليل من الباحثين المهتمين بالدراسات التاريخية في اليمن، بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الإطار الجغرافي والسياسي؛ إذ أن اليمن كان منقسما إلى شطرين، مما أدى إلى تطور الدراسات الأثرية في كل إقليم بشكل مستقل.

أولاً: الموقع والطبيعة الجغرافية:

في سياق هذا البحث سنتناول ليس موقع عدن المدينة / الميناء فحسب، وإنما عدن في سياقها التاريخي، ونعني بذلك "عدن التاريخية". ونقصد بها المنطقة الممتدة التي تبدأ من مضيق باب المندب وإلى الشرق منه لمسافة 100 كم على ساحل خليج عدن حتى ميناء عدن والمنطقة الخلفية في واحة تُبَن إلى الشرق منه[1]، حيث توجد مؤشرات أثرية لاستيطان أكثر قِدما مما تعارفنا عليه في شبه جزيرة عدن وعدن الصغرى وامتداد ساحلها ليصل إلى رأس عمران قرب باب المندب[2] (خريطة رقم 1) وهو ما سيتم تناوله مفصلا في هذا البحث.

ومن حيث الطبيعة الجغرافية فإن اليمن تحتل موقعا متميزا في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، وبذلك فإنها تقع في ملتقي البحر الأحمر مع منطقة خليج عدن.

إن هذا الموقع أدى إلى أن يتميز اليمن بأقاليم جغرافية وطبيعية شديدة الاختلاف لعبت دورًا هامًّا في تاريخ الاستيطان في المنطقة، فضلًا عن إنها قد قسمت تضاريسها إلى أقاليم طبيعية رئيسية:

إقليم حضرموت ورملة السبعتين ومناطقها المجاورة، ثم مرتفعات اليمن الوسطى والشرقية، فضلًا عن ذلك هناك الساحل الشرقي للبحر الأحمر الذي يعرف بساحل تهامة الذي يمتد لمسافة 500 كم بدءًا من جيزان في العربية السعودية

(1) Durrani 2006:1; Doe,1983: 123 -124؛ فوغت 2003: 19

(2) Doe 1983:123

شمالًا ونزولًا حتى باب المندب، وإلى الشرق منه لمسافة 100 كم على امتداد ساحل خليج عدن حتى ميناء عدن[1] (خريطة رقم 1).

ومن أجل إيجاد تفسير لمختلف مظاهر سطح الأرض هذه، تأتي أهمية توضيح الماضي الجيولوجي والمناخي فضلا عن الجيومورفولوجي لليمن، وأثر ذلك على ساحل خليج عدن. فمن وجهه النظر الجيولوجية فإن العربية الجنوبية كانت تشكل جزءًا من الصحن العربي القاري الملتحم مع القارة الافريقية، وعلى إثر الحركات التكتونية التي أدت إلى حركة الصدع القارية في منطقة البحر الأحمر التي بدأت منذ 30 مليون سنة، في أواخر العصر الثلاثي[2]،ثم تتالت الحركات التكتونية حتى تم صدع البحر الأحمر وخليج عدن، وبالتالي تم الانفصال التام لشبه الجزيرة العربية عن قارة أفريقيا.

وجدير بالذكر أن هذه الظاهرة التكتونية قد توقفت خلال عصر الميوسين المتأخر (12-15) مليون سنة[3] وعليه فإن البحر الأحمر وخليج عدن تكونا نتيجة لهذا الانفصال وعلى إثر ذلك برزت حركة رفع على جانبي هذا المنخفض أدت إلى بروز سلسلة جبلية مرتفعة في النهاية الجنوبية للبحر الاحمر في كل من إرتيريا / اثيوبيا (أبسينيا/ Abyssinian) من جهة والعربية الجنوبية الغربية من الجهة الأخرى.

وبما أن المستهدف بالدراسة "عدن التاريخية" أي ساحل خليج عدن فقد لاحظت العديد من البعثات الأثرية العاملة في السواحل اليمنية وفي تهامة وساحل خليج عدن، بأن العقبة الرئيسية في تحديد وفهم انتشار المواقع الأثرية القديمة،

(1) Durrani 2006:1

(2) Munro2001:12

(3) Munro 2001:13

برهنت على أنها تعود الى التغييرات الجيومرفولوجية المستمرة للمنطقة فضلًا عن حركة الشطآن الساحلية على وجهه الخصوص[1].

إن الشريط الساحلي لليمن شهد تغيرات عبر الزمن كاستجابة للتغيرات المناخية العالمية التي تعزى لأسباب عدة، منها الدورات الجليدية، فضلًا عن الأثر العالمي النطاق لتأرجح مستوى سطح البحر.

إذ تعرضت الأرض خلال العصر الرباعي الذي يمثل العصر الجيولوجي الأخير من تاريخ الأرض والحياة، الذي بدأ منذ حوالي ثلاثة ملايين سنة وما زال مستمرا حتى الآن إلى الكثير من التغييرات المناخية، وقد قسمه الباحثون إلى قسمين: الأول، عصر البلايستوسين (Pleistocene) ويبدأ من حوالي ثلاثة ملايين سنة حتى عشرة آلاف سنة. والثاني، عصر الهولسين (Holocene) ويبدأ من عشرة آلاف سنة ويستمر حتى الآن.

إن أهم ما يميز عصر البلايستوسين إنه عصر بارد حدثت فيه تقلبات مناخية كبيرة. إذ تتابعت على امتداده دورات جليدية وأخرى دافئة. لقد أثرت تلك التقلبات المناخية على البحار التي تعرضت لحركات "مد" (Transgression) ارتفع فيها مستوى مياه البحار وغطت مناطق من اليابسة المحيطة وحركات "جزر" (Regression) عندما تراجعت مياه البحار إلى الخلف وانحسرت عن المناطق التي غطتها في مرحلة الارتفاع[2]. وعموما شهدت العصور الجليدية تقلبات مناخية بين تقدم الجليد أو تراجع الجليد، بين فترات باردة وأخرى دافئة، كان لها تأثير كبير على إنسان ذلك الزمان. ومما يجدر ذكره هنا ما أكدته الدراسات الجيولوجية في جنوب البحر الأحمر، أنه في أغلب العصر الجليدي، خاصة في ذروة العصر

(1) Marcolongo and Palmieri:1992:117-123;Tosi 1985:363;1986:400
(2) Sanlaville 2000:167-169

الجليدي الأخير قبل حوالي 18 ألف سنة، فإن مستوى سطح البحر الأحمر كان أدنى بحوالي 80 مترا عن المستوى الحالي، وإن البحر الأحمر ربما كان معزولا تماما عن المحيط الهندي[1].

وعلى امتداد نهاية العصر الجليدى الأخير منذ حوالي 12 ألف سنة بدأ مناخ الأرض يدفأ تدريجيا مفسحا المجال لأحوال دافئة ورطبة خلال البداية الكاملة لعصر الهولسين منذ 10 ألف سنة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة الذوبان الكامل للغطاء الجليدى. علما أن هذا بدوره شهد فترات لتقلبات مناخية بين الرطبة والجافة أدت الى ارتفاع وانخفاض في مستوى سطح البحر، يؤيد ذلك أنه خلال عصر الهولسين فإن الشريط الساحلي للبحر الأحمر قد شهد تغييرات مناخية هامة، أهمها الارتفاع الملحوظ لمستوى سطح البحر نتيجة لذوبان الجليد، هنا يجدر بنا ذكر ملاحظة العديد من الدارسين لهذه المنطقة، بأن مظاهر عصر الهولسين خاصة في سواحل البحر الأحمر لم تجد الدراسة المفصلة بعد[2].

ورغم ذلك فإن المعطيات الحديثة بدأت بتقديم بعض النتائج كالدراسة الجيولوجية الحديثة الخاصة بآثار عصور ما قبل التاريخ الساحلية الغارقة في البحر الأحمر التي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر الكشوفات الأثرية تحت الماء (علم الآثار البحرية)، وذلك اعتمادا على تقلبات مستوى سطح البحر منذ نهاية ذروة العصر الجليدي الأخير منذ حوالي 18 ألف سنة حتى عصر الهولسين، وتأثير ذلك على مستوى سطح البحر في الشريط الساحلي في منطقه باب المندب[3]. وتشير الدراسات الجيولوجية لجنوب البحر الأحمر، بأنه في عصر الهولوسين قد

(1) زارنيس والزهراني 1985: 72؛Bailey et al.2007:5
(2) زارنس والزهراني 1985:72؛ Brunner 2005:115 ; Wilkinson 2003:22
(3) Bailey et al. 2007: Fig..3

ارتفع مستوى سطح البحر إلى ما فوق المستوى الأدنى الذي وصل إليه خلال العصر الجليدي الأخير، وأن مستوى سطح البحر قد أخذ في الارتفاع تدريجيا منذ الهولوسين المبكر حوالي الألف التاسع ق.م حتى الألف السادس ق.م، وأنه قد وصل إلى ذروة ارتفاعه في الألف السادس ق.م، وأن الشريط الساحلي كان يبتعد لمسافة 10 كم الى الداخل من الساحل الحالي[1]، ودليلنا على ذلك هو وجود المستوطنات الساحلية للمجموعات البحرية القديمة الممثلة في الأكوام الصدفية التي تنسب إلى العصر الحجري الحديث في ساحل تهامة منذ الألف السادس ق.م[2] والتي تقع على الشريط الساحلي المرتفع بين 1-2 مترا فوق مستوى سطح البحر الحالي وتبعد لمسافة من 5 حتى 10 كم من الساحل الحالي[3] إلا أن مستوى سطح البحر قد تراجع في الفترة الواقعة بين الألف السادس ق.م والألف الثالث ق.م، وبالتالي فإن الشريط الساحلي تراجع لمسافة 10 كم عما كان عليه[4]، وإن الشريط الساحلي الحديث فقد تكون قبل حوالي2500-2000 ق.م[5] وكنتيجة لهذه التغيرات فان البعد النسبي لكل موقع للركام الصدفي من الشريط الساحلي أصبح يستخدم في عملية تأريخ الموقع، رغم أن ذلك دُعم أحيانا بتحاليل الكربون المشع[6]. وعليه فإن كل المواقع الأثرية التي كانت تقع على الساحل مباشرة والسابقة للألف السادس ق.م يعتقد بأنها قد غرقت تماما تحت مياه البحر وذلك بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر[7]، وبما أن البحر أخذ في الانخفاض بعد

(1) زارنيس والبدر1986: 48
(2) Tosi 1986:407
(3) زارنيس والبدر 1986:48؛ Tosi 1985:365; 1986:400
(4) زارنيس والزهراني 1985: 73
(5) زارنيس والبدر 1986: 49
(6) Tosi 1985:363 Durnani 2007:47
(7) زارنيس والزهراني 1985: 73; Wilkinson 2003:22-23

الألف السادس ق.م، فإن الأكوام الصدفية التي تقع بين الشريط الساحلي الحديث والشريط الساحلي للألف السادس ق.م، حوالي 10كم إلى الداخل، فإنها قد أُرخت إلى ما بين الألف السادس والثالث ق.م.[1].

وبالتزامن مع ارتفاع مستوى سطح البحر في فتره الهولوسين الأوسط الرطبة (9000 – 6000سنة)، فقد تم توثيقها بشكل جيد في أنحاء كثيرة من اليمن وجنوب الجزيرة، ففي اليمن فقد أكدتها سجلات المناخ معززة ببيئة البحيرات القديمة في مرتفعات اليمن (تربة جهران) في إقليم ذمار[2] فضلا عن النشاطات البُحيرية (Lacustrine) في صحراء اليمن الداخلية "رملة السبعتين"[3]، فضلا عن جريان نهر الجوف/ حضرموت ليصب في المحيط الهندي وذلك قبل حوالي 7000 سنة[4]، وجميعها يمكن مقارنتها مع بحيرة "مندوفان" في الربع الخالي في جنوب العربية السعودية التي يعود تأريخها بين 9600 – 8000 سنة، التي ترتبط من الناحية الأثرية بفترة العصر الحجري الحديث المطير في شبه الجزيرة العربية (Neolithic Pluvial of the Arabian Peninsula) الذي يؤرخ بين 9000- 6000 سنة.[5]

كما تشير الدراسات الحديثة في ساحل خليج عدن، أنه في أسفل السبر الاختباري في موقع " ام معليبة" الذي يبعد لمسافة 5 كم إلى الشرق من موقع "صبر" في محافظة لحج، توجد ثلاثة أمتار أخرى رواسبها تماثل تلك من مرحلة مناخ الهولوسين

(1) زارنيس والزهراني 1985؛ Wilkinson 2003: 23
(2) Wilkinson et al 1997:102
(3) Lezine et al 1998
(4) Cleuziou et al 1992: Fig.1
(5) McClure 1976;1978

الأوسط الرطب(1). كما أن نهر وادي "تبن" ربما وصل حتى البحر في هذه الفترة، وأن الشريط الساحلي ربما كان أبعد إلى الداخل على الأرض المنخفضة(2) وربما كان قرب زنجبار(3)، كما أن موقع "صبر" وبعده لمسافة 20 كم من الساحل ربما تمثل أحد هذه المظاهر.

كما يميز هذه الفترة للهولوسين الأوسط أيضا هو الانتشار الواسع لغابات المانجروف على امتداد الشريط الساحلي للبحر الأحمر وخليج عدن، ووجود الأعداد الكبيرة من الأكوام الصدفية التي تكونت بواسطة تراكمات كثيفة لرخويات "Terebraliapalustris" التي تتعايش مع طين المانجروف، والتي توسعت إلى الداخل مزيلة بذلك المستوطنات السابقة لها، وتعد الآن بيئة ساحليه منقرضة، بينما الأكوام التي تهيمن عليها أنواع رخويات "Strombus، murex" فإنها تؤشر لمواقع ذات مخلفات لمراحل متأخرة.(4)

إلا أنه منذ حوالي الألف الرابع ق.م قد شهد المناخ مرحلة جفاف بسبب ضعف الرياح الموسمية، وصاحب هذه الفترة انخفاض تدريجي في مستوى سطح البحر وصولا إلى مستوياته الحالية(5) وهنا نلاحظ ما أشار إليه Doe، بأن مستوى سطح البحر قد انخفض حوالي مترين منذ كتاب الطواف في حوالي منتصف القرن الأول الميلادي(6) وهذه الفترة تقابل فتره الهولوسين المتأخر الموافق لعصر البرونز الذي يمثل أواخر عصور ما قبل التاريخ ثم العصور التاريخية اللاحقة. وكان من نتائج

(1) Vogt et al 2002:22

(2) Vogt et al. 2002:24

(3) Doe 1983:17

(4) Khaldi 2007: Fig.42;Wilkinson 2003:19-23;Tosi 1985:364;1986:404

(5) Wilkinson 2003:20

(6) Doe 1983:17

جفاف المناخ أن انتقلت مستوطنات الأكوام الصدفية باتجاه الساحل الحديث، فضلا عن تراجع البيئات الغابية المانجروفية وما يرافقها من البيئات الحيوية البحرية، ثم الانتشار الواسع للمسطحات الملحية التي تمتد لمسافة 1،5 كم من الساحل.[1] وبالتالي فإن تغيير المناخ أدى إلى تغيير الطبيعة الإقليمية والإمكانيات الاقتصادية مما استدعى تكثيف التدخل البشري باستخدام أنظمة الري وتطوير نظم الزراعة، ومن ثَم النمو السكاني والاستيطان في قرىً كبيرة وبالتالي المدن، وعليه يمكننا القول إنه منذ بداية الفترة المتأخرة لعصور ما قبل التاريخ فقد بدأت مرحلة طويلة من تحول الأرض والطبيعة، فضلا عن التعرية التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

ثانياً: لمحة عن تاريخ الكشوف الأثرية في منطقة خليج عدن:

المرحلة الأولى:

يمكننا القول إن الدراسات الحديثة في عدن قد بدأت تحت الحماية البريطانية، علما بأنه طوال فترة الاستعمار البريطاني لم يتم في مدينة عدن (كريتر) أية حفريات أثرية أو كشف آثاري يخص فترة ما قبل الإسلام، عدا ما كشف عنه الكابتن هنس (Haines) أول حاكم بريطاني لعدن، لنقش على قطعة من المرمر عندما كان العمال يشقون طريقا من صيرة إلى حقات، وهو النقش المعروف بـ (RES 2641) و نشر في العام 1842م في المجلة الآسيوية البنغالية، ويوجد النقش حاليا في متحف بومبي بالهند. كما تم العثور على بعض القطع الأثرية القديمة مستخدمة في بعض المباني، أي أنها منقولة عن مواقعها الأصلية[2].

(1) Tosi 1986:400
(2) محيرز 1991:18

ومنذ بداية أربعينيات القرن الماضي بدأت في الساحل الغربي لليمن خاصة في ساحل خليج عدن عمليات المسح الأثري بشكل غير متواصل. ففي عام 1943 نشر Hamilton عرضًا لبعض المواقع الأثرية لمحميات عدن الغربية، حيث قدم ملاحظات هامة عن منطقة عدن-لحج، وقد تضمن أول وصف لموقع صبر الأثري(1). كما قام الخبيران الأثريان بمصلحة الآثار Harding و Doe بمسوحات أثرية في أنحاء مختلفة من جنوب اليمن، بما فيها المنطقة الخلفية لعدن فضلا عن واحة أبين(2)، بينما قام الجيولوجي Cambridge عام 1966بكتابة تقرير عن مواقع ركام الأصداف في عدن الصغرى والذي يعود تاريخه إلى عصر البرونز(3).

كما قام Doe وآخرين بمسوحات أثرية حول عدن استطاعوا فيها أن يحددوا مستوطنات قديمة ترتبط بحضارة ممالك اليمن القديمة، كموقع "بئر فضل" شمال غرب المنصورة، ومستوطنة "بئر ناصر" شمال شرق دار سعد، و "كدمة الساف/ الحبيل" شمال غرب الحوطة فضلا عن عدد من المستوطنات في حوض وادى تبن/ لحج وحوض أبين(4).

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني في عام 1967حيث كانت البداية مركزة على ترتيب أولويات الدولة الفتية وما يتطلبه ذلك من معالجات للنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولهذا شهدت هذه الفترة تباطؤًا في النشاط الأثري ولهذا يمكننا أن نقول إنه حتى أوائل ثمانينيات القرن الماضي، كانت الاهتمامات العلمية بآثار

(1) Hamilton 1943:110-17

(2) باطايع 1999؛Harding 1964-65;Doe1971:60-61

(3) Cambridge 1966:22-4؛ أنظر: إدريس 2007

(4) Doe 1964-65; 1965 ; Lane and Serjent 1965

تهامة على البحر الأحمر وكذلك في ساحل خليج عدن تعتمد على معلومات المسح السطحي وهذه بدورها كانت انتقائية ومتقطعة[1].

إلا أن هذه الرؤية قد تغيرت بصورة جذرية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وذلك من خلال المسح الأثري الشامل لأراضي المملكة العربية السعودية بواسطة البعثة السعودية – الأمريكية، وذلك عند دراستها المفصلة للمنطقة الجنوبية-الغربية ومرتفعات عسير وسواحل تهامة السعودية، وخصوصا عندما نشروا نتائج مجساتهم الاختبارية التي أجروها في موقع "سيحي" (Sihi) جنوب جيزان[2].

وقد كان من نتائج تلك النشريات أن أصبحت فتحًا جديدًا على الآثار اليمنية، ومن ذلك أن البعثة الإيطالية التي كانت تقوم بمسوحات وتنقيبات في مرتفعات اليمن الشرقية في منطقة خولان في منتصف ثمانينيات القرن الماضي قد وسعت نطاق بحثها الميداني إلى ساحل البحر الأحمر في تهامة بين زبيد ومنطقة وادي سردد؛ وذلك بغرض الأبحاث الأثرية والبيئية، حيث أكدوا على وجود الكثير من المواقع الأثرية التي تتميز بظاهرة تركزات كبيرة من الأكوام الصدفية (Shell Middens) مقدمين الأدلة الأثرية للاستيطان البشري القديم في ساحل تهامة واستغلال المصادر البحرية كاستراتيجية غذائية لسكان ما زالوا يعتمدون على جمع القوت منذ المرحلة المبكرة للعصر الحجري الحديث في الألف السابع ق.م. حتى العصور الميلادية الموازية للمالك العربية القديمة[3]. وتكمن

(1) Vogt and Sedov 1998: 261

(2) تقع سيحي بالقرب من جيزان إلى الشمال من الحدود السعودية – اليمنية والذي تم الكشف عنه في ثمانينيات القرن الماضي ويحتوي على ركام كثيف من الأصداف يكشف لأول مرة عن مواقع الأكوام الصدفية ويعود تاريخه إلى عصر البرونز في الألف الثالث ق.م(6) وهذه الثقافة امتدت الى مستوطنات خليج عدن. ينظر: زارنيس وآخرون 1981؛ زارنيس والزهراني 1985؛ زارنيس والبدر 1986.

(3) Vogt 1999-2000:44

أهمية الأكوام الصدفية في أنها تقدم نموذجا لثقافة بيئية إذ إن هذه الأكوام الصدفية تعيش ضمن علاقة تكاملية مع نبات المناجروف، أي نظم بيئية مختلفة ومتعايشة.

وبهذا فإن البعثة الايطالية تكون قد قامت بدراسة ظاهرة الأكوام الصدفية لأول مرة في ساحل اليمن، كما أشاروا أيضا إلى وجود مكثف لهذه الأكوام في منطقة خليج عدن[1]. وهو بحث ستواصل البعثة المشتركة الألمانية-الروسية التوسع فيه في خليج عدن. وفضلا عن ذلك فإنهم عثروا على آلات حجرية ضمن سياق إستراتجرافي تؤكد على آثار لوجود استيطان بشري يعود إلى العصر الحجري[2].

ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين فإن وضع البحث الأثري في ساحل تهامة وعلى وجه الخصوص في خليج عدن قد شهد تطورًا كبيرًا، وذلك بدءًا من أعمال البعثة اليمنية-الأمريكية (1992-1990م)، التي تعد البداية الحقيقة للدراسة المنهجية للآثار والتطور التاريخي في ساحل خليج عدن بالرغم من أن أبحاثها قد تركزت أساسا على فترة العصر الحجري القديم(Palaeolithic)، حيث قامت بمسح أثرى حول باب المندب في خليج عدن (خريطة رقم 2) أكدوا فيها على الاستيطان البشري في هذه المنطقة منذ العصر الحجري القديم، وبالتالي بحثهم عن سيناريوهات طرق انتقال البشر خارج أفريقيا، الذي ربما كانت الطريق المائي عبر مضيق باب المندب كأقصر طريق[3] (خريطة رقم3)، وهذا السيناريو تم تأكيده والسير فيه بمزيد من الأبحاث الحديثة[4] (خريطة رقم 4). ثم أعقبتها البعثة الألمانية-الروسية المشتركة التي استمرت بين 1994-2000، علما بأن البعثة

(1) Tosi 1985;1986

(2) Bulgarelli 1985: 360-3

(3) Whalen and Schatte 1997:8-9

(4) Petraglia 2003

الروسية كانت تعمل في اليمن منذ العام 1983-1990، باسم البعثة السوفيتية-اليمنية المشتركة[1].

إن تكوين البعثة المشتركة شكل منعطفًا هامًا في تطور ثقافة العربية الجنوبية الغربية، فضلا عن تطور تاريخ البحث الأثري، كما أنها قد مهدت الطريق للتوسع في المسح والتنقيب، ومن ثَم الكشف عن عدة مواقع أثرية في خليج عدن والمنطقة الخلفية لها، حيث قدمت توضيحا لنموذج اجتماعي/ اقتصادي يتناول مستوطنات قديمة للصيادين وجامعي الرخويات (Ancient Fishers and Mollusc Gatherers) كثقافة لمستوطنين في منطقة خليج عدن بدءًا من حوالي الألف الخامس ق.م، أي منذ العصر النيوليتى المتأخر مرورا بعصر البرونز وصولا حتى بداية العصر الميلادي[2]. وهذا يتفق مع ما أشار إليه أميرخانوف (Amirkhanov) بأن منطقة ساحل خليج عدن ظلت حتى وقت قريب منطقة مجهولة ولم تستكشف بعد terra incognita[3]

استهلت البعثة المشتركة بواكير أعمالها بإجراء حفريات أثرية في ربيع عام 1994م في موقع "صبر" في محافظة لحج على بعد 20 كم إلى الشمال من عدن في دلتا وادي تبن، وهو يمثل حضارة فخارية ساحلية امتدت على طول ساحل البحر الأحمر وخليج عدن[4] (خريطة رقم 5) و تاريخها يتراوح بين القرن الرابع عشر ق.م. حتى أوائل القرن التاسع ق.م. وبذلك فهو يمثل الفترة المتأخرة من عصر البرونز.

(1) Amirkhanov 2006:599؛فوغت 2003: 19
(2) فوغت2003: 19
(3) Amirkhanov 2006:622
(4) Vogt and Sedov 1998

أما الفترة المبكرة من عصر البرونز فيمثلها موقع "اُمعليبة" الذي تم الكشف عنه في أثناء المسح الأثري للبعثة المشتركة في العام 1996، وأجريت فيه عمليات للسبر الاختباري خلال عامي 1997-1998.

يقع موقع "اُمعلبيه" في السهل الساحلي بين لحج وعدن وحوالى 5كم إلى الشرق من موقع صبر[1] وفخاره يشير إلى مرحلة مبكرة من ثقافة صبر الساحلية ويعود تأريخه إلى حوالي 2000-1600 ق.م[2]. كما أكدت الأبحاث في هذا الموقع على وجود مستوطنات زراعية، إذ تم فيها الكشف عن عدة قنوات للري الصناعي مما ينم عن معرفة بالزراعة منذ عصر البرونز وقبل نشوء الممالك اليمنية القديمة[3] (شكل رقم 1).

وأدت أهم نتائج البعثة الألمانية / الروسية المشتركة من خلال نتائج المسح والتنقيبات إلى اكتشاف عناصر أثرية جديدة لم يسبق اكتشافها من قبل، و نعني بذلك مواقع الأكوام الصدفية التي تمثل ثقافة "جديدة" للصيادين وجامعي الرخويات الذين استوطنوا في سواحل خليج عدن[4]، ومنها الكشف عن عدة مواقع أثرية أهمها موقع "النبوة" غرب عدن، والذي يمتد تاريخه بين الألف الرابع الى منتصف الألف الثاني ق.م.[5] (شكل رقم 2)

أما المنطقة الثانية فقد كانت في منطقة خور عميرة قرب باب المندب وحوالى 80 كم إلى الغرب من عدن، وقد تم كشفها خلال المسوحات الميدانية في العام 1999م، وتم الحفر فيها عام 2000م؛ مما أدى إلى الكشف عن العديد من

(1) فوغت 2003:20؛ Buffa 2002:1
(2) فوغت 2003:20
(3) Vogt 2003:Fig.4
(4) فوغت 2003:19؛ Amirkhanov 2006:599
(5) Amirkhanov 2006:623

المواقع الساحلية لمستوطنات الصيادين وجامعي القواقع، وأكثرها أهمية موقع "كود قهيو" الذي يرجع تأريخه إلى الألف الخامس ق.م. - الألف الرابع ق.م.[1] (شكل رقم 3) فضلا عن الكشف عن موقع للركام الصدفي من عصر البرونز في عدن الصغرى[2] (شكل رقم 4).

ومن خلال هذا الجهد لمحاولة تتبع تاريخ البحوث الأثرية والتاريخية، يتضح لنا بأن السهل الساحلي لخليج عدن والمنطقة الخلفية المتصلة به، لم يتضح تطورها التاريخي بشكل كافٍ حتى الآن، بالرغم من أنها شهدت استيطانا منذ بداية عصور ما قبل التاريخ مرورًا بالعصور التاريخية ثم الفترة الإسلامية وصولا إلى التاريخ الحديث والمعاصر.

كما توضح لنا أيضا تنوع الثقافات التي توجهت نحو الساحل وإن أقدمها تلك التي تهيمن عليها الركامات الصدفية ثم الثقافة الزراعية التالية لها، فضلا عما يوضحه انتشارها الجغرافي، وذلك بصرف النظر عن الفجوات التاريخية الكبيرة التي ما زالت قائمة مما يتطلب المزيد من مواصلة الجهود الحثيثة الأثرية والتاريخية.

ثالثاً: عدن في المصادر التاريخية:

ا- عدن في النقوش

لم تذكر عدن في النقوش المنشورة والتي تعود لفترة قبل الميلاد، كما هو الحال في ذكر كثير من المدن اليمنية القديمة، ولكن يفهم من نقش النصر(RES 3945) وهو نقش المكرب السبئي كرب إل وتر بن ذمر علي المؤرخ من القرن السابع ق.م، بأن منطقة عدن كانت ضمن الأراضي التي احتلها السبئيون كما هو حال أراضي دهس وتبن ثم دثينة، وكان من نتائج حروب هذا المكرب اختفاء مملكة

(1) فوغت2003:19

(2) Vogt، 1999-2000: 43

أُوسان التي حلت محلها مملكة قتبان التي استعادت بعض أراضيها المحتلة من قبل أُوسان، وتوسعت أراضي قتبان مع بداية القرن الرابع ق.م حتى بلغت حوض وادى تبن في خليج عدن وباب المندب، وما يؤكد ذلك العثور على نقش قتباني (غير منشور) بين عدن وباب المندب (نقش العذقة/ وادي مرخة/ خرز).

أما في القرون الميلادية الأولى نجد نقشين مهمين يشيران صراحة الى عدن كمدينة وبحر، ويؤكدان على قدم تسمية عدن ودورها التجاري والسياسي، أولهما نقش مدينة (قفط) على النيل في صعيد مصر، حيث كان لهذه المدينة علاقة تجارية مع عدن، إذ يذكر النقش أحد تجار عدن يدعى (هيرميوس بن أثينيو) وهو تاجر ومواطن "مدينة" عدن على البحر الإريتري، يقدم نقشا على مسلة تذكارية أيام القيصر "في سبازيان أقسط" وذلك في 9 أغسطس سنة 70 ميلادية، وهذا المواطن اليوناني الأصل هاجر واستوطن في عدن وصار أحد تجارها[1].

والنقش الثاني (المعسال5) الذي خطه (حظين أوكن) قيل ردمان وخولان أيام حكم الملك ياسر يهنعم (ملك سبأ وذو ريدان)، وكان هذا القيل قائدا للجيش الحميري الذي حارب وطارد الأحباش في الأجزاء الجنوبية بل وحاربهم في بحر عدن ولم ينج منهم -أي الأحباش-سوى عشرين رجلا، وكان ذلك في بداية النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي[2].

٢- عدن في المصادر الكلاسيكية

قبل أن نتناول ذكر عدن في المصادر الكلاسيكية، يجب الإشارة بأن الاسم (عدن) قد جاء ذكره في "التوراة، الإصحاح 27" من كتاب/ سفر "حزقيال" وذلك حوالي 600 ق.م، إشارة إلى أهميتها كموقع تجاري، حيث ذكرت الى جانب سبأ

(1) محيرز1988: 118
(2) بافقيه 1994: 62،72،79

وقنا في اليمن وحواضر أُخرى في شمال الجزيرة العربية، كالآتي: (وتجار سبأ ورعمة هم تجارك، بأفخر كل أنواع الطيب وبكل حجر كريم والذهب، أقاموا أسواقك حران وكمنة وعدن وتجار شبأ وآشور كلمد تجارك).

وفي بداية القرن الأول الميلادي نجد صاحب كتاب "الطواف حول البحر الإرتيري"، بعد وصفه لميناء "أوكليس" يصف موقعا شرق باب المندب في خليج عدن صالحا كميناء ومرسى للسفن تتوفر فيه المياه العذبة وينعزل عن البر، حيث ينفرج البحر المتجه نحو الشرق وعلى بعد مائتي إستاديا، توجد "Eudemon Arabia" أي العربية السعيدة، قرية في البحر في مملكة كرب إيل، وفيها مرسى مناسب، وأماكن للمياه عذبة، وأفضل من أُوكليس، وتقع على مدخل خليج ويبعد عن البحر[1] وأشار الشيبة بأنها سميت بالسعيدة لأن المدينة في أيامها الخوالي قبل أن يتم السفر مباشرة من الهند الى مصر، وقبل أن يجرؤ الملاحون على الإبحار من مصر الى الموانئ الواقعة عبر المحيط مباشرة، كانت تتجمع جميع المتاجر من البلدين كما هو الحال بالنسبة للإسكندرية حيث تصلها الأشياء التي تبتاع من الخارج ومن مصر، وكان ذلك بالنسبة لعدن قبل خرابها من قبل القيصر Caesar[2]. ولكن هناك عدة آراء حول خراب عدن هذا، فمن الباحثين من يرى أن هذا التدمير قد قام به القيصر، بينما آخرين يعتقدون بأن هناك تحريف قد حدث لكلمة "Caesar"والمقصود ملك حضرموت "Eleazos" ملك بلاد البخور "اى ايل عزيلط" (190 230–م)، وفريق ثالث يرى أن هذا التدمير تم عن طريق أُسطول روماني في وقت غير معروف أو أنه تم على يد الإمبراطور "سبتميو سسيفروس" في أثناء حملته الثانية على البارثيين عام (197–199م)[3] وعلى كل حال فإن

(1) محيرز1990: 116

(2) الشيبة 2008: 78-79

(3) الشيبة 2008: 98

وصف صاحب (الطواف) للموقع أعلاه ينطبق على ميناء عدن أكثر من غيرها من المناطق في خليج عدن. أما "بطليموس" فيصف عدن بأنها فرضة بلاد العرب "Arabia Emporium"، وكان هذا وصفها وتعريفا لها لفترة طويلة من القرون الميلادية الأولى، إلى جانب وصف صاحب الطواف لها بالعربية السعيدة "Eudemon Arabia"، وهذا يضفي على عدن أهمية تجارية خاصة. ولعل إطلاق اسم عدن في الخرائط الأوربية منذ عصر الرومان حتى عصر النهضة في القرن الخامس عشر الميلادي على اليمن كله كان أمرا شائعا، فهي ثغر اليمن، وسمى اليمن بمملكة اليمن وسلاطينها بسلاطين عدن[1].

هذا وكانت عدن محمية من محميات الإمبراطورية الرومانية، واعتُبرت إحدى أسواقها، وفي القرن الرابع الميلادي تفوقت على موانئ حضرموت وميناء موزع واستحوذت دون منافس على تجارة البحر الأحمر وكانت كذلك خلال الاحتلال الحبشي والاحتلال الفارسي لليمن، واشتهرت في القرن السادس الميلادي كواحدة من أسواق العرب، وعُرفت بمنسوجاتها وبضائعها الثمينة الأُخرى المرغوبة في ذلك الوقت.

رابعاً: التطور التاريخي في خليج عدن:

هناك أدلة أثرية تؤكد أن بلاد اليمن قد تم استيطانها منذ أقدم عصور ما قبل التاريخ، وهذا يشمل إقليم تهامة عموما وساحل خليج عدن خصوصًا. ولهذا سنحاول في هذا الجزء من البحث أن نتتبع أقدم مظاهر استيطان ساحل خليج عدن، بدءا من عصور ما قبل التاريخ، بالرغم من أن أبحاثها ما زالت حديثة العهد، إذ أن الأبحاث كانت قد تركزت على الفترة التاريخية أي عصر الممالك اليمن القديمة.

(1) محيرز 1988: 119-118

ا- ساحل خليج عدن في عصور ما قبل التاريخ

إن الوجود الجغرافي للبحر الأحمر الذي يمثل مضيق باب المندب المدخل الوحيد له، والفاصل بين أفريقيا وآسيا، أدى إلى تباين الآراء حول هذا الممر البحري، فهناك من اعتقد أن البحر الأحمر ربما شكل حاجزًا هائلا لحركة البشرية وذلك منذ عصور ما قبل التاريخ، فضلا عن أنها تقدم تأييدًا لفكرة أن شبه الجزيرة العربية كانت من الناحية الجغرافية طريقا مسدودًا قليل الأهمية خلال أغلب (العصر الحجرى القديم)[1] وهو ما يتفق تماما مع الفكرة التي كان قد أثارها من قبل الآثاري Coon وهي فكرة العزلة الثقافية للعربية الجنوبية الغربية فيما قبل عصر الحديد (عصر الممالك اليمنية القديمة)[2] إلا أن هذه الفكرة قد تم دحضها بنجاح منذ ثمانينات القرن الماضي، بالعثور على أدلة أثرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ وذلك منذ العصر الحجري القديم/ الباليوليت حتى عصر البرونز وتفترض أن باب المندب ربما كان الطريق الأقصر لهجرة الإنسان من أفريقيا إلى آسيا (خريطة رقم 3، 4). وهنا نذكر الدراسة الحديثة التي تدرس فرضية أن سواحل البحر الأحمر كانت مكانا جاذبا للاستيطان البشرى والتواصل الثقافي في عصور ما قبل التاريخ وذلك عبر دراسة مستويات سطح البحر منذ العصور الجليدية فضلا عن عمليات أدلة المسح والكشف الأثري للآثار الغارقة تحت الماء[3].

وبالرغم من البداية المتأخرة للأبحاث الأثرية في ساحل خليج عدن، فإنه يمكننا أن نقسمها إلى مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى:

تشكل البداية الحقيقة لدراسة التطور الأثري والتاريخي في ساحل خليج عدن،

---

(1) Bailey et al.2007:1

(2) Coon 1943:187

(3) Bailey et al.2007

الذي نشأ بواسطة البعثة اليمنية الأمريكية عندما حاولت التثبت من فرضية قدم الاستيطان في ساحل خليج عدن، وذلك عندما قامت في الأعوام 1990، 1992م بمسوحات أثرية وحفر اختباري في خليج عدن قرب باب المندب عند مدخل البحر الأحمر وفي الوديان أسفل المرتفعات، وذلك على بعد 25-40 كم من الساحل[1] ومرد ذلك أنه في ثمانينات القرن الماضي تم العثور على مواقع في شرق وغرب آسيا تضم هياكل بشرية مؤرخة بشكل جيد وآلاتها الحجرية تطابق تلك من العصر الأشولى المبكر/ الألدوفان المتطور (Oldowan) في شرق أفريقيا، وذلك في مواقع مثل، موقع "العبيدية" في وادى الأردن في فلسطين الذي أُرخت بقاياه العظمية إلى 1-1,4 مليون سنة[2]، وفي موقع (دمانيسى Dmanisi) في القوقاز/ جورجيا حيث كُشف فيه عن فك أسفل لبشر يؤرخ إلى 1,8 مليون سنة[3] ثم في موقع "سانجران دوم" (Sangiran Dome) في جاوا/ إندونيسيا حيث تم إعادة تأريخ جمجمتين بشريتين الى 1,6 و1,8 مليون سنة على التوالي[4]، كما دلت هذه الأبحاث على أن هذه المواقع الآسيوية المبكرة كانت قد أُستوطنت بواسطة مواطنين ذوي أصول أفريقية، وبالتالي فإن أقدم بشر خارج أفريقيا يعود إلى حوالي 1,8 مليون سنة.

إن هذا الوجود يفترض انتقالا مبكرا من أفريقيا وعبور شبه الجزيرة العربية ليس أقل من حوالي 1,9 - 2 مليون سنة. وحسب معرفتنا الحالية فإن أفريقيا تعد مهد الإنسان وتحديدا في شرقها وذلك منذ حوالي 2,5 سنة[5]. ولذا فإن وجود هذه المواقع الآسيوية التي تعود إلى العصر الحجري القديم الأدنى يثير السؤال عن

(1) Whalen &Schatte1997 Figs.1-2
(2) Whalen 1993:2
(3) Gabunia, and Vekuna 1995:509
(4) Swisher et al.1994:1118
(5) إنيزان 2007:19

الممرات الرئيسة لحركة انتقال البشر، كيف وصلوا إلى هناك؟، وأي طريق انتقال خارج أفريقيا سلكوا؟

وفي هذا الخصوص هناك الافتراض الذي استمر طويلا، وهو الطريق "البرية" إلى الشمال، الذي يسير محاذيا للنيل نزولا من إثيوبيا ثم عبور شبه جزيرة سيناء وصولا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط (خريطة رقم 3) ومنها باتجاه الشمال إلى القوقاز وشرقا من خلال زاجروس إلى الهند ثم أرخبيل إندونيسيا.

وحاليا فإن مناخ البحث قد بدأ يتغير ويقدم افتراضا آخرا يرتكز على أن الحركة الأولى للبشرية قد تم عبر طريق الانتقال المائي الجنوبي وهو الطريق من إثيوبيا والقرن الإفريقي عبر مضيق باب المندب الذي يمثل مدخل البحر الأحمر الذي يفصل إفريقيا عن آسيا ثم إلى شبه الجزيرة العربية ثم شبه القارة الهندية(1) (خريطة رقم 4).

ومن أجل التثبت من هذه الفرضية فقد قامت البعثة اليمنية/ الأمريكية بمسوحات تغطي مساحة حوالي 2475 كم²، كشفوا فيها عن 67 موقعا أثريا على السطح يعود أغلبها الى العصر الحجري القديم الأعلى، ثم قاموا بحفر اختباري إلا أنه لم يكشف عن عمق طبقي لسبب ضحالة عمق التربة التي أزاحتها التعرية الرياحية، وبالتالي تمكنوا من جمع الآت حجرية من السطح، كانت مصنوعة من الريولايت، البازلت والكوارتزيت، وبما أن البقايا الأثرية التي جُمعت كانت من السطح وبالتالي لا يمكن إيجاد تاريخ محدد لها، وعليه فقد تم تصنيفها بالمقارنة على ما أمكن تاريخه في شرق أفريقيا، وذلك اعتمادًا على الشكل، وطريقة الصناعة، وعلى هذا الأساس أمكن تصنيفها إلى نوعين من الصناعات المميزة لهذه الفترة: الأولى، تعود إلى

(1) Bailey et al 2007:1; Whalen and Schatte1997:9

صناعة الأولدوفاي المبكر وتضم نوى كبيرة، آلات قاطعة (شكل رقم 5) والثانية تعود إلى العصر الأشولي وهي تضم الفؤوس اليدوية[1] (شكل رقم 6)

وبذلك تمكنوا من الوصول إلى استنتاج مفاده، وجود بشر في شرق وغرب آسيا في حدود 1,8 مليون سنة، كما إن المخلفات الأثرية للمواقع حول باب المندب تتفق تماما مع المواقع المبكرة للإنسان القديم من شرق أفريقيا، وهذا يفترض بالضرورة انتقالا أقدم من أفريقيا عبر باب المندب لا يقل عن 1,9 – 2 مليون سنة على شكل موجات بشرية، ولهذا ربما كانت طريق الإنسان من أثيوبيا والقرن الأفريقي عبر طريق " باب المندب" ومنه إلى شبه الجزيرة العربية ثم عمان وإيران وشبه القارة الهندية هو الطريق الأقصر والمفضل باعتباره يشكل الاستمرارية والامتداد الطبيعي لحركة الإنسان القديم المستوطن في الوادي المتصدع بشرق أفريقيا من أولدوفاى، تركانا، أُمو، أواش و جيبوتي[2] . وجدير بالذكر أن المواقع المبكرة في حضرموت التي وصفتها البعثة الروسية 1983م ربما تمثل استيطانا بشريا متأخرًا لهجرة بشرية إلى العربية الجنوبية الغربية، عبر باب المندب، وأن تاريخها يعود إلى حوالي مليون سنة[3].

كما يمكننا أن نلاحظ أنه لم يتم حتى الآن في اليمن العثور على هياكل بشرية لإنسان تلك الفترة المبكرة، وهنا لا بد لنا أن نذكر ذلك الاكتشاف الحديث، الذي أثار كثيرًا من الجدل، لجمجمة إنسان "الهوموراكتوس" من العصر الحجري القديم الأدنى، الذي عُثر عليه في منخفض الدناكيل بإريتريا قريبا جدًا من شاطئ البحر الأحمر المقابل لليمن والذي يعود تاريخه إلى مليون سنة[4].

(1) Whalen and Schatte 1997:1-4
(2) Whalen,1993-1994:3
(3) Amirkhanov 2006:605
(4) Abbate et al. 1998: 458-460

ولهذا يمكننا أن نقول إن مسوحات البعثة الأمريكية التي عملت في خليج عدن فضلا عن تلك التي قامت بها البعثة الروسية في حضرموت قد أكدتا على ثبوت استيطان الإنسان القديم في بلاد اليمن منذ العصر الحجري القديم. وبما أن الأدوات الحجرية التي كشفتها جلها من السطح مما لا يُمكّن من تصنيفها بدقة إلى أقسام العصر الحجري القديم (الأدنى، الأوسط، الأعلى)، وهذا في حد ذاته ما يحفز إلى المزيد من الأبحاث الأثرية.

وعمومـاً فإن اليمن وجنوب البحر الأحمر عند باب المندب تشكل محطة رئيسة في طريق البشرية لعبور البحر الأحمر، وفضلا عن ذلك يمكننا القول، بأن البحث المذكور قد آثار فكرة أن البحر الأحمر ربما أمكن عبوره منذ أقدم العصور وربما أنه كان ممرًا للاتصالات الثقافية بين أفريقيا وآسيا وليس فقط في الفترات المتأخرة.

ب- المرحلة الثانية:

تبدأ منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، منذ 1994-2000م حين تكونت البعثة المشتركة للمعهد الألماني للآثار بصنعاء والأكاديمية الروسية للعلوم بموسكو، وذلك عندما قامت بتنقيبات ومسوحات ميدانية مركزة، مهدت للتوسع في الدراسات والبحث والكشف عن عدة مواقع أثرية على طول ساحل خليج عدن والمنطقة الخلفية لعدن في لحج وأبين بما فيها دلتا وادي أبين ووادي تبن[1] (شكل رقم 2، 3، 4؛ خريطة رقم1) وهي مواقع قرب عدن، كموقع "النبوة" في عدن الصغرى، وموقع "قهيو" في خور عميرة وهي مواقع تتميز بتركز بقايا الركام الصدفي التي استوطنت بواسطة الصيادين وجامعي الرخويات[2]. وإن من أهم نتائج البعثة المشتركة الكشف عن عناصر أثرية جديدة لم يسبق كشفها من قبل، كثقافة صبر

(1) Amirkhanov 2006:599؛ فوغت 2003:19

(2) Amirkhanov2006Fig.218:511; Vogt 1999-2000:42

فضلا عن ثقافة الصيادين وجامعي الرخويات الذين استوطنوا ساحل خليج عدن، والذين امتدت ثقافتهم منذ عصور ما قبل التاريخ، وخاصة العصر الحجري الحديث المتأخر واستمرت خلال عصر البرونز وصولا إلى العصور التاريخية(1)، وهو ما يعد إسهامًا جادًّا لإعادة بناء تاريخ منطقة ساحل خليج عدن، كما أن هذه الأبحاث تعد أيضا امتدادًا للمسوحات الأثرية التي أجرتها البعثة الإيطالية حول الركام الصدفي في ساحل تهامة المشار إليها سابقا.

إن ظاهرة الأكوام الصدفية في ساحل اليمن بما فيها خليج عدن، تعود إلى فعل بشري؛ إذ أنها عبارة عن بقايا لقشور الأصداف/ القواقع فضلا عن بقايا الأسماك التي تم استهلاكها، ومن ناحية أُخرى فإن أهميتها تكمن في أنها توثق المراحل المبكرة لاستخدامها كنوع من سبل العيش واعتبارها شكلا اقتصاديا من أشكال "جمع القوت" واستغلال المصادر البحرية ضمن مرحلة "الجمع-اللقط" التي تسبق مرحلة إنتاج الغذاء والتي تأكدت في ساحل اليمن منذ العصر الحجري الحديث المبكر (النيوليتي) منذ حوالي 8 ألف سنة ق.م، واستمرت حتى العصور الميلادية المبكرة وكذلك موازية للمالك اليمنية القديمة في عصورها المتأخرة وربما حتى العصور الإسلامية(2).

إن المسوحات الأثرية مكنت البعثة المشتركة من دراسة المواقع الأثرية في تلك المنطقة منذ الألف الخامس ق.م حتى بداية العصر الميلادي. ففي منطقة خور عميرة والتي تقع حوالي 80 كم إلى الغرب من عدن، وفي عام 1999 خلال المسوحات الميدانية في الموقع، اتضح وجود مجموعة من المواقع الساحلية، وهي عبارة عن أكوام من الصدف البحري تمثل مستوطنات ومحطات خلّفها

(1) Vogt 1999-2000:42

(2) Vogt 1999-2000:43-44;Tosi 1985:369; Amirkhanov 2006:623

الصيادون وجامعو القواقع لفترات زمنية مختلفة، تغطي كل العهود الأثرية للمنطقة منذ العصر الحجري الحديث وصولا إلى العصور الوسطى.

خامساً: أهم المواقع

ا- موقع كود قهيو:

تم التنقيب فيه عام 2000م عبر المجسات الاختبارية وتعدّه البعثة المشتركة بأنه الأكثر أهمية؛ إذ لا يمكن مقارنته مع أي موقع معروف في كل شبه الجزيرة العربية، وذلك من حيث الحجم وكثافة المخلفات الأثرية التي تعتبر ممثلة لكل الفترات التاريخية[1].

إن مستوطنة "قهيو" تغطي مساحة 1,5 كم ويقع إلى الجنوب من وادي مرخة، وحوالي 2 كم إلى الغرب من الساحل الحالي للبحيرة وشكله يبدو كجبل كبير ارتفاعه حوالي 13,5 متر، طبقاته الأثرية كونت كتلة سمكها 7 أمتار تمت دراستها بدقة عبر عدة خنادق اختبارية، أهمها الخندق المدرج بطول 48م وعرض 3م (شكل رقم 7) إن المخلفات الأثرية لموقع "قهيو" تنقسم إلى 21 سوية أثرية، أقدمها تعود إلى العصر الحجري الحديث، الموقع يرجع تاريخه بحسب معطيات الكربون المشع إلى الألف الخامس - الألف الرابع ق.م، ومخلفاته تتكون من: أصداف، بقايا سمكية، بقايا حيوانية، فضلا عن الرماد والبقايا الحجرية. ومن خلال مقارنة مكوناته الأثرية بمواقع أخرى، فقد لوحظتْ مظاهر لاقتصاد أكثر تخصصا وذلك عبر:

1 - ندرة البقايا العظمية للأسماك، وإن وجدت فهي للأنواع الكبيرة.

2 - عدم توفر ثقالات شباك الصيد الثقيلة.

---

(1) Amirkhanov 2006:623

3 - عدم وجود الخطاطيف الكبيرة اللازمة لصيد الأسماك الكبيرة، إذ لا بد إن عملية الصيد قد تمت بطرق أُخرى، ربما بواسطة الحراب[1].

٢- موقع النبوة:

يقع في أطراف عدن الغربية، حيث قامت البعثة المشتركة بمسح مكثف في منطقة الموقع مما أدى إلى كشف ثلاثة مواقع للاستيطان تم التنقيب فيها بواسطة الحفر الاختباري ومن ثم دراستها وهي:"النبوة 2"، "النبوة3"؛ و"النبوة4" ويعد "النبوة2" الأكثر أهمية، لأنه يحتوي على إستراتجرافيا تتكون من 7 طبقات أثرية وعلى الأقل 16 منطقة سكنية (شكل رقم 2)، وبالتالي ما يتبع ذلك من غنىً بالمواد الأثرية. وقد تم فيها حفر عدة خنادق اختبارية أكبرها مساحته 60م^2 وعمقها الأقصى يصل إلى 4.5 م[2].

ومن خلال دراسة المخلفات الأثرية اتضح أن الموقع يحتوي من الناحية التاريخية على فترتين تاريخيتين: الطبقات العليا (2-6) تعود إلى عصر البرونز منذ أواخر الألف الثالث-النصف الأول من الألف الثاني ق.م، والطبقات السفلى (10-12) تشكل الفترة الأقدم في المواقع التي تعود إلى أواخر الألف الرابع-الألف الثالث ق.م للعصر الحجري الحديث المتأخر. ومن ذلك يتضح لنا أن المخلفات المادية لهذا الموقع تقدم معطيات لمستوطنات بشرية استقرت في شاطئ خليج عدن منذ حوالي الألف الرابع-منتصف الألف الثاني ق.م.[3].

٣- موقع صبر:

يعد الكشف الأثري الجديد في منقطة خليج عدن، بالرغم من أن الكشف عن

---

(1) فوغت 2003:19

(2) Amirkhanov 2006:622

(3) Amirkhanov 2006:622-3

هذا الموقع قد تم منذ العام 1932م وأنه بقي على حاله حتى عام 1994م حين تم التنقيب فيه كأول فعالية علمية بالنسبة للبعثة الأثرية المشتركة. يقع الموقع في م/ لحج على بعد 20 كم إلى الشمال من عدن في دلتا وادي تبن، يتميز الموقع بانتشار كثيف للفخّار في سطحه، أمكن تحديد الموقع على مساحة 2×1,2 كم، إذ يصعب التحديد الدقيق للموقع وذلك بسبب الرمال المتحركة، فضلا عن التوسع في الاستيطان الحالي، وهو بذلك يمثل أكبر المستوطنات القديمة في اليمن، وربما أكبر من مأرب عاصمة مملكة سبأ القديمة[1]. تم الحفر فيه حتى عمق 5-6 أمتار ضمن الطبقة التاريخية، مما أدى إلى الكشف عن بداية استيطان الطبقات العليا التي تمثل الفترة المتأخرة من عصر البرونز في ساحل خليج عدن والتي أُرخت بواسطة تحليل الكربون المشع إلى حوالي 1400-1300 ق.م. وامتدت حتى القرن الثامن ق.م. يعتبر الفخار أكثر المواد انتشارًا في صبر، فقد عثر عليه في كل الطبقات وبعضها أوانٍ كاملة (شكل رقم 7). وقد وجدت أدلة تؤكد على أن الفخار صنع يدويا ومحليا، وذلك عبر العثور على العديد من الأفران وبها الكثير من بقايا الفخار. وأهم أجزاء المستوطنة المعمارية يمثلها بناء ذو شكل هندسي، ربما كان يتكون من عدة طوابق، يتقدمه فناء على جانبيه رواق مع غرفة في الوسط، تكون المدخل إلى الصالة الرئيسة ذات الأجنحة الثلاثة، ويلاحظ أن مخططه يشابه معابد ممالك اليمن القديمة، ولهذا ربما يعتبر أنه بناء مقدس "معبد"، وبذلك يكون أول نموذج لعمارة المعابد منذ عصر البرونز (شكل رقم 8).

إن صبر تمثل ثقافة لعصر البرونز التي امتدت على طول ساحل تهامة، ولذا أُطلق عليها "ثقافة صبر"، وإنها ربما كانت محصورة في منطقة الساحل (شكل رقم9)، (خريطة رقم 5)، حيث لم يثبت وجود مشابه لها خارج نطاق الساحل بالرغم من

(1) فوغت 2003:20

وجود أدلة بأنها كانت متجهة نحو أفريقيا في الساحل الغربي للبحر الأحمر أكثر منها نحو داخل بلاد اليمن، وذلك عبر المقارنة الفخارية مع الحبشة وبلاد النوبة[1].

٤- موقع امعليية:

أن موقع امعليية الأثري يقع في السهل الساحلي بين لحج وعدن بين الفرعين الرئيسين لدلتا وادي تبن، وعلى بعد 20 كم شمال عدن، وحوالي 5 كم إلى جنوب شرق صبر. تم الكشف عنه في العام 1996 م في أثناء المسح الأثري للبعثة المشتركة، إلا أن أعمال السبر الاختباري فقد تواصل خلال عامي 1997-1998م، وهو عبارة عن مستوطنة كبيرة بارتفاع 3-4 أمتار فوق سطح البحر. وسطح الموقع يغطيه انتشار كثيف للفخار، يشابه كثيرا فخار صبر.

يرجع تاريخ الموقع بواسطة تحليل الكربون المشع إلى 2000-1600 ق.م[2] من خلال الحفر الاختباري تم التعرف على أساسات لمستوطنات بهيئة الأكواخ (شكل رقم 10)، ولكن أهم مكتشفات الموقع هي الكشف عن قنوات الري التي تقع فوق بعضها بتتالي طبقات الاستيطان، مما يشير إلى ارتباطها بشبكة ري صناعية واسعة، ويرجح أن المياه كانت تأتي من جهة الغرب من وادي تبن في منطقة العند، الذي ربما كان يجري طوال العام، وبذلك يقدم أول دليل على أن المستوطنات في السهل الساحلي قد عرفت الزراعة بتقنية الري مبكرًا، وأنها استخدمتها منذ عصر البرونز وقبل مدة طويلة من نشوء الممالك اليمنية القديمة[3] (شكل رقم 1).

كما تشير الدلائل إلى إن ثقافة صبر قد انتهت في القرن التاسع/ الثامن ق.م، وآثار الحريق في مخلفاتها تشير إلى نهاية عنيفة، وبعد ذلك سارت عملية الاستيطان في

(1) Fattovich 1996:398;Vogt and Sedov 1998:266

(2) فوغت، 2003:20

(3) Buffa 2002 Vogt 1999-2000:45 ؛ فوغت: 2003: 20

سواحل خليج عدن بنوع من التباطؤ. وبحسب المصادر الكلاسيكية فإن ذكر هذه المنطقة لم يرد قبل مطلع القرن الأول الميلادي، كمحطة نقل تجارية ذات أهمية.

الخلاصة:

إن هذه الدراسة ذات أهمية قصوى بالنسبة لإعادة بناء تاريخ منطقة ساحل خليج عدن، وإنها قد دخلت عمليًا في بداية معرفة تطورها اللاحق.

إن المناطق التي تم دراستها في منطقة خليج عدن، غير كافية للإشارة إلى المميزات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من الدراسة المفصلة حول التركيب الاجتماعي للمستوطنات.

تشير عملية التطور التاريخي المتوفرة حاليا في ساحل خليج عدن، بأن مستوطنات الصيادين وجامعي المحار قد مورست منذ العصر الحجري الحديث وقبل ظهور ثقافة عصر البرونز الزراعية التي تتمثل في موقعي امعليبة وصبر، وربما أنها سارت متوازية معها خلال الألف الثالث والثاني ق.م.

قائمة المراجع العربية:

1 - **ادريس، جمال الدين** (2008م)، موقع أثرى من عصر البرونز في عدن الصغرى، تعريب في مجلة التواصل، عدد يناير: 293-302.

2 - **اينزان، مارى لويز** (2007)، "المستوطنات القديمة في عصور ما قبل التاريخ"، في: مديحة محمد رشاد وماري لويز اينزان، فن الرسوم الصخرية واستيطان اليمن في عصور ما قبل التاريخ: 15-27.

3 - **بافقيه، محمد عبد القادر** (1994)، "محتوى نقش المعسال "5"، حولية ريدان عدد62:6؛72؛ والمعسال 6، ريدان 6، 1994: 79 والشرح: 87-86.

4 - **باطايع، أحمد** (1999) "العمل الآثاري في عدن منذ التأسيس حتى الاستقلال"، في كتاب ندوة: عدن ثغر اليمن: الماضي، الحاضر والمستقبل (الندوة العلمية الأولى 17-15مايو1999م)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الكتاب الثاني، ص689-707.

6- **زارنيس، يورس، مراد، عبد الجواد واليعيش، خالد**(1981)، "برنامج المسح الأثري الشامل لأراضي المملكة العربية السعودية، التقرير الثاني عن مسح المنطقة الجنوبية الغربية"، أطلال، حولية الآثار العربية السعودية، العدد الخامس، ص9-43.

7- **زارنس، يورس والزهراني، عوض السبالي**(1985) "الاكتشافات الأثرية الحديثة في سهل تهامة الجنوبي موقعي"عثر" و"سيحي"، اطلال، عدد9، ص69-111.

8- **زارنيس، يورس والبدر حمد** (1986)، "التنقيبات الأثرية جنوب تهامة، الموسم الثاني". أطلال حولية الآثار العربية السعودية، العدد العاشر، ص43-69.

9- **الشيبة، عبد الله حسن** (إعداد وترجمة) (2008) العربية السعيدة في المصادر الكلاسيكية، في كتاب: ترجمات يمانية، (دراسات في تاريخ اليمن القديم) دار الكتاب الجامعي، صنعاء،ص78-79، والهامش رقم98-97:92.

10- **فوكت، بوركهارت** (2003) "حضارات مجهولة سادت على خليج عدن: منذ حقبة الركام الصدفي العصر الحجري حتى ظهور مدينة صبر في العصر البرونزي المتأخر،25 عاما من حفريات وأبحاث في اليمن 1978-2003 م"، المعهد الألماني قسم الشرق مكتب صنعاء،ص19-21.

11- **محيرز، عبد الله أحمد**(1988)، "عدن"، ريدان 5، ص115-125.

12 - (1990) العقبة، دراسة تحليلية جغرافية وتاريخية لجانب من مدينة عدن، وزارة الثقافة-عدن.

13 - (1991) صيرة، أبحاث معمقة عن بعض معالم عدن ومرفقها الاقتصادية والعسكرية، دار جامعة عدن للطباعة، عدن.

قائمة المراجع الأجنبية

1- **Abbate‹E.‹Albianilli‹A.‹Azzaroli‹A.‹Benvnuti‹M.**‹Tesfamariam‹B.‹Bruni‹P.‹Cipriani‹N.‹Clarke‹R.J.‹Fccarelli‹G.‹Marcchiarelli‹R.‹Napoeone‹G.‹Papine‹ M.‹ Rook‹ L.‹ Sagri‹ M.‹ Medhin Teck‹ T.‹Torre‹ D. and Villa‹ I. (1998). "A one-million-Year-Old Homo cranium from the Danakil (Afar) Depression of Eritrea.Nature"‹393: 458-460.

2- **Amirkhanov‹ H.A.**‹(2006) "Stone Age of Arabia" (Eng. Summery).

3- **Bailey‹G.‹** Alsharekh‹A.‹Flemming‹N.‹Lamberk‹K. ‹Momber‹G .‹Sinclair‹ A.‹ and Vita-Finzi‹ C.(2007) "Coastal prehistory in the southern Red Sea Basin‹ underwater archaeology‹ and the Farasan Islands"‹ in: Proceedings of the Seminar for the Arabian Studies‹37.

4- **Brunner‹U.**‹(2005). "The Beginning of Irrigation". In: de Maigret‹A.‹ The Dawn of History in Yemen's Interior.

5- **Bulgarelli‹G.‹(**1985). "Research on Pleistocene and Palaeolithic sites".

East and West 35، 360-363.Petraglia، M.D. (2003)The Lower Paleolithic of the Arabian Peninsula

6- **Buffa، V.** (2002) "The Stratigraphic Sounding at Ma'layba". Archäologische Berichteaus dem Yemen، Band IX.p.1-14.

7- **Cambridge، P.** (1966) "Shell Eaters: a preliminary study of a Midden Site at Little Aden". Aden Magazine 12:117-24.

8- **Coon،C.**، (1943). "Southern Arabia، a problem for the future"، Papers of the Peabody of American Archaeology and Ethnology،20.

9- **Cleuziou، S.**، Inizan،M.L.، and Marcolongo، B.(1992). "Le peuplementpre'-et protohistorique du syste'm fluviatile fossile du Jawf-Hadramawt au Ye'men". Pale' orient، vol. 18،2،p.5-26

10- . **Doe، B.**،**(**1960-61). "Notes on Pottery Found in the Vicinity of Aden". Appendix to the Department of Antiquities Annual Report:3-41.

11- **(**1965**)** "Pottery Sites near Aden". Department of Antiquities Publication Bulletin 5.

12- **(**1971**)** Southern Arabia(New Aspects of Antiquity)،London.

13- (1983) Monuments of South Arabia، Cambridge-Falcon.

14- **Durrani،N.**(2006).The Tihama coastal plain of South West Arabia in its regional context: c6000 BC-AD 600 ph.D. University College London،(Unpublished).

15- **Fattovich،R.**،(1996) "The Afro-Arabian Circuit: contacts between the Horn of Africa and Southern Arabia in the 3rd-2nd millennia B.C. " In: **Krzyzniak،L.**، and Kobusiewicz (eds.).Interregional Contacts in the Later Prehistory of Notheastern Africa،Poznan،p.395-401.

16- **Gabunia، L.** and Vekuna،A. (1995). " Pleistocene hominid from Dmanisi، East Georgia، Caucasus". Nature،373:509.

17- **Hamilton، R.A.B.**،(1943) "Archaeological Sites in the West Aden Protectorate". Geographical Journal 101:110-17.

18- **Harding،G. L.** (1964). Archaeology in the Aden Protectorate. London.

19- **Khalidi، L.،(**2006). Settlement Culture-Contact and Interaction along the Red Sea Coastal Plain. Yemen: The Tihamah cultural landscape in the late prehistoric period3000-900 BC. PhD thesis، University of Cambridge.(Unpublished).

20- **Lane، A. and Serjent، R.B.**،(1965). "Pottery and Glass Fragments from the Aden Litoral، with Historical Notes". In Aden Antiquities Bulletine 5، Aden.

21- **Lezine، A-M.، Saliege، J.F.، Robert، C.، Wertz، F.، and Inizan، M.L.**،(1998). Holocene lakes from Ramlat as Sab،atayn(Yemen) illustrate the impact of monsoon activity in southern Arabia Quaternary Research، 50:290-99.

22- **Marcolongo، B.، and Palmieri، A.M.**(1992). "Paleoenviroment and Settlement Pattern of the Tihama Coastal Plain". Yemen 1: 117-23.

23- **McClure، H.A.**(1976) "Radiocarbon chronology of late Quaternary lakes in the Arabian desert". Nature 263.

24- (1978). "ArRub' al-khali"، In: al-Sayari، S.، and Zoetl، J.(eds.)The Quaternary period in Saudi Arabia، Springer Verlag، New York: 252-62.

25- **Munro، R.N.**،(2001). "Yemen. Study of the Integrated Drainage system of the Tihama plain and Wadi Basins. Consultant to HTS Develoment Ltd". Assessment Report submitted to Yemeni Ministry of Agriculture and Irrigation.

26- **Sanlaville، P.**،(2000). Le Moyen-0rient arabe: Le milieu et l'home. Collection U-Se،rie Geographie. Paris: Armand Colin.

27- **Swisher، C.C.، Curtis، G.H.، Jacob،T.، Gelly، A.G.، Suprijio، A. and Wadiasmoro** (1994). "Age of the earliest known Hominids in Java"، Indonesia. Science 263:1118-1121.

28- **Petraglia، M.D.**،**(2003).The Lower Paleolithic of the Arabian Peninsula**

29- **Robin، Ch.، and Brunner، U.**،(2007) Map of Ancient Yemen،1:1000،000، Munich.

30- **Tosi، M.**، (1985). "Archaeological Activities in the Yemen Arab Republic، Tihama Coastal Archaeology Survey"، East and West 35: 363-369.

31- (1986). "Archaeological Activities in the Yemen Arab Republic. Survey and Excavations on the coastal plain(Tihama) " Preliminary Report for the Italian Archaeological Mission in the Y.A.R. East and West 36:400-414.

32- **Vogt، B.**،(1999-2000). "Fru'he Kulturen an der Kuste des Roten-Meers. Im Land der königin von Saba"،(Heg.)Staalichen Museum furVölkerkunde،Munchen،42-46.

33- **Vogt، B.، and Sedov، A.، (**1998) ".The Sabir culture and coastal Yemen during the second millennium BC. " The present state of discussion. Proceedings of the seminar before Arabian Studies، vol. 28،1998:261.

34- **Vogt، B.، Buffa، V.، and Brunner، U.**،(2002). Archäologische Berichteaus dem Yemen، Band 1X: 15-26.

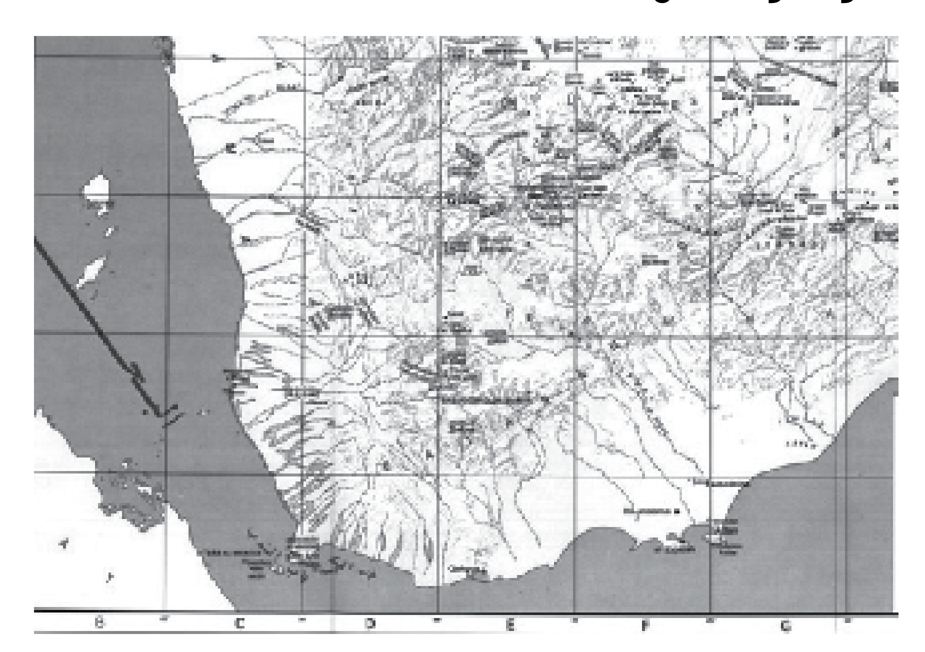
35- **Wahlen، N.W.**، (1993-1994). "Is the Early Man found his way through bab Al-Mandab straight from Africa to Yemen":2. (في مجلة التاريخ والاثار، عدد2، 3)

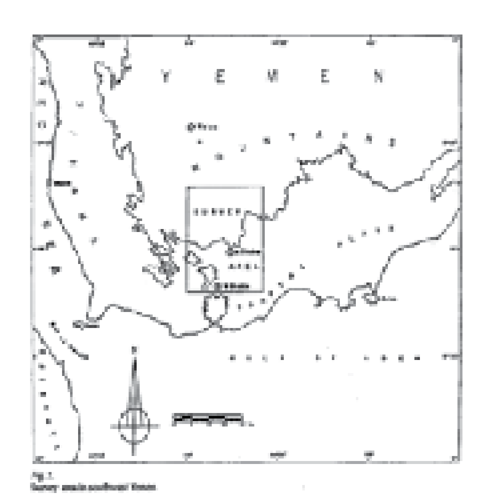
36- **Whalen، N.M. and Schatte، K.E.**،(1997). "Pleistocene sites in southern Yemen".Arabian Archaeology and Epigraphy،8: 1-10

37- **Wilkinson، T.J.**،(2003). Archaeological Landscapes of the Near East Tucson، Arizona: The University of Arisona Press.

38- **Wilkinson، T.J.، Edens، C. and Gibson، M.**، (1997). "The Archaeology of the Yemen High Plains: A preliminary chronology". In: Arabian Archaeology and epigraphy 1997، 8: 99-142.

الخرائط والاشكال:

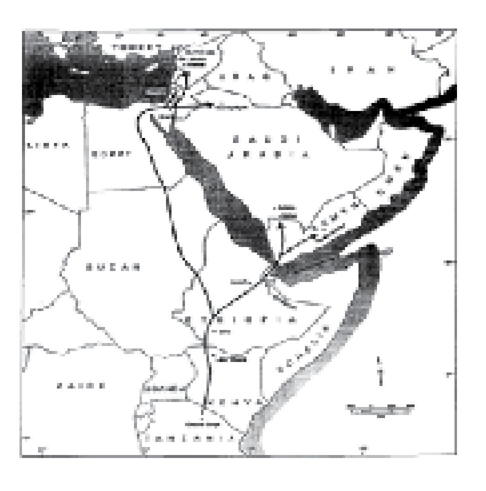




خريطة رقم2

منطقة المسح الاثري عن العصر الحجري القديم في باب المندب عن:

Whalen and Schatte,1997, Fig.2

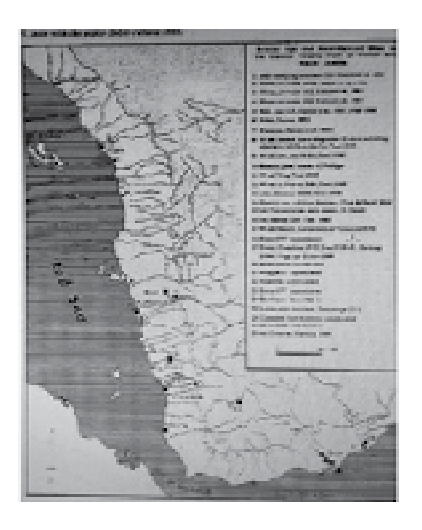


خريطة رقم3

أقدم مسارات الهجرات البشرية من شرق افريقيا وضمنها مضيق باب المندب عن:

Whalen and Schatte,1997, Fig.1

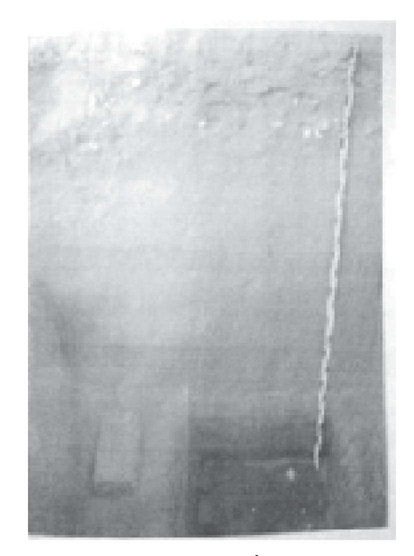


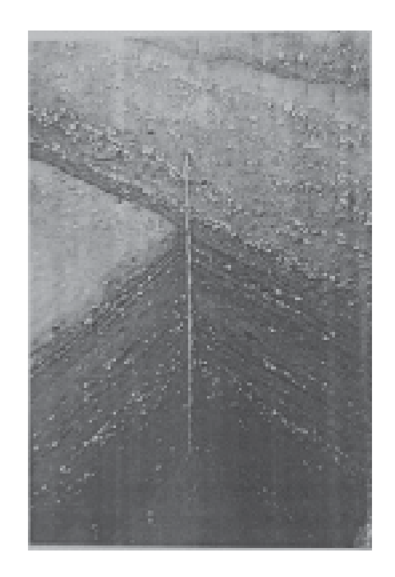


خريطة رقم4
السيناريوهات المحتملة للهجرات
البشرية القديمة خارج افريقيا
عن: انيزان 2007، ص20

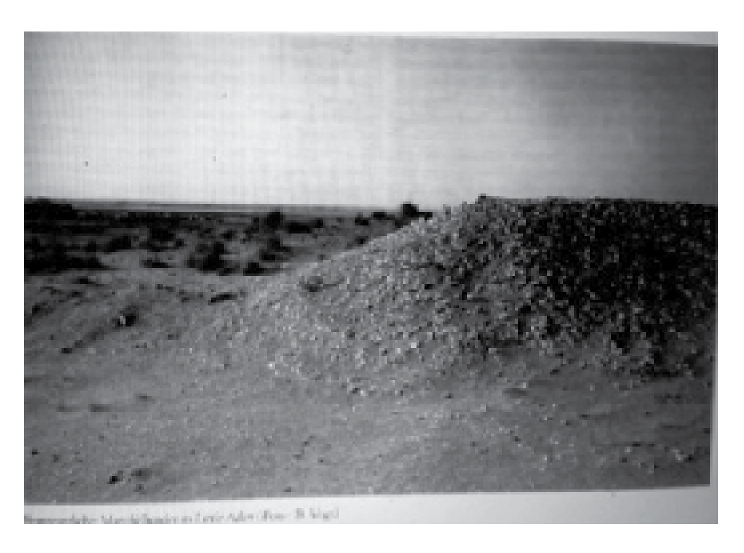


شكل رقم1
قنوات الري الصناعي في منطقة امعليبة
عن: Vogt، **2003**، Fig.**4**

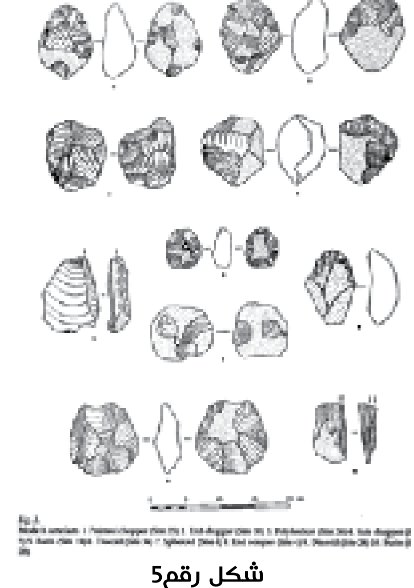




شكل رقم2
موقع النبوة
عن:Amikhanov،2006، p.606



شكل رقم4
عدن الصغرى من عصر البرونز(النبوة)
عن: Vogt، 1999/s.43،2000





شكل رقم5
آلات حجرية من عصر اولدوفاي وآلاتها المميزة، الآلات القاطعة: 1، 2، 4
عن: Whalen and Schatte،1997، Fig.3.





شكل رقم9

البناء المعماري (معبد في مستوطنة صبر)

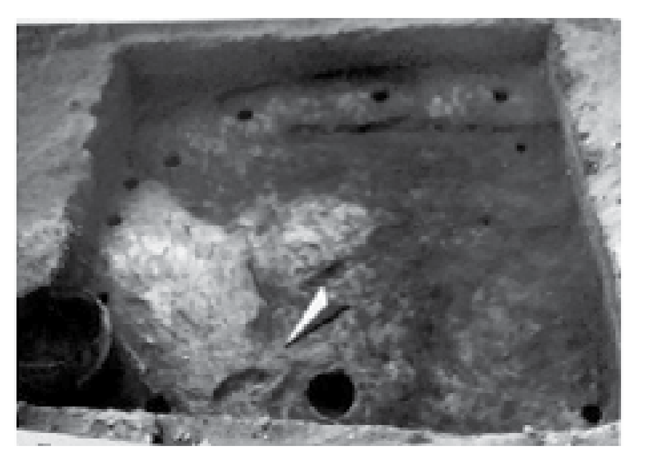
عن:Vogt، 2003، Fig.7



شكل رقم8

أواني فخارية من صبر

عن:فوكت، 1999، ص



شكل رقم10

بقايا الأكواخ السكنية في امعليبة

عن:Vogt، 2003، Fig.5

مكة في المصادر الأثرية والكلاسيكية

أ. د. محمد عبدالله بن هاوي باوزير[1]

الملخص:

أن كل ما دون ويدوّن عن تاريخ مكة وأحوالها خصوصًا، وأحوال العرب في شبه الجزيرة العربية عمومًا، مستمد من جملة من المصادر، ومنها الموارد العربية التي دونت في الإسلام وهي القرآن الكريم وكتب الحديث والتفسير، ووثائق الإخباريين، والشعر الجاهلي والمؤلفات العربية التاريخية والجغرافية الإسلامية، وبعض الكتب الأدبية ومعاجم اللغة، وتُعد هذه أحد الروافد الهامة، خاصة لمكة وأحوالها.

ومن المصادر التي دَلَت بدلوها حول مكة، المصادر الكلاسيكية (اليونانية والرومانية) ولكن بشكل محدود. أما المصادر الأثرية فتتضمن النقوش الكتابية والآثار الباقية، وهي من المصادر الأساسية، لأنها عادة معاصرة للحدث أو قريبة منه زمنيًا.

ويبدو أن هذه المصادر، وخاصة النقوش الكتابية قد خلت من المعلومات عن مكة وأحوالها، حتى بلاد العربية الجنوبية

---

(1) أستاذ تاريخ اليمن والجزيرة العربية القديم - كلية الآداب -جامعة عدن.

(اليمن القديم) التي رفدت المؤرخين بآلاف من النقوش المسندية الجنوبية، صمتت ولم تتكرم بشيء من المعلومات عن مكة، وحتى محاولات أبرهة الحبشي غزو مكة أو العهد الذي يلي عهد استيلاء الحبشة على العربية الجنوبية شملها ذلك الصّمت، علمًا بأن عهد احتلال الحبشة لتلك البلاد هو آخر عهد، قد خلّف عددًا من نقوش المسند.

وفي ضوء ما تقدم سيحاول الباحث من خلال المصادر القديمة أن يتلمّس شيئًا من تاريخ مكة، أو معالمها أو أعلامها، أو أي شيء له صلة بمكة من قريب أو بعيد، كورود لفظة قريش في بعض تلك المصادر، والمعروف أن أهل مكة أو غالبيتهم كانوا على نسب قريش، وعلى سبيل المثال هناك نقش حضرمي بخط المسند (Ja 919) في عهد الملك (العز يلط) ملك حضرموت، وردت فيه لفظة قريش، وأسماء نسوة قرشيات، سيتطرق له البحث، بل سيتناول كل ما تقدم بالبحث والتحليل، من خلال المصادر القديمة، وماذا عن صمت بعض المصادر وخاصة النقوش الكتابية؟، وهل سيكسر ذلك الصمت؟... فلعل في المستقبل ما سيجود به على الباحثين من نقش أو نقوش عربية جنوبية أو غيرها عن مكة وأحوالها.

Mecca in Archaeological and Classical Sources

Abstract

All What was written and what has been written on the history and situations of Mecca in particular, and the situations of Arabs in the Arabian Peninsula in general, were derived from a number of sources, including the Arabic resources recorded in Islam, namely, the Holy Qur’an, the books of Hadith and interpretation, Tafsir, documents of Arab pioneers and Muslims, pre-Islamic era poetry, Arabic historical and geographical

Islamic literature, some literary books and dictionaries of language. This is one of the important tributaries, especially for Mecca and its situations.

One of the sources, which provided a contribution about Mecca, is the classical sources (Greek and Roman), but the contribution was limited. The archaeological sources include the inscriptions and the remaining antiques. They are considered as one of the main sources, because they are usually contemporary to the event or close enough to it in time.

In light of the above, the researcher will try through the ancient sources to investigate anything about Mecca or its landmarks or its scholars, or anything related directly or indirectly to Mecca.

أولًا - لمحة جغرافية تاريخية عن مكة:

مكة.. اشتقاق الاسم في الروايات المختلفة:

ذهبت الآراء إلى مذاهب شتى في اشتقاق كلمة (مكة)، فقيل: سميت مكة لأنها تمك الجبارين أي تذهب نخوتهم[1]، ويقال إنها سميت مكة «لازدحام الناس بها من قولهم: (أَمْتَكَ الفصيل ضرع أمة) إذا مصه مصًّا شديدًا». وقيل: «إنما سميت مكة لأن العرب في الجاهلية كانت تقــول لا يتم حجنا حتى نأتي مكان الكعبة فنمكُّ فيه أي نصفر صفير المكاء حول الكعبة، وكانوا يـصـفـرون ويصفقون بأيديهم إذا كانوا بها، والمكاء بتشديد الكاف طائر يأوي الرياض»، وقال قوم: سميت مكة لأنها بين جبلين مرتفعين عليها، وهي في هبطة بمنزلة المكوك[2].

(1) الحموي، شهاب الدين ابن عبدالله ياقوت (ت: 262هـ/ 1226م): معجم البلدان، ج5، دار بيروت، 1979م، ص 181.

(2) الحموي، ياقوت: المرجع السابق، ج5، ص 182.

وهناك تفسير لغوي على أساسه تكون مكة مشتقة من أَمْتَكَ، من قولهم (أَمْتَكَ الـفصيل أخلاف الناقة)، إذا جدب جميع ما فيها جذبًا شديدًا فلم يُبق فيها شيئًا. ولما كانت مكة مكانًا مقدسًا للعبادة، فقد أمتكت الناس أي جذبتهم من جميع الأطراف، ويرى ياقوت الحموي أنها سميت مكة من ملّ الثدي أي مصّه؛ لقلة مائها، لأنهم كانوا يمتكون الماء أي يستخرجونه. وقيل إنها تمك الذنوب أي تذهب بها كما يمك الفصيل ضرع أمه فلا يبقي فيه شيئًا [1].

ومكة موضع القرية، وسميت بذلك لاجتذابها الناس من الآفاق، وقالوا: سميت بَكّة[2] لأن الأقدام تبك بعضها أي تزدحم، أما البيت الذي بني فيها فسمي بالبيت العتيق لأنه أعتق من الجبابرة[3].

وذكر الأخباريون لمكة أسماء أخرى منها: أم القرى[4]، وأم الرّحم لأن الرحمة تنزل بها، ومن أسمائها، باسّة، وناسة لقلة الماء بها، والحاطمة، وكوثى، والمقدسة[5]، وسميت البلد الأمين[6]، والبيت العتيق[7]، ودعيت (قرية) كذلك[8]. ونستفيد من جميع التسميات التي أطلقت على مكة، أنها كانت في أول أمرها مقامًا

(1) الحموي: المرجع السابق، ج5، ص 182.
(2) القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية 96.
(3) الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبدالله (ت 222هـ/ 837 م): أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق: رشيد صالح محسن ملحس، ط 3، دار الاندلس، بيروت، 1403 هـ/ 1983م، ج 1، ص 180 - 181؛ حميدة، عبدالرحمن: أعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من آثارهم، ط 2، دار الفكر بدمشق، 1400هـ/ 1980م، ص117، (عن كتاب البلدان لابن الفقيه الهمداني).
(4) سورة الشورى، آية 7؛ وسورة الأنعام، آية 92.
(5) الازرقي: أخبار مكة، ج 1، ص 281.
(6) سورة التين، آية 3.
(7) سورة الحج، آية 33.
(8) سورة محمد، آية 13.

دينيًا اسمه مقام إبراهيم، ولهذا ربما كان اسم مكة يعرف باسم مكرب أي مقرب أو مقدس، ثم حُوّر أو تحول إلى مكة.

أما عن موقع مكة فهي تقع بوادٍ غير ذي زرع[1]، وقد ذكرها الجغرافي اليوناني بطليموس باسم ماكورابا، فمن المحتمل أنها أنشئت[2] لتكون محطة على طريق بخور بلاد العربية الجنوبية (اليمن القديم) وتوابلها إلى الشمال، وهي قائمة في موقع حسن على تقاطع خطوط المواصلات نحو الجنوب إلى اليمن القديم، ونحو الشمال إلى البحر الأبيض المتوسط، ونحو الشرق إلى الخليج العربي، ونحو الغرب إلى البحر الأحمر[3].

وعلى هذا الأساس، لا يتصور بعض الباحثين قيام مكة من غير التجارة، وهذا أمر ليس صحيحًا تمامًا؛ لأن مكة خلت من أي نشاط زراعي أو رعوي، على نحو ما جاء وصفها في القرآن الكريم ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾[4]، وكانت لها على الأقل صفة المحجّة منذ أعصر قديمة لا تعيها الذاكرة. لكن الحج والمواسم التجارية اقترنت معًا زمنًا طويلًا، ولذا فإن رهن ازدهار مكة بتطور التجارة ليس خاطئًا تمامًا أيضًا، وخصوصًا لأننا لا نعي مبتدأ كل من الأمرين[5]، وهكذا يبدو أن

(1) سورة إبراهيم، آية 37

(2) لا شك أن أوائل تاريخ مكة غامض.

(3) لويس، برنارد: العرب في التاريخ، تعريب نبيه أمين ومحمود يوسف زايد، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1954م، ص 43 – 44.

(4) سورة إبراهيم، آية 37.

(5) سحاب، فكتور: إيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف، ط 1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992م، ص187.

مكة قبل الاتجار ما كان لها أن تكون سوى محجة ومحطة صغيرة لقوافل طريق البخور بين اليمن القديم والشام على الأكثر[1].

وصفوة القول إن افتقار مكة وواديها إلى الزرع حتّم على أهل مكة الاتجاه إلى التجارة، وأتاح لهم الموقع الجغرافي ذلك، فاحتلت مدينتهم موقعًا مهمًا على إحدى أهم الطرق الدولية لتجارة الشرق، على الطريق التجاري بين حضرموت وبلاد الحجر العربية. وتنبّه لها التجار وقادة القوافل، وفطنت إلى خطورة موقعها الدُّول منذ أزمنة قديمة، وكانت منتجات الهند والعربية الجنوبية تمر عبرها إلى الشام وروما والقسطنطينية، ولم يكن مثل هذا المرور ممكنًا لولا موافقة المكيين، الذين كان كبراؤهم يطوفون في البلاد ويقيمون الاتصال السياسي والتجاري بمسئولي الديار المجاورة[2].

أما عن الأقوام التي سكنت مكة، فيستفاد من روايات الأخباريين أنه تعاقب على سدانة الكعبة وزعامة مكة قبائل جُرْهُم القحطانية، وظل الأمر لهم فيها إلى أن تغلبت عليهم خُزاعة بزعامة عمرو بن لُحَي الذي عمل على تنشيط التجارة وتيسير شؤون الحج، وأقام موائد الطعام للحجيج، وجلب الماء من الآبار المنبثقة حول مكة، ونصب الأصنام التي أتى بها من الجهات الأخرى، في الكعبة وما حولها حتى يرغِّب القبائل العربية، وبخاصة قبائل الشمال في الحج إلى بيت مكة[3]. وبعد

(1) بيضون، إبراهيم: الحجاز والدولة الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983م، ص34؛ سحاب: المرجع السابق، ص 187.

(2) سحاب: المرجع السابق، ص 195 - 191؛ الشريف، أحمد إبراهيم: مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول، ط 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م، ص 92؛ حسن، علي إبراهيم: التاريخ الاسلامي العام (الجاهلية - الدولة الأموية - الدولة العباسية) مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1972م، ص107 - 108.

(3) لمزيد من التفصيل حول زعامة جرهم وخزاعة وقصي لمكة.. انظر، الأزرقي: أخبار مكة، ج 1، ص 80 - 113.

زوال حكم خزاعة انتقل الأمر كله في مكة لقريش وسيدها قُصَي بن كِلاب، الذي تولى سدانة البيت وزعامة مكة[1]. وفي مكة وطن الإسلام ولد محمد بن عبدالله نبي الإسلام (صلى الله عليه وسلم). وحيث إن الحديث في تاريخ مكة السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليس مجاله في هذا البحث علاوة على أن المصادر والمراجع التاريخية التي تحدثت عن تاريخ مكة قد أعطت الموضوع حقه، لهذا اكتفينا بإعطاء هذه اللمحة الجغرافية التاريخية الموجزة، قبل الدخول إلى صلب الموضوع، وهو مكة في المصادر القديمة (الأثرية والكلاسيكية).

ثانيًا - أقدم إشارة لمكة:

التوراة (كتاب العهد القديم) وهو عبارة عن مجموعة من الأسفار كتبت ما بين منتصف القرن الثامن والقرن الثاني قبل الميلاد، وفي مجموعتها إشارات إلى العرب وبلادهم، وهو بذلك يعد من المصادر القديمة، ولعلنا هنا أمام سؤال يفرض نفسه وهو: هل ورد ذِكر مكة في هذا الكتاب؟

لم ترد إشارة صريحة لمكة في التوراة، مثلما حدث لسبأ وحضرموت[2] وغيرها من الأعلام والمعالم، إنما وردت في التوراة أسماء لها صلة أكيدة بمكة، كذكر إبراهيم وابنه إسماعيل (عليهما السلام). ((فولدت هاجر لإبرام ابنًا. ودعا أبرام اسم ابنه الذي ولدته هاجر (إسماعيل). كان إبرام ابن ست وثمانين سنة لما ولدت هاجر إسماعيل لإبرام))[3]. ولا شك أن هذين الاسمين: إبراهيم وابنه

(1) ابن هشام، أبو محمد عبدالملك (وفاته 213 هـ أو 218 هـ): السيرة النبوية، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها، مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط 2 مؤسسة علوم القرآن، القسم الأول (ج1 – 2)، ص 123 – 126.

(2) الكتاب المقدس (كتب العهد القديم والعهد الجديد) (التوراة والإنجيل) مترجم للعربية، ط 5، دار الكتاب المقدس، القاهرة، 2000م، سفر التكوين، الإصحاح 10، فقرة 26 – 28 (ص8).

(3) سفر التكوين، الاصحاح 16، فقرة 15 – 16 (ص11)؛ كما وردت لإبراهيم وابنه إسماعيل إشارات أخرى في التوراة منها: سفر التكوين، الاصحاح 11 – 25 (ص8 – 19).

إسماعيل (عليها السلام) لهما صلة بمكة، إذًا فهذا يجعلنا نفترض أن مكة ذكرت في التوراة ذكرًا غير مباشر. وطالما هناك صلة أكيدة بين مكة وإبراهيم وابنه إسماعيل (عليهما السلام) فهذا يؤكد أن هذه المنطقة من المناطق المقدسة والعتيقة، بل ربما كانت أقدم من تلك الفترة التاريخية المقرونة بالخليل وابنه إسماعيل[1].

ولعل أقدم ما أفصحت عنه المصادر العربية القديمة أن قلب الجزيرة العربية كانت تسكنه بعض القبائل من العرب العاربة المعروفين ببني جرهم، وأن إسماعيل بن إبراهيم وأمه هاجر قد هاجرا من فلسطين في حوالي القرن التاسع عشر ق. م إلى الحجاز[2]، إلا أن المصادر العربية تختلف مع التوراة في المكان التي قصداه بعد أن هاجرا من فلسطين، فالتوراة تقول: ((فبكّر إبراهيم صباحًا وأخذ خبزًا وقربة ماء وأعطاهما لهاجر، واضعًا إياهما على كتفها والولد، وصرفها. فمضت وتاهت في برية بئر سبع. ولما فرغ الماء من القربة طرحت الولد تحت إحدى الأشجار، ومضت وجلست مقابله بعيدًا نحو رمية قوس، لأنها قالت: (لا أنظر موت الولد) فجلست مقابله ورفعت صوتها وبكت. فسمع الله صوت الغلام ونادى ملاك الله هاجر من السماء وقال لها: ما لك يا هاجر؟ لا تخافي، لأن الله قد سمع لصوت الغلام حيث هو. قومي احملي الغلام وشدّي يدك به، لأني سأجعله أمة عظيمة. وفتح الله عينها فأبصرت بئر ماء، فذهبت وملأت القربة ماء وسقت الغلام. وكان الله مع الغلام فكبر، وسكن في البرية، وكان ينمو رامي قوسٍ. وسكن برية فاران))[3].

---

(1) لمعرفة الفترة التاريخية التقريبية للخليل وابنه إسماعيل، انظر: المغلوث، سامي بن عبدالله: أطلس تاريخ الأنبياء والرسل، ط 2، مطبعة العبيكان، الرياض، 1420هـ / 2000م، ص 46 – 47.

(2) القلقشندي، أبي العباس أحمد (756 – 821هـ): نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ص211.

(3) سفر التكوين، إصحاح 21، فقرة 14 – 21 (ص 15).

ويتضح من هذه النصوص التوراتية أن هاجر وابنها إسماعيل خرجا حتى بئر السبع وأنه قد نفد ما عندهما من الماء وكادا يموتان من العطش لولا قدرة الله، فهدى هاجر إلى بئر فملأت القربة، وسقت ابنها، وأن إسماعيل استقر وشبّ في برية فاران. وفي هذا الصدد تقول المصادر العربية إن هاجر وابنها قد قصدا الحجاز وأن برية فاران هذه ليست إلا مكة، وأن البئر التي اهتدت إليها هاجر إنما هي بئر زمزم في مكة المكرمة[1]. وعلى هذا الأساس فإن إبراهيم (عليه السلام) يرجع نسبه الأول بحسب روايات الاخباريين إلى العرب العاربة، التي هاجرت من جزيرة العرب، وإبراهيم قد ولد ونشأ في العراق، وهاجر إلى الشام ثم إلى مصر، ومن مصر إلى فلسطين ثانية ومنها إلى الحجاز، ومن الحجاز إلى فلسطين، أما إسماعيل فقد كان مع أبيه في رحلته تلك، واستقر به المقام في الحجاز (برية فاران)، وتزوج من يمانية - أو مصرية طبقًا لرواية التوراة[2].

وطبقًا لما تقدم فإن إبراهيم وابنه إسماعيل قد قدما إلى الحجاز (برية فاران)، وأن إسماعيل عاش فيها، ولعل فاران التي ذكرتها التوراة هي اسم من أسماء مكة، أو هي على الأصح اسم جبل مكة، وقال ياقوت: «فاران كلمة عبرانية معربة وهي من أسماء مكة ورد ذكرها في التوراة، وقيل هو اسم لجبال مكة»، وقال ابن ماكولا: «بكر بن القاسم بن قضاعة القضاعي الفاراني الإسكندراني... وسمعت أن ذاك نسبة إلى جبال فاران وهي جبال بالحجاز»[3]، وفي التوراة: ((جاء الله من سيناء

(1) طلس، محمد أسعد: تاريخ الأمة العربية - عصر الانبثاق، عصر الانطلاق، ط 1، منشورات مكتبة الاندلس، بيروت، 1957م، ص 98.

(2) سفر التكوين، إصحاح 21، فقرة 9 - 21، (ص 15)؛ ولمعرفة المزيد عن رحلة الخليل إلى الحجاز، انظر: الأزرقي في أخبار مكة، ج 1، ص 54 - 56؛ مهران، محمد بيومي: دراسات تاريخية من القرآن الكريم (1) في بلاد العرب، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 1400هـ/ 1980م، ص 138 - 159.

(3) نقلًا عن محمد سعد، أطلس تاريخ الأمة العربية - هصر الانبثاق، عصر الانطلاق، ص99.

وأشرق من ساعير، واستعلن من فاران)) و مجيئه من سيناء تكليمه لموسى، واشراقه من ساعير- وهي جبال فلسطينية - هو إنزاله الإنجيل على عيسى، واستعلانه من جبال فاران إنزاله القرآن[1].

على أية حال لا نستطيع الجزم في أمر فاران (انظر الخريطة رقم1)، لذلك فلنتركه ونعول على الثابت في تاريخ مكة، وهو أن إبراهيم قد أسكن من ذريته بوادٍ غير ذي زرع[2]، والمقصود هنا هو مكة، وأن إبراهيم وابنه إسماعيل (عليهما السلام) هما من بنيا الكعبة المشرفة، بيتًا لله، ليكون رمزًا للحقيقة الكبرى في الوجود، حقيقة التوحيد، توحيد التوجه إلى الله الواحد الأحد[3]، وقد خلّد القرآن الكريم بناء الكعبة[4].

ولا شك أن الثابت مما تقدم أن بلدة مكة قديمة، وأن نشوءَها أو أقدم ذِكر لها يعود إلى زمن إبراهيم وابنه إسماعيل (عليهما السلام)، أو ربما نشوؤُها يعود لزمن أقدم من ذلك.

ثالثًا - مكة في المصادر الأثرية:

المصادر الأثرية هي التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ وإلى عصور تاريخية لاحقة، وتتضمن هذه المصادر الآثار الباقية، والنقوش الكتابية.

أ – الآثار الباقية:

وهي المخلفات المادية الناطقة بتاريخ أهلها وتنقسم إلى قسمين: آثار ثابتة كالمنشآت المعمارية، والآثار المنقولة كالقطع الأثرية المتداولة في المجتمع، ويستطيع المرء نقلها من مكان إلى آخر. فبالنسبة للآثار الباقية وخاصة الثابتة ثمة

---

(1) الحموي: معجم البلدان، ج 6، ص 323؛ طلس، محمد أسعد: المرجع السابق، ص 99.
(2) ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾. سورة إبراهيم، الآية 37.
(3) الأزرقي: المرجع السابق، ج 1، ص 59؛ مهران: المرجع السابق، ص 195.
(4) سورة آل عمران، آية 96 – 97.

أدلة أثرية في مدينة مكة تؤكد على قدم المدينة، ولا شك أن أبرز هذه الأدلة أو الشواهد الأثرية الباقية الخالدة في مكة هي الكعبة المشرفة التي يعود بناؤها إلى عهود موغلة في القدم، فقيل أول من بناها الملائكة ثم آدم علية السلام... وغيرها من الروايات والأقوال حول بناء الكعبة[1].

ولكن الثابت أنها ترجع في بنائها إلى الخليل وولده إسماعيل عليهما السلام، دون غيرهما من العالمين[2]، وإذا كان صحيحًا ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن إسماعيل (عليه السلام) كان في الثلاثين من عمره، يوم أمر الله إبراهيم ببناء الكعبة، فإن بناءها حينئذ يكون في حوالي عام 1824 ق.م، على أساس أن إسماعيل قد وُلد في عام 1854 ق. م، لأنه وُلد لإبراهيم وهو في السادسة والثمانين من عمره، وأن إبراهيم قد عاش في الفترة (1940 – 1765 ق. م)، ولما كان إسماعيل قد عاش 137 سنة، فإنه يكون قد انتقل إلى الرفيق الأعلى حوالي عام 1717 ق. م[3]. وعلى هذا الأساس نتوقّع أن تكون مكة موجودة في هذا الزمن، وربما قبل ذلك.

ومن الآثار الدينية الخالدة التي لها صلة بمكة أيضًا هي: مقام إبراهيم، وهو الحجر الذي كان يقف عليه إبراهيم الخليل عليه السلام في أثناء بناء الكعبة، وبئر زمزم وهي نبع من الماء نَبَع في عصر الخليل وابنه إسماعيل.

ب – الكتابات العربية الجنوبية:

الكتابات أو النقوش الكتابية هي من المصادر المهمة، بل تأتي في طليعة مصادر دراسة تاريخ الجزيرة العربية، لأنها كتبت في أثناء الحدث أو في زمن قريب منه،

(1) لمزيد من المعلومات حول الروايات التي ترجع بناء الكعبة إلى ما قبل عهد إبراهيم، انظر: مهران: المرجع السابق، ص 183 – 184.

(2) انظر: سورة البقرة، آية 125 – 127؛ سورة آل عمران، آية 96 – 97؛ وسورة الحج، آية 26 – 27.

(3) مهران: المرجع السابق، ص 195.

ونحن هنا في صدد النقوش التي تتصل بمكة وأحوالها. ولكن يبدو أن الباحثين قد أجهدوا أنفسهم في البحث عن نصوص مكتوبة عن مكة، فلم يعثروا على نص مدون له علاقة بها، وحتى أرض العربية الجنوبية (اليمن القديم) التي رفدت المؤرخين بآلاف من النقوش الكتابية (نقوش المسند الجنوبي) لاذت بالصمت وما زالت عليه، فلم تتكرم علينا بنص عن هذا العهد، أو عن العهد الذي يلي عهد استيلاء الحبشة على اليمن. فكان عهد احتلال الحبش لتلك البلاد، هو آخر عهد، تفضل بعدد من النقوش الكتابية.. وليس لدينا تجاه هذا الوضع إلا الانتظار، ولعل في المستقبل أملًا في العثور على نص أو نصوص مدونه لها صلة بمكة[1].

وعلى الرغم من ذلك سنظل نبحث هنا وهناك، علنا نعثر على نصٍ نتلّمس من خلاله شيئًا عن مكة أو أهلها، أو معالمها، أو أي شيء له صلة بها من قريب أو بعيد، أو بطريقة غير مباشرة، لذلك ينبغي أن نتناول هنا بعض النقوش لعلها تفي بالمطلوب، أو نتوقع أن يكون لها صلة بمكة -إلى حد ما- ومنها:

النقش (Ja 919):

1- ر ب ب أ ث ث / ن ض ر ت / ص د ق

2- ت / أ خ ت م / د ل ي ت / ح ي ت ن

3- ن ع م / ش ع ر / س ودت / أ ب و د د

4- ت ف ص ي / م ل ح م ت / أ ب ص د ق / ح

5- ص ي ن ع م / ق ر ش هـ ت ن / ش ي ع ن / م

6- ر أ س ن / إل ع ذ / ي ل ط / م ل ك / ح ض

7- ر م ت / ب ن / ع م ذ خ ر

(1) علي، جواد: تاريخ العرب في الإسلام، ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الحمراء - بيروت، 1983، ص14 - 15.

المعنى: رباب وأثية ونضرة وصدقة وأختم أو الختام ودلية وحيتن أو حيتان ونعام وشعر وسـودة وأب ودد وتفصي وملحمة وأب ص د ق و حصين عم، القرشيات (ش ي ع ن) أي رافقـن (م ر أ س ن) سيدهم العذيلط [1]، بن عم ذخر ملك حضرموت. كل هذه أسماء معطوفة بعضـها إلى بعض لثلاث عشرة أو أربع عشرة من النساء قد رافقن ملك حضرموت، إلى موقع العلقة[2]، حيث كان ملوك مملكة حضرموت يقيمون مراسم تولية الحكم أو المُلك، وفي معيتهم نبلاء حضرموت وأعيانها، ووفود من جهات شتى في شبه الجزيرة العربية، ومن خارجها[3]، ولعل ذلك مـن قبيل العلاقات التجارية والدبلوماسية مع مملكة حضرموت[4].

وعلى ضوء تلك القراءة النقشـية ربما بادر إلى الذهن أن هؤلاء النساء من قريش (القبيلة المعرفة) لولاء عدم ياء النسبة، مما جعل ذلك التفسير غامضًا (فضلًا عن مشكلة التاريخ)، وإذا كان النقش قد قصد من (ذلك) قريـش القبيلة المعروفة

(1) إلعذيلط = إلعزيلط، حلّت الذال محل الزاي وهذا عادة ما يحدث في النقوش الحضرمية.

(2) العقلة: جبل يحتل موقعًا ممتازًا في السهل الذي بغرب مدينة شبوة عاصمة حضرموت القديمة، وتعود شهرة العقلة إلى اكتشاف بعض النقوش والآثار حوله خلال رحلة قام بها المستشرق البريطاني (سانت جون فلبي) ووصف هذه الرحلة في كتابه (بنات سبأ) لمعرفة المزيد عن موقع العقلة وآثاره انظر: بافقيه، محمد عبد القادر: آثار نقوش العقلة، ط 1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة؛ وباوزير، محمد بن هاوي: كراسات في تاريخ حضرموت وتراثها، ط 1، الابداع للطباعة والنشر، عدن، 2011م، ص 68.

(3) الوفود المشاركة في حفل تتويج الملك الحضرمي في موقع العقلة هي من الجزيرة العربية (قريش)، ومن تدمر والعراق القديم والهند (4 – 1 / 931 Ja).

(4) بافقيه، محمد عبد القادر –بيستون، الفريد – روبان، كريستيان – الغول، محمود: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1985م، ص 325 – 326؛ البريهي، إبراهيم بن ناصر: الخط المسند وثيقة للصلات الحضارية في تاريخ الجزيرة العربية القديم، في كتاب الوحدة الحضارية للوطن العربي من خلال المكتشفات الأثرية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، وزارة الثقافة – سوريا، دمشق، 2001، ص656 – 657.

صاحبة مكة نكون بذلك قد وقفنا لأول مرة على اسمها في وثيقة مدونة. بل هذه الأدلة الأثرية تحفز الباحثين على القول إن قبيلة قريش امتهنت التجارة حتى قبل أن تستولي على مكة في أوائل القرن الخامس الميلادي تقريبًا، ففي النقش (Ja 919) الذي يقدر علماء الآثار أن تاريخه يراوح بين (270 و278 م)، وذكر النقش لمن يدعوهن (ق ر ش هـ ت ن) أنهن نزلن ضيوفًا على ملك حضرموت ومعهم ضيوف آخرون، تذمريون وكلدان وهنود ممن يتعاطون التجارة[1]. فإذا صحّ هذا فإنه يعني أن قريشًا كانوا تجارًا ذوي بعض الشأن منذ القرن الثالث الميلادي أي قبل استقراهم في مكة بقرن ونيف[2]. كما وردت لفظة قريش في نقش آخر، اسمًا لرجل عرف بـ(حبسل قريش) وذلك على أيام الملك الحضرمي (إلعزيلط)، ويبدو أنه كان مرافقًا للقرشيات عند زيارة الملك الحضرمي في العقلة، مما يوحي بأنهم جميعًا من قريش[3].

وليس من شك بارتباط قريش بمكة، ويعلق الدكتور جواد علي، على ذلك بقوله: «وإذا كنا في جهل من أمر تاريخ مكة قبل أيام قصي (هو أول رئيس من رؤساء مكة)، وقبل تمركز قريش في مكة، فإن جهلنا هذا لا يجوّز لنا القول بأن تاريخها لم يبدأ إلا بظهور قريش فيها وبتزعم قصي لها. وأن ما يروى من تاريخها عن قبل هذه المدة هو قصص لا يعبأ به...))[4].

---

(1) النقش (4-1 / Ja 931).

(2) لمعرفة المزيد عن قريش ومكة، ونشاطهم التجاري، بدايته وازدهاره.. انظر، سحاب: المرجع السابق، ص 187 - 215.

(3) النقش (4 - 1 / RES 4693)؛ علي، جواد: تاريخ العرب في الإسلام، ص 51؛ كرون، باتريشيا - الروبي، آمال محمد - بكر، محمد إبراهيم، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص 290.

(4) علي جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م، ج 4، ص 18 - 22.

وبالعودة إلى النقش (Ja 919) الذي ورد فيه أسماء نسوة قرشيات، فأيٌّ كـان الأمر، وسواء كانت النسوة من قريش المعروفة أم منطقة قريبة من مملكة حضرموت تُعرف بـهـذا الاسم، فإن هذا النقش وما فيه من أهمية كبرى يدل على حرص ملوك حضرموت عـلى الـتـواصـل الحضاري أو زيادة الروابط الطيبة مع كل من يتعاملون معهم داخل الجزيرة العـربـيـة وخارجها.

- النقش (RY 506):

بعد أن استقرت الأمور لأبرهة الحبشي في العربية الجنوبية (اليمن القديم) بتولية الحكم، أراد أن يوسع نفوذه إلى خارج حدود اليمن القديم مثلما فعل تابعة حمير (شمرّ يهرعـش وأبـي كرب أسعد) في توسعهم إلى وسط وشمال الجزيرة العربية[1]. (انظر خريطة النفوذ الحـميري رقم 2). وبالفعل يبدأ أبرهة في مد نفوذه على قبائل في وسط الجزيرة العربية، وعلى جانـب من الدروب المطروقة التي تصل بين اليمن وحضرموت من جهة ومكة من جهة أخرى عُثر على مقربة من بئر مريغان على نقش (اكتشفه ريكمانز) (RY 506) ومفاده أن أبرهة أمر بنقش هذا النص عام 662م من التقويم الحميري أي سنة 547م، ويتكون النقش من عشرة أسطر[2]، ونقرأ في هذا النقش عن حملة قام بها أبرهة (غزوة ربيعية)، استهدفت قبيلة معد أو

---

(1) النقش (Ry 509)؛ ولمعرفة المزيد عن هذا التوسع الحميري في وسط الجزيرة العربية وشمالها بحسب الروايات العربية الإسلامية ومقارنتها بالمعطيات النقشية انظر: باوزير، محمد بن هاوي: اليمن القديم في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وكتب المؤرخين والجغرافيين العرب القدامى - دراسة تاريخية في ضوء الموروث العربي الإسلامي ومعطيات الكشوفات الأثرية والدراسات الحديثة، رسالة دكتوراه في التاريخ القديم (غير منشورة) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2004م، ص 209 - 219.

(2) ليبنز، فيليب: رحلة استكشافية في وسط الجزيرة العربية، ترجمة محمد محمد الحناش، مراجعة وتعليق وتحقيق: فهد عبدالله السماوي، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1419 هـ، ص 98 - 99.

على الأقل اتحاد مجموعة القبائل العربية الشمالية، ويحدثنا أبرهة في نقشه هذا عن هذه الحرب التي شنها على معد والتقى بها في موضع (ح ل ب ن) حلبان، وعن أوامره التي أصدرها إلى رؤساء قبائل (ك د ت) كنده، و(ع ل) (لعلها منازل قيس عيلان)، كما يشير النقش إلى إخضاع قبائل بني عامر (م ر د م / و س ع د م) مراد وسعد وغيرها، وانتهى الأمر بانتصار أبرهة على تلك القبائل بوادي يؤدي إلى (ت ر ب ن) الترب أو تربة، تربان[1]، وأخضعهم لنفوذه، بل أخذ منهم رهائن اتقاء لثورة أو تمرد قد يقومون به في المستقبل، فضلًا عن قبوله بأن يكون عمرو بن المنذر أميرًا على معد، الذي سبق وأن عينه أبوه أميرًا عليها[2].

وبالنظر إلى أسماء المواضع والقبائل التي ورد ذكرها في النقش نجدها تقع بالقرب من منطقة دراستنا (مكة) وخاصة (ت ر ب ن) الترب أو تربة (انظر الخريطة رقم 3). وعلينا أن نتساءل أيضًا، هل كان لغزو أبرهة لقبيلة معد وغيرها من القبائل العربية الشمالية علاقة بحملته الشهيرة على مكة (حملة الفيل)؟

اضطربت الآراء حول ذلك الغزو، فمنهم من رأى أن النقش (RY 506) إنما يشير إلى حملة أبرهة على مكة المكرمة في العام المعروف بعام الفيل، ورأي آخر يشير إلى أنها غزوة قام بها أبرهة تمهيدًا لحملة كان قد عزم القيام بها نحو أعالي شبه جزيرة العرب، غير أنه توقف عند مكة[3]، بينما رفض البعض الآخر الربط بين غزوة معد وغزوة الفيل على مكة، وأن وسط شبه الجزيرة العربية شهدت غزوتين، غزوة عام (547م) على قبائل معد، وهذه لا شك في ارتباطها بالغزو المشار إليه في

---

(1) بيغوليفسكيا، نينا فكتورفنا: العرب على حدود بيزنطة وإيران من القرن 4 – 6 م، نقلة عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، موسكو، 1964، ص 126 – 128؛ ليبنز: المرجع السابق، ص 99؛ قارن مع النقش (6 – 1 / Ry 506).

(2) النقش (10 – 7 / Ry 506)؛ بيغوليفسكيا: المرجع السابق، ص 129 – 134.

(3) علي: المفصل، ج 3، ص 495 – 496؛ مهران: المرجع السابق، ص 391.

النقش (RY 506)، أما الأخرى ففي حوالي سـنه (563م)[1]، أو ربما بعد هذه السنة بفترة وجيزة. يبدو أن هذا هو الأرجح لأن النقش الذي كتبه أبرهة لمناسبة غزوة معد في شهر (ذ ث ب ت ن) (ذو الثابة) سنة (662 حميري) يقابله شـهر أبريل سنه 547م[2]، وحملة الفيل على مكة لم تكن في هذه السنة.

ومن جملة الآراء أيضًا فريق يتجه إلى أن النقش إنما يتحدث عن معركتين، إحداهما قادها أبرهة في (ح ل ب ن) حلبان، والأخرى قامت بها مجموعة قبائل في (ت ر ب ن) تربة في بلاد بني عامر[3].

وصفوة القول: تنال النقوش التي خلفها لنا عرب الجنوب قيمة ذات بال، خاصة أنها تحمل تواريخ، وتذكر أسماء أعلام ومعالم تتصل بمكة من قريب أو بعيد. أما بالنسبة لحملة الفيل على مكة، فيبدو أن أبرهة لم يكتفِ ببسط نفوذه على قبائل معد، بل أراد غزو مكة وهدم الكعبة، ولكن إرادة الله غير ما أراد الطاغية أبرهة، فمنيت حملته على مكة بفشل ذريع (سـورة الفيل).

أما الطريق التي سلكها أبرهة في حملته على مكة، فقد عرفت بدرب الفيل، ومـا زال البدو إلى اليوم يطلقون عليه اسم درب الفيل، وهي الطريق التي كانت تعبرها قوافل البخور المتجهة من اليمن إلى الحجاز، وفيها أيضًا بئر ماء يطلق عليها بئر الفيل[4]. ويبدو أن رحلة (فـيليب لبينز) الاستكشافية في وسط الجزيرة العربية قد سارت في هذه الدروب مرورًا بمـريـغان ووصـولًا حتى نجران، حيث أطلال

(1) لوندن، أ. ج: اليمن أبان القرن السادس الميلادي، ترجمة محمد علي البحر، مجلة الاكليل العدد (1 – 2)، الحلقة الرابعة (ص 18 – 27)، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، 1990، ص 21 – 22.

(2) النقش (10 – 9 / Ry 506).

(3) علي: المفصل، ج 3، ص 495 – 496؛ مهران: المرجع السابق، ص 391.

(4) ليبنز: المرجع السابق، ص 101 – 102.

الأخدود.. ولا شك أن الحديث عن قصة أصحاب الفيل، وكذا أصحاب الأخدود طويل، ولا مجال للحديث عنها في بحثنا هذا[1].

ج- الكتابات العربية الشمالية:

عرفنا من الكتابات الثمودية أسماء رجال عرفوا بـ(مكي)، ولم تشر تلك الكتابات إلى سبب تلك التسمية[2]، ولنا هنا أن نتساءل عن سبب تسمية أولئك الرجال بـ(مكي)، وهل كان أولئك الرجال من مكة، أو من موضع أخر، أو من عشيرة عرفت بـ(مكت) أو مكة... لذلك لا نعرف على وجه اليقين تفسيرًا لذلك، ولا نستطيع القول إن لهذه التسمية صلة بمكة. ولكن ربما يحق لنا أن نعتقد بأن لمثل تلك التسميات صلة بمكة.

أما قريش فلم يعثر حتى الآن على اسم صريح لقريش في نص قديم. ولكن وردت لفظة (ق ر ش و) في نقوش محافظة العلا، وهي من الفعل (ق ر ش)[3]، والقرش في العربية يعني (الجمع والكسب)، وقرش أي جمع واكتسب[4]، وفي السريانية يعني الجامع، الكاسب، التاجر، والمقصود دعاء له بالغنى والثراء[5].

وهناك معنيان آخران أيضًا لهذه اللفظة لا يمكن إغفالهما: الأول أن اشتقاقهما من الاسم (ق ر ش ت) ومثاله في النقش (RES 4664)، و (ق ر ش ت ي)

---

(1) عن قصة أصحاب الاخدود وأصحاب الفيل في ضوء المصادر العربية والإسلامية ومقارنتها بالمعطيات الأثرية والنقشية والدراسات الحديثة انظر: باوزير: اليمن القديم في القرآن الكريم..، أصحاب الأخدود (ص 242 - 272) وأصحاب الفيل (ص 288 - 306).

(2) علي: المفصل، ج 4، ص 11.

(3) الذييب، سليمان: مدونة النقوش النبطية، العربية السعودية 1431هـ، ج 1، ص 555.

(4) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711 هـ/ 1311 م): لسان العرب، ط 1، دار صادر، بيروت، 1995م، ج 6، ص 1334.

(5) الذييب: المرجع السابق، ص 555.

في النقش (BR Yanbuq 28/1)، والمعنى راعٍ[1]، لذا فهو يعني الراعي صاحب الإبل، وبطبيعة الحال الراعي هو صاحب الماشية والجمال (الحلال) ويقصد به الثراء والغنى، لأن ثراء العرب قديمًا يقاس بما يمتلكونه من حلال. أما المعنى الثاني فهو الشجاع، المحارب، واشتقاقه من تقارش الرماح إذا اشتبك بعضها ببعض[2].

كما ظهرت هذه اللفظة في نقوش أخرى بصيغ مختلفة، فمثلًا جاءت بصيغة (ق ر ش م) في النقوش الصفوية (CIS 287) والثمودية[3]، وبصيغة (... / ق ر ش هـ ت ن) في النقوش الحضرمية ولعلها تعني نساء قرشيات (JA 919 / 5)، وربما كان مع هؤلاء النسوة القرشيات عند زيارة الملك الحضرمي كاتب يدعى (حبسل قرشم) مما يوحي بأنه من قريش[4].

أيضًا وردت اللفظة في الموروث العربي بعدة صيغ منها قرواش، وقريش..، وقد اختلف أهل الأخبار في تسمية قريش بقريش، وقيلت آراء عديدة في تفسير لفظة قريش ومنها: قيل لهم قريش لتجمعهم في الحرم من حوالي الكعبة بعد تفرقهم في البلاد حين غلب عليها قصي بن كلاب، ويقال تقرّش القوم إذا اجتمعوا وغيرها من الآراء، كذلك اختلفت الآراء في أول زمن ظهرت فيه التسمية[5]. وما زال العَلَم قريش متداولًا حتى الآن.

(1) بيستون، أ. ف. ل، جاك ريكمانز، محمود الغول، والترمولر: المعجم السبئي (عربي - انجليزي - فرنسي)، دار نشر بيترز، لوفان ومكتبة لبنان، بيروت، 1982م، ص 107.
(2) ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسين (ت 320 هـ-932م): جمهرة اللغة، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص 278.
(3) الذييب: المرجع السابق، ج 1، ص 556.
(4) النقش (RES 4693)؛ كرون، باتريشيا: المرجع السابق، ص 290 - 291.
(5) لمزيد من المعرفة حول تباين الآراء في تفسير تسمية قريش وأول زمن ظهرت فيه.. انظر، علي: المفصل، ج 4، ص 23 - 26.

كذلك بالنسبة لزعيم قريش (قصي بن كلاب) لم يُعثر في النقوش العربية الجنوبية علـى اسم رجل يدعى قصيًّا. بينما ورد في النصوص النبطية اسم علم لأشخاص، وهذا الاسم هـو اسم صنم في الأصل، بدليل ورود عبد قصي، وفي جملة النصوص النبطية التي عثر عـليهـا في (صلخد)[1] اسم رجل عُرف بـ(روح و/ ب ن/ ق ص ي و) (روح بـن قصي)، وفي نص آخر جاء اسم (م ل ي ك و/ ب ن/ ق ص ي و) (مالك بن قصي)، وورد أيضًا اسم (ق ص ي و/ ب ن/ أ ك ل ب و) أي (قصي بن كلاب)، وقد تبيـن مـن هذه الكتابات أن المذكوريـن هم من أسرة واحدة، وقد كانوا كهانًا أو سدنة لمعبد ممن معابد صلخد، فقصي إذًا من الأسماء الواردة عند النبط، والغريب أن نرى بين قصي صلخد وقصي مكة اشتراكًا لا في الاسم وحده، بـل في المكانة أيضًا، فلقصي صلخد مكانة دينية، ولقصي مكة هذه المكانة أيضًا في مكة[2].

كذلك في بحثنا هذا لا ينبغي إغفال يثرب (المدينة) لأن هذا الاسم كثيرًا ما يتردد مقرونًا بمكة، بل هما (مكة والمدينة) وطنا الإسلام. وقد ورد هذا الاسم (يثرب) في نقوش محافظة العُلا (نقش رقم 637) وهو نقش تذكاري قصير، وتكمن أهميته في ظهور أو ذكر المكان يثرب لأول مرة في النقوش النبطية. كما جاء اسم مكان في المصادر اليونانية، حيث أسماها بـطليموس (يثربة)، وكذا في النقوش البابلية، حيث تحدثت عن العلاقات التي نشأت بين نبونائيد آخر ملوك مملكة بابل الكلدانية (555-539 ق. م) وشـمـالي الجزيـرة العربية، بل جاء في أحد نصوصه: «...أما أنا فقد جعلني (أي الإلـه نـنار = سـين) أهرب من مدينتي بابل وسلكت الطريق إلى تيماء، ددانو (العلا حاليًا) فدك، خـيـبـترًا، يديخو حتى إلى يتريبوا. عشر سنوات

(1) صلخد: اسم موضع في شمال الجزيرة العربية.
(2) علي: المفصل، ج 4، ص 57.

تجولت بينهم ولم أدخل مدينتي بابل»[1]. (انظر الخريطة رقم 4). وهذا يدل على قدم المدينة الكريمة واستمراريتها لفترة زمنية طويلة، منذ أيام الملك البابلي نبو نائيد حتى يومنا الحاضر[2]. إذًا فالمدينتان (مكة ويثرب) قديمتان، ولكن لا نعرف على وجه اليقين تاريخ ظهورهما، وأيهما أقدم من الأخرى، وقد شرف الله هاتين المدينتين حيث ورد اسماهما في القرآن الكريم، فورد اسم مكة في مواضع مختلفة من القرآن –كما سبقت الإشارة– أما يثرب فقد ورد اسمها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾، على أنها عرفت بعد ذلك بالمدينة وظل هذا الاسم ملازمًا لها حتى الآن[3].

وصفوة القول: تنال النقوش العربية الجنوبية قيمة ذات بال، وكذا الثمودية، والنبطية، خاصة أنها تحمل تواريخ، وتذكر أسماء أعلام ومعالم، ولعلها ذات صلة بمكة من قريب أو بعيد، ولعل في البحث الأثري في المستقبل ما يميط اللثام عن كثير من الغموض الذي اكتنف تاريخ مكة، فيجود على الباحثين بنص أو نصوص بها معلومات يسدّون بها الثغرات في تاريخ مكة وأحوالها.

---

(1) مرعي، عيد: بابل في عهد نابونيد آخر ملوكها، مجلة دراسات تاريخية، العددان 63–64، (ص 28 – 47)، جامعة دمشق، 1998م، ص 35؛ الأشبط، علي عبدالرحمن: الأعراب في تاريخ اليمن القديم، دراسة من خلال النقوش من القرن 1 ق. م وحتى 5 م، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م، ص 37؛ أما عن نابونيد أو نابونائيد فهو اسم أكادي يعني: مبجل نابو، ونابو: هو إله الكتابة في بابل، ويدعى نابونيد عند الأغريق أو نابونيدوس (Nabonidos) مرعي، عيد: المرجع السابق، ص 45.

(2) الذييب: المرجع السابق، ج 1، ص 808؛ علي: المفصل، ج 4، ص 9.

(3) سورة الأحزاب، آية 13؛ ولمزيد من التفصيل عن يثرب انظر: حسن، علي إبراهيم: التاريخ الإسلامي العام، ص119 – 125؛ سالم، السيد عبد العزيز: تاريخ العرب في عصر الجاهلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1988م، ص 383 – 405.

رابعًا-مكة في المصادر الكلاسيكية:

تُعد المصادر الكلاسيكية (اليونانية والرمانية)[1] من أفضل المدونات القديمة، وقد تحدث عدد من المؤرخين الكلاسيكيين عن عرب شبه الجزيرة العربية، ولعل أقدم من ذكر بلاد العرب وأحوالها، اليوناني أخيلوس (Aescylus 525-456 ق. م) وهيرودوتس (Herodotus عاش ما بين 484 - 425 تقريبًا) وغيرهم. وقد وردت إشارة الكتّاب الكلاسيكيين إلى مكة لدى ثلاثة منهم وهم: بليني، والجغرافي بطليموس كلاديوس، والمؤرخ أميانوسماركـلـليـنوس. أما بليني (23 أو 24 - 79 م) فقد كان غالبًا ما يتحدث عن شمال الجزيرة العربية وجنوبها، من وصف جغرافي وقوائم عديدة لأسماء الأماكن، وكذا وصفه المطول للنباتات العطرة في بلاد العربية الجنوبية.. وغيرها من المعلومات[2]. ولعل ورود الإشارة إلى مكة كان عند حديثه عن إقليم ذو بني جرش (Dabanegoirs region) وربما المقصود هنا - بطريقة غير مباشرة قريشًا - والمعروف أن هذا الاسم كثيرًا ما يتردد مقرونًا بمكة، ويأتي ذكر هذا الإقليم عند بليني في سياق حديثة عن الموقع (PortusMochorbae) ميناء مكو أربـاي، الـذي يعني ميناء أرض مكة باللغة اللاتينية[3]، الذي ذكره أيضًا في سياق وصفه الساحل من خاراكس (Charax) وما يليه، ثم ما يليه جرها (Gerrha) إلى عمانا والشواطئ الأخرى الواقعة

---

(1) المصادر الكلاسيكية هي المؤلفات التي وضعها الكتّاب اليونان والرومان، وهم المؤرخون والجغرافيون والرحالة، وغيرهم ممن عني بأوصاف الجزيرة العربية وأخبارها في العصرين اليوناني والروماني.. لمعرفة المزيد عن ذلك انظر بلاد اليمن في المصادر الكلاسيكية، جمع وترجمة، حميد مطيع العواضي وعبد اللطيف الأدهم، ص 5 وما بعدها؛ فوستر إ. م: الإسكندرية.. تاريخ ودليل، ترجمة حسن بيومي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012م، ص73 - 87.

(2) العواضي والأدهم: مرجع سابق، ص 41 - 46.

(3) يبدو أن بليني وضع اقليم (DabanegoirsRegio) بالقرب من ميناء مكو أرباي.

على الخليج الفارسي (العربي) (الفصل السادس الفقرة 174 - 149) ، ثم وصل إلى العربية الجنوبية (السادس - الفقرة 154)، ومن البديهي إذن أن بليني عندما وصل في حديثه إلى الشواطئ الخليج الفارسي (في الفقرة 149) يتحدث عن مكة قبل أن يتحدث عن العربية الجنوبية في (الفقرة 154) مما يدل على معرفته بها، الأمر الذي يرجح أن ميناء موكو أرباي كان يقع في الساحل قرب مكة (وهو الأمر الذي ترجحه آمال الروبي وترفضه باتريشيا كرون)، وعلى هذا الأساس فإن الأرجح أيضًا أن اسم الميناء مشتق من اسم مكورابا (Macoraba) الذي ذكره بطليموس فيما بعد[1].

أما الجغرافي بطليموس الذي كتب في الفترة من (121 - 151 م) والذي ينتمي إلى علماء جامعة الإسكندرية القديمة بمصر، فقد أشار إلى موضع اسمه قريب من اسم مكة، أي إلى مدينة دعاها (مكربة) (مكورابا) (Macoraba)، وذكرها بعد موضع دعاه (Carna)، وهو مكان ذكره بعد (Lathrippa) لعلها (يثرب) وقبل موضع (Thumala). (انظر الخريطة رقم 5)، وقد ذهب الباحثون في أسماء هذه المواضع إلى أن مراد بطليموس من (Macoraba) مدينة (مكة)[2].

ويبدو أن لفظة مكربة أو مكورابا (Macoraba) لفظة عربية جنوبية أصابها بعض التحريف ليناسب النطق اليوناني، أصلها (مكرب) ولعل أصلها (مقرب) أي التقرب إلى الإله[3]، وأن الحكام في بلاد العربية الجنوبية، ومنهم حكام مملكة

(1) كرون: تجارة مكة، ص 235، وانظر آمال الروبي (الحاشية، ص 236 - 237).

(2) علي، تاريخ العرب في الإسلام، ص 45؛ لويس: العرب في التاريخ، ص 43؛ طلس: المرجع السابق، ص 27؛ الشيبة، عبدالله حسن، محاضرات في تاريخ العرب القديم، جامعة صنعاء، 1991م، ص 412.

(3) هناك من يرى أن اللفظة (م ك ر ب) تعني لقب رئيس حلف قبلي في الفترة المتقدمة من تاريخ بلاد العربية الجنوبية، ومثاله في النقش (CIH 366)، وانظر بيستون وآخرون: المعجم السبئي، ص 87.

سبأ وحضرموت وغيرهم قد أطلقوا على أنفسهم هذا اللقب عندما كانوا يجمعون بين السلطتين الدينية والدنيوية، أي الجمع بين الكهانة والمُلك[1]. كذلك لفظة (مكرب) في لغة النقوش العربية الجنوبية تعني: معبد، بيعة، كنيس يهود، دار ندوة[2]، وفي هذه المعاني جاء لفظ (مكربة) لأنها مقربة من الآلهة، وهي أيضًا مكان مقدس و(حرام). فاللفظة ليست علمًا لمكة، وإنما هي نعت لها، كما في (بيت المقدس) و (القدس) إذ هما نعت لها في الأصل، ثم صار النعت علماً للمدينة[3]. ويؤيد أميانوس ماركللينوس (ولد عام 330م) ما تقدم، رغم أنه لم يشر بشكل صريح إلى مكة أو مكورابا كما فعل بطليموس، ولكنه ذكرها بصفتها التي اشتهرت بها كمدينة مقدسة (Hierapolis)، لذلك ذكرها بهذا الاسم (المدينة المقدسة)[4].

ويدعم بروكلمان ذلك إذ يرى أن الذي دعاه بطليموس (ماكورابا) مرده إلى كلمة (مقرّب) العربية الجنوبية، ومعناها (الهيكل)[5]. وهناك من يعرض تفسيرًا آخر يراه أصحابه ألصق بالحقيقة. لقد سمي القرآن الكريم مكة (مكة وبكة)، وبكة هي الوادي ومكة لغة (صيغة) أخرى، ومنه البقاع وبعلبك (وادي بعل). وهذا أدل على مركز مكة، لأن مكة في وادٍ غير ذي زرع كما وصفها القرآن، ثم أن (ماكورابا)

(1) الجرو، أسمهان سعيد: موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن القديم)، ط1، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2002م، ص 87 – 88.

(2) انظر النقش (CIH 152 /2)؛ والمعجم السبئي، ص 78؛
E. PontificioInstitutoBi- ،D.ricks: Lexicon of Inscriptional Qatabanian blico، Romae ، 1989، P. 87.

(3) علي: المفصل، ج 4، ص 9 – 10.

(4) كرون: المرجع السابق، ص 235؛ وانظر الحاشية للمترجمة آمال الروبي، ص 237.

(5) بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط 8، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م، ص 31.

(أو على الأصح ماكارابا -حسب اللهجة الآرامية الشرقية لا السريانية الغربية) يصح أن تعني الوادي العظيم أو وادي الرب. ولعل بطليموس أخذ هذا الاسم عن طريق الآراميين[1]، بينما يذكر آخرون أنها قد تكون مشتقة من (مك) في البابلية بمعنى البيت[2].

وإذا صّح ذلك في أن مكربة أو ماكورابا أو ماكارابا هي مكة، فإن هذا يدل على أنها كانت قد اشتهرت بين العرب في القرن الثاني بعد الميلاد، وأنها كانت مدينة مقدسة يقصدها الناس، وبفضل هذه القدسية بلغ اسمها إلى مسامع هذا العالم الجغرافي اليوناني، بل هذا يدل على أنها كانت موجودة ومعروفة قبل أيام الجغرافي بطليموس، إذ لا يعقل ذيوع شهرتها بصورة مفاجئة، وبلوغه مسامع ذلك العالم اليوناني القاطن في موضع بعيد، ما لم يكن لها عهد سابق لهذا العهد[3] .

وفي هذا الصدد يبدو أن كلمة ماكورابا مطابقة لمكة، وقريبة من مكرب وهذه لفظة عربية جنوبية، وتعبر عن لقب يحمله الكهنة، ولعلها تعني (المقرب إلى الله)، لذلك لا يستبعد أن يكون أهل مكة القدامى من أصل عربي جنوبي في القديم. والمعروف أن أهل العربية الجنوبية (اليمن القديم) قد سيطروا على جزء كبير من (طريق البخور) الطريق التجاري الممتد إلى أعالي الحجاز، وخاصة مملكة معين في عصرها الذهبي في حوالي أواسط القرن الرابع ق. م، حيث أسسوا الجاليات أو المستوطنات على الطريق الممتدة من اليمن القديم إلى أعالي الحجاز بشمالي

(1) بروكلمان: المرجع السابق، المعربان (هامش) ص 31.
(2) سالم، السيد عبد العزيز: المرجع السابق، ص 347.
(3) علي: المفصل، ج 4، ص 10؛ ولمعرفة المزيد حول إشارات الكلاسيكيين إلى مكة وتباين الآراء بين مؤيد ورافض.. انظر، كرون: المرجع السابق، ص 234 -238.

الجزيرة العربية[1]، وعلى سبيل المثال في موقع (ددن) دادان (العلا حاليًا)[2]، ولعل هذا يجعلنا نعتقد أن تكون مكة أو موقع قريب منها إحدى تلك الجاليات.

وهكذا يبدو أن فكرة مطابقة مكة لمكورابا التي ذكرها بطليموس (في نظرنا) أمر مقبول، بل وجدت هذه الفكرة تأييدًا وقبولًا لدى البعض.

ومسك الختام.. تلك هي مكة موطن إسماعيل ابن الخليل إبراهيم (عليهما السلام)، من المدن المقدسة القديمة، كانت محجة منذ أعصر قديمة لا تعيها الذاكرة، وثمة شواهد أثرية دينية وإسلامية كثيرة تؤكد على ذلك، ولعل أبرزها: مقام إبراهيم، وبئر زمزم ودار الأرقم بن الأرقم، وغار حراء، وغار ثور.. وغيرها.

ولاكتمال الصورة الحقيقية لمكة فهي تتمتع بأهمية كبيرة في التاريخ العربي القديم والإسلامي، فقد ولد فيها محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، وفيها بعث ومنها شع نور الإسلام وخرجت دعوته حتى عمت أرجاء المعمورة.

أيضًا كانت مكة مركزًا تجاريًا نشطًا، وسّع أفق نظر أهلها وأعانهم على الاطلاع على البلاد المجاورة وأحوالها، وكانت من أكبر المراكز الدينية في الجزيرة العربية، يؤمها كثير من القبائل المختلفة من مختلف أنحاء الجزيرة، وقد ساعد هذا على إكساب أهلها سعة نظر ومرونة وخبرة في المعاملة مع الناس، فأصبحت مكة مدرسة درّبت كثيرًا من القياديين والإداريين فاستطاعوا بعد الفتح الإسلامي أن يديروا شؤون الإمبراطورية الإسلامية الجديدة باقتدار ونجاح وتوفيق.

---

(1) علي: المفصل، ج 4، ص 12؛ شيبمان، كلاوس: تاريخ الممالك القديمة في جنوبي الجزيرة العربية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 2002م، ص 68.
(2) النقش (4/ Mafray – Main 13).

الملاحق:

ا- الأختصارات:

BR:Yanbuq: Bafaqih et Robin, Inscriptions inedites de Yonbuq (1979)

CIH:Corpus nscripions Semiticartions, Himyariticas et Sabaes Continens,Tomus I.I I.I I I. Paris, Contiens Tomus 1889,1911,1929

مدونة النقوش السامية مجموعة نقوش.

JA: Inscripions S Publiees Par Jamme.Albert.

مجموعة النقوش التي نشرها وجمعها البلجيكي ألبرت جام

RES: Reperatoire D,Epigraphie Semitiaue.

مدونة النقوش السامية (مجموعة النقوش ربوتوار) نشرت بواسطة الأكاديمية الفرنسية للنقوش والفنون الجميلة، النقوش اليمنية نشرت في ثلاثة أجزاء، ج5، 1929ج6 / 1935م، ج 8 / 1950م.

Gonxague, RY: Ryckmans.

مجموعة نقوش البلجيكي جوانز كريكما نز

MAIN: Bron Inventaire des inscriptions sudarabiques.

٢- الخرائط:

خريطة رقم (1):



خريطة تضع فارنيتا (فاران) في أول الجزيرة العربية ناحية الشمال ويقصد بها مجموعة جبال الحجاز حيث يقع الحجر والمدينة ومكة، جنوب الجزيرة العربية بمحاذاة البحر الأحمر.

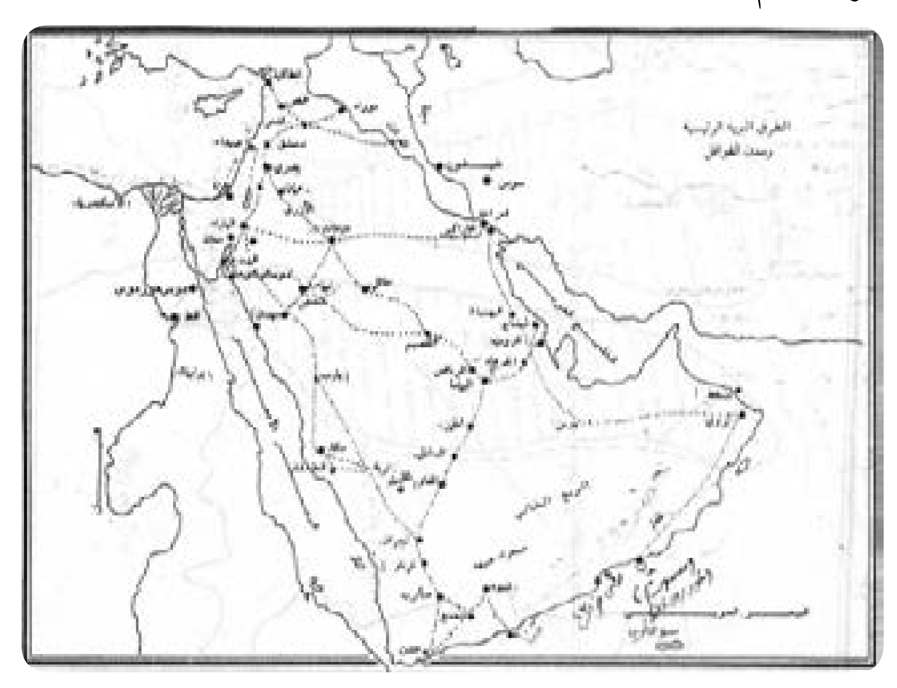
فاران - google

خريطة رقم (2):

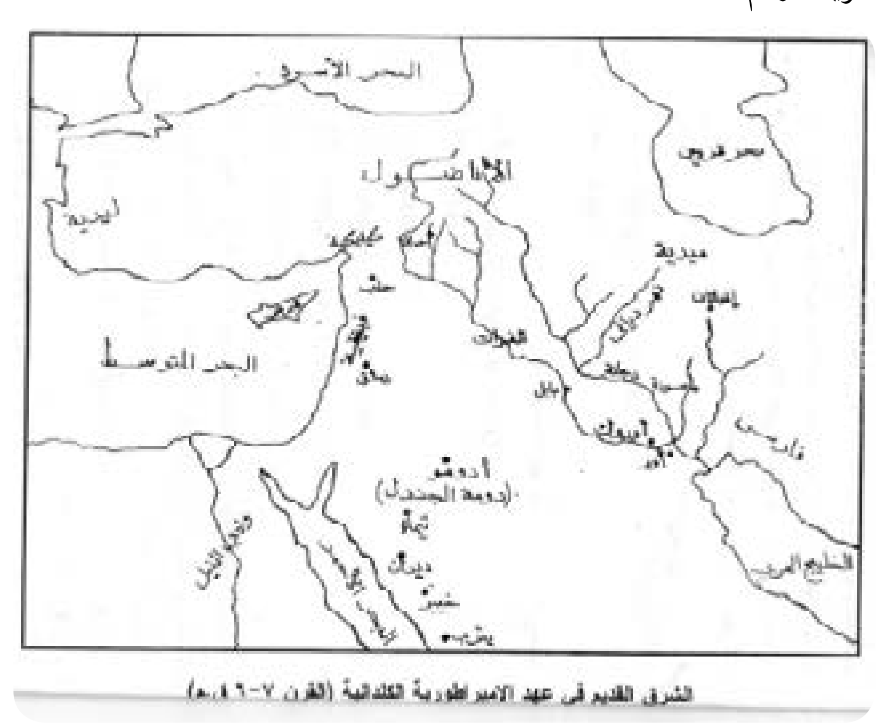


النفوذ الحميري في شبه الجزيرة العربية حتى أواخر القرن الخامس، على ضوء نقش (Ry 509)

خريطة رقم (3):



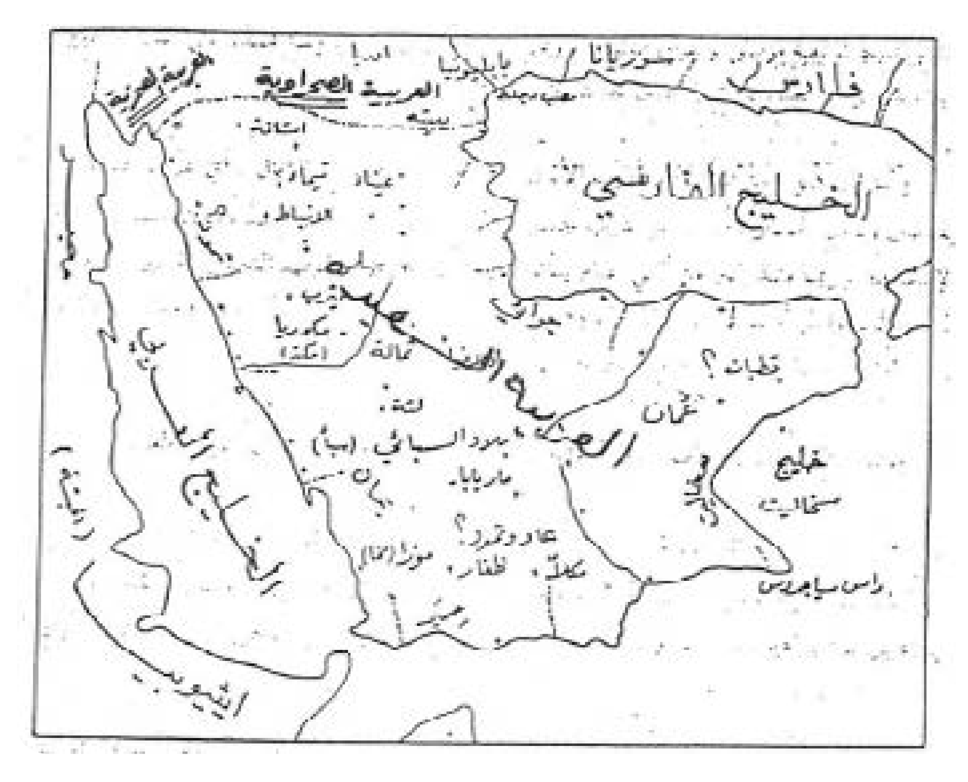
خريطة رقم (4):



الشرق القديم في عهد الامبراطورية الكلدانية (القرن ٧-٦ ق.م)

خريطة رقم (5):





مكة أو مكورابا كما ذكرها بطليموس.

دور روما في سقوط الدولة السلوقية 188 - 64 ق.م

أ.د عبدالله بن عبدالرحمن العبدالجبار[1]
أ. جابر بن نصرين السهلي[2]

ملخص

عندما تطلعت روما لمد نفوذها نحو الشرق في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد كان الوهن قد ظهر في الممالك الهلينستية في سوريا ومصر، وأصبحت تعاني من مشاكل جمة. وتعتبر الدولة السلوقية من أشهر هذه الممالك التي طمع فيها الرومان. وبسبب انشغال روما بمشاكل داخل إيطاليا وشمال إفريقيا وعدم وجود تهديد حقيقي في الشرق، كانت تؤجل مشروعها لاحتلال الدولة السلوقية، حتى تفرغ من حل المشاكل القريبة من إيطاليا. وكانت سياسة روما تجاه السلوقيين تعتمد على خلق المشاكل وتشجيع الانقسامات وإذكاء الصراعات الداخلية، فضلًا عن تشجيع الصراعات الخارجية بين الممالك الهلينستية، ليعم الضعف هذه الممالك مما يجعل مهمة احتلالها أمرًا في غاية السهولة، وبفضل هذه السياسة تمكنت روما من إلحاق ضرر فادح باستقرار الممالك الهلينستية؛ أدى إلى انهيارها في النهاية. وأهم الممالك الهيلنستية آنذاك هي الدولة السلوقية في سوريا والبطلمية في مصر.

(1) قسم التاريخ، جامعة الملك سعود.
(2) طالب دكتوراه جامعة الملك سعود.

Abstract

The Role of Rome in the Fall of the Seleucid Kingdom 188-64 BC

When Rome sought to extend its power to the east, by the middle of the second century B.C. the Hellenistic kingdoms in Egypt and Syria were starting to weaken and suffered from many predicaments. The Seleucid state was one of these kingdoms, and probably the most prominent one, that the Romans craved to dominating it. Yet due to Rome engagement with more relevant issues inside Italy and North Africa, and insignificant threat from the east they postponed the conquest of the Seleucid. However, Rome adopted political tactics towards the Seleucid that was based on encouraging divisions, internal conflicts, and fueling external conflicts among Hellenistic kingdoms and their neighboring states, in order to weaken these kingdoms and make acquisition easier. Due to these policies, Rome was able to severely damage the Hellenistic kingdoms, which led eventually to its collapse. The most important Hellenistic states at that time were the Seleucid in Syria and Ptolemaic in Egypt.

المقدمة:

كان سلوقس الأول (312-281ق.م) Seleucus I، أحد القادة العسكريين الذين رافقوا الإسكندر المقدوني (334-323 ق.م) Alxander III of Macedon في حملاته التوسعية، التي سيطر فيها على مناطق شاسعة في العالم القديم. وبعد وفاة الإسكندر دخل قادته في صراع طويل استمر عدة عقود، نتج عنه تقسيم إمبراطوريته، وكانت بابل من نصيب سلوقس الأول في بادئ الأمر، وبعدها

سيطر على سوريا؛ ومنها بدأ حكم الأسرة السلوقية 312 ق.م[1]، التي توسعت حتى وصلت حدودها شرقًا إلى البنجاب وشمالًا امتدت لأغلب آسيا الصغرى (خارطة رقم 1 و2)، وقد سبب هذا الاتساع متاعب جمة للدولة السلوقية، علاوة على النزاع الأسري السلوقي[2].

ونظرًا لأهمية موقع سوريا السياسي والتجاري زادت كلفة الاحتفاظ بها، وهذا ما جعل السلوقيين يشتبكون مع جيرانهم في حروب شرسة وطويلة للحفاظ على ممتلكات الدولة السلوقية؛ لأنها تقع بين قوى إقليمية تسعى للسيطرة عليها، أولها البطالمة لتجاورهم وكذلك عدم الاتفاق على الحدود بين كلتا الدولتين؛ أدى ذلك إلى ادعاء كل من السلوقيين والبطالمة امتلاك بعض المناطق الحدودية، وقد تركزت الخلافات حول جوف سوريا Coele Syria[3] وبعض أجزاء آسيا

---

(1) حسين الشيخ، الشرق الأدنى في العصرين الهللينستي والروماني، (الرياض: مكتبة الرشد، 2008م) ص 172-174.

(2) إبراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الروماني، (لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 1996م) ص 143.

(3) يقصد بجوف سوريا المنطقة الممتدة من السفوح الشرقية لجبال لبنان الغربية وتشمل البقاع والمنطقة التي بين نهر العاصي وجبال لبنان الشرقية، فضلًا عن جنوب سوريا، وقد توسعت بعض المصادر في مساحة جوف سوريا فجعلتها تبدأ من رفح Raphia كما يشير بولبيوس Polybius انظر Polybius, The Histories, III, Translation by W.R. Paton, (Massachusetts: Harvard University press, 1979), p. 197. وقد ذكر الجغرافي بطليموس كلاوديوس Ptolemy Claudius عددًا من المدن التي تقع في جوف سوريا ومن ضمنها دمشق Damascus وهذا يؤكد بأن حدود جوف سوريا كانت تختلف من كاتب إلى آخر. انظر: بطليموس كلاوديوس والجزيرة العربية، عبدالله العبدالجبار، السيد جاد، (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 2017م) ص 63-64. ويعود سبب الاختلاف في تحديد مصطلح جوف سوريا بدقة بين الكتاب الكلاسيكية، للظاهرة الجغرافية «البقاع»، انظر: مليحة بنت علي عصبي الزهراني، إقليم جوف سوريا في العصر الهللينستي، (رسالة دكتوراه، كلية الآداب بالدمام، 1423هـ) ص 35-36.

الصغرى[1]. كذلك تطلع الفرثيون شرقًا للسيطرة على بابل وشرق سوريا للوصول إلى موانئ البحر المتوسط.

وبسبب هذه الحروب التي استنزفت قوى السلوقيين، فقد بدأ الضعف يدب في جسد الدولة مبكرًا، وتزامن ذلك مع بداية النفوذ الروماني في المنطقة، ولم تفوِّت روما فرصة التدخل ومد يدها لترتيب البيت السلوقي بما يتوافق مع مصالحها، فقد كان الدعم الروماني الذي تلقّاه أطراف النزاع داخل البيت السلوقي في بادئ الأمر غير مباشر -وذلك عبر حلفاء روما في المنطقة- وسنشاهد تطور هذا الدعم حتى أصبح مباشرًا وعلنيًّا.

وتوفر عدد من الموارد التي كانت تغذي الصراع السلوقي وتزيد من تصعيده، منها أولًا: ضعف الملوك السلوقيين ووقوعهم فريسة بأيدي الوزراء وقادة الجيش، وثانيًا: التدخلات الإقليمية، وخصوصًا البطالمة الذين كانوا يتحينون الفرص للتدخل، وساعدهم في ذلك المصاهرات السياسية التي عقدها السلوقيون مع البطالمة، وقد كان لها أثر فادح على الدولة السلوقية. وأما العنصر الثالث فقد كانت الدولة الرومانية، التي مدت نفوذها في المنطقة وتدخلت في ترتيب البيت السلوقي بما يتناسب مع مصالحها، وتعمدت روما عبر عدة إجراءات إضعاف الدولة السلوقية وتشجيع الصراعات الداخلية حتى تمكنت في النهاية من إسقاطها[2]. وفضلاً عن التدخلات الخارجية شكلت القوى المحلية مثل القبائل العربية واليهود، عنصر ضغط. وقد استفادت هذه القوى من سياسة روما تجاه السلوقيين التي تقوم على

---

(1) مازن جميل دقة، «العلاقات السلوقية البطلمية في عصر الملك انطيوخس الثالث (الكبير) 223-187 ق.م»، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية 16،ع33، (يوليو2009م) ص 333.

(2) محمد الزين، «الحلف المكابي-الروماني: فصل من تاريخ فلسطين في العصر الهلنستي»، مجلة دراسات تاريخية-جامعة دمشق، ع 67-68، (كانون الثاني 1999م) ص 23.

تشجيع الانشقاقات الداخلية[1].

جذور المشكلة:

بدأ ضعف الدولة السلوقية مع هزيمة أنطيوخوس الثالث (187-223 ق.م) Antiochus III في معركة ثيرموبيلا Thermopylae عام 191 ق.م، واضطر فيما بعد إلى عقد معاهدة سلام مع روما عرفت بسلام أفاميا Apameia في عام 188 ق.م[2]، ومن أهم بنود هذه المعاهدة:

1-إجبار أنطيوخوس الثالث على دفع تعويضات الحرب التي بلغت 15000 تالنت تُسلّم على دفعات.

2-فرض على أنطيوخوس الثالث أن يسحب حامياته من آسيا الصغرى ويتخلى عن أملاكه في أوروبا.

3-تقديم عشرين رهينة من أبناء الأسرة السلوقية، وأن يكون أحدهم من أبناء أنطيوخوس ليعيشوا في روما.

4-التخلي عن الفيلة التي يستخدمها الجيش السلوقي، وتسليم جميع السفن الحربية لروما[3].

وكانت هذه المعاهدة إقرارًا بخضوع السلوقيين للدولة الرومانية، فقد أُجبر أنطيوخوس على دفع غرامات مالية ضخمة أثقلت كاهل الدولة السلوقية، فضلًا عن تخليه عن أسطوله البحري وتقليص قواته البرية وتنازله عن عدد كبير من

(1) مراد محمد إسماعيل، حركات التمرد في الدولة السلوقية في ضوء المصادر اليونانية والرومانية، (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس-كلية الآداب، 2010م) ص 162.

(2) John D. Grainger, The fall of the Seleukid Empire 187-75 BC, (Barnsley: Pen & Sword Military, 2015) p. 5

(3) حسن حمزة جواد، نشوء الدولة السلوقية وقيامها: دراسة تاريخية 64 - 312 ق.م، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2008م) ص243-244.

الفيلة التي كانت ركيزة القوة في الجيش السلوقي[1]. وبعد سنة من معاهدة أفاميا توفي أنطيوخوس الثالث، الذي كان آخر الملوك الأقوياء، وبرحيله تزايدت وتيرة الصراعات داخل البيت السلوقي وتصاعد معها التدخل الروماني الذي أسهم في تدهور الدولة السلوقية. وتولى العرش السلوقي ابنه سلوقس الرابع Seleucus IV ولم يكن ذا شأن كوالده مما جعله عرضه لمؤامرات القصر واغتيل على يد وزيره المدعو هيلودوروس Heliodorus في عام 175 ق.م[2]. وبعد مقتل سلوقس الرابع، نال أنطيوخوس الرابع Antiochus IV شقيق الملك القتيل، دعم روما في المطالبة بحقه في الحكم، وحصل على الدعم عن طريق حليف روما مملكة برجامة Pergamon، وتمكن أنطيوخوس من مشاركة ابن أخيه في الحكم[3].

حاول البطالمة انتهاز الفرصة بسبب الصراع الذي نشب داخل البيت السلوقي، لذا استعدوا لغزو جنوب سوريا، معتقدين أن انشغال أنطيوخوس الرابع بترتيب أوضاع مملكته سيحول دون تحركه لوقف أطماعهم، ويبدو بأن أخبار الحملة وصلت

(1) Appian's, Roman History, II, The Syrian Wars, Translation by Horace White, (London: William Heinemann, 1974), p. 179.

(2) Appian's, Roman History, II, 191, and Edwyn Robert Bevan, The House of Seleucus, II, (London: Edward Arnold Publishers, 1902) p. 125.

(3) مفيد رائف العابد، سورية في عصر السلوقيين، (دمشق: دار شمال، 1993م) ص 20. تقع مملكة برجامة Pergamum في أقصى غرب أسيا الصغرى، وتعد من أهم حلفاء روما في المنطقة، ودفعها الموقع المتوسط بين السلوقيين والمقدونيين للبحث عن حليف يحفظ استقرارها وأمنها، ولم يكن هنالك سوى روما التي كان بمقدورها أن تمد يد العون لمساعدة مملكة برجامة في حال تعرضها لتهديد من جيرانها، لذلك تحالفت مملكة برجامة في وقت مبكر مع روما وكان لها دور في مساندة روما في صراعها ضد السلوقيين والمقدونيين، انظر Richard Evans, A History of Pergamum: Beyond Hellenistic Kingship, (London: Continuum, 2012), p. 30.

لأنطيوخوس مما جعله يستبقها؛ بغزو مصر وحصار الإسكندرية عام 170 ق.م[1].

وكانت الدولة الرومانية تراقب أنطيوخوس، فعندما كان أنطيوخوس يحاصر الإسكندرية وفد إليه مبعوث روما، بوبيليوس لايناس Popillius Laenas وقدّم له رسالة مجلس الشيوخ الروماني، تطلب منه التراجع عن حصار الإسكندرية. وبعدما قرأ أنطيوخوس الرسالة طلب من المبعوث مهلة لمناقشة الأمر مع مستشاريه وقادته، ولكن المبعوث الروماني -وفي حركة استفزازية- رسم دائرة حول أنطيوخوس وطلب الرد على الرسالة قبل أن يخطوا خارج تلك الدائرة[2]؛ في تصرف يعكس استهتار روما بأنطيوخوس، ويبين قوة النفوذ الروماني في المنطقة، فما كان من أنطيوخوس إلا الانصياع للتهديد الروماني والانسحاب إلى سوريا. وقد أحدث هذا التدخل الروماني أثرًا بالغًا على السلوقيين والمنطقة، إذ كرّس نفوذ روما وسياستها في إطالة أمد الصراع السلوقي البطلمي لكي تضعف الطرفين[3].

سياسة روما تجاه سوريا:

كانت روما تسعى منذ فترة مبكرة للتوسع خارج الجزيرة الإيطالية، وتهدف سياستها إلى السيطرة على غرب البحر المتوسط وشمال إفريقيا لكي تحمي ظهرها من أي خطر محدق يهددها عندما ترغب في تحويل البوصلة باتجاه الشرق لبسط نفوذها على العالم الإغريقي ومنها لسوريا ومصر، وهذه الأطماع لم يكن تحقيقها أمرًا هيّنًا، فقد اضطرت روما للدخول في حرب طويلة مع قرطاجة «الحروب

(1) مصطفى العبادي، العصر الهلينستي: مصر، (بيروت: دار النهضة العربية، 1988م) ص 86.

(2) Polybius, The Histories, XXIX, Translation by W.R. Paton, (London: William Heinemann, 1972), p. 91.

(3) وفاء الساعدي رزق الله الساعدي، «النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق المتوسط 146-27 ق.م»، مجلة بحوث الشرق الأوسط-جامعة عين شمس، ع 38 (2016م) ص 342.

البونيقية» (264–146 ق.م) Punic Wars، وشكّلت هذه الحرب خطرًا حقيقيًا على روما مع تقدم هانيبال Hannibal (247-182 ق.م)[1] إلى شبه الجزيرة الإيطالية ووصوله إلى شمال إيطاليا، وزادت صعوبة الموقف مع تحالف هانيبال مع ملك مقدونيا Macedonia فيليب الخامس (238–179 ق.م)Philip V، وتدارك الرومان هذا الخطر المحدق بتحريض المدن اليونانية ضد فيليب، مما اضطر الأخير للبقاء لإخضاع المدن الإغريقية المتمردة[2]. وحرص هانيبال على جذب حلفاء أقوياء لحشدهم في صراعه ضد روما، فقد تمكن من كسب الملك السلوقي أنطيوخوس الثالث إلى صفه، وكان أنطيوخوس حذرًا من الدخول مع روما في صدام مباشر، ولكنه في النهاية اضطر لمواجهة روما في معركة خاسرة في مغنيسيا Magnesia عام 189 ق.م، وقد أسهمت تحالفات هانيبال في جذب روما للشرق بعد توريط السلوقيين في معركة خاسرة[3].

كانت روما تخوض حروبًا في عدة جبهات، وهذا الأمر فاقم المشاكل الاقتصادية التي حلت بها، وعلاوة على المشاكل الاقتصادية فقد برز خطر القرصنة في شرق المتوسط، والذي هدد إمدادات القمح التي تصل من مصر عبر البحر، وقد شكل

(1) هانيبال هو ابن القائد القرطاجي عملكار بركا، ورث مشروع والده واستكمل فتح أسبانيا، وقاد حربًا شرسة ضد روما في الحروب البونيقية الثانية، تميز بقدراته القتالية المميزة التي أرهقت روما في حرب طويلة تصدى لها هانيبال ليدفع عن بلاده خطر الاحتلال الروماني. أنظر اصطيفان اكصيل، تاريخ شمال أفريقيا القديم: التاريخ العسكري لقرطاجة، ترجمة محمد التازي سعود، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2007م) ص 125–155.

(2) ممدوح درويش مصطفى، التاريخ الروماني: من أقدم العصور حتى بداية العصر الإمبراطوري، (الرياض: مكتبة الرشد، 1428هـ) ص 99–100.

(3) Warwick Ball, Rome in the East, (New York: Rutledge, 2014) p. 9-10.

القراصنة قوة لا يستهان بها، وخصوصًا بعد تحالفهم مع مملكة بونتس[1] Pontus. وكانت كليكية Cilica من أبرز مراكز القرصنة في شرق المتوسط، ومن المفارقات أن كليكية كانت مقرًا لانطلاق حملات ديودوتوس (تروفون)[2] Diodotus Tryphon عام 138 ق.م عندما كان يحارب أنطيوخوس السابع[3]، ومن المحتمل أن يكون الدعم الذي قدمه تروفون للقراصنة في ذلك الوقت قد شكل النواة الأولى لحركة القرصنة في شرق المتوسط[4]. وكانت حالة عدم الاستقرار في البحر المتوسط، محفزًا كبيرًا لانتشار القرصنة، فضلًا عن ازدياد الطلب على العبيد في روما، مما جعل القرصنة مغرية تجلب الكثير من الأموال على العاملين في هذا المجال، وتزامن ذلك مع بروز نجم مثراداتيس السادس Mithridates VI ملك بونتس[5].

حاول مثراداتيس أن يستفيد من حالة الفراغ السياسي التي سادت مع مطلع القرن الأول قبل الميلاد، لمد نفوذه ليشمل آسيا الصغرى كاملة، والسيطرة على البحر

(1) Murat Arslan, “Piracy on the Southern Coast of Asia Minor and Mithridates Eupator”, in Publication of the Research Center of Cilician Archaeology (KAAM)-VIII, ed. Serra Durugonul, Murat Durukan, (Mersin: Mersin University, 2003) p. 195.

(2) قائد عسكري، نشأ في مدينة أفاميا السورية، وخدم في جيش الإسكندر بالاس، وسعى بعد وفاة الأخير للاستيلاء على السلطة، وتمكن من تحقيق مساعيه. أنظر: جان رستو، العرب في العصور القديمة من الآشوريين إلى الأمويين، ج1، ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن العبدالجبار والسيد محمد جاد، (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2016م) ص444-445.

(3) Strabo, The Geography, XIV, Translation by Horace Leonard, (London: William Heinemann, 1960) p. 327.

(4) Alfred S. Bradford, Flying the Black Flag: A Brief History of Piracy, (Westport, Praeger Publishers, 2007) p. 38.

(5) Murat Arslan, “Piracy on the Southern Coast of Asia”, p. 198.

المتوسط، وكانت هذه الطموحات ستصطدم مع روما في نهاية المطاف[1]، وهذا ما دفع مثراداتيس للتحالف مع القراصنة ليكسب قوة بحرية ضاربة ويتجنب مشاكل التصادم معهم، وتوثقت العلاقة بين الطرفين حتى شكلوا حلفًا قويًا، وتمكنوا من إجبار المدن الساحلية للانصياع لمطالبهم[2].

على الرغم من أن روما شرعت قانونًا مع مطلع القرن الأول قبل الميلاد يتوعد القراصنة بالعقاب، ويعد بتوفير السلام في البحر المتوسط ويحمي مصالح روما ومواطنيها وأصدقائها وحلفائها[3]، إلا أن تحرك روما لقمع حركة القراصنة جاء متأخرًا، بسبب المشاكل التي ثارت بداخل روما، وربما لعدم رغبتها في إنهاء الوضع ما دام يخدم مصالحها.

بعدما اشتدت شوكة مثراداتيس والقراصنة وأصبحوا يهددون إمدادات القمح بين مصر وروما، نهضت الأخيرة للقضاء عليهم وطردهم عن طرق الملاحة التي تربط مصر بروما، وفوضت القائد بومبي Pompey بهذه المهمة[4]، فتوجه الأخير على رأس جيش يتألف من 500 سفينة وحوالي 10 آلاف مقاتل، وتمكن من هزيمة مثراداتيس بعد حروب طويلة انتهت في عام 66 ق.م[5]. كسرت الهزيمة التي تعرض لها مثراداتيس شوكة القراصنة ولكنها لم تقضي عليهم تمامًا[6]، وأدركت روما

(1) Jesper Majbom Madsen, “The Ambitions of Mithridates VI: Hellenistic Kingship and Modern Interpretations”, in Mithridates VI and the Pontic Kingdom, ed Jakob Munk Hojte, (Denmark: Aarhus University Press, 2009), p. 193.

(2) Bradford, Flying the Black, p. 39.

(3) Arslan, “Piracy on the Southern Coast of Asia”’, p. 201.

(4) Madsen, “The Ambitions of Mithridates VI’’, p. 206.

(5) سامح العبدي، تاريخ الرومان، (الرياض: مطابع الحميضي، 1424هـ/ 2003م) ص 116-117.

(6) Bradford, Flying the Black Flag, p. 41.

أنه للحفاظ على أمن البحر المتوسط والقضاء على القرصنة، يجب عليها أن تجد حلًّا لمشكلة القبائل الثائرة على السواحل الجنوبية لآسيا الصغرى، التي كانت تمد القراصنة بالرجال، فبدون معالجة هذه المشكلة لن تنتهي ظاهرة القرصنة[1].

وفي الوقت الذي نشطت فيه الدولة الرومانية في التوسع في شرق المتوسط ومد نفوذها على العالم الإغريقي كانت سوريا تمر بمرحلة تفكك، فقد بدأت بوادر انفصال اليهود في وقت مبكر إلا أنها أكثر وضوحًا في عهد أنطيوخوس الرابع[2]، بفضل سياسة روما التي شجعت حركات الانفصال الداخلية لتزيد السلوقيين ضعفًا، وهذا الأمر مهد للتقارب بين اليهود وروما[3]، وعلى الرغم من ذلك فهناك عدة تفسيرات لحركة الانفصال عند اليهود، فالبعض يعزو هذا الحراك إلى موقف اليهود من الأغرقة والثقافة الهلنستية[4]. ولكن عندما نأخذ الصورة كاملة نجد أن

---

(1) Henry A. Ormerod, Piracy in the Ancient World: An Essay in Mediterranean History, (Liverpool: Liverpool University Press, 1924), p. 212.

(2) Louis H. Feldman, Jewish Life and thought among Greeks and Romans, (Edinburgh: T&T Clark, 1996), p. 147.

(3) هنالك عدة حركات انفصالية شهدتها الدولة السلوقية ومنها القبائل العربية التي بدأت في الضغط على الدولة السلوقية لتحصل على مكاسب، وبعض هذه القبائل العربية تمكنت فيما بعد من تأسيس إمارات محلية مثل حمص، والفارق بين القبائل العربية واليهود، هو أن اليهود أول من اتصل بالدولة الرومانية وتعاون معها ضد الدولة السلوقية في وقت مبكر 161 ق.م. انظر L. T. Zollschan, "The Earliest Jewish Embassy to the Romans: 2 Macc. 4:11?," Journal of Jewish Studies, Vol. LV, No 1, (2004) p. 37-38، بينما لم تتواصل القبائل العربية مع روما ولم تتعامل معها حتى وصل الرومان لسوريا واسقطوا الدولة السلوقية. انظر Cicero, The Letters to his Friends, III, translated by M. Cary, (London; William Heinemann LTD, 1960) p. 230.

(4) عيسى اسعد الخوري، تاريخ حمص: منذ نشأتها الأولى إلى ظهور الإسلام 2300 ق.م–622م، ج1، (طرابلس: مكتبة السائح، 1983م) ص 262.

تمرد اليهود هو انعكاس لحالة التردي والضعف التي تمر بها الدولة السلوقية، وتطلع اليهود إلى الاستقلال بالحكم. كما أنها تبرز حالة الانقسام بين اليهود إلى معسكرين: أحدهما مع السلوقيين والآخر مع البطالمة[1]، وتطور الأمر بقيام اليهود بالاتصال بالدولة الرومانية للحصول على دعمها للانفصال عن الدولة السلوقية[2]. وقد اضطر أنطيوخوس الرابع لتخفيف حدة الصدام مع اليهود[3]، ليواجه خطر الفرثيين.

وعلى الرغم من قيام أنطيوخوس الرابع بترتيب أمور ولاية العهد إلا أن ذلك لم يخفف من حِدة الصراع بين الوصي الجديد لوسياس Lysias وفيليب Philip؛ الذي انتهى بمقتل الأخير، وأرسلت روما في خضم هذه الأحداث وفدًا إلى سوريا، لتستكشف عن قرب ما يدور داخل البلاط السلوقي؛ بينما هدفها المعلن هو التحقيق في تجاوزات الحكومة السلوقية لبنود معاهدة أفاميا، ومن سوء حظ لوسياس مقتل المبعوث الروماني في سوريا[4]، مما جعله يقع في حرج شديد مع الدولة الرومانية، وعلى الرغم من التكريم الذي أسبغه على جثمان المندوب الروماني، إلا أن هذا لم يشفع له عند روما[5]. وشكّل حادث قتل المبعوث الروماني ذريعة جديدة لروما للتدخل في الشؤون الداخلية السلوقية.

عندما وصلت أخبار وفاة أنطيوخوس الرابع 163ق.م؛ إلى دمتريوس الأول Demetrius I الابن الأكبر لسلوقس الرابع، وقد كان حينها في روما، تقدم بطلب

(1) Shailer Mathews, “Antiochus Epiphanes and the Jewish State”, The Biblical World 14, No.1, (1899): 15.

(2) L.T. Zollschan, “The Earliest Jewish Embassy to the Romans: 2 Macc. 4:11?”,Journal of Jewish studies LV, 1, (2004): 42.

(3) أبو اليسر عبدالعظيم فرح، «موقف الملك أنطيوخس الرابع من اليهود في فلسطين»، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش-جامعة عين شمس25، (2008م): 52.

(4) Appian, Roman History, p. 195.

(5) العابد، سورية في عصر السلوقيون، ص 128.

لمجلس الشيوخ ليحصل على دعم روما في مسعاه للوصول لحكم سوريا، إلا أن مجلس الشيوخ رأى أن ملكًا طفلا على العرش السوري تحت وصاية شخص مثل لوسياس أفضل لروما من ملك طموح مثل دمتريوس[1]؛ إلا أن الأخير تمكن من التسلل والوصول إلى سوريا للمطالبة بالعرش، وتمكن من كسب تأييد الناس، واعتلاء العرش عام 161 ق.م.

لم تكن روما راضية عن نجاح دمتريوس، مخافة أن يقف في وجه روما ويعاندها، خصوصًا أنه لم يحضَ بدعمها عندما طالب بعرش سوريا، وكانت روما تخشى أن يناصبها العداء، لذا عندما وصلت الأخبار لروما بنجاح دمتريوس؛ دعمت تيمارخوس Timarchus حاكم ميديا لكي يعلن استقلاله عن دمتريوس، وقد تشجع الأخير بسبب دعم روما ودخل في تحالف مع أرتاكسيس Artaxias ملك أرمينية ضد دمتريوس[2]. وكان هدف روما إضعاف دمتريوس والزج به في صراعات تنهك قواه، وتجعله في نهاية المطاف يذعن لها.

استغل اليهود الصراع لصالحهم واتصلوا بروما، وأسفرت هذه الاتصالات عن تفاهم بين الجانبين وتوقيع معاهدة[3]، وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تلزم روما بالكثير تجاه اليهود، إلا أن هذا لم يجعل دمتريوس يتخاذل في إرسال جيش بقيادة باكخيدس Bacchides تمكن من تحقيق نصر في خريف 161 ق.م[4] على يهوذا المكابي Judas Maccabaeus[5].

---

(1) Appian, Roman History, p. 191.

(2) Diodorus Siculus, The Library of History, XXXI, Translation by Francis R. Walton, (London: William Heinemann, 1957) p. 387.

(3) الزين، «الحلف المكابي الروماني: فصل من تاريخ فلسطين في العصر الهلنستي»، ص 29.

(4) Peter Schäfer, The History of the Jews in the Greco-Roman World, (London: Routledge, 2003) p. 51.

(5) يهوذا المكابي هو ابن ماثياس Mattathis، برز يهوذا المكابي في الفترة الممتدة من 167-

وفي محاولة للحد من خطر سياسة روما تجاه سوريا اتصل دمتريوس بملك كبادوكيا أريثيوس Ariarathes محاولًا كسبه لجانبه[1]، وعندما فشل في مساعيه ساعد أخا الملك المدعو أورفيانوس Orophernes للوصول لحكم كبدوكيا ونجح في تنصيب الأخير، ولكن حليفه الجديد لم يفلح في حكم كبدوكيا[2]. وفي هذه الأثناء ادعى شخص يسمى الإسكندر بالس Alexander Balas، أحقيته في حكم سوريا وحصل على دعم مجلس السناتو الروماني[3]، وكذلك تلقى دعم وتأييد البطالمة[4]، ومنذ تلك اللحظة أصبح البطالمة طرفًا رئيسًا في الصراع السلوقي الداخلي، وذلك بدعمهم أحد طرفي النزاع، وهناك عدة أسباب لتدخل البطالمة في الصراع السلوقي؛ فضياع جوف سوريا أثّر على حركة التجارة في الموانئ المصرية وذلك بسبب تحول طرق التجارة للجانب الشرقي للبحر الأحمر مما حرم مصر من مصدر دخل مهم[5]، لذلك جاء تدخل البطالمة للضغط على السلوقيين بسبب الخسائر التي تعرضت لها مصر نتيجة تحول طرق التجارة، فضلًا عن أطماع البطالمة في استعادة جوف سوريا، إذا يبدو أن البطالمة كانوا يعتقدون بوقوف روما في صفهم ضد السلوقيين؛ وهذا الأمر شجعهم على التدخل في الشؤون الداخلية السلوقية.

---

160 ق.م، وشارك في جيش والده في حروب العصابات ضد الدولة السلوقية، وأصبح فيما بعد من ألد أعداء السلوقيين. انظر Schäfer, The History of the Jews in the Greco-Roman World, p. 46-47.

(1) العابد، سورية في عصر السلوقيين، ص 130.

(2) Polybius, The Histories, III, 13.

(3) Polybius, The Histories, XXXIII, 289.

(4) Appian, Roman History, p. 233.

(5) سيد أحمد علي الناصري، «الصراع على البحر الأحمر في عصر البطالمة»، في دراسات تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الثاني: الجزيرة العربية قبل الإسلام، إشراف عبدالرحمن الطيب الأنصاري، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1404هـ) ص 414.

موقف روما من تدخل البطالمة في سوريا:

مع مطلع منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، كانت روما غارقة في مشاكل مع المقدونيين وبعد ذلك خاضت حروبًا شرسة مع الإسبان/ هسبانيا (Hispania) الذين ضاقوا ذرعًا بتجاوزات روما، وكانت هذه الحرب من أشرس الحروب التي خاضها الرومان وقد امتدت عقدين 154 ق.م -133 ق.م[1]، مما جعل روما تنشغل عن الشرق، وهذا الأمر أعطى للبطالمة هامشًا من الحرية كان له دور في زعزعة استقرار سوريا.

وقد أسهمت الظروف الداخلية في سوريا في تعزيز موقف الإسكندر بالاس، فالأنطاكيون قد ضاقوا ذرعًا بتقشف دمتريوس مقارنة بسياسة أسلافه وسخائهم، لذلك كانوا يتطلعون للتغيير[2]. وعندما أحس دمتريوس بعزلته اتصل باليهود ليحصل على دعمهم أو يحيدهم في صراعه مع الإسكندر، وأغرى يوناثان المكابي Jonathan Maccabaeus زعيم اليهود[3]، وحاول الإسكندر أن يقطع الطريق بوجه دمتريوس وذلك باتصاله بيوناثان وبالفعل تمكن من كسبه في صفه[4]، ومن الطبيعي أن يقف اليهود مع الإسكندر بالاس نظرًا لأنه يحظى بدعم روما والبطالمة. وفي نهاية المطاف تمكن الإسكندر من الانتصار على دمتريوس بمشقة بالغة عام 150 ق.م[5].

(1) إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان: من أقدم العصور حتى عام 133 ق.م، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت) 1: 333.

(2) Siculus, The Library of History, XXXI, p. 395..

(3) The Works of Flavius Josephus, Translated by William Whiston, (Michigan: Baker Book House, 1979) p. 212.

(4) The Works of Flavius, p. 214.

(5) The Works of Flavius, p. 215.

وبطبيعة الحال لم يكن الإسكندر بالاس جديرًا بحكم سوريا، نظرا لضعف شخصيته وعدم قدرته على السيطرة على زمام الأمور[1]، وزاد الوضع سوءًا عندما ساورت الشكوك حليفه بطليموس السادس Ptolemy VI بأن هنالك محاولة لاغتياله من تدبير بلاط الإسكندر، لذا اتصل بطليموس بدمتريوس الثاني، وعرض عليه الزواج من ابنته ومساعدته في القضاء على الإسكندر بالاس[2]، في مقابل الحصول على جوف سوريا[3]، وبالفعل تمكن دمتريوس 145 ق.م من الوصول للحكم بفضل الدعم الذي تلقاه من بطليموس السادس.

عندما آلت الأمور إلى دمتريوس لم يحسن إدارة شؤون المملكة، مما جعل جنوده يعيثون فسادًا في البلاد وترتب على ذلك مشاكل مهدت لاحتجاجات في أنطاكيا، وبدلًا من إخماد هذه الاحتجاجات والقضاء على مصدرها بمعاقبة الجنود وضبط تصرفاتهم[4]، استعان بقوات يوناثان المكابي، الذي أرسل جيشًا لقمع التمرد[5]، وكانت هذه الحادثة بمنزلة القشة التي قضت على مستقبل دمتريوس السياسي لاحقًا، فقد انتشر السخط في سوريا وتفرق المتمردون يبحثون عمَّن يساعدهم في القضاء على سلطة دمتريوس[6].

ونظرًا لسوء الأوضاع التي حلت بالبلاد أعلن أحد القادة العسكريين ويسمى ديودوتوس (تروفون) Diodotus Tryphon «أنطيوخوس بن الإسكندر بالاس»

(1) Diodorus Siculus, The Library of History, XXXIII, Translation by Francis R. Walton, (London: William Heinemann, 1967) p. 7.
(2) John Whitehorne, Cleopatras, (London: Routledge, 1994) p. 105.
(3) Siculus, The Library of History, XXXII, 445.
(4) Siculus, The Library of History, XXXIII, 9.
(5) The Works of Flavius, p. 227.
(6) Edmund Spenser Bouchier, A short history of Antioch: 300 B.C-1268 A.D, (London: Basil Blackwell, 1921) p. 38.

ملكًا باسم أنطيوخوس السادس Antiochus VI في مدينة أفاميا[1] (خارطة رقم3)، وزادت صعوبة الموقف حتى لم يتح لدمتريوس من تحقيق انتصار على أنطيوخوس السادس، مما جعل البلاد تنقسم إلى مملكتين 145 ق.م، وقد استغل يونثان هذا الضعف الذي لحق بدمتريوس وتعاون مع أنطيوخوس السادس الذي منح يوناثان رتبة «قريب الملك» وحكم المناطق التي سيطر عليها[2]، مما زاد من طمع يوناثان واتصل بروما ليحصل على اعترافها بالأراضي التي آلت إلى حكمه[3].

كما هو متوقع كان التحالف بين أنطيوخوس السادس ويوناثان مؤقتًا بهدف ترتيب الأوراق، فما كاد أنطيوخوس يفرغ من ترتيب أمور الحكم حتى التفت لحليفه وأرسل جيشًا تمكن من قتل يوناثان[4]، إلا أنه لم يستطع أن يكسر شوكة المكابيين. وأعلن فيما بعد نبأ وفاة أنطيوخوس السادس 140 ق.م، وذلك بعدما أجريت له عملية جراحية لم تنجح[5]، وثارت الشكوك حول تورط تروفون في قتل الملك[6]. ولكي يعزز شرعية حكمه أرسل تروفون تمثالاً من ذهب وقطعًا ذهبية بلغ عددها عشرة آلاف قطعة لمجلس الشيوخ الروماني، إلا أن الأخير رفض قبول الهدية مالم يدوَّن عليها اسم الملك القتيل، وهذا دلالة على عدم الاعتراف بحكم تروفون[7]. ويبدو أن الهدية التي قدّمها تروفون لمجلس الشيوخ، قد أرهقت السكان الذين تحملوا عبء توفير هذا الكم الكبير من الذهب، مما أدى إلى زيادة الأعباء الاقتصادية.

(1) Edwyn Robert, The House of Seleucus, p. 226.

(2) The Works of Flavius, p. 229.

(3) Schäfer, The History of the Jews, p. 56.

(4) The Works of Flavius, p. 235.

(5) Livy, Rome's Mediterranean Empire, Translated by Jane D. Chaplin, (Oxford: Oxford University Press, 2007) p. 268.

(6) Bevan, The House of Seleucus, II, 230.

(7) Siculus, The Library of History, XXXIII, 47.

وفي ظل هذه الظروف دخل دمتريوس الثاني مفاوضات مع سمعان Simon طمعًا في دعم المكابيين، ووافق سمعان على التحالف مع دمتريوس الثاني(1)، وقد يكون فشل تروفون في الحصول على اعتراف من روما هو الذي شجع سمعان على التحالف مع دمتريوس، فضلًا عن قيام تروفون بقتل يونثان المكابي. ولم يبخل دمتريوس الثاني في إعطاء اليهود المزيد من الاستقلال نظير دعمهم له حتى أصبح لديهم عيدًا للاستقلال(2).

في هذه الأثناء كان الفرثيون قد استولوا على بابل(3) 140 ق.م، وكان دمتريوس الثاني يحتاج لدعم شعبيته بصفته مدافعًا عن الإغريق الذين تعرضوا لسوء المعاملة على يد الفرثيين، لذا جهز جيش وذهب لمحاربة ميثريداتس الأول Mithridates I، وتمكن في البدء من تحقيق انتصار على جيش الفرثيين، إلا أنه وقع ضحية خديعة وسقط أسيرًا بيد ميثريداتس(4).

لم يتسنَ لتروفون التفرد بالسلطة في سوريا، فعندما وصلت أخبار أسر دمتريوس الثاني لشقيقه أنطيوخوس 138 ق.م، توجه إلى سوريا(5) وتمكن من كسب تأييد الأهالي، وهرب تروفون إلى بلدة دورا Dora متحصنًا فيها بأمل الحصول على مساعدة من سمعان، إلا أن أنطيوخوس سبقه بإرسال رسالة إلى سمعان يذكره بالصداقة بينهم لكي يحرم تروفون من دعم سمعان(6)، ولم يجد تروفون حلاً سوى الهروب إلى أفاميا، ويقال بأنه في أثناء انسحابه نثر المال على طول الطريق

(1) Schäfer, The History of the Jews, p. 57.
(2) العابد، سورية في عصر السلوقيين، ص 138.
(3) حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم: من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة محمد نورالدين عبدالمنعم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013) ص 278.
(4) Bevan, The House, II, p. 234.
(5) Appian, Roman History, p. 233.
(6) The Works of Flavius, p. 241.

لكي يؤخر جيش أنطيوخوس الذي سينشغل بجمع المال[1]، وفي النهاية تمكن أنطيوخوس من القبض على خصمه وأجبره على الانتحار[2].

بعدما قضى أنطيوخوس السابع على خصومه في الداخل بدأ يلتفت إلى المشاكل التي تسبب فيها اليهود، خصوصًا أن الشكاوى كانت تصل لأنطيوخوس من رعايا الدولة السلوقية بسبب تعرضهم لهجمات العصابات اليهودية، لذا أرسل أنطيوخوس أثينوبيوس Athenobius ليخبر سمعان بأن عليه دفع 500 تالنت عن الأضرار التي لحقت بموظفي الدولة السلوقية، و500 أخرى عن الأماكن التي تعرضت للاحتلال والتدمير، وحاول سمعان أن يفاوض ليخفض الغرامة إلى 100 تالنت، لكن اثينوبيوس لم يصغِ لمثل هذه المساومة، كما أن وجوده في بلاد سمعان سمح له بمعرفة مقدار الثروة التي حققها اليهود نتيجة الضعف الذي لحق بالدولة السلوقية[3]، في مقابل أن يحصل اليهود على حريتهم وبعض الامتيازات التي تمتعوا بها[4].

ويبدو بأن سمعان اعتقد لوهلة أن مساندته لأنطيوخوس في صراعه ضد تروفون[5] سيشفع له عند الأول، وعلى الرغم من أن الجيش الأول الذي أرسله أنطيوخوس تعرض لهزيمة، إلا أنه تمكن في نهاية المطاف من دخول القدس وبسط

(1) Sextus Julius Frontinus, The Stratagems and The Aqueducts of Rome, Translated by Charles E. Bennett, (London: William Heinemann, 1925) p. 197.

(2) The Geography of Strabo, VI, translated by Horace Leonard Jones, (London: William Heinemann, 1960) p. 327.

(3) Bevan, The House, II, p. 238-239.

(4) Henry Cotton, The Five Books of Maccabees in English, (Oxford: Oxford University Press, 1832), p. 139.

(5) The Works of Flavius, p. 241.

نفوذه على اليهود، ولم يستمع أنطيوخوس لمشورة قادته الذين كانوا يقترحون عليه الانتقام من اليهود[1]. في هذه الفترة كانت روما مهتمة بأن يصل للحكم شخص قوي يستطيع أن يقف بوجه الفرثيين[2]، لذلك لم تتدخل روما في الإجراءات السلوقية تجاه اليهود.

لم يكد يفرغ أنطيوخوس السابع من توطيد حكمه حتى بدأ في التجهيز لمحاربة الفرثيين، على الرغم من تحذير المقربين له من خطر الانزلاق في صدام مع الفرثيين في هذه المرحلة، إلا أنه لم يستمع للنصائح، واندفع في حربه ضد الفرثيين يقود جيشًا يعاني من مشاكل جمة[3]، وفي نهاية المطاف خسر وقُتل 129 ق.م[4]. وقبل مقتل أنطيوخوس كان الفرثيون قد أطلقوا سراح دمتريوس الثاني[5]، لكي يساعدهم بإشغال أنطيوخوس في صراع على السلطة، وكان الحظ حليف دمتريوس فبعد مقتل أنطيوخوس، تمكن من الوصول للحكم، وعلى الرغم من ذلك لم يكن في أحسن أحواله بسبب قضائه فترة طويلة مسجونًا لدى الفرثيين[6].

(1) Siculus, The Library of History, XXXIV, I, 53.

(2) نسبة لفرثيا Parthia وهي منطقة في شرق إيران، اشتق منها اسم الدولة الفرثية، التي توسعت وشكلت إمبراطورية مدت نفوذها إلى مناطق عدة، وبدأ يزداد نفوذ الفرثيين مع وصول مثراداتيس الأول Mithridates I (١٩٥ - ١٣٢ق.م) للحكم في عام 175 ق.م، وبدأ في مد نفوذ دولته نحو الشرق والجنوب، وبعد تأمين حدوده تطلع نحو الغرب وبدأ يتوسع على حساب الدولة السلوقية التي كانت تعاني من مشاكل داخلية. انظر Neilson C. Debevoise, A Political History of Parthia, (Chicago: The University Press, 1938) p. 19-25.

(3) Justin, Cornelius Nepos, and Eutropius, Translated John Selby Watson, (London: George Bell and sons, 1876) p. 263-264.

(4) Siculus, The Library of History, XXXIV, 105.

(5) The Works of Flavius, p. 246.

(6) The Works of Flavius, p. 246.

انهيار نظام الحكم السلوقي وانقسام الدولة:

أثمرت سياسة روما تجاه الدولة السلوقية والبطالمة في دفع الطرفين للتورط في صراع أصبح في جزء منه صراعًا أسريًّا، وذلك بفضل سياسة إثارة الفتن والتحريض على الانشقاقات والصراعات المسلحة، انطلاقًا من مبدأ «فرق تسد»[1]. فدخلت الدولة السلوقية في أزمة انتهت بانهيارها وتفككها.

وما كاد دمتريوس الثاني يتنفس الصعداء حتى لجأت إليه كليوبترا الثانية Cleopatra II ملكة مصر[2]؛ وطلبت منه مساعدتها على استرجاع ملكها[3]، إلا أنه لم يتمكن من تقديم المساعدة المأمولة منه، كما فتح على نفسه جبهة صراع مع البطالمة هو في غنىً عنها في هذه الفترة الحرجة. وفي المقابل دعم بطليموس الثامن Ptolemy VIII الإسكندر زابيناس Alexander II Zabinas، الذي يدّعي بأنه ابن إسكندر بالاس، وتمكن بفضل البطالمة من الانتصار على دمتريوس الثاني 126 ق.م[4]، وعندما وصل الإسكندر زابيناس للحكم أخذ في ترتيب أوراقه، فتحالف مع هركيانوس الحشموني John Hyrcanus ليتفرغ لحل المشاكل الداخلية[5]. ومن المحتمل بأن زابيناس كان مغامرًا وانتهى به المطاف مقتولاً على يد أنطيوخوس الثامن[6]. وقد حظي أنطيوخوس الثامن بدعم خاله بطليموس الذي زوّجه من ابنته كليوبترا تروفاينا Cleopatra Tryphaena. وقام أنطيوخوس فيما بعد بالتخلص من أمه كليوبترا ثيا Cleopatra Thea بسبب ضغطها عليه

(1) رزق الله، «النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق البحر المتوسط 146-27 ق.م»، ص 342.

(2) John, Cleopatras, p. 119.

(3) العبادي، العصر الهلينستي، ص 90.

(4) John, Cleopatras, p. 105.

(5) The Works of Flavius, p. 249.

(6) Siculus, The Library of History, XXXIV, 117.

وتدخلها في شؤون الحكم[1]، إلا أنه لم يهنأ بذلك فقد خرج عليه أخوه أنطيوخوس التاسع[2]، وعكس الصراع بين الأخوين تدخل البطالمة في الحكم السلوقي لدرجة أن الأخوين تزوجا من أختين بطلميتين.

كان تدخل البطالمة في الشؤون الداخلية السلوقية، من أكثر الكوارث التي حلت بالدولة السلوقية، وخصوصًا بعد المصاهرات السياسية التي عقدها البطالمة مع السلوقيين وذلك بتزويج السلوقيين نساء بطلميات. فكليوبترا ثيا على سبيل المثال تزوجت من أنطيوخوس السابع وأنجبت منه «أنطيوخوس التاسع»، كما أنها تزوجت من دمتريوس الثاني وأنجبت منه «أنطيوخوس الثامن»[3]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فأبناء كليوبترا ثيا تزوجوا من بطلميات؛ فأنطيوخوس التاسع تزوج من كليوبترا الرابعة، وفي المقابل تزوج أنطيوخوس الثامن من كليوبترا تروفاينا الأخت الكبرى لكليوبترا الرابعة. وقد كانت كليوبترا الرابعة زوجة لبطليموس التاسع، وعندما أجبر الأخير بسبب ضغط أمه «كليوبترا الثالثة» بتطليق زوجه، ذهبت الطليقة إلى سوريا وعرضت نفسها على أنطيوخوس التاسع.

وبسبب المصاهرة السياسية التي ربطت السلوقيين والبطالمة، أصبحت سوريا ساحة للصراع البطلمي الذي تفجر بعد وفاة بطليموس أيوارجتيس الثاني 116 ق.م[4]، وكان الصراع بين الأخوين أنطيوخوس الثامن وأنطيوخوس التاسع، في جزء منه صراع بين الأختين، وهذا ما يفسر قيام كليوبترا الثالثة بالوقوف بثقلها خلف أنطيوخوس الثامن، نكاية في ابنتها كليوبترا الرابعة التي ثارت على والدتها، وهذا

(1) Justinus, Philippic Histories, XXXIX.

(2) Appian, Roman History, p. 235.

(3) Appian, Roman History, p. 235.

(4) محمد عواد حسين، «النزاع الأسرى في مصر البطلمية من عام 116 إلى عام 80 ق.م»، حوليات آداب جامعة عين شمس، مج2، مايو، (1953م): 112-111.

شجع أنطيوخوس الثامن على إعدام زوجة شقيقه «كليوبترا الرابعة» بفضل تحريض أختها عام 112 ق.م، وفي السنة التالية تمكن أنطيوخوس التاسع من الاقتصاص لزوجته بإعدام كليوبترا تروفاينا عام 111 ق.م. ولم تنتهِ مشاكل السلوقيين عند هذا الحد، فسرعان ما جاء بطليموس لاتيروس Ptolemy IX Lathyros يطلب الدعم والمساعدة من أنطيوخوس التاسع، ولم يتردد الأخير في دعمه بسبب موقف كليوبترا الثالثة الداعم لأنطيوخوس الثامن.

وانقسمت سوريا بين الأخوين وزاد الانشقاق بتدخل البطالمة في الصراع الذي نشب بين الإخوة، مما جعل اليهود يستغلون الأمر ويتوسعون على حساب الدولة السلوقية، بل إن مجلس الشيوخ الروماني أصدر مرسومًا اعترف باليهود كأصدقاء لروما[1]. وهذا الأمر زاد من الضغوط على السلوقيين. وقد كانت روما حريصة على أن ينهك السلوقيون والبطالمة أنفسهم في صراعات داخلية حتى يتسنى لروما التفرغ لحل المشاكل التي طرأت في حوض البحر المتوسط، وحتى تفرغ روما من حل مشاكلها تكون سوريا ومصر قد أنهكت بالصراعات ولم يعد في وسعهم أن يدفعوا عنهم الأطماع الرومانية، وهذا الأمر سيسهل على روما احتلال مصر وسوريا.

إن الانقسام الذي بدأ يلوح في الأفق في سوريا تزامن مع انشغال روما في التصدي لمشاكل بدأت تتفاقم في شمال أفريقيا، ومشكلة القرصنة في حوض البحر المتوسط التي كانت تحظى بدعم من مملكة بونتس Pontus، وأدركت روما بأنه لكي تقضي نهائيًا على القرصنة فلابد من السيطرة على السواحل الشرقية للبحر المتوسط؛ لأنها أصبحت ملجأ للقراصنة، وخصوصًا السواحل الشمالية الغربية من سوريا بالقرب من أنطاكيا[2]. وتوجه بومبي إلى سوريا لحسم هذه المشكلة، ووصل في سنة 64

(1) العابد، سورية في عصر السلوقيين، ص 146.
(2) Downey, A History of Antioch, p. 140.

ق.م، وقضى على ما تبقى من الدولة السلوقية وذلك بعزل أنطيوخوس الثالث عشر[1]، وكان الأخير قد توسل لبومبي لكي يقره حاكمًا لأنطاكيا إلا أن القائد الروماني وبّخه وذكّره أنه كان مختبأ في كليكيا عندما كان تيجرانس Tigranes the Great يحكم أنطاكيا؛ وأنه غير مؤهل لحكم سوريا وحمايتها من أن تتعرض للنهب من العرب واليهود[2]، وقتل أنطيوخوس الثالث عشر[3] في عام 64 ق.م، على يد أمير حمص شمشقراموس Sampsiceramus.

خاتمة:

كانت سياسة روما تجاه سوريا ترتكز على مراقبة الصراع الداخلي، والتدخل لضمان توازن القوى بين المتصارعين، لكي يستمر الصراع مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور الأوضاع الداخلية ويسهل على روما مهمة احتلال سوريا.

ومن خلال هذه السياسة استعملت روما عددًا من الأساليب، فعلى المستوى السياسي، لجأت إلى عقد المعاهدات السياسية مع اليهود لكي تقطع الطريق في وجه السلوقيين عندما يشرعون في تأديب اليهود وإرجاعهم إلى حظيرة الدولة، وفاقم ذلك من الانقسامات الداخلية في سوريا. كما أن روما تبوأت مكانة سمحت لها بالتحكم بالأمراء السلوقيين عبر اعترافها بشرعية الحاكم أو حجبها عنه، لذلك كان الحكام السلوقيون المتأخرون يتسابقون لكسب صداقة روما واعترافها، مما أفقدهم سيادتهم قبل أن تصل الجيوش الرومانية إلى سوريا. وعلى المستوى العسكري حرصت روما على إضعاف الجيش السلوقي بتقليص عدد الجيش ومنعه من استخدام الفيلة وإرهاقه بصراعات داخلية استنزفت قواه. أما على

(1) Appian's, Roman History, p. 237.
(2) Justin, Cornelius Nepos, p. 271.
(3) Siculus, The Library of History, XL, 277.

المستوى الاقتصادي فقد كبلت الدولة السلوقية بديون استمر الملوك السلوقيون في دفعها لروما، فضلًا عن الهدايا والهبات التي يقدمها الملوك السلوقيون لكسب ود روما والحصول على اعترافها، مثلما حدث مع تروفون عندما قدم عشرة آلاف قطعة ذهب لمجلس الشيوخ على الرغم من أنه لم يحصل على مبتغاه.

أدرك البطالمة مغزى سياسة روما تجاه سوريا، لذلك كانوا حريصين على انتهاز الفرصة بمد نفوذهم والتدخل في الشؤون السلوقية، ونظرًا لأن روما ظلت صامته عن تدخلهم، فقد اعتقدوا بأن هذا ضوء أخضر من روما ليطلقوا يدهم في الشأن السلوقي. في نهاية المطاف أثمرت هذه السياسة في تحطيم الدولة السلوقية وانقسامها وتشرذمها؛ مما سهّل الأمر على روما عندما قررت أن تحتل سوريا.

قائمة المصادر والمراجع العربية

- إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان: من أقدم العصور حتى عام 133 ق.م، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت).
- ابو اليسر عبدالعظيم فرح، «موقف الملك أنطيوخس الرابع من اليهود في فلسطين»، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش-جامعة عين شمس 25، (2008م).
- ....، «دور اليهود في الصراع على العرش السلوقي»، مجلة الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، ع 24، (2007م).
- بطليموس كلاوديوس والجزيرة العربية، عبدالله العبدالجبار والسيد جاد، (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1439 هـ).
- حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم: من البداية حتى نهاية العهد الساساني، ترجمة محمد نورالدين عبدالمنعم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).
- حسن حمزة جواد، نشوء الدولة السلوقية وقيامها: دراسة تاريخية 64 -312 ق.م، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2008م)
- سامح العبدي، تاريخ الرومان، (الرياض: مطابع الحميضي، 1424هـ).
- سيد أحمد علي الناصري، «الصراع على البحر الأحمر في عصر البطالمة»، في دراسات تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الثاني: الجزيرة العربية قبل الإسلام، إشراف عبدالرحمن الطيب الأنصاري، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1404هـ).
- عيسى اسعد الخوري، تاريخ حمص، منذ نشأتها الأولى إلى ظهور الإسلام 2300ق.م-622 م، (طرابلس: مكتبة السائح، 1983م).

- مازن جميل دقة، «العلاقات السلوقية البطلمية في عصر الملك انطيوخس الثالث (الكبير) 223 - 187ق.م»، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية16، ع 33، (2009م).
- محمد الزين، «الحلف المكابي الروماني: فصل من تاريخ فلسطين في العصر الهلنستي»، مجلة دراسات تاريخية، ع67-76، (1999م).
- محمد عواد حسين، «النزاع الأسرى في مصر البطلمية من عام 116إلى عام 80ق.م» حوليات آداب جامعة عين شمس 2، مايو، (1953م).
- مصطفى العبادي، العصر الهلينستي: مصر، (بيروت: دار النهضة العربية، 1988م).
- مفيد رائف العابد، سورية في عصر السلوقيين، (دمشق: دار شمال، 1993م).
- مليحة بنت علي عصبي الزهراني، إقليم جوف سوريا في العصر الهللينستي، (رسالة دكتوراه، كلية الآداب بالدمام، 1423هـ).
- ممدوح درويش مصطفى، التاريخ الروماني: من أقدم العصور حتى بداية العصر الإمبراطوري، (الرياض: مكتبة الرشد، 1428هـ).
- وفاء الساعدي رزق الله، «النتائج السياسية للتوسع الروماني في شرق البحر المتوسط 146-27 ق.م،» مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع 38، مارس، (2016م).

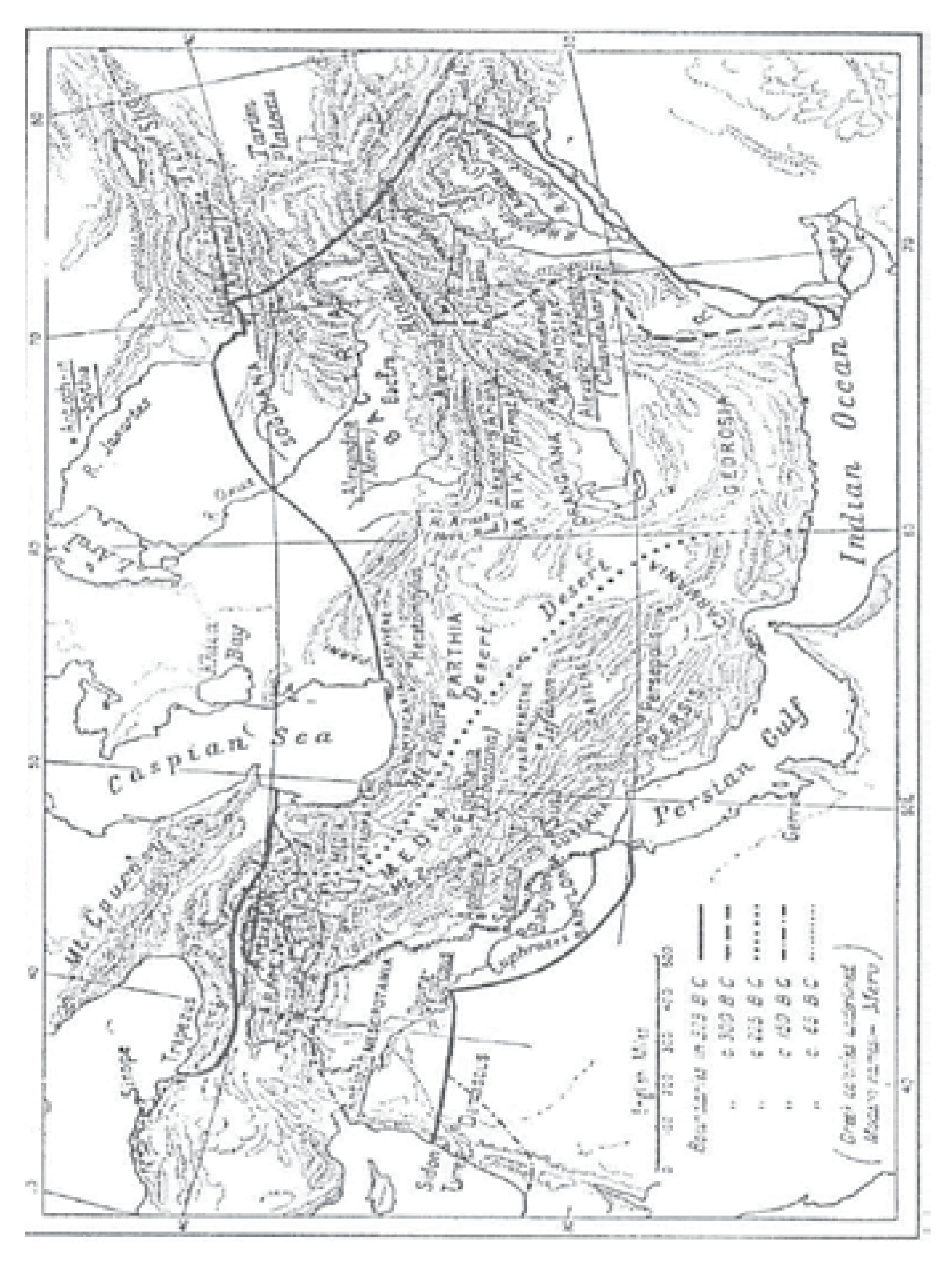
قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

- Alfred S. Bradford, Flying the Black Flag: A Brief History of Piracy (Westport, Praeger Publishers, 2007).
- Appian's, Roman History, II, The Syrian Wars, Translation by Horace White (London: William Heinemann, 1974).

- Diodorus Siculus, The Library of History, Translation by Francis R. Walton (London: William Heinemann, 1967).
- ...., The Library of History, XXXI, Translation by Francis R. Walton (London: William Heinemann, 1957).
- Edmund Spenser Bouchier, A short history of Antioch: 300 B.C-1268 A.D (London: Basil Blackwell, 1921).
- Edwyn Robert Bevan, The House of Seleucus, II (London: Edward Arnold Publishers, 1902).
- Henry A. Ormerod, Piracy in the Ancient World: An Essay in Mediterranean History, (Liverpool: Liverpool University Press, 1924).
- Henry Cotton, The Five Books of Maccabees in English (Oxford: Oxford University Press, 1832).
- Jesper Majbom Madsen, "The Ambitions of Mithridates VI: Hellenistic Kingship and Modern Interpretations", in Mithridates VI and the Pontic Kingdom, ed. Jakob Munk Hojte (Denmark: Aarhus University Press, 2009).
- John Whitehorne, Cleopatras (London: Routledge, 1994).
- Justin, Cornelius Nepos, and Eutropius, translated John Selby Watson (London, George Bell and sons, 1876).
- Livy, Rome's Mediterranean Empire, Translated by Jane D. Chaplin (Oxford: Oxford University Press, 2007).
- Louis H. Feldman, Jewish Life and Thought among Greeks and Romans (Edinburgh: T&T Clark, 1996).
- L.T. Zollschan, "The Earliest Jewish Embassy to the Romans: 2 Macc. 4:11?" Journal of Jewish studies LV, 1, (2004).
- Murat Arslan, "Piracy On the Southern Coast of Asia Minor and Mithridates Eupator", in Publication of The Research Center of Cilician Archaeology (KAAM)-VIII, ed Serra Durugonul,

Murat Durukan (Mersin: Mersin University, 2003).

- Neilson C. Debevoise, A Political History of Parthia, (Chicago: The University Press, 1938).
- John D. Grainger, The fall of the Seleukid Empire 187-75 BC, (Barnsley: Pen & Sword Military, 2015).
- Peter Schäfer, The History of the Jews in the Greco-Roman World, (London: Routledge, 2003).
- Polybius, The Histories, Translation by W.R. Paton (London: William Heinemann, 1972).
- ...., The Histories, III, Translation by W.R. Paton (London: William Heinemann, 1957).
- Richard Evans, A History of Pergamum: Beyond Hellenistic Kingship, (London: Continuum, 2012).
- Sextus Julius Frontinus, The Stratagems and The Aqueducts of Rome, Translated by Charles E. Bennett (London: William Heinemann, 1925).
- Shailer Mathews, “Antiochus Epiphanes and the Jewish State”, The Biblical World 14, No.1 (1899).
- The Geography of Strabo, VI, translated by Horace Leonard Jones, (London: William Heinemann, 1960).
- ...., XIV, Translation by Horace Leonard (London: William Heinemann, 1960).
- The Works of Flavius Josephus, translated by William Whiston (Michigan: Baker Book House, 1979).
- Warwick Ball, Rome in the East, (New York: Routledge, 2014).



خارطة رقم (ا) حدود الدولة السلوقية باتجاه الشرق وممتلكاتها سابقًا، نقلا عن جواد، نشوء الدولة السلوقية وقيامها، ص٣٥٣.



خارطة رقم (٢) الأجزاء الوسطى والغربية من حدود الدولة السلوقية، نقلًا عن جواد، نشوء الدولة السلوقية وقيامها، ص ٣٥٤.

Antioch
Laodicaea
Apamaea
Epiphania (Hama)
Antaradus (Tartus)
Arethusa (al-Rastan)
EMESA (Homs)
Laodicaea ad Libanum (Tell Nebi Mend)
Palmyra
Qasr al-Hayr al-Gharbi
Heliopolis (Baalbek)
Yabrud
Chalcis (Anjar)
Damascus
0 80km

خارطة رقم (٣) المدن السلوقية ومدينة افاميا (اباميا) التي انطلقت منها حركة تروفون، المرجع Ball, Rome in the East, p. 33

الحاكم والفقراء

(جهود سلاطين المماليك لتوفير الاحتياجات الأساسية للفقراء في مصر أوقات الرخاء ونوبات الغلاء)

دكتور/ مصطفى وجيه مصطفى إبراهيم[1]

الملخص:

تعد الحياة الاقتصادية في أية مجتمع إنساني من أكثر المظاهر تأثرًا بالوضع السياسي السائد في ذلك المجتمع، كما أنها تعد أشد الجوانب تأثرًا بما يحدث في تلك الدائرة الاجتماعية من تغييرات سياسية وانعكاسات ناتجة من تطور طبيعة المنهج المتبع في نظام الحكم، فضلًا عن ذلك فقد وجد نوع من الارتباط الطردي بين الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في جميع المجتمعات الإنسانية دون استثناء.

وفي هذا الإطار كان للاستقرار السياسي الذي عرفته مصر في عصر سلاطين المماليك انعكاس واضح على النواحي الحضارية التي وجدت كل الاهتمام والعناية من سلاطين هذه الدولة، حيث أولوا اهتماما خاصا بالتنظيم الإداري والمالي وأوجدوا وظائف ودواوين متعددة وشهد الجانب الاقتصادي نموًّا وازدهارًا كبيرًا

(1) أستاذ مشارك تاريخ العصور الوسطى - كلية الدراسات الإسلامية - ولاية منيسوتا الأمريكية.

نتيجة للاستقرار السياسي والتنظيم الإداري والمالي، وكان التطور الثقافي والعمراني من أهم ثمار هذا الاستقرار، وأدى كل ذلك إلى مظاهر الرفاهية التي عاشتها دولة سلاطين المماليك.

وفي هذا البحث سوف نقوم برصد صور من جهود سلاطين المماليك إزاء الفقراء في مصر، والتي تنوعت بين توفير الطعام والعمل على تواجده بكل حزم وقوة.

Governor and poor
The efforts of the Mamluk sultans to provide the basic needs of the poor in Egypt are times of prosperity and time of high prices.

Dr / Mustafa Wageeh Mustafa

Economic life in any human society is one of the most affected by the political situation prevailing in that society. It is also the most affected by what is happening in that social circle of political changes and the repercussions of the evolution of the nature of the approach used in the system of government. In addition, Between political stability and economic prosperity in all human societies without exception.

In this context, the political stability that Egypt experienced in the era of the Mamluk Sultans was a clear reflection on the civilized aspects that found all the attention and care of the sultans of this country. They paid special attention to the administrative and financial organization and created multiple jobs and documents. The economic aspect witnessed great growth and prosperity as a result of stability. Political and administrative and financial, and cultural and urban

development was one of the most important fruits of this stability, and all this led to the manifestations of prosperity experienced by the Mamluk Sultans

In this research we will monitor the efforts of the Mamluk sultans towards the poor in Egypt, which varied between providing food and working on its presence firmly and forcefully.

المقدمة:

حكمت دولة المماليك أجزاء ليس بقليلة من المنطقة العربية فترة تزيد على مائتين وسبعين عامًا (648-932هـ) وقد أولى سلاطينها، مماليكهم عناية فائقة؛ وشملوهم بالرعاية الطبية والتعليمية والشخصية؛ وحرصوا على تدريبهم تدريبًا صارمًا. ولما كان هذا النظام من أهم أركان الدولة، كان السلطان، وهو من المماليك أصلًا، يدرك أهمية المماليك في حمايته. وقد نتجت عن ذلك حقيقتان: أولاهما أن المماليك كانوا يتّسمون بالغيرة والحماسة الدينية؛ وثانيتهما أنهم ارتبطوا بالولاء الشخصي لسيدهم الإقطاعي، سواء كان هو السلطان أو أحد كبار الأمراء الإقطاعيين، والأهم من ذلك هو أن كرسي العرش كان قائمًا على أساس مبدأ «الحكم لمن غلب».

أولًا-الاهتمام بالحياة الزراعية:

فإن الدارس لتاريخ مصر في العصر المملوكي يلحظ أن سلاطين هذا العصر ورجال دولتهم أمَّنوا معيشة الفقراء إلى حد معقول، ومنعوا ولاة الأقاليم ومدبري الولايات من ظلم الرعية ولعل ما يؤكد هذا مقولة الأمير ططر مدبر مملكة السلطان أحمد بن المؤيد شيخ سنة 824هـ، لصدر الدين العجمي محتسب القاهرة: «... لا تظلم أحدًا من السوقة وإلا شنقتك على باب زويلة...»[1] وكذلك مقولة السلطان

(1) ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد ت: 930هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2، تحقيق محمد مصطفى، ط3، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008م، ص65

جقمق للمحتسب سنة 865هـ: «...لا تأخذ من السوقة شيئًا مما كان يأخذه أمثالك، واجتهد في إصلاح البضائع والنصيحة لجميع الرعية، وإن كان رزقك ضعيفًا فأخبرني حتى أزيده...»[1].

هذا الحرص على عدم ظلم العامة وتوفير ما يحتاجونه من ضروريات الحياة، كان سمة الدولة في فترات قوتها في نواحٍ عديدة، ففي الجانب الغذائي مثلًا - وهو المهم - وفروا الحاجيات اللازمة من المواد الأولية المرتبطة بالمواد الفلاحية ومشتقاتها، فانتعشت معظم الصنائع الأساسية، التي تكفي حاجيات الناس المعيشية اليومية، ففي بداية اعتلائهم سدة الحكم، اهتم المماليك بالزراعة اهتمامًا كبيرًا؛ لأن الدولة تقوم بالأساس على نظام الإقطاع الزراعي، كما أن الزراعة المصرية في عصر المماليك كانت فِي مجملها زراعية/ غذائية، واهتمامهم هذا من شأنه توفير الغذاء والترف في آن واحد؛ واهتموا بالثروة الحيوانية فعملوا على تنميتها ورعايتها[2]. فانبسطت أحوال الناس في الدولة الأولى، بفضل حكمة سلاطينها وبذل الجهود للارتقاء بالحالة الاقتصادية، نذكر هنا على سبيل المثال ما أشارت إليه المصادر عن المنصور قلاوون الذي ما كان يعلم بأرض لم تصلها الماء أو شيء يعرقل العملية الإنتاجية للغذاء حتى كان يكتب إلى ولاته بجمع أرباب من المهندسين وغيرهم، ويأمرهم بالخروج على الفور لعمل ما فيه المصلحة للبلاد والعباد[3]. وفي ذلك يشير شافع بن علي

---

(1) البقاعي (إبراهيم بن عمر ت: 885هـ)، إظهار العصر لأسرار أهل العصر، ج3، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي، ط1، الرياض، 1992م، ص237.

(2) السحماوي (شمس الدين محمد ت: 868هـ)، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، ج1، تحقيق: أشرف محمد أنس، ط1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2013م، ص245

(3) شافع بن علي (شافع بن علي بن عباس ت:730هـ)، الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط1،المكتبة العصرية، بيروت، 1998م، ص172؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1، ص230.

إلى أنه عندما علم قلاوون بعدم وصول الماء إلى أرض بإقليم البحيرة «... فبادر مولانا السلطان بنفسه وجيشه وأمراء دولته وخاصكية خدمهِ وتوجه إلى الأعمال.. فرأيته منتصبًا بنفسه من الشمس إلى الظل، وأمراء دولته وخاصكية ملكه، يعملون بالقفة في الطين...» ولم يزل هناك يتابع العمل بنفسه حتى اكتملت الإصلاحات ووصل الماء إلى الأرض ورويت وزُرعت[1].

كما أشارت المصادر إلى اهتمام الناصر محمد بن قلاوون[2] بتعمير الأراضي وإقامة الجسور وتنمية الزراعة والصناعة، فانعكس ذلك على أحوال الغذاء في عهده[3] «... فزاد في أيامه خراج مصر زيادة هائلة في سائر الأقاليم، وكان إذا سمع بشراقي بلد أو قرية من القرى أهمّه ذلك وسأل المقطع بها عن أحوال القرية المذكورة، بل كلما وقع بصره عليه، ولا يزال يفحص عن ذلك حتى يتوصل إلى ريّها بكل ما تصل قدرته إليه، كل ذلك وصاحبها لا يسأله في شيء من أمرها فيكلمه بعض الأمراء في ذلك فيقول: هذه قريتي، وأنا الملزم بها والمسئول عنها، فكان هذا دأبه. وكان يفرح إذا سأله بعض الأجناد في عمل مصلحة بلده بسبب عمل جسر أو تقاوي أو غير ذلك، وينبُل ذلك الرجل في عينه، ويفعل له ما طلبه من غير توقف ولا ملل في إخراج المال، فإن كلَّمه أحد في ذلك فيقول: فلم نجمع المال في بيت مال المسلمين إلا لهذا المعنى وغيره! فهذه كانت عوائده...» ويستطرد أبو المحاسن في ذكر الكثير من اجتهادات الناصر محمد في مجال الإنتاج والارتقاء به ويبين آثار ذلك

(1) شافع بن علي، الفضل المأثور، ص173؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1ص242-246.

(2)) حكم الناصر محمد على ثلاثة فترات: الفترة الأولى من 692-694هـ، وانتهت بعزله من قبل العادل كتبغا، ثم حكم الفترة الثانية 698-708هـ، وانتهت بعزله على يد بيبرس الجاشنكير، ثم كانت الفترة الثالثة والأخيرة من 709-741هـ. (الباحث)

(3) ابن إياس، جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك، تحقيق محمد زينهم، ط1، الدار الثقافية للنشر (القاهرة)، 2006م، ص170.

الجهد بقوله: «وعلى هذا ازدادت الديار المصرية في أيامه مقدار النصف...»[1].

ونعتقد أن روايات المصادر تنم عن التدبير العقلاني للمداخيل والذي يعد إجراءً اقتصاديًا متميزًا، وكان لهذا الإجراء أهمية قصوى تجلَّت في أهمية العائدات التي استفاد منها بيت المال من ناحية، ومن ناحية أخرى تدل النصوص السابقة على قوة سلاطين الدولة - الأولى- ونفاذ أمرهم على أمرائهم؛ كما توضح صورة الهرم الإقطاعي الذي يتربع السلطان على قمته ويعد نفسه صاحب كل شيء، ويشهد على ذلك قول الناصر محمد «هذه قريتي» مع أنها تتبع في إقطاعها أحد أمرائه. ومن جهة أخرى؛ يتضح مما سبق نشاط السلطة القائمة وعلى رأسها السلطان تجاه الجانب الاقتصادي والجوانب الأخرى محاولة منهم في إصلاح شئون البلاد، وحتى إن كان هذا النشاط بغرض زيادة المداخيل الجبائية، إلا أننا يمكننا القول إنه نظرًا لأن أراضي الإقطاعات كانت تتبع - من الناحية النظرية على الأقل- بيت المال فكان لزامًا عليهم أن يعملوا شيئًا يُظهر أمام الرعية حبهم للإصلاح، وعدم إسرافهم في إهدار أموال المسلمين، بل الظهور بمظهر المحافظين عليها والعاملين على زيادتها؛ وهذا ما قد يؤدي إلى رضى فئات المجتمع بحكامه والعمل على مساندتهم.[2].

وعلى هذا الأساس؛ كان سلاطين المماليك في طور القوة لا يتوانون في إنزال العقوبات فيمن أدين من عمالهم بالتعسف الذي كان يستهدف شرائح واسعة من

(1) ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف ت: 874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج9، تحقيق القسم الأدبي بدار الكتب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2008م، ص192، 198؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1، ص244.

(2) ولعل هذا ما يعطي لنظرية ابن خلدون مصداقية في التحليل، مما يعكس خبرة الرجل في العمران البشري؛ وذلك حين أكد أنه «...إذا قلَّت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاعتباط بقلة المغرم، وإذا كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها...»ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت. 808هـ)، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ص294.

المستضعفين، وهذا ابن حجر يشير في حوادث سنة 793هـ أنه عندما بلغ السلطان فساد بعض ولاة الأقاليم وظلمهم للفلاحين، فأمر أن يعزل جميع ولاة الأعمال بالريف وألّا يولِّي عليها أحد ممن كان قد وُلي، فاختار النائب ثلاثة أنفس فولاهم بغير رشوة، حتى لا يحاولوا تعويض ما بذلوه على حساب الفلاح والإنتاج الغذائي بالتأكيد(1).

ثانيًا- جهود سلاطين المماليك في تخفيض الضرائب:

الملاحظ أن المماليك الأوائل، وإن وفروا الأمن والاستقرار، في عهودهم، إلا أنهم فرضوا ضرائب على السكان، وهذه الضرائب التي فُرضت عليهم كانت معتدلة أحيانًا، وأدى ذلك الاعتدال الضريبي إلى توافر السلع الغذائية وكثرة الصناعات وانتشارها ورواجها وتسويقها واستقرار أسعارها حتى بالنسبة للسوّال والشحاذين، فتشير المصادر إلى توافر الغذاء بكثرة في أوقات الاستقرار(2)، علاوة على إدراك المماليك لمسألة أن الإسراف في فرض الضرائب سيؤلب عليهم الرعية؛ ولهذا أدخلوا إصلاحات في هذا المجال سواء بالعمل على ثبات سعر العملة، مثلما فعل بيبرس سنة 662ه عندما رُفعت إليه قصة مفادها ضمان دار الضرب ووقف التعامل بالدراهم العتيقة «وأن ضمانهم مبلغ مائتي ألف وخمسين ألف درهم: فأمر السلطان أن يحط من ضمانهم مبلغ خمسين ألف درهم، وقال: «..لا نؤذي الناس في أموالهم..»(3).

(1) ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ت: 852هـ)، إنباء الغمر بأبناء العمر، ج1، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 2009م، ص422.

(2) ابن أيبك (أبو بكر عبد الله بن أيبك ت. 709هـ)، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9 «الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر» تحقيق هانس روبرت رويمر، القاهرة، 1960م، ص320

(3) ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن ت. 779هـ)، درة الأسلاك في دولة الأتراك، ج1، تحقيق محمد محمد أمين، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2014م، ص199؛ المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: 845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، ط3، دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2009م، ص508؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1ص223.

وعبارة بيبرس لا يجب أن نأخذها بمأخذ التقوى والورع بقدر ما يمكن أن نستدل بها على ذكاء الظاهر بيبرس الذي كان يعمل على تأسيس الدولة ومحاولة إيقافها على أرض ثابتة، وتيقنه أن التلاعب في سعر العملة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء التي كانت شاغل المجتمع المصري آنذاك؛ ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى نفور الرعية من الحكم وخلق الاضطرابات، وهو ما لا يتوافق مع سياسة الدولة في مرحلة التأسيس.

وقد اتبع منهاج بيبرس في سياسته تلك، كثير ممن جاء بعده من السلاطين، بشكل جديّ. فكان أول ما اعتمده المنصور قلاوون عند جلوسه على تخت السلطنة إذ أمر بإبطال زكاة الدولة بالديار المصرية وكانت قد أجحفت بالرعية؛ لأنها كانت تؤخذ من مستخدمي الآلات في الري أو صناعة السكر[1].. وبطبيعة الحال فإن القائمين على هذه الصناعات كانوا يرفعون من سعر إنتاجهم حتى يسدوا المغارم التي تُفرض عليهم مما يؤدي إلى إنهاك الفئات الفقيرة وقلة غذائها، ويشرح لنا شافع بن علي آثار تلك الضريبة التي كانت مفروضة على الناس وألغاها السلطان قائلًا: «...ذكر مظلمة عظيمة أزالها مولانا السلطان، كان الناس في شدة شديدة من أمر لم يفرضه الله تعالى من زكاة يقال لها الدولبة أفقرت التجار وعفت وما عفت الآثار، وخربت الديار. وهي زكاة مقررة تؤخذ في كل سنة من غير وجوب ولا متجر به التاجر يؤوب، وبطل جماعة التجار من جورها وهي منهم تجبى والحريم يهرب أزواجهم تسبى...»[2] فكان إلغاؤها من محاسن قلاوون من ناحية، كما ساعد على

(1) النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت. 733هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج31 تحقيق: نجيب فواز وغيره، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ج31، ص4.
(2) الفضل المأثور، ص170؛ الهاشمي (الحسن بن أبي محمد عبد الله الهاشمي ت:717هـ)، نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولى مصر من الملوك: يؤرخ من عصر الفراعنة والأنبياء حتى سنة 717هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت،2003م، ص161.

اعتدال السعر واستقراره من ناحية أخرى، وفي الصدد نفسه أمر قلاوون بمسامحة الفلاحين على أموال كثيرة كانت انكسرت عليهم، ولم يستطيعوا تسديدها[1]. وكان أول ما اعتمده السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بعدما تولى الحكم أيضًا أن أمر سنة 693هـ برفع المظالم عن الناس[2]. وهذا أيضًا إن كان من سمته أن يؤدي إلى حب الرعية لسلطانهم الجديد؛ فهو في الوقت نفسه يعمل على انخفاض الأسعار وتظل المواد الغذائية بمقدور الشرائح المستضعفة.

وكان الناصر محمد كثير الاجتهاد لما فيه الإصلاح وزيادة الإنتاج، وسار على طريق أبيه وأخيه في التخفيف عن الرعية وإلغاء الضرائب بين الحين والآخر، ومن ذلك، المرسوم الشهير الذي أصدره عام 715هـ بإبطال ضرائب من عدة جهات نذكر منها ما يتصل بالغذاء، ويأتي في مقدمتها «مكس ساحل الغلة» التي كان الناس فيها في أنواع من الشدائد لكثرة المغارم والتعب والظلم، فإن أمرها كان يدور ما بين ظلم نواتية المراكب والكيالين والمشدين والكتاب؛ وكان المقرر منها على كل إردب مبلغ درهمين للسلطان ويلحقه نصف درهم آخر سوى ما يُنهب، وكان لهذا المكس ديوان في بولاق، وكان في هذه الجهة نحو الستين رجلًا، ما بين نظار ومستوفين وكتاب وثلاثين جنديًا. وكانت غلال الأقاليم لا تباع إلا فيه[3]. وطالما أن التاجر كان يبذل مالًا لإرضاء العاملين في هذه الجهة غير الضرائب الرسمية للديوان، فكان لابد له أن يعوض ما دفعه على حساب المستهلك برفعه قيمة الغلة الغذائية، فكان إلغاء الناصر لذلك المكس من النعم العظيمة على العباد[4].

(1) شافع بن علي، الفضل المأثور، ص171.
(2) العيني (بدر الدين محمود ت. 855هـ)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ج3، تحقيق محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2010م، ص211؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1، ص231.
(3) النويري، نهاية الأرب، ج32 ص175؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1، ص 244-245.
(4) ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ج2، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م، ص69.

ومن المغارم التي أبطلها الناصر محمد أيضًا وعملت على استقرار الأحوال المعيشية لفئات المجتمع المصري آنذاك «مكس نصف السمسرة» ويعني أنه من باع شيئًا فإن دلالته على كل مائة درهم درهمين، يؤخذ منهما درهم للسلطان؛ فصار الدلال يحسب حسابه، ويخلص درهمه قبل درهم السلطان. كما ألغى الناصر» رسوم الولايات والمقدمين والنواب والشرطية «وكانت جهة تتعلق بالولاة والمقدمين فيجبيها المذكورون من عرفاء الأسواق، ومن ثم يقوم العرفاء بجباية ذلك من الباعة فيرتفع السعر[1]. ومما ألغاه أيضًا «مقرر الحوائص والبغال». وهي تجبى من القاهرة وسائر معاملات مصر كلها من الوجهين القبلي والبحري، فكان على كل من الولاة والمقدمين مقر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم، وكان عليها عدة مقطعين سوى ما يحمل، يجمعونها من عامة أهل مصر، وكان فيها من الظلم بلاء عظيم[2].

وفي السياق ذاته، يذكر المقريزي إلغاء الناصر محمد للضريبة المعروفة «بمقرر طرح الفراريج» فيقول: «...وكان فيها من العسف والظلم وأخذ الأموال من الأرامل والفقراء والأيتام ما لا يمكن شرحه وعليها عدة مقطعين ومرتبات، ولكل إقليم ضامن مفرد ولا يقدر أحد أن يشتري فرُّوجًا فما فوقه إلا من الضامن...»[3].

---

(1) الهاشمي، نزهة المالك، ص 176، 229-231؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص46-48؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص150 - 151

(2) المقريزي، السلوك، ج2، ص150؛ ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج2، ص143.

(3) ولعل أمراء السوء قد أعادوا هذا الظلم ثانية حيث نجد أن الظاهر برقوق قد أبطل مكس معمل الفراريج بالنحريرية وما معها من بلاد الغربية سنة 791هـ. انظر: المقريزي، السلوك ج3ص945؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج3، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م، ص339.

كما ألغى «مقرر الفرسان» وهي شيء يستهديه الولاة والمقدمون من سائر الأقاليم، فَيُجْبَى من مُهَجِ أهل مصر وقلوبهم لذلك مال عظيم، يؤخذ فيه الدرهم ثلاثة لكثرة الظلم[1]. وكانَ إلغاؤه « لمقرر الأقصاب والمعاصر » ذا نفع عظيم على الرعية؛ لأنه كان يجبى من مزارعي الأقصاب وأرباب المعاصر ورجال المعصرة، أي مغارم على السكر إنتاجًا وتوزيعًا، وألغى مكس «حماية المراكب» وهي تجبى من سائر المراكب التي في النيل بمُقرر معين على كل مركب يقال له «مقرر الحماية» سواء كانت المراكب ناقلة للزراعات الغذائية أو غيرها، وتجبى أيضًا من المسافرين في المراكب أغنياء كانوا أو فقراء، كما ألغى أيضًا «مكس متوفر الجراريف» وتجبى من المهندسين والولاة بسائر الأقاليم[2].

والملاحظ، أن كل تلك الضرائب التي ألغاها الناصر محمد كانت مفروضة على كل مواد المعيشة تقريبًا، أو بمعنى أخر كانت سببًا مباشرًا في ارتفاع ما ارتفع سعره من مواد الطعام والشراب؛ لأن صاحب المركب مثلًا مطلوب منه ضرائب فإن كان الإردب ثمنه 15 درهمًا، فيباع بـ 20 درهمًا بسبب مكس ساحل الغلة ومكس المراكب... وغير ذلك؛ وتلك المغارم تؤدي إلى ارتفاع أثمان الغذاء أو نقص وزنها وقلة جودتها، وفي كلتا الحالتين فإن الأكثر تضررًا من ذلك هو المستهلك المطحون في ظروف المعيشة البائسة، ومن ناحية أخرى نجد أن الناصر محمد كان يملك فراسة الحكم؛ لأنه ألغى ضرائب على السلع التي تباع في المدن وضرائب على مراكب التجار، وضرائب على الفلاحين، أي إنه يساعد بذلك الفلاح (المنتج الرئيس) وتاجر الجملة وتاجر التجزئة والمستهلك الفقير أيضًا، وكل ذلك يوضح قوة دور الدولة في مجال توفير احتياجات عامة مصر الأساسية المعيشية في أثناء فترات الازدهار.

(1) المقريزي، السلوك، ج2، ص150؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص47.
(2) النويري، نهاية الأرب، ج32، ص175؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص150.

على أية حال، فإنه يمكننا القول: إن سياسة إلغاء الضرائب -التي كانت تؤدي إلى استقرار الأوضاع المعيشية-ظلت سياسة قائمة بشكل قوي حتى نهاية عصر الظاهر برقوق تقريبًا[1]، وليس معنى ذلك أن هذه السياسة اختفت من الوجود تمامًا في دولة المماليك الثانية، بل على العكس تمامًا، فقد ظلت قائمة حتى الأيام الأخيرة من عمر الدولة[2]. ولكن في حقيقة الأمر فإن هذه السياسة في عصر الجراكسة لم تكن - غالبا-سوى إجراءات دعائية، كانت تبرز مع عهد كل سلطان جديد، مما يعني أن المكس بعد أن صدر قرار بإلغائه عاد إلى الوجود ثانية؛ ويكشف هذا الإجراء في أواخر الدولة عن شيوع جملة من المكوس والمغارم واجهتها المصادر الرسمية بغطاء من الصمت، بحيث لم تبرز إلا لإظهار يُمن عهد سلطان جديد من خلال إسقاطها ورفع جورها عن الناس.

وفي هذا الصدد، أوردت المصادر أن محتسب القاهرة قام بإلغاء ضريبة المشاهرة والمجامعة في سنة 857هـ وكذلك فعل من بعده عبد العزيز بن محمد الصغير، عندما تولى الحسبة في سنة 858هـ «... وأظهر النداء في أسواق البلد أنه لا مشاهرة ولا مجامعة، ولا غير ذلك من أنواع الغرامات والكشف بعد ثلاثة أيام

(1) فقد تعددت إشارات المصادر التي تفيد بقيام سلاطين المماليك حتى نهاية عهد برقوق بإصدار مراسيم تقضي بإلغاء ضرائب معينة على مواد المعيشة وبالخصوص الغذائية منها، نذكر على سبيل المثال: ما أصدره الكامل شعبان سنة 747هـ إلى ولاة الأعمال بإعفاء النواحي من المغارم ورماية الشعير والبرسيم. كما تعددت الضرائب التي ألغاها برقوق من على القمح والأسماك والبقر، وبعض مغارم البلاد، بعدة نواحٍ من مصر. انظر: المقريزي، السلوك، ج3، ص217، 266، 267، 405، 597؛ ابن حجَر، إنباء الغمر، ج1ص85-59، 219، 366؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج12 ص110-111.

(2) ابن إياس، بدائع الزهور، ج4، ص304؛ ج5، ص7، 81؛ شرف الدين المدني (ت910هـ تقريبا)، مواهب اللطيف في فضل المقام الشريف في مناقب السلطان قنصوة الغوري، تحقيق مديحة الشرقاوي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2001م، ص16-17.

وقال: ما الدرة (السوط) أنا لا أعرف ما هي، وإنما ضربي بالمقارع، فخاف منه الباعة خوفًا عظيمًا...»، واتبعهما في نفس الأمر محتسب القاهرة في سنة 863هـ[1].

وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه بأن السياسة الإصلاحية في المجال الضريبي عصر المماليك الجراكسة لم تكن مستمرة لفترة طويلة، يُدعم ذلك أن محتسب القاهرة أبطل المشاهرة والمجامعة أيضًا سنة 872هـ[2]. وفي ذلك يتحسر ابن إياس ويقول: «... فبطل ذلك مدة يسيرة، ثم عاد بعد ذلك كل شيء على حاله...»[3]، ثم يعود في سنة 919هـ ليتحدث عن إلغاء الضريبة نفسها مرة أخرى في جمادى الآخر من السنة المذكورة، حتى عدَّها من الغرائب[4].

ومما تجدر إليه الإشارة، هو أنه إذا كنا قد تحدثنا عن سياسة الدولة تجاه ضريبة واحدة هي المشاهرة والمجامعة، فإننا نؤكد على أن الضرائب الأخرى كانت سياسة الدولة حيالها في شطرها الثاني تسير بموازاة مع تلك الضريبة، مثل ما عُرف باسم «مكس الفاكهة» الذي كان مفروض على باعة الفاكهة بالأسواق، فعلى الرغم من إبطال المؤيد شيخ ذلك المكس سنة 823هـ وأمر بنقش القرار على جامعه[5]. فإنه عاد إلى الوجود ثانية عام 825هـ بأمر الوزير[6].

---

(1) البقاعي (إبراهيم بن عمر البقاعي ت: 885هـ)، إظهار العصر لأسرار أهل العصر، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي، ط1، الرياض، 1992م، ق1، ص352؛ ق2، ص20؛ ق3 ص16.

(2) عبد الباسط بن خليل (ت:920هـ)، نيل الأمل في ذيل الدول، ج2، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ص315.

(3) ابن إياس، بدائع الزهور، ج3 ص7 – 8.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور، ج4 ص304.

(5) المقريزي، السلوك، ج4، ص527؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1 ق4، ص58؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص217، 235.

(6) المقريزي، السلوك، ج4، ص621؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1 ق4، ص118

وربما كان السلاطين الأواخر مجبورين على ذلك لمواجهة خطر المجاعة النقدية والعينية التي حلَّت بالدولة الحربية جراء فراغ بيت المال؛ لأن الدولة الجركسية هي من جنت آثار تدهور نظام الإقطاع الحربي؛ وليس معنى كلامنا هو أننا نقوم بدور محامٍ عن المماليك الجراكسة؛ بل العكس من ذلك، فالحقيقة أن الدولة كانت قائمةً على نظام الإقطاع الزراعي، وهذا النظام ورثه سلاطين المماليك عن أسيادهم الأيوبيين، وكانت آثاره متوقعة منذ بداية العمل به ونتيجة طبيعية لإفرازات ذلك النظام من إهمال الأرض والجسور... وعندما حلَّت دولة الجراكسة محل البحرية كانت الآثار السيئة قد بدأت في الظهور، ونتيجة لتخبط سياسات الدولة في كافة النواحي وعدم الاهتمام بإصلاحات شأنها الاهتمام بالري أو الزراعة.. كان ميراثهم هو مجاعات عينية ونقدية لسد نفقات الحروب والترف الذي لم يتنازلوا عنه، فاستعاضوا لتعويض ذلك بضرائب، أثرت سلبًا في الأنشطة الحرفية والفلاحية والتجارية، وبمعنى آخر كان لزامًا على دولة المماليك الثانية بعدما طالها الفساد والخراب أن تفرض ضرائب غير طبيعية على الرعية لتستعين بها على النقص المالي والعيني الذي ظل يواجهها حتى سقطت، وإذا تساءل البعض لما كانت تصدر مراسيم بإلغاء بعض الضرائب بين الحين والآخر؟ وما الذي دفعهم للعودة إلى فرضها مرة أخرى؟ فنقول: إن الإجابة على ذلك -كما قلنا- هي إجراءات دعائية إما لصالح السلطان الجديد لبيان حسناته أو إلغائها ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى إبان المجاعات والأوبئة، ثم تعود سيرتها الأولى، كما أن هناك عاملًا غاية في الأهمية بشأن ذلك وهو أن بعض السلاطين في أثناء أزمات الغلاء بالتحديد تنازلوا عن ضرائب معينة حتى لا تتفاقم الأمور وينتشر السلب والنهب وتخرب الديار على رأس حاكمها، علاوة على الرغبة في ظهور الحاكم بمظهر العالم بشعور رعيته، والعامل على تيسير الأمور أمامهم وتخفيف حدة

الأوضاع السيئة التي يحيونها، فإلغاء بعض الضرائب هنا يأتي ضمن محاولة السلطة تهدئة الرأي العام ومنعًا لتفاقمه.

ثالثًا-محاربة الفساد:

الجدير بالذكر هنا هو أن بعض سلاطين الجراكسة الذين كان لهم أرضية ثابتة في حكم البلاد مثل برقوق عملوا على أن تشمل الضرائب جميع الواقعين تحت حكمهم حتى الأمراء والأجناد دون مفاضلة أو حماية أحد لأحد؛ لأن نظام الحمايات كما ذكرنا كان يعمل على حماية بعض التجار أو الفلاحين أو أصحاب الحوانيت من رماية بعض السلع مقابل مبلغ من المال يدفعونه للحامي[1]. وهذا سيؤدي أيضًا إلى أن يكون المبلغ المطلوب تسديده مفروضًا على عدد كبير من الناس فيكون الأمر على عظمه، إلا أنه هين إذا ما فرضت على مجموعة واحدة[2].

لذلك، ساوى برقوق بين الجميع، ويشير إلى ذلك ابن الصيرفي في حوادث سنة 797هـ فيقول: «وفي يوم السبت جلس السلطان بالميدان تحت القلعة لخلاص المظلومين والحكم بينهم... وطلب مباشري الأمراء وقال لهم: «بلغني أنكم تحمون البلاد!» فحلفوا عن ذلك فأجابهم: «متى سمعت أن أحدًا حمى بلدًا نقبت

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج16، ص160؛ الأسدي، محمد بن محمد بن خليل (ق 9هـ)، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق: عبد القادر طليمات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م، ص96، 135؛ البقاعي، إظهار العصر، ق2، ص285.

(2) فمثلاً إذا كان السلطان قد قرر رمي قمح مقابل ألف دينار ومطلوب تسديد الألف دينار من تجار القاهرة كلها، وعدد تجار القاهرة مائتي تاجر وبائع، فيكون المفروض على كل تاجر خمسة دنانير على عكس ما إذا حمى بعض الأمراء مائة تاجر فيكون الألف دينار كله على المائة تاجر الآخرين فيصبح على كل تاجر 10 دنانير، وهذا يعني ظلم بعض التجار والباعة من ناحية، كما يؤدي إلى ارتفاع السعر حتى يعوض التاجر ما دفعه؛ لأنه حينئذ يكون السعر حرًّا فيتغالى التجار في الأسعار بحجة توفير ما عليهم من هذه الضريبة. يراجع: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 15، هامش ص60.

جنبه بالمقارع وأشهُرُه بالقاهرة مسمّرًا بالحديد وأوسطه، بل يكون الأمراء والأجناد متساوون في المغارم». وكتب بذلك إلى الكشاف والولاة وألا يحمي أحد أحدًا من المغارم ولا يحمي أحدًا الفلاحين...»[1]. أي أن الضرائب كانت موزعة على الجميع، ومن ناحية ثانية عمل بعض سلاطين دولة المماليك البحرية والجراكسة أيضًا على المحافظة على استقرار سوق الغذاء بمنعهم الرشي، فمثلًا قال السلطان خشقدم سنة 865هـ للمحتسب، وهو الأمير تنم رصاص: لا تأخذ من السوقة شيئًا مما كان يأخذه أمثالك، واجتهد في إصلاح البضائع والنصيحة لجميع الرعية، وإن كان رزقك ضعيفًا فأخبرني حتى أزيده، فكف عن الأخذ للرشى، فانصلح أمر الناس، ورخصت جميع الأسعار.. فارتجت الأسواق، وجميع المحال، بالدعاء للسلطان..»[2]. وفي سنة 894هـ تفقد السلطان الأسواق فوجد الأسعار مرتفعة فطلب السلطان كسباي المحتسب فوبخه وقرَّعه -ضربه بالمقارع - وأنكر عليه كونه لم ينظر في المصالح بنفسه وأمر به فبطح وضرب زيادة على العشرين عصا، فنزل إلى القاهرة وبعث أعوانه لإحضار الباعة والسماسرة وهددوهم، وأعاد الاستقرار لأسعار المأكولات[3].

كما كانت السلطات المملوكية تعمل في أوقات الاستقرار على دعم السوق والعمل على وجود كافة السلع الغذائية فيه، وإذا ما حدث انكماش أو قلة معروض من سلعة غذائية ما، فإن الدولة تسارع بتوفيرها للاستهلاك مثلما كان الحال في

---

(1) ابن الصيرفي (علي بن داود الجوهري ت. 900هـ)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج1، تحقيق: حسن حبشي، ط2، دار الكتب والوثائق، 2010م، ص413.

(2) البقاعي، إظهار العصر، ق3، ص237.

(3) عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج2، ق8، ص141؛ السخاوي (محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن بكر ت. 902هـ)، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، ج3، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م، ص1085.

سنة 752هـ حيث ارتفع سعر اللحم بالقاهرة وعز وجوده ووقف حال المعاملين فأبطلهم الوزير، وصار يشتري الأغنام من أربابها بالثمن نقدًا وعدًّا، وكتب إلى الشام وإلى الوجه القبلي وبعث الأموال لتحصيل الأغنام فوصلت بعد ذلك الأغنام وانحط السعر(1).

ونلحظ أيضا في هذا الصدد، تكرار مصادر أواخر العصر لحالات تصف فيها صغر رغيف الخبز إلى أقل من الرطل حتى صار الرغيف نصف رطل في بعض السنين ولا نجد المحتسب ولا الدولة تحرك ساكنا حيال ذلك(2)، وربما يكون هذا السكوت يعني اتجاه سياسة الدولة لتلك التصرفات خوفا من جنون الأسعار، فعمدت إلى إنقاص وزنه مع المحافظة على سعر يكون في متناول الناس، فيصبح الخبز متوفرًا في الأسواق وفي مقدور الفئات الفقيرة، وتبعا للمستوى الاقتصادي يشتري المستهلك من الكمية ما يكفيه؛ وذلك يعد أحد الحلول التي استخدمتها الدولة حيال الغذاء.

رابعًا-المحافظة على أمن المنتِج:

وكيفما كان الأمر؛ فإنه بالموازاة مع التخفيف الضريبي بين الحين والأخر، درجت دولة المماليك على تأمين الإنتاج الغذائي إذا ما حدث له تهديدات طبيعية كانت أو بشرية، وتتمثل التهديدات الطبيعية في انهيار الجسور أو الشراقي.. أو غير ذلك مما من شأنه تعويق عملية الزراعة وقلة الإنتاج، وفي هذا المضمار قامت الدولة بجهود كبيرة في أوقات الاستقرار لتأمين الغذاء. وإذا كانت معظم الدراسات المهتمة باقتصاد المجال المعني بالدراسة تجمع على تنوع الإنتاج الغذائي/

(1) عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق1، ص223؛ المقريزي، السلوك، ج2ص854.

(2) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج3، ص 512، 628؛ ابن الصيرفي، إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق حسن حبشي، هيئة الكتاب (القاهرة)، 2000م، ص187، 476؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج2، ق7، ص322، 345.

الزراعي بمصر عصر سلاطين المماليك -كما تدل على ذلك الأدبيات الفلاحية والجغرافية-فهذا لا يعني بالضرورة أن الغذاء كان بمأمن دائمًا لعدة اعتبارات منها: اضطراب أحوال النيل، وسرعة تبدله وتغيره، فأحيانًا يسود الجفاف والقحط، وأحيانًا أخرى تشتد الزيادة والغرق. إلى جانب تعقد البنية العقارية للأراضي الزراعية من الناحيتين الاستغلالية والقانونية. وعلى هذا الأساس كانت عملية الغذاء برمتها محكومة بدور الدولة، فكلما نشطت وأقامت الجسور، واهتمت بالتطهير والحفير كانت مساحة الأرض المزروعة في ازدياد والإنتاج الغذائي في اكتفاء، وكان هذا الجهد ميزة تميزت به الدولة الأولى عن الثانية من حيث الاهتمام بالجسور وكشفها والعمل على إصلاح الماء وحفر الخلجان[1]، وليس أدل على ذلك من إفاضة المصادر المعاصرة في ترجمتها لسلاطين الدولة وذِكر أعمالهم الكثيرة واهتماماتهم بتأمين الإنتاج والاستفادة بأكبر قدر من مياه النيل في الزراعة لتوفير الغذاء اللازم[2].

وفي التهديدات البشرية التي كانت تؤثر على احتياجات الفقراء المعيشية وتصدت لها الدولة بقوة، ثورات العربان وتعدِّيهم على المزروعات ونهبها، وما

(1) شافع بن علي، الفضل المأثور، ص170-173؛ المقريزي، السلوك، ج2 ص704؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1 ق1، ق128؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9 ص192.

(2) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام، ص24-26؛ ابن شداد (محمد بن علي بن إبراهيم ت. 684هـ)، تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2009م، ص347؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9 ص178؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص251، 261-262، 473. وقد كفتنا بعض الدراسات الحديثة الحديث عن ذلك وأفاضت في دور الدولة في مجال الزراعة والاهتمام بشبكة الري. انظر: سامي محمد نور، المنشآت المائية بمصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي، دار الوفاء، القاهرة، 1999م، ص56 – 190.

كانت تسببه من آثار على اقتصاد الدولة.. فقد تحدثت المصادر عن دور الدولة في ذلك، ونلاحظ أن دولة المماليك الأولى (648-784هـ) قد شهدت ثلاث ثورات عربية كبرى من هذا النوع، وكان مركزها الصعيد: الأولى: سنة 651هـ المرتبطة باسم حصن الدين بن ثعلب[1]، والثانية: سنة 701هـ، ولم تشر المصادر إلى أسماء معينة[2]. والثالثة: سنة 754هـ تزعمها شخص يسمى محمد بن واصل المعروف بالأحدب من قبيلة عرك بالصعيد[3]. وفي عصر دولة المماليك الثانية (874-923هـ) شملت ثورات العربان جميع أقاليم مصر، وبخاصة البحيرة والشرقية مع استمرارها في الصعيد، فلا يمر عام إلا ويخرج العربان على الدولة في أحد الأقاليم. وكان أكثر هذه الثورات فردية وليست جماعية، مما يسهل القضاء عليها من قبل المماليك الذين تميزوا بالبراعة القتالية[4].

وفي حقيقة الأمر، فإن الشاهد من مقارنة ثورات العربان عصر البحرية بثوراتهم عصر البرجية هي قلتها في عصر البحرية، على الرغم من مقاومة البرجية لهم بشدة إلا أن قلتها عصر البحرية بالتأكيد كان سببه قوة السلطة المركزية مع محدودية الجور والمصادرات التي تسببت في قلاقل العربان إذا ما قورنت بالدولة الثانية، كما تشير إلى ارتعاش يد الدولة تجاههم في الشطر الثاني، وهو ما أدركه العربان؛ لذلك تعددت اضطراباتهم التي وصفتها المصادر المعاصرة بعبارات تدل على أفعالهم

---

(1) المنصوري (بيبرس ت: 725هـ/ 1324م)، التحفة الملوكية في الدولة التركية، تحقيق: عبد الحميد صالح، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1987م، ص37؛ العيني، عقد الجمان، ج1، ص108.

(2) المنصوري، مختار الأخبار: تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ، تحقيق عبدالحميد صالح حمدان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993م، ص119؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8 ص148.

(3) المقريزي، السلوك، ج2 ص910؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1 ق1، ص550.

(4) عن ذلك انظر: ابن إياس، بدائع الزهور، ج4 ص325؛ جواهر السلوك، ص405.

مثل «كثر فسادهم» و «أكثروا من الفساد» و «كثر فساد لهانة وهوارة » أو «وكانت الفتن ونفاق العربان» «نافقت العربان بالصعيد» وكذلك «خرج عربان الوجه القبلي عن الطاعة» وغير ذلك كثير من الصفات التي لاصقتهم نتيجة أفعالهم[1].

كما إن قلاقل العربان كانت تزيد من تفاقم الأوضاع الغذائية؛ فقطعهم للجسور في أثناء صراعهم مع السلطة يؤدي إلى غرق الأراضي المزروعة، وهو ما يتسبب في غرق الزرع أو غرق جرون الغلال[2]. كما أن غاراتهم على القرى ونهبها وذبحهم للفلاحين تسهم في تناقص الأيدي المنتجة في أماكن الإنتاج، أو فرار الفلاحين من القرى بأنفسهم فرارًا من الذبح.. وعدم وصول التموين الغذائي للقاهرة والمدن التي تعتمد على القرى بشكل كامل ونهبهم معاصر السكر وأخذ آلاتها سيؤدي إلى خراب أهم صناعة غذائية وقلة المتحصل منها[3].

لذلك كله، لم تكن السلطة المملوكية لتقف مكتوفة الأيدي أمام تهديدات العربان لغذاء الدولة من ناحية، وتأثر التجارة الداخلية التي هي إحدى أعمدة الدولة الرئيسة من ناحية أخرى، أو السماح بانتقاص أحد من هيبة الدولة وسيطرتها من ناحية ثالثة، كما أن قطعهم الطرق يؤدي إلى عدم وصول التجار من الوجه القبلي والأقاليم إلى القاهرة والمدن؛ فإذا كانت هناك أزمة اشتدت حدَّتها، وإن كان هناك استقرار تحدث أزمة بسبب ذلك[4]. كل تلك الأمور دفعت الدولة لتجريد

(1) انظر: المقريزي، السلوك، ج3 ص638، ج4 ص678؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج2 ص42؛ ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج1 ص121؛ النجوم الزاهرة، ج11، ص352؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق1، ص218، 263؛ المنصوري، التحفة المملوكية، ص37؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج1، ص232.

(2) المقريزي، السلوك، ج2، ص896؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1، ص252؛ ابن اياس، بدائع الزهور، ج4 ص96.

(3) المقريزي، السلوك، ج2، ص728، 770، 907.

(4) المنصوري، مختار الأخبار، ص93؛ العيني، عقد الجمان، ج4 ص174.

الحملات العسكرية التي تميزت بالقسوة والشدة المفرطة، وتعددت أساليب عقابهم للمفسدين من توسيط وتسمير وعصر[1] ونشر الأجسام وسلخ الجلود وشَيّ بالنار، ودفن الأحياء وتعليق رؤوس القتلى في رقاب نسائهم، وبناء مآذن من رؤوس القتلى، وسبي النساء ومصادرة الأموال..[2].

فقد حدث في سنة 701هـ أن كثر فساد العربان بالوجه القبلي، وتعدى شرهم في قطع الطريق فقلَّ الجالب وخاف التجار؛ لأنهم فرضوا على التجار وأرباب المعايش بأسيوط ومنفلوط فرائض جبوها، واستخفوا بالولاة ومنعوا الخراج وأكثروا من الفساد... فتوجه الأمراء لمحاربتهم وقسموا أنفسهم أربعة كتائب «... وضرب الأمراء على الوجه القبلي حلقة كحلقة الصيد، وقد عميت أخبارهم على أهل الصعيد، فطرقوا البلاد على حين غفلة من أهلها، ووضعوا السيف من الجيزية بالبر الغربي، والإطفحية من الشرق، فلم يتركوا أحدًا حتى قتلوه.. ووقع الرعب في قلوب العربان حتى طبقت عليهم الأمراء، وأخذوهم من كل جهة فروا إليها...»، وتقاسموا ما نهبوه من الغلال والحيوانات وغيره وأمَّنوا الطريق[3]. وفي سنة 791هـ توجه أربعون أميرًا من المقدمين والطبلخاناه والعشروات إلى الشرقية للكبس

(1) التوسيط: هو قتل المتهم بضربه بالسيف من تحت السُرة، والتسمير: هو صلب المتهم على خشبتين وتسميره فيهما بالمسامير الغلاظ. والعصر يتم بوضع المذنب بين خشبتين مربوطتين يوضع فيهما الجزء المراد عصره للمتهم ثم تشد الخشب فتكسر عظامه. انظر: علاء طه رزق حسين، السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، دكتوراه بآداب الزقازيق،1996م، ص101.

(2) المقريزي، السلوك، ج1، ص387؛ ج2، ص912؛ ج4، ص274، 396؛ السحماوي، الثغر الباسم، ج1ص245-246؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1 ق2، ص368؛ ج3 ص43.

(3) الهاشمي، نزهة المالك، ص184؛ المقريزي، السلوك، ج1، ص920-922.

على العربان الزهيرية[1]. وقد كثر عبثهم وعظم فسادهم في الريف، فسار الأمراء إليهم وشنوا عليهم الغارات وقتلوا منهم جماعة، وأسروا آخرين بلغوا 300 رجل وجلبوا من متحصلاتهم ما استطاعوا، وعادوا بهم بعدما أمَّنوا البلاد[2].

والشاهد هنا هو عمل المماليك، في أثناء قوتهم على فرض سيطرتهم، والعمل على تأمين وصول الإمدادات الغذائية بصورة منتظمة، علاوة على المحافظة على سعر احتياجات الناس الأساسية وتواجدها بأسواقها، وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة؛ لأن فرض الإتاوة سوف يؤدي إلى البيع بسعر مرتفع، كما أن حجب الخراج سيعمل على قلة الغلال بالشون وأسواق البلاد المستهلكة.

لذلك، كانت القيادة السياسية للدولة المملوكية تعمل على إحكام سيطرتها على مناطق الإنتاج بتعيينها موظفين ذي جبروت وتأمرهم باتباع القسوة تجاه كل من يحاول انتقاص هيبة الدولة، وفي هذا الصدد أورد اليوسفي وصية الناصر محمد بن قلاوون لأحد الأمراء ممن عينهم كاشفًا للشرقية قائلًا له: «...أريد منك أن تعمل عملًا أرضى به عنك في أهل الشرقية، وأكبرك بعدها، فقال له: عليّ أن أرضيك وأُسخط الله تعالى، فخلع عليه وركب إلى بلبيس، وشرع في كبس أهلها وبلادها، وابتدأ مهمته بقتل ستين شخصًا، وادّعى أنهم من المفسدين، وأمعن في قتل الناس حتى قيل: «إن الرطب الذي يأتي من بلبيس لا يأكله أحد لا في الشرقية ولا في غيرها من كثرة الطير الذي يقف على جثث الموسّطين ثم يطير على النخل..»![3].

---

(1) بني زهير وهم بطن من جذام. عنهم انظر: المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1961م، ص65.
(2) المقريزي، السلوك، ج3، ص638.
(3) اليوسفي (موسى بن محمد بن يحيى ت: 759هـ/ 1358م): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م، ص254-255.

ومن جهة أخرى، اتبعت الدولة المملوكية تجاه مخاطر العربان سياسة الرومان، وهي سياسة «فرق تسد» بين قبائل العربان، أو ما يُعرف بـ»عرب الطاعة» و»عرب المعصية» واستخدام «عرب الطاعة» في قتال «عرب المعصية» في مقابل جعلهم أمراء للعرب في هذه الأقاليم، وتقديم أصاغر العربان على أكابرهم[1]، ولا شك من أن الهدف من هذه السياسة هو شق الصف وبث الخلافات بين القبائل العربية وإشغالهم بصرعات داخلية، بدلًا من توحدهم في وجه الدولة، والمستفيد من ذلك هو السلطة المملوكية. كما استخدم المماليك الأعراب كحماة للطرق والتجار مقابل أموال مقررة لهم، نظير حمايتهم للتجارة وهذه مناورة ذكية من السلطة، حتى إنه في عهد السلطان بيبرس كانت «...المرأة تسافر من القاهرة إلى الشام بمفردها راكبة أو ماشية لا تحمل زادًا ولا ماء...»[2]، هذا الأمان عمل على زيادة القوافل التجارية من وإلى القاهرة والتي تضم سلعًا غذائية، فتكثر بالبلاد وتزدهر الأسواق بتواجد السلع فيها، وهو الأمر الذي يُبين دور الدولة في مجال توفير الاحتياجات المعيشية مرة أخرى.

أضف إلى ما تقدم، محاولات الدولة إحكام سيطرتها على الأقاليم صاحبة الثقل في توفير المواد الخام الزراعية والصناعية بصورة أكثر قوة، عن طريق استحداث بعض الوظائف العسكرية في الأقاليم؛ لضمان استقرار التجارة الداخلية، ومسيرة الحالة الاقتصادية إلى الأفضل؛ فبعدما كان هناك نائب واحد للسلطنة، استحدثت الدولة وظيفة نائب الوجه القبلي وآخر للوجه البحري؛ يختارهما السلطان من بين

(1) ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج1، ص213. وانظر: سيد عبد العال، ثورات العربان وأثرها في الاقتصاد المصري زمن سلاطين المماليك، المؤرخ المصري،ع20، أكتوبر 2012م.، ص400.

(2) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1996م، ص367؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص134،210.

أمراء المئين مقدمي الألوف، على أن يكون مقر نيابة الوجه القبلي مدينة أسيوط، ومقر نيابة الوجه البحري مدينة دمنهور بالبحيرة أو بلبيس بالشرقية[1].

ومهمة نائب الوجه القبلي هي: «...ألا يُمكِّن أحدًا من العرب ولا الفلاحين أن يركب فرسًا، ولا يُمكِّنهم من حمل السلاح ولا ابتياعه ولا استعارته ولا استيداعه؛ لأنه يعده للخروج على الدولة، وعلى ذلك فقد وجب على نائب الوجه القبلي تحذير هؤلاء العرب من مخالفة هذه الأوامر وإلا تعرضوا للقتل من جانب الدولة...»[2]. كما كانت نفس التعليمات لنائب الوجه البحري[3]، ومن المؤكد أن اتجاه السلطة إلى ذلك هو وجود رغبة في إحكام السيطرة على البلاد المنتجة، ووضعها في قبضة قوية.

وربما كان الاهتمام المملوكي بتحجيم العربان راجع بنسبة كبيرة إلى نظام الجيش المملوكي نفسه، القائم على نظام الإقطاع الحربي، الذي يعد المصدر الرئيس لدخل سلاطين المماليك وأمرائهم وجنودهم، أي قوت يومهم، وبما أن الخراج كان المصدر الأساس لدخل الدولة في ذلك الحين، فإن الامتناع عن دفع الخراج أو تهديد وصوله يعني ضرب نظام الإقطاع في مقتل وحرمان المقطعين من موارد دخلهم وهم من الأمراء والجنود ومن ثَمَّ إضعاف الجيش، الذي هو الركيزة الأساسية لوجودهم في الحكم وفي البلاد أصلًا، ولم تخف المصادر ذلك، ففي سنة 700هـ يقول ابن أيبك: إن العربان «...تسلطوا تسلطًا عظيمًا حتى

(1) المقريزي، السلوك، ج3 ص394؛ القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت. 821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج4، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2004م، ص6، 24، 25، 26؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج2 ص223.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج11، ص428، 430.

(3) القلقشندي، ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر، نشر محمود سلامة، القاهرة، 1906م، ص265.

منعوا الجند والأمراء إقطاعاتهم وخراجاتهم بجميع الصعيد...»[1]. ويقول بيبرس الدودار أيضًا: «...منعوا الحقوق واعتمدوا العقوق وقطع أراذلهم الطريق وهاشوا على الأجناد...»[2]. ويوضح العيني أن العرب طمعوا «...في مغل الأمراء والجند ومنعوا الحقوق، فأصلح تلك البلاد حتى أخذ الناس مغلهم كاملًا...»[3]. وعندما ثار عربان الصعيد سنة 754هـ «...كسروا مغل الأمراء والأجناد...»[4]. هذه النصوص وغيرها مما ورد في المصادر، تفسر أسباب كثرة الحملات المملوكية ضد الأعراب في نواحي مصر المختلفة، والتي كانت تقلم أظافر العربان بالاستيلاء على كل ما يملكون من خيل وجِمَال.

خامسًا-الاهتمام بالتصنيع والتوزيع:

طالما أننا قد تحدثنا عن جهود الدولة في مجال توفير الحاجات المعيشية لأفراد المجتمع المصري من حيث تأمينها وتوفيرها، فيجدر بنا أن نشير إلى دورها أيضًا في الاهتمام بالتوزيع والتصنيع والاستهلاك في أوقات الاستقرار خاصة في المدن، إذ إن من طبيعة المدن الاستهلاك ورواج الصناعات الغذائية؛ لذلك احتاج القائمون على هذه الصناعات والحرف المتصلة بمطاعم الناس ومشاربهم إلى الرقابة والصرامة فيما يخص الجودة في الإعداد، أو السعر. وهنا تتبين ثقل الأعباء الملقاة على عاتق المحتسب المسئول أمام السلطان والناس عن كل ذلك، فعلى الرغم من أن الحسبة كانت تقع في المرتبة الخامسة بين الوظائف الديوانية والدينية في مصر المملوكية، إلا أنها كانت أخطرها لارتباطها بحياة الناس اليومية عامة؛

(1) كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص63.

(2) بيبرس المنصوري، زبدة الفكر في تاريخ الهجرة، ج9، تحقيق: زبيدة عطا، مركز عين للدراسات، القاهرة، 2001م، ص392.

(3) عقد الجمان، ج4، ص138-139.

(4) المقريزي، السلوك، ج2، ص907.

ولذلك وجد في مصر -آنذاك- محتسب للقاهرة ويقوم بتعيين نواب له في الوجه البحري يكون دورهم مراقبة الأسواق والعمل على تأمين معاش الناس وطعامهم، وإلى جانبه وجد محتسب الفسطاط ويقوم بتعيين نواب له في الوجه القبلي أيضًا له الاختصاصات نفسها، وإلى جانب هذين كان للإسكندرية محتسب أيضًا[1].

سادسًا-رقابة المحتسب على الأطعمة والأشربة:

وفي واقع الأمر، فإن سياسة تعدد المحتسبين كانت تتماشى بالضرورة مع التطور الذي حدث في العصر المملوكي، فقد شهدت الدولة الأولى استقرارًا اقتصاديًا، وتعددت المداخيل المالية بها، ونشطت الحركة التجارية فيها، وارتفعت معدلات السكان بالبلاد، فكان لزامًا أن تتعدد احتياجات الناس المعيشية، وتكثر المعروضات وباعتها، وقد تطلب ذلك موظفين ومراقبين، فأدى إلى تعدد المحتسبين والمعاونين لهم. ولا شك أن تعدد الوظائف المرتبطة بالمراقبة والإشراف يُعد دليلًا في حد ذاته على دور الدولة لمراعاة حاجات المصريين في تلك الفترة.

ففي فترات الاستقرار سعت الدولة لتكريس سلطتها داخل السوق المصرية لأهميتها الفائقة في نظم التجارة كآخر مكان تستقر فيه السلع؛ ونظرًا لأن التجار والباعة وأرباب الأسواق كانوا يستعملون صنجًا وأرطالًا ومكاييل، كان لا بد من نظام دقيق للأسواق منعًا للتلاعب في الموازين والمكاييل وغش السلع والأسعار وجباية الضرائب والرسوم المقررة؛ لذلك فقد عرفَت الأسواق، أي أماكن التوزيع، في القاهرة وغيرها من الأقاليم بالرقابة الصارمة من قبل الدولة المملوكية حيث

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، ج4 ص37؛ ابن شاهين (غرس الدين خليل الظاهري ت: 872هـ/ 1467م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: بولس روايس، باريس، 1894م، ص131؛ ابن فضل الله (شهاب الدين أحمد بن يحيى ت: 749هـ/ 1348م): التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق سمير الدروبي، منشورات جامعة مؤتة-الأردن، 1992م، ص75.

خصصت لهذه الأسواق موظفا من قبلها وهو «المحتسب» له عرفاء يختارهم بنفسه، فيأخذ من كل طائفة حرفية أنشط أعضائها لتتخذه الدولة عريفًا على طائفته ليخبر المحتسب عن سلعهم وبضائعهم، ومدى جودتها ورداءتها وأسعار أثمانها، وغير ذلك من الأسباب التي تلزم معرفتها[1]، وهؤلاء العرفاء كانوا الواسطة بين الدولة من ناحية، وبين أرباب الصنائع من ناحية أخرى. وقد أدى ذلك العمل إلى تحسين المنتجات اللازمة للفقراء وغير الفقراء ومراعاة الصحة العامة لأهل البلاد، ولا غرو أن تهتم الدول في عهود قوتها بتوفير التجهيزات اللازمة لتطوير وإنعاش التجارة؛ لهذا أقدمت على بناء دكاكين وحوانيت تؤجَّر للتجار وإعدادها.. إلى جانب بناء الأسواق والفنادق والقيساريات وترميمها[2].

كما راعت السلطة في اختيارها للمحتسب، أن يكون ملمًا بأدق زوايا الحياة العملية التي يشرف عليها من تجارة وصناعة وبيع وشراء.. وغيرها؛ حتى تنكشف أمامه طرق الغش التي تصيب الحياة الاقتصادية. فوجود الحسبة واستقرارها دليل على إحساس المجتمع بتنظيم أفراده وطبقاته واستقرار أسعاره، ونشاط أسواقه، وصحة موازينه وصنجه ومكاييله، كما أن خللها يؤدي إلى تدهور اقتصاديات الدولة؛ وبالتالي تدهور الحالة الاستهلاكية والصحة العامة لأفراد المجتمع من ناحية. وتراجع المداخيل الجبائية التي تطعم بيت المال من ناحية ثانية.

وتفيض كتب الحسبة في الحديث عن جهود الدولة ونشاطها في هذا المجال وفي تصوير رقابتها الشديدة، عبر صاحب السوق، بمساعدة أعوانه، على أنواع

(1) الشيزري (عبد الرحمن بن نصر ت: 589هـ/ 1193م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، 1946م، ص12؛ ابن بسام (ت: 542هـ/ 1147م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968م، ص17-18؛ ابن خلدون، المقدمة، ص225.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص9.

الأطعمة التي كانت تباع بالمحلات أو في الطرقات للتأكد من نظافتها وسلامتها وصلاحيتها حفاظًا على صحة الناس عامة وفي إصدار المراسيم بترتيب السلع المختلفة في الأسواق كلٌّ في المكان الذي يليق به[1]، وأضف إلى ذلك أنه اشتُرط على المحتسب أن يكون مُلازمًا لسوق الغذاء، يركب في كل وقت ويدور على أماكن البيع والباعة ويتفقد سائر أنواع المعايش، ويفعل ذلك نهارًا وليلًا في أوقات مختلفة؛ وذلك على غفلة منهم، والأمر وأداء الأمانات ومراقبة النقود المضروبة؛ لأنها أساس معايش الناس[2].

وقد بدأت جهود الدولة في هذا المضمار بالمياه من حيث الرقابة والإشراف على السقّائين، الذين كانت أعدادهم كثيرة؛ ففي القاهرة وحدها تعدت أعدادهم اثني عشر ألف سقّاء كما ذكرت بعض كتابات الرحالة[3]؛ لذلك لم تترك هذه الفئة من السقائين، دون رقابة أو إشراف، فكان المحتسب يعين عريفًا عليهم يساعده في مراقبتهم والإشراف عليهم نظرًا لأهمية عملهم وحاجة الناس الشديدة إليهم، وأن أي إهمال يقع من جانب تلك الفئة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. وكانت مهمة العريف هي إلزام السقائين عندما يملؤون قربهم من ماء النيل، أن يتوغلوا داخل الماء

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص12؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص17؛ ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت: 729هـ/ 1328م): معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: روبن ليوي، مطبعة دار الفنون، كمبردج-انجلترا، 1937م، ص92.

(2) ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن عبد السلام ت: 728هـ/ 1327م): الحسبة في الإسلام، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ص493-494؛ السبكي (عبد الوهاب على ت: 771هـ/ 1369م): معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد على النجار وغيره، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م، ص66.

(3) ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتي ت:779هـ/ 1377م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق محمد السعيد الزيني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت)، ص43.

بعيدًا عن الشطوط لتجمع الأقذار والأوساخ عليه، وإلزامه لهم أيضًا بألا يستقوا من مكان قريب من حمام ولا مجراه، وإذا استخدموا قِربة جديدة فلينقل بها الماء أيامًا ولا يستعمل هذا الماء في الشراب؛ لأن طعمها قد يكون متغير الطعم والرائحة من أثر الدباغ، وعندما يزول التغير يأذن لهم في بيع الماء للشراب، علاوة على ذلك، مباشرة النظافة للسقائين سواء في ملبسهم أو قربهم التي يسقون الناس بها[1].

كما تميزت جهود الدولة حيال طعام العامة من الناس (وهو الخبز) بالدقة والصرامة الشديدين، منذ البداية حتى نُضج رغيف الخبز. ويظهر ذلك في إشراف الدولة ورقابتها على بائعي الحبوب والدقيق، فقد كان المحتسب يعين عليهم عريفًا بصناعتهم، يمنع بائعي الغلة من خلط جيدها برديئها، ولا عتيقها بجديدها، كما كان يأمر بغسل الغلة وتجفيفها قبل بيعها، ويلزم بائعي الدقيق غربلة الغلة من التراب وتنقيتها من الشوائب قبل طحنها، كما كان يمنعهم من خلط دقيق الشعير المنخول بدقيق الباقلاء والحمص ونحو ذلك، أو ما هو مطحون على رحى منقورة، حتى لا تتفتت حجارة الرحى وتختلط بالغلة، علاوة على إلزامهم بتوريد كمية معينة يوميًّا لحوانيت الخبازين[2]. كما عملت السلطة على استقرار أسعار الحبوب في الأسواق، والعمل على انخفاض أسعارها إذا ما استشعرت الدولة بتحسن الأسعار[3].

ومن أهم الصناعات وأشهرها التي لاقت اهتمامًا من قبل الدولة، صناعة إعداد الخبز ونضجه، وهم من عرّفتهم المصادر باسم الفرانين أو الخبازين[4]؛ نظرًا

(1) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص25-26.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص21؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص152؛ ابن تيمية، الحسبة، ص20.

(3) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص436.

(4) الجدير بالذكر أن الخَبَّاز في هذا العصر هو من كان يعد الخبز. أما الفَرَّان فهو متولي نضج الخبز. انظر: قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، القاهرة، 1994م، ص54.

لحاجة الناس الماسة لهم، لارتباطهم بالصحة العامة، فكان المحتسب يختار لهم عريفًا بصيرًا بصناعتهم، وكان العريف يشرف على عمل الاستعدادات والتجهيزات الغذائية/ الصحية، بإعداد الأوعية والتأكد من نظافتها[1]، وإعداد الدقيق ونخله، وغطاء الخبز، ثم الإشراف على طريقة العجن نفسها، ومراقبة الخبازين في لباسهم ونظافتهم البدنية.

وكان عريف الخبازين يأمر الخباز أن يكون مُلثَّمًا أيضًا لأنه ربما عطس أو تكلم فقطر شيء من بصاقه في العجين؛ كما شدد العريف على تواجد شخص آخر بجوار الخَبَّاز في يده مذبّة يطرد بها الذباب، ومنعه من استعمال غير يده في العجين سواء قدميه أو ركبتيه أو مرفقيه، كذلك يمنع الخَبَّازين من إضافة أية مواد غريبة إلى العجين بغرض زيادة وزنه وتحسين شكله؛ لأن في ذلك ضررًا بالغًا بصحة أفراد المجتمع، ويأمرهم أيضًا بتزيين وجه الخبز أمام المشترين[2].

ولم يكتمل دور الدولة على الخَبَّازين دون إشرافها على الفرانين، فكان المحتسب أو من ينوب عنه يشدد على الفرانين بأن لا يُخرجوا الخبز للاستعمال إلا بعد التأكد من نضجه بالأفران لأن الخبز غير الناضج ثقيل على المعدة وضار بالصحة، كما يأمرهم بإصلاح مداخل الأفران وتنظيف بلاط الفرن في كل ساعة من اللباب المحترق والرماد المتناثر حتى لا يلتصق بأسفل الخبز منه شيء[3]، ومن جملة توجيهاته للفرانين يشترط المحتسب عليهم أن يكون لهم مخبزان أحدهما للخبز والآخر للسمك حتى يجعل السمك بعيدًا عن الخبز لئلا يسيل شيء من دهنه على الخبز فيصبح غير مرغوب فيه، كما كان يُلزم كل فَرَّان بأن يجعل بين يديه إناءً

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص23؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص91-92.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص23؛ ابن الأخوة، نهاية الرتبة، ص91-92؛ ابن تيمية، الحسبة، ص20.

(3) الشيزري، نهاية الرتبة، ص23؛ ابن الأخوة، نهاية الرتبة، ص91.

نظيفًا من ماء، فإذا فرغ من الخبز أراق ما بقي فيه؛ لأنه إذا بقي فيه تغيرت رائحته وأصبح غير صالح للاستعمال، وعليه أن يعيد غسل الإناء مرة أخرى في اليوم الثاني، وأن يحافظ على نظافة اللوح الخشبي الذي يرش به العجين باستمرار[1].

والمعروف أن الخبز كان يأخذ نصيب الأسد من دور الدولة في مجال الغذاء عن باقي الصناعات والحرف والأنواع الغذائية الأخرى، حتى كان السلطان يتفقد حالة رغيف الخبز، وثبات وزنه ويراقب المحتسب نفسه في هذا الأمر، نذكر من ذلك على سبيل المثال ما حدث سنة 823هـ حيث «...مر السلطان (شيخ) في طريقه بخَبَّاز فأخذ منه رغيفًا..، فوزن الرغيف فجاء نصف رطل، فأنكر على المحتسب، وكان يُذكر أن الرغيف ثماني أواق، فشق على المحتسب لما بلغه وضرب الخَبَّاز ضربًا مبرحًا...»[2]. وقد أتت هذه الرقابة من قبل السلاطين للمحتسبين ثمارها، فاجتهد موظفو الأسواق في عملهم، حتى كان بعض من تولوا الحسبة يجلس أحيانًا يبيع الخبز بنفسه للعامة حتى تستقر الأسواق وتتوقف حالات الغلاء[3]. ولعل ذلك يبين أن السلطان لم يترك الرقابة والإشراف الغذائي كله على المحتسب وحده، بل كان يشرف أحيانًا على هذا الأمر بنفسه.

ومهما يكن من الأمر؛ فقد شملت رقابة الدولة العاملين في مهنة الغذاء الأساسي للشرائح الفقيرة وهم الفوالون (الباقلانيون) إذ كان المحتسب يقيم على الباقلانيين عريفًا ثقة بصيرًا بعملهم، مهمته التشديد على هؤلاء الباقلانيين بعدم عمل الباقلاء المسوّس؛ وأن يكون هذا الباقلاء منقىً من القديم ومنقىً أيضًا من الحجارة والطين[4]. وكانت أوامر العريف لباعة الحمص ألا يخلطوا ما بقي مسلوقًا من

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص23، 24.
(2) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص215.
(3) ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص137.
(4) ابن بسام، معالم القربة، ص51.

حمص الأمس بحمص اليوم، ويأمرهم كذلك بأن ينثروا عليه الملح المطحون والكمون الأبيض عند بيعه ليدفع مضاره، وكذلك عليهم أن يقوموا بنقع الترمس في الماء ثلاثة أيام لتزول مرارته، ثم يسلق جيدًا ويرش عليه الكمون المدقوق بالملح، وكذلك يفعل في كل الباقلاء حتى يتيسر هضمها[1].

وانطلاقًا من السلطات الواسعة المخولة للمحتسب، من قبل السلطة الحاكمة في الرقابة والإشراف على الطباخين، وحفاظًا من المحتسب على استقرار الوضع الغذائي والاقتصادي والصحي، فقد كان المحتسب يتأكد من تغطيتهم لأوانيهم حتى تكون بمنأىً عن الذباب وهوام الأرض، كما كان يأمرهم بغسل القدور والأواني جيدًا بالماء الحار وعدم خلط لحوم الماعز مع لحوم البقر لأنها بذلك تكون ضارة[2]، وربما يكون السبب في ذلك هو اختلاف سعر لحم الماعز عن نظيره من البقر فإذا خلط الطباخ بين الاثنين عُتم على المستهلك واستفاد الطباخ من فارق السعر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ربما يكون ذلك أيضًا مرده إلى أن كل نوع من أنواع اللحوم يتطلب درجة حرارة معينة حتى ينضج، فإذا اختلطت يكون من الصعب إنضاجهما معًا، أو أن يكون حالة كل إنسان الصحية تتطلب نوعًا معينًا من اللحوم فلو خلطت هذه الأنواع ببعضها، ربما تكون ضارة بمن يتناولها من ناحية ثالثة.

وفي الواقع، فقد أعطت الدولة للمحتسب الحق في الإشراف والرقابة على السمّانين، والطريف، أن مهنة السمّانين تعني باعة السمن، غير أنه في العصور الوسطى كان السَّمان يبيع الكثير من حاجات البيوت فضلًا عن بيعه السمن وغيره

(1) ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري ت. 737هـ)، المدخل إلى الشرع الشريف، دار الحديث، القاهرة، 1981م، ج4، ص161.
(2) الشيرزي، نهاية الرتبة، ص34؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص44.

من المأكولات السائلة، فغلبت عليهم كلمة السمّانين[1]. وكان المحتسب ينبه عليهم بعدم خلط البضاعة الرديئة بالجيدة أو رش الماء على التمر والزيت ليرطبه ويزيد من وزنه، أو الزبيب بالزيت ليحسن شكله ويمنع من يغش منهم الزيت بدهن القرطم. وكان المحتسب يكشف غشه بأن يتركه على النار فيكون له دخان عظيم يخنق، كما كان المحتسب يكشف غش بعض السمانين للخل بعد خلطه بالماء، عن طريق صبه على الأرض، فإن كان مغشوشًا لم يسمع له صوت، أو عن طريق حشيشة الطحلب التي تشرب الماء دون الخل، أيضًا كان يعمل على أن يكون اللبن صالحًا للغذاء والعمل على عدم غش الباعة إياه. إذ أن بعضهم كان يضيف الماء للبن، فكان المحتسب يستخدم لكشف هذا الغش شعرة يغمسها في اللبن فإن لم يعلق فيها شيء فهذا دليل على غش البائع له، وإن علق بها شيء كان اللبن غير مغشوش[2]. كما عمل المحتسب على منع السمانين من تذوق الجبن بأفواههم؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى انتقال عدوى ما عند السمان، إلى المستهلك الذي يتناوله بعد ذلك[3].

علاوة على ذلك، شملت رقابة الدولة وإشرافها على باعة الخضر أيضًا حيث كان المحتسب يأمر الباعة ببيع الخضر منتقاة ومغسولة ونظيفة وينهاهم عن غسل البصل والثوم؛ لأن الماء يؤذيهما ويتسبب في فسادهما وكان كذلك يمنع الخضريين من بيع التين والقثاء والبطيخ قبل أن يتم نضجها؛ لأن الضرر فيهما يكون أكثر من النفع[4]. ولم يُستثن أحد ممن يعملون في مجال الأطعمة من الرقابة حتى باعة المخلل، الذين أخذوا جانبًا من اهتمام المحتسب، حتى كان يأمرهم بعدم بيع

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص58.
(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص58-59.
(3) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص29.
(4) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص 29-30؛ الشيزري، نهاية الرتبة، ص60.

ما تطرقت إليه الحموضة والفساد[1]. وبلغت الرقابة والإشراف ذروتها حين اهتم المحتسب بطرق تخزين السلع والبضائع عند السمانين، فقد كان يلزمهم بتخزين بضائعهم في الأوعية والقفاف المحكمة الغلق حتى لا تصيبها الأتربة أو القاذورات أو الحشرات مثل الذباب، وإذا عرضوا للبيع فكان عليهم أن يعهدوا إلى شخص يحمل مذبة يطرد بها الذباب عن البضاعة. كما أمر المحتسب السمانين بنظافتهم الشخصية في البدن والملبس ونظافة مكاييلهم وموازينهم[2].

وعن مراعاة الدولة لغذاء اللحوم، فقد اهتمت بالرقابة عليها في أثناء الذبح والبيع علاوة على الطبخ؛ وهو ما ظهر في إشراف المحتسب على الجزارين والقصابين. ففي هذا المجال كان المحتسب يعين عليهم عريفًا بصيرًا بغشوشهم، فكان العريف يمنع الجزارين من ذبح الحيوانات على أبواب حوانيتهم؛ لأنهم يلوثون الطريق بالدم والروث، وفي ذلك تضييق للطريق وإضرار بالناس[3]. وكان على العريف أيضًا منع الجزارين من ذبح الحيوانات المريضة لأن لحومها ضارة بصحة أفراد المجتمع، ويتابع عملية السلخ ويمنعهم من نفخ لحم الحيوانات بعد السلخ؛ لأن نكهة الآدمي تغير اللحم وتزفره[4].

أما القصابون فكان يشدد عليهم من قبل المحتسب أو العريف بعدم إخراج اللحم على مصاطب حوانيتهم لئلا تلاصق ثياب الناس فيتضررون من ذلك، وكان يراقبهم أيضًا لئلا يغشوا اللحم بخلطه ببعضه وحتى يأمن شر الباعة في ذلك، فقد ألزمهم بترك أذناب الماعز معلقة على لحومها حتى آخر البيع حتى لا يختلط الأمر

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص59.
(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص60.
(3) ابن الأخوة، معالم القربة، ص99.
(4) ابن الحاج، المدخل، ج4 ص182؛ الشيزري، نهاية الرتبة، ص27؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص99.

على المشتري[1]. كما يعمل المحتسب على التأكد من سلامة ذبح الحيوان هل هو ميتة أم ذُبِحَ ذبحًا شرعيًّا، وكان يتحقق من ذلك عن طريق إلقاء الحيوان في الماء، فإن رسب فهو مذبوح، وإن كان غير ذلك فهو ميتة؛ لأن عريف القصابين هو من يتولى ختم اللحوم والنظر في صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للأكل، كما كان المحتسب ومعاونه حريصين على أن تكون الأدوات التي يستخدمها القصاب نظيفة، فكان يشدد على القصاب إذا انتهى من البيع عليه قبل انصرافه إلى بيته أن يأخذ ملحًا مسحوقًا وينثره على القرمة التي يقطع عليها اللحم لئلا تلحسها الكلاب أو يدب عليها شيء من هوام الأرض[2].

وكانت رقابة المحتسب داخل سوق الغذاء أيضًا تطال الشوّائين، إذ أن المحتسب كان حريصًا على التفتيش على لحومهم حتى يتأكد من نضج الطعام، وكان سبيله إلى التحقق من ذلك هو جذب كتف الشواء بسرعة، فإذا جاءت فالشواء نضج، أو أن يشق ورك الشواء فإن ظهر فيه عروق حمراء ونزل منه ماء اللحم، فيكون الطعام نيئًا وغير ناضج[3]. وكان من صلاحيات المحتسب أيضًا منع الشوائين من دهن اللحم بالعسل؛ لأنه إذا نزل في التنور على هذه الحالة فإنه يحمر بسرعة فيخيل لمن يراها أنها ناضجة فيقبل على شرائها، أيضًا كان المحتسب يلزم الشوائين بعدم تغطية الشواء عند إخراجه مباشرة من التنور، وأن لا يوضع في أوانٍ مصنوعة من الرصاص أو النحاس وهو ساخن حتى لا يتسمم، وعن تنانير الشوائين فكان المحتسب يأمرهم أن يطينوا تنانيرهم بطين حر قد عُجن بماء طاهر؛ لأنهم يأخذون الطين من أراضي حوانيتهم، وهو مختلط بالدم وربما يخرج من الحوش من المواد

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص28-29؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص99، 101.
(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص29؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص101؛ السبكي، معيد النعم، ص142-143.
(3) الشيزري، نهاية الرتبة، ص30؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص37.

وذلك نجس، وربما انتثر على الشواء منه شيء عند فتح التنور فينجس[1].

وبما أن مهنة طهي رؤوس الحيوانات المنمورة وأكارعها لقيت إقبالًا كبيرًا من المصريين لاسيما الفئات الفقيرة منهم، فقد حرصت الدولة على مراقبة مزاولي تلك المهنة في إطار الحرص على صحة أفراد المجتمع، فكان المحتسب يأمر الرواسين بسمط الرؤوس والأكارع بالماء الشديد الحرارة وتنظيفها وتنقية الشعر والصوف منها جيدًا ثم تغسل بالماء البارد والنظيف، وكذلك كان المحتسب يلزمهم عدم الغش والإضرار بالمستهلكين من خلط الرؤوس البائتة مع الرؤوس الطازجة، بل لا بد أن تكون كل منهما على حدة حتى يعرف المشتري البائتة من الطازجة ولا يلتبس عليه، علاوة على أمره لهم بإنضاج الطعام الذي يزاولون طهيه جيدًا، وعدم إخراج الرؤوس من وعاء الطهي إلا بعد أن تنضج تمامًا بسبب الأضرار التي قد تصيب المستهلك إذا ما تناول طعامًا غير ناضج[2].

وفي السياق ذاته، كان المحتسب يهتم بالإشراف والمراقبة على النقانقيين ويقصد بهم تلك الطائفة من حرفيي الغذاء التي تقوم بصناعة المصارين المحشوة باللحم والتوابل والبصل، حتى إنه جعل مواضعهم التي يصنعون فيها النقانق بقرب دكته ليراعيهم بعينه[3]، فإن غشهم فيها كثير لا يكاد يعرف، وكان يأمرهم بضرورة اختيار اللحم الجيد، ونعومة دقة على القرم النظيفة، وعلى الصانع للحم أن يستعين بآخر يحمل مذبة في يده يطرد بها الذباب حتى لا يسقط منه شيء في اللحم، وكانت التعليمات للصناع بألا يسرع صانع النقانق بعد دقة اللحم بوضع البصل والتوابل على النقانق إلا في حضور العريف الذي يختاره المحتسب؛ ليتأكد من المقدار

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص30؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص37–38؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص38؛ ابن الحاج، المدخل، ج4 ص165.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص32؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص43.

(3) الشيزري، نهاية الرتبة، ص38؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص44

المناسب منها بالوزن وأيضًا ليتعرف على نوع اللحم وجودته؛ لأن التوابل تغير شكله فيخفى ولا يمكن اكتشاف الغش الواقع فيه[1].

وسبب ذلك هو أن بعض النقانقيين كانوا يلجئون إلى غش هذه النوعية من الطعام بوسائل عدة منها: استخدام اللحوم المفرومة أو اللحوم الهزيلة الواقعة، أو الفول المقشور والبصل بدلًا من اللحم الجيد؛ لذا كان المحتسب يتفقد اللحم بنفسه أو عريفه، كما كان يقوم بشق النقانق قبل قليها ليتأكد من سلامة ما تحويه من مكونات غذائية. كما يلزمهم بأن يكون الدهن الذي تقلى به طيب الطعم والرائحة غير عتيق ولا متغير، ثم ينثرون عليها بعد قليها الأبازير الطيبة[2]. فيشير المقريزي في حوادث سنة 742هـ أن المحتسب قبض على رجل بواردي ممن يبيعون الطيور واللحوم المجمدة بعدما وجد بمخزنه من اللحوم المجمدة كميات كبيرة، جميعها قد نتنت وتغيرت ألوانها فأدبه وشهره وأتلف الكمية كلها[3].

ولما كانت الأسماك غذاء الكثيرين من فئات الشعب، خاصة ممن لا يستطيعون شراء اللحوم، فقد حرص المحتسب على مراقبة الذين يشتغلون بهذه المهنة، فكان المحتسب يأمرهم بغسل موازينهم وقفافهم وأطباقهم التي يضعون فيها السمك ثم ينثرون عليها الملح كل ليلة؛ لأنهم إذا أهملوا في نظافتها تسببوا في فساد السمك الطازج إذا وضع فيها، ويبالغون في غسل السمك عند شقه وتنظيفه ثم ينثرون عليه الملح والدقيق، علاوة على متابعة الباعة حتى لا يخلطوا السمك الطازج بالبائت، وكان العريف يتابع عملية القلي بصورة منتظمة حتى لا يضيف القلاؤون دهن شحم السمك إلى زيت القلي أو يستخدموا زيتًا معادًا غير صالح[4]، ومنعهم أيضًا

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص38؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص44.
(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص38-39؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص44-45.
(3) المقريزي، السلوك، ج2 ص613.
(4) الشيزري، نهاية الرتبة، ص33.

من بلّ السمك بالماء عند القلي لأن ذلك يزيد من زفارته ويحول دون إتمام نضجه، ومنعهم من إضافة مكونات ستؤدي إلى قلة القيمة الغذائية أو الإخلال من نضجه[1].

ومن الطريف، أن المطالع لكتب الحسبة يجدها بوَّبت بابًا خاصًّا بصناعة الزلابية -وهي نوع من الحلوى يدخل في صناعتها العسل واللوز- وقد يكون ذلك مرده إلى كثرة إقبال الناس عليها، وبالتالي زيادة العاملين فيها وزيادة حوانيتهم بطبيعة الحال، أو أن ذلك راجع إلى كثرة غش العاملين في هذه المهنة؛ لذلك كان المحتسب يتعاهد صناع الزلابية بالمرور عليهم، حيث كان يصدر التوجيهات التي يتوقف عليها نجاح صنعتهم وعدم الإضرار بأحد من الناس؛ وذلك بأن تكون مقلاة الزلابية من النحاس الأحمر الجيد المجلي حتى لا تؤدي إلى تسمم الآكلين، وعدم البدء في قلي الزلابية حتى يختمر عجينها، وعلامة اختمارها أنها تطفو على وجه الزيت، وغير المختمر منها يرسب في أسفل المقلى، ولا يجعل في عجينها ملحًا لأنها تؤكل بالعسل[2].

وكان المحتسب يختار لمراقبة القائمين على صناعة الحلوى عريفًا خبيرًا بعملهم وعلى دراية تامة بأنواع الحلوى العديدة والمختلفة؛ وذلك لكثرة ما يقع من هذه الفئة من غش، فأنواعها كثيرة، وأجناسها مختلفة[3]، وكانت أهم تحذيرات العريف للقائمين عليها هي أمرهم بنضج الحلوى، وعدم حرقها أيضًا، ولا تفارق مذبة طرد الذباب يد البائع حتى الانتهاء من بيعها[4].

---

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص58.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص25-26؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص41-42؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص112؛ ابن البيطار (ضياء الدين عبدالله بن أحمد الملقي ت:664هـ)، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، القاهرة، 1291هـ، مج1، ج2، ص166.

(3) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص47-48.

(4) الشيزري، نهاية الرتبة، ص40؛ ابن الأخوة، معالم القربة، ص114.

والجدير بالذكر، أن المحتسب ومعاونيه لم يتوقف دورهم على الرقابة والإشراف الصحي على أصحاب المهن السابقة فقط، بل كان المحتسب يقوم بترتيب الحرف والصناعات حسب أنماط كل حرفة وتجانسها مع التي تجاورها. فالطباخ والخباز مثلًا ممن تحتاج صنعتهم إلى وقود، كان يلزمهم بأن تكون حوانيتهم بعيدة عن حوانيت العطارين والحريرين وغيرهم، ممن تسبب النار لهم خراب حوانيتهم. وكل ذلك يوضح الدور الشاق الذي قام به العاملون في مجال مراعاة احتياجات المصريين في عصر المماليك.

هذا الاهتمام الذي حظي به مجال الحاجات المعيشية وتجارتها، لا ينفك عن رغبة السلطة في تطعيم بيت المال بموارد جبائية جديدة تُضاف إلى المغارم المفروضة على الفلاحة والحِرَف لتلبية نفقات الحرب والترف؛ لأن هذه الدقة والمراقبة تؤدي إلى إقبال الناس على الاستهلاك؛ وذلك يؤدي إلى كثرة الضرائب، وهو ما يصب في مصلحة السلطة.

سابعًا-جهود الدولة إبان الأزمات:

وإذا ما انتقلنا للحديث عن دور الدولة في تأمين الطعام إبان الأزمات الغذائية، فإننا نلاحظ تفاوت هذا الدور من سلطان إلى آخر، فإذا كان السلطان قويًّا استطاع التحكم في الأزمة بتوفيره احتياجات الشعب وتحكمه في الأسعار، أما إذا كان السلطان ذا شخصية ضعيفة، فإن الأزمة تتفاقم حدَّتها، مع الأخذ في الاعتبار أن دور الدولة اختلف في عصر الدولة الأولى عنه في عصر الدولة الثانية اختلافًا عامًّا، بيد أن الموقف كان متشابهًا من حيث كونه إفرازًا للعلاقات بين الحكام والمحكومين في ظل نظام الإقطاع العسكري الذي ارتكزت عليه دولة المماليك[1].

(1) قاسم، دراسات، ص174

ا- توزيع الفقراء:

كانت سياسة التوزيع الإجباري للفقراء على كبار أمراء الدولة وأثريائها؛ وإلزامهم بإطعام الفقراء حتى يزول الداء، هي إحدى سبل السلطة إبان نوبات الغلاء والمجاعات، وكالعادة فإن مؤسس هذه اللبنة في الدولة هو السلطان الظاهر بيبرس، حينما حدثت في عهده مجاعة بدأت في ربيع الآخر سنة 662هـ، فنزل إلى دار العدل، وأمر بالمناداة في الفقراء فاجتمعوا تحت القلعة، ونزل الحجّاب إليهم فكتبوا أسماءهم، ومضى إلى كل جهة حاجب، فكتب ما بقى في القاهرة ومصر من الفقراء، فبلغت عدتهم ألوفًا[1]، فقال السلطان: «والله لو كانت عندي غلة تكفي هذا العام لفرقتها»، ثم أخذ ألوفًا منهم وأعطى لنواب ابنه الملك السعيد مثل ذلك، وأمر ديوان الجيش فكتب باسم كل أمير جماعة على قدر عدته، وأعطى للتجار طائفة من الفقراء، وأعطى الأغنياء على اختلاف طبقاتهم كل أحد بقدر حاله، وأمر أن يُعطى لكل فقير كفايته من الغذاء مدة ثلاثة شهور[2]. وترتب على ذلك أنه لم «...يبق أحد من الخواص ولا من الحواشي ولا من الحجّاب، ولا من الولاة وأرباب المناصب وذوي المراتب وأصحاب المال، حتى أخذ جماعة من المساكين...»[3].

ومن الطريف في الإجراءات التي اتخذها بيبرس في أثناء هذه المجاعة، هو قول السلطان للأمير صارم الدين المسعودي والي القاهرة: «خذ مائة فقير أطعمهم لله، فقال الأمير: قد فعلت ذلك وأخذتهم دائمًا، فقال السلطان: ذلك فعلته ابتداء من نفسك، وهذه المائة خذها لأجلي»، فأخذ مائة مسكين أخرى، وشرع الناس في فتح المخازن فانحط السعر عشرين درهمًا للإردب، وقلَّ الفقراء، وعلى الرغم من استمرار ذلك الإجراء مدة شهرين حتى دخل المغل في رمضان وانخفض السعر

(1) المنصوري، مختار الأخبار، ص27؛ المقريزي، السلوك، ج1، ص507.
(2) النويري، نهاية الأرب، ج30 ص59؛ ابن حبيب، درة الأسلاك، ج1، ص195.
(3) المقريزي، السلوك، ج1 ص508.

في يوم واحد أربعين درهمًا[1]. فإن ذلك يبين القوة الاقتصادية لأمراء الدولة وقوة السلطان السياسية والعسكرية، ويُظهر الحوار بين الأمير صارم الدين والسلطان عن الطبيعة التنافسية للنظام السياسي المملوكي حتى في مجال الصدقات.

وطالما أن بيبرس وضع أسس السياسة الجبرية لتوزيع الفقراء، فقد قلد سياسته تلك العادل كتبغا في أثناء مجاعة (694-695هـ) فبعد أن اشتدت المجاعة أمر الأمير كتبغا بجمع الفقراء والمحتاجين، وألزم الأمراء والتجار والأغنياء بإطعام مجموعة معينة من الفقراء مراعيًا حالة كل منهم، فأرسل إلى أمير مائة مائة فقير، ولأمير خمسين خمسين فقيرًا ولأمير عشرة عشرة فقراء، ولم يجبر كتبغا الأثرياء بطعام الفقراء بطعام معين، وإنما تُرك الأمر للأمير المتكفل بهم، فكان منهم من يمد لهم سماطًا ليأكلوا جميعًا مع بعضهم، ومنهم من وزع عليهم خبزًا وآخر وزع الكعك، وثالث كان يعطيهم الرقاق «...فخف ما كان بالناس من الفقر..»[2].

ولما أخذ الفقراء الموت جوعًا في مجاعة 775-776هـ. أمر السلطان النائب بجمع «...الفقراء والمساكين وفرقهم على الأمراء كبارًا وصغارًا على عدد مماليكهم، فبعث إلى كل مقدَّم ألفٍ مائةَ فقير، وقيس على هذا بقية الأمراء...» وبعث إلى المباشرين كل حسب شأنه، وكذا إلى تجار التوابل وغيرهم من التجار وأرباب الأموال ليُقْرُوهم ويعينوهم بمقدار ما يسد رمقهم[3]. وتكرر الأمر نفسه في

---

(1) المقريزي، السلوك، ج1 ص508؛ العيني، عقد الجمان، ج1، ص376؛ ابن إياس، جواهر السلوك، ص117.

(2) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق، محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1940م، ص35؛ ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج3، نشر سالم الكرنكوي، دار الجيل (بيروت)، 1993م، ص263.

(3) عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق2، ص80-82؛ المقريزي، السلوك، ج3، ص232-236؛ السحماي، الثغر الباسم، ج1، ص258؛ السخاوي (محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن بكر ت. 902هـ)، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، ج1، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م، ص143.

رمضان عام 808هـ حين اشتد الغلاء فنادى النائب في الفقراء فاجتمعوا بالميدان ففرقهم على الأغنياء ما بين الأمراء والقضاة والتجار، فقل سؤالهم وخف صياحهم وسكنوا[1]، ويشير قاسم عبده قاسم[2] إلى أنها - أي سنة 808هـ- كانت المرة الوحيدة التي يحدث فيها مثل هذا التصرف في عصر المماليك الجراكسة.

ونود أن نشير إلى أن السياسة الجبرية لتوزيع الفقراء، كانت تحدث في أثناء المجاعات الشاملة فقط[3]. أما المجاعات النوعية فقد كان لها إجراءات أخرى تصب في محاولة السلطة تخفيض الأسعار؛ ومن جهة ثانية، تشير المصادر إلى منع السلطات الشحاذة والتسول بعد توزيع الفقراء، بحيث تكثر المناداة «...في القاهرة ومصر بأن لا يتصدق أحد على حرفوش، وأي حرفوش وجد يشحذ فإن عقابه الصلب، فآوى كل أحد فقراءه في مكان...» بعدما وفر لهم حاجتهم الغذائية التي تعينهم على البقاء[4]. كما قام بعض الفقراء من تلقاء أنفسهم بالإحسان على الفقراء، وتوزيع الطعام عليهم في أثناء بعض الأزمات ابتغاء الأجر والثواب[5].

(1) ابن حجر، إنباء الغمر، ج2، ص324؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج13، ص53.
(2) قاسم، دراسات، ص175.
(3) تجدر الإشارة إلى أن المجاعات الشاملة التي حدثت في الدولة المملوكية هي سنوات 694-695هـ، 775 -776هـ، 808هـ، 892هـ، وفي المجاعات الثلاث الأولى اتبعت الدولة سياسة تفريق الفقراء بقوة. أما المجاعة الشاملة التي حدثت في العقود الأخيرة من عصر الجراكسة سنة 892هـ فلم تتبع السلطة تلك السياسة على الرغم من تفاقمها بشدة وقامت بتسعير المواد الغذائية، وفتح الشون. انظر: عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج2، ق8، ص55-65؛ السخاوي، وجيز الكلام، ج3 ص992-1008.
(4) المقريزي، السلوك، ج3، ص235؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص71؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص140.
(5) المقريزي، المقفى الكبير، ج2، تحقيق محمد اليعلاوي،، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1991م، ص328، 365؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص216؛ ج8، ص192.

٢- توزيع الخبز:

ومن ناحية أخرى، فقد صاحب سياسة توزيع الفقراء على من هم دونهم فقرًا إجراءات أخرى للتخفيف عليهم، منها توزيع الخبز على المتعبدين في الجوامع وعلى الصوفية في الزوايا والخانقاوات والربط، وغالبًا ما كان الخبز الذي يوزع في أثناء الأزمات يخرج من الشون السلطانية، وفي ذلك يقول المقريزي عن بيبرس: «...وأمر أن يفرق من الشون السلطانية على أرباب الزوايا في كل يوم مائة إردب، بعدما يعمل خبزًا بجامع ابن طولون...»[1]. وفي عام 764هـ نقص النيل فوقع الغلاء «...ولما وقع الغلاء بمصر فرق الأمير يلبغا الغلال من الشون على الفقراء (الصوفية) وأهل العلم وغير ذلك من الناس...»[2]. وفي عام 819هـ كان الغلاء بالقاهرة مستمرًا منذ أواخر السنة الماضية فأرسل السلطان أحد أمرائه يسمى فارس الخازندار الطواشي بمبلغ كبير من الفضة فرقها على الجوامع والمدارس والخوانق، فكان لكل شيخ عشرة دنانير وإردب قمح، ولكل طالب أو صوفي أربعة عشر مؤيديًا، فكان جملة ما فرق أربعة آلاف دينار[3]. وكانت هذه الصدقات الغذائية التي توزع على المتعبدين تذهب بذهاب الغلاء، تؤكد ذلك كلمات المصادر بقولها «... بطلت تفرقة الأخبار السلطانية على الفقراء، لسعة الوقت وذهاب الغلاء...»[4].

٣- فتح الشون السلطانية:

وبالنسبة لمحدودي الدخل والفقراء، فقد قامت الدولة حيالهم أيضًا بدور مهم، تمثل في العمل على وجود الحاجة الضرورية أمام أعين الناس؛ لأنه في تلك

---

(1) المقريزي، السلوك، ج1، ص507.
(2) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص477.
(3) المقريزي، السلوك، ج4 ص366؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج3 ص85؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج2 ص25. وللمزيد من الأمثلة انظر: عبد الباسط ابن خليل، نيل الأمل، ج1، ق3، ص311.
(4) المقريزي، السلوك، ج4، ص349.

الأحوال كثير ما نقرأ عن اختفاء الخبز مثلًا من الأسواق بالثلاثة الأيام والأسبوع[1]؛ لذلك كان السلطان يأمر بإخراج الغلال من الشون السلطانية، ويُوزِّع القمح على الطحانين ليقوموا بطحنه وتوزيعه على أصحاب الأفران والمخابز؛ وذلك بقصد تخفيف واقع الأزمة على الناس[2]. ومن جهة ثانية، كان السلطان يأمر أحيانًا بأن يباع من مخازن القمح السلطانية للفقراء، وغالبًا ما كان يقيد ذلك بتحديد الحد الأقصى للكمية المسموح لكل فرد بشرائها حتى لا يلجأ بعضهم إلى التخزين، ويقع الحجر على من يخزن[3]. ففي أزمة الغلاء الشهيرة التي حدثت في سنة 736هـ في عصر السلطان الناصر محمد «...كسبت الناس في هذه السنة من المتجر شيئا كثيرًا، إذ أن أكثر الناس من كان يأتي إلى الشونة ويشتري منها بثلاثين درهمًا الإردب ويحمله إلى بيته ويبيعه بستين وسبعين لكل من يحتاج...» فلما علم الناصر محمد ذلك أمر بالمناداة في المدينتين مصر والقاهرة، بأنه من وجد حاصله غلة تزيد عن استهلاكه ولم يبعها نهبت»[4]، ليس هذا فحسب، بل كان السلطان يأمر أمراءه بفتح شونهم؛ والبيع منها بسعر منخفض حتى يهبط السعر، ففي عهد المنصور قلاوون وبالتحديد سنة 682هـ تحرك سعر الغلة حتى بلغ الإردب من القمح 35 درهمًا

(1) عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق2، ص91؛ ج1، ق3، ص293؛ المقريزي، السلوك، ج3 ص239؛ ج4 ص336؛ البقاعي (إبراهيم بن عمر ت:885هـ)، إظهار العصر لأسرار أهل العصر، ق2، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي، ط1، الرياض، 1992م، ص251؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج2 ص24

(2) شافع بن علي، حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، ط2، الرياض، 1989م، ص151؛ المقريزي، إغاثة الأمة، ص33؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج2، ق6، ص330، 410؛ السخاوي، التبر المسبوك، ج3، ص89؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج3، ص16، 17.

(3) شافع بن علي، حسن المناقب، ص152؛ المقريزي، السلوك، ج1، ص705؛ إغاثة الأمة، ص40.

(4) اليوسفي، نزهة الناظر، ص299.

فكتب إلى الأمراء بفتح شونهم لأن الأمراء لا يضرهم إذا نقصت شونهم نصف ما فيها، فنفذ الأمراء الأمر وفتحوا الشون وباعوا منها بـ 25 درهمًا للإردب فانحط السعر إلى عشرين ثم إلى ثمانية عشر درهمًا، واستمر كذلك حتى قدوم المغل الجديد[1]. وتكرر ذلك في السنوات 736هـ[2]، 796هـ[3]،892هـ[4].

ولم يكن أمام الأمراء -وهم رجال المال والتجارة في ذلك الحين-مفر من تنفيذ قرار السلطان بفتح الشون أو بيعها بالسعر الذي قرره وإلا تعرضوا للعقاب؛ والشواهد كثيرة على ذلك، نذكر منها مثلًا ما أشار إليه أبو المحاسن في أحداث غلاء سنة 853هـ بقوله: «...رسم السلطان بنفي الأمير سودون السودوني الحاجب الثالث، ثم شفع فيه، وأمر بإقامته بالصحراء بطّالًا، وسبب نفيه أنه كان له مغلٌ في إقطاعه، فحضر المغل إلى ساحل بولاق، فكلمه المحتسب في بيع نصف مغله وتخلية نصفه فامتنع، وكان القمح قد عز وجوده، فكلم أبو الخير ابن النحاس - وكيل بيت المال - السلطان في أمره، فأمر بنفيه...» بعدما صادر إقطاعه[5].

ولعل ما سبق، يعد دلالة على تفشي ظاهرتي الادخار والاحتكار، فالأولى مرتبطة بسلوك الدولة سعيًا لتأمين الغذاء لوقت الحاجة والضرورة، أما الثانية فطالما اعتمدها التجار والمضاربون تحينًا لأوقات الشدة والمجاعة والغلاء لتحقيق الربح السريع بعد مضاعفة السعر.

---

(1) المقريزي، السلوك، ج1، ص717.
(2) اليوسفي، نزهة الناظر، ص294.
(3) المقريزي، السلوك، ج3 ص818؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج1، ص391.
(4) عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج2، ق8، ص56.
(5) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص85، 175؛ ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج1، ص161.

5- توزيع الطعام على المحتاجين:

شهدت المصادر بعمليات توزيع الطعام على بعض الفقراء، وهي غير عملية توزيع الفقراء أنفسهم على الأثرياء، لمساعدتهم في تجاوز المحنة، فأخبار تفرقة السلاطين أو من ينوب عنهم للخبز والأطعمة على المحتاجين تعج بها المصادر حتى في عصر الجراكسة، إذ لم تنقطع تلك العادة بل استمرت؛ فحينما علت الأسعار وغلت في سنة 798هـ لقلة الغلال، وصار الخبز لا يجلس أحد به في الحوانيت لا بالقاهرة ولا بمصر مدة سبعة أيام متوالية مع زحام الناس على الأفران، توجه السلطان برقوق إلى بر الجيزة وعمل في كل يوم طعامًا للفقراء يفرق فيهم اللحم والمرق والخبز، فبلغ عدد الفقراء الذين يأخذون ذلك خمسة آلاف نفس، ومن فاته الأخذ وأخذ من الطعام، أخذ عوض الخبز نصف درهم، ومن فاته الطعام والخبز أخذ درهمًا ونصفًا[1]. فصار يُعمَلُ في كل يوم عشرون إردبًا من القمح خبزًا، وحصل به النفع العام «...بحيث سد جوع الكثير، بل وما عرفوا الغلاء...»[2]. وظل المؤيد يوزع يوميًّا ستة آلاف رطل من الخبز على المستضعفين يوميًا مدة شهرين حتى زال الغلاء سنة 818هـ[3] حتى برسباي نفسه الذي عرف بشرهه للمال «...لما وقعت هذه الغلوة -عام 829هـ-شرع السلطان بجمع الفقراء، ويفرق عليهم الخبز في كل يوم مدة هذه الغلوة..»[4]

(1) ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج1 ص426؛ المقريزي، السلوك، ج3، ص856؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص482.

(2) ابن قاضي شهبة (تقي الدين أبي بكر بن أحمد)، تاريخ ابن قاضي شهبة، ج1، تحقيق عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م، ص576؛ السخاوي، وجيز الكلام، ج1، ص321؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق2، ص366.

(3) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3 ص85؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج14، ص40؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج2، ص25.

(4) المقريزي، السلوك، ج4، ص711؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج2، ق4، ص191؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج2، ص104.

فضلًا عما تقدم، درج السلاطين منذ عهد بيبرس على ذبح الأبقار والأغنام.. وغيرها، وتفريقها على الفقراء، خاصة طوال شهر رمضان وأوقات الغلاء، فكان بيبرس يطعم في كل ليلة خمسة آلاف فقير[1]. وسار على سيرته من جاء بعده من السلاطين وإن كان بعضهم يقطعها بين الحين والآخر[2].

ولا شك أن هذه الأمور التي أشرنا إليها كلها تساعد بعض الفئات لا سيما الكادحة منها في حياتهم المعيشية؛ إلا أن هذا التصرف من قبل سلاطين المماليك – في مجمله – كان يصدر عن تصور ديني يجعل منه إحسانًا وصدقة للتخفيف من حدة الأزمة على الناس، ولم يكن يصدر عن موقف تلتزم فيه الدولة برعاية الناس وتقديم الخدمات العامة لهم، إذ إن مثل هذه المفاهيم كانت غائبة عن مجال العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم، بل إن كثيرًا من هذه التصرفات الأخلاقية الطابع، تلاشت في عصر الجراكسة، وحلَّ محلها موقف مناقض تمامًا، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التدهور الشامل لكافة مناحي الحياة في مصر آنذاك[3].

٥- التسعير:

وثمة تصرف آخر كانت الدولة تتبعه في مجال الغذاء في أثناء نوبات الغلاء والقحط، وهو اللجوء لتسعير السلع والمواد الغذائية، ولكن التسعير كإجراء اقتصادي كان يلقى بعض المعارضة من الفقهاء أحيانًا[4]. وفي أحيان أخرى كان

(1) شافع بن علي، حسن المناقب، ص74؛ اليونيني (قطب الدين موسى بن محمد ت: 726هـ/ 1326م): ذيل مرآة الزمان، ج3، تحقيق: وزارة التحقيقات والأمور الثقافية بالهند، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م، ص252-253؛ المقريزي، السلوك، ج4، ص711.

(2) المقريزي، السلوك، ج4، ص366؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق3، ص311؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج2، ص28.

(3) للمزيد انظر: قاسم، دراسات، ص176.

(4) عن رأي الفقهاء في التسعير بالتفصيل انظر: محمد أحمد صالح، التسعير في نظام الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الإسلامية، القاهرة، ع4، 1398هـ، ص238.

يأتي التسعير بعكس المرجو منه، فتتفاقم الأمور وتختفي السلع من أسواقها فتضطر الدولة إلى إلغاء التسعير ثانية[1]. وبالنسبة لمعارضة الفقهاء فنلاحظ من شواهد المصادر أن الفقهاء- في الغالب- لم يعترضوا طالما روعي في التسعير مصلحة الجميع من بائعين ومشترين، وكلما كانت السلعة عامة- كالقمح مثلًا- كان التسعير واجبًا، وليس هناك حاجة أشد من حاجة الناس إلى الأقوات، وأوجبت الدولة التسعير عند حاجة الناس إلى السلع وفي حالة الاحتكار، وفي حالة حصر البيع في أناس مخصوصين، وفي حالة تواطؤ البائعين وتأمُّرهم على المشترين والعكس، وبالنسبة لعودة الدولة لإلغاء التسعير في بعض الأحيان؛ لأنه لم يأت بالثمار المرجوة، فنقول إن التسعير الجبري كان ينجح عندما كانت السلطة تعمل على توفير الغلال وإجبار المحتكرين سواء من التجار أو من الأمراء على البيع بالسعر المحدد.

ففي جمادى الأولى عام 859هـ «...انحطت الأسعار بعد أن سعَّر السلطان والمحتسب غالب المأكولات...»[2]. وفي عام 885هـ طلب السلطان قايتباي السوقة للمثول ين يديه والطحانين كذلك وهددهم بقطع الأيادي والتوسيط بسبب ارتفاع الأسعار وأمر بالمناداة بتسعير كافة السلع الغذائية. «...فاطمأن الناس كافة بهذه المناداة...»[3]. وهناك الكثير من الإشارات عن دور الدولة في التسعير مثل: «فرسم السلطان بالنظر في أسعار المسلمين»[4] و»نودي بالقاهرة وظواهرها أن يكون سعر الإردب..»[5]، وشق المحتسب القاهرة «وسعَّر سائر البضائع جميعًا،

(1) المقريزي، السلوك، ج1، ص706؛ إغاثة الأمة، ص33؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص214.
(2) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج1، ص452.
(3) ابن الصيرفي، إنباء الهصر، ص476-477.
(4) ابن الصيرفي، إنباء الهصر، ص476-477.
(5) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج2 ص676.

حتى الكنافة سعرها بدرهمين للرطل وكانت بأربعة دراهم كل رطل وسعر الأجبان واللحوم»[1]. وكذلك «ثم إن السلطان.. رسم بأن ينادي في القاهرة بتسعير البضائع»[2] و»اهتم السلطان بأمر الأسعار»[3]، أو «وتصدى السلطان للنظر في أمر القمح بنفسه»[4].

وكان التسعير لا يعجب الجلبان وبعض التجار والمضاربين؛ لأن لديهم مخزونًا يريدون بيعه بأعلى الأسعار، والتسعير يحد من ذلك، فاختلقوا أزمات عدة منها في سنة 891هـ حيث ثار جماعة من الجلبان وتوجهوا إلى بيت بدر الدين بن مزهر المحتسب، وقصدوا حرق بيته «...بسبب تسعير البضائع من اللحم والجبن وغير ذلك.. «فتصدى لهم السلطان بنفسه»[5]. وفي سنة 919هـ نزل الزيني بركات بن موسى المحتسب وأشهر المناداة على لسان السلطان بتسعير البضائع حتى الدقيق، ففرح الناس وعز ذلك على السوقة وغلقوا الدكاكين أيامًا، واضطربت بسبب ذلك القاهرة، ثم امتثلوا كذلك وسكن الاضطراب[6]. وهذا يؤكد ثانية بأن التسعير لم يكن يرقى لبعض الفئات الاحتكارية والانتهازية التي كانت تستميت لتُفشل عملية التسعير بإخفاء البضائع، لذا لم يكن التسعير يفشل حين يُفرَض إلا بسبب الإهمال أو التقصير في توفير كميات كبيرة من الغلال والسلع الاحتكارية، وعدم التحكم في أسعار الغلال عند المحتكرين من التجار والأمراء فتشتد الأسعار ارتفاعًا.

على أية حال، فقد كان الخبازون والطحانون يتعرضون للعقوبات البدنية بشتى ضروبها في حالة تسببهم في الأزمة. فمن المعروف أن المحتسب كان يتولى

(1) ابن إياس، بدائع الزهور، ج5، ص81.
(2) ابن إياس، بدائع الزهور، ج4، ص338.
(3) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3 ص477
(4) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3 ص70-71
(5) ابن إياس، بدائع الزهور، ج3، ص233.
(6) ابن إياس، بدائع الزهور، ج4، ص305.

مراقبة الأسعار، ومراقبة عمليات البيع والشراء، وحين يمتنع أصحاب المطاحن والمخابز عن البيع لأمر ما، يعاقبهم بأبشع صنوف العقاب، ويوجه إليهم إنذارًا بفتح حوانيتهم «وأن يبيعوا بسعر الله» ويهددهم بنهب محلاتهم[1]. وفي هذا الصدد، أوردت المصادر أمثلة تدل على فعالية هذا الدور على مدار فترات طويلة؛ وقد أدت تلك الطريقة إلى تواجد السلع الغذائية بالأسواق بعد اختفائها[2]. فعلى الرغم من التدهور الذي أصاب كافة وجوه الحياة في مصر أواخر الدولة إلا أن وظيفة المحتسب ظلت لها كثير من قيمتها - رغم انفلات أمرها - ولم يخف مؤرخو العصر ذلك، فكلما ظهر أحد المحتسبين ومارس أمور وظيفته بدقة وحرص ونجح في القضاء على الأزمة سجلتها أقلامهم، فعندما نجح المحتسب إينال الششماني سنة 833هـ في القضاء على الغلاء الذي لاحت بوادره، وانخفض السعر، وتوافر الخبز بالحوانيت بعد فقده أيامًا، قال المعاصرون: «...فانحل السعر ولله الحمد، وربما صحت الأجسام بعد العلل...»[3]. في إشارة إلى دور المحتسب.

٦- جلب الغلال من الريف للمدن:

وقد بذلت السلطة مجهودًا يذكر لتوفير الغذاء إذا ما حدثت غلوة أو حالة من فقد السلع الغذائية من سوقها، فكانت الدولة تلجأ إلى جلب الغلال من

(1) قاسم، دراسات، ص176.
(2) مثلاً تشير المصادر سنة 736هـ إلى تواجد مواد الغذاء بالأسواق بعد ضرب المحتسب لكثير من الخبازين والطحانين بالمقارع، وتكرر الأمر أكثر من مرة. انظر: ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت. 807هـ)، تاريخ ابن الفرات، ج9، تحقيق قسطنطين رزيق، ونجلاء، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1942م، ص387، 424، 435؛ اليوسفي، نزهة الناظر، ص294؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص39-392؛ ابن الصيرفي، إنباء الهصر، ص477؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج3، ص238.
(3) المقريزي، السلوك، ج4، ص820؛ ابن الصيرفي، إنباء الهصر، ج3، ص436؛ نزهة النفوس، ج3، ص181.

الأرياف وإقطاعات الأمراء من نواحي البلاد المختلفة أي الاستيراد الداخلي للقاهرة؛ فقد رسم الناصر محمد سنة 736هـ أن يُكتب إلى سائر ولاة الأقاليم أن يركب كل بنفسه إلى كل بلد وضيعة من عمل إقليمه، ويحمل سائر ما فيها، ولا يدع غلة في مطمورة ولا مخزنًا، ولا أحد عنده غلة حتى يحمل ذلك كله إلى مصر، ويحضر أربابها لأخذ أثمانها عن كل إردب مبلغ ثلاثين درهمًا وهو ما قرره السلطان لسعر القمح[1].

وعندما اعترض أحد كبار تجار الصعيد، ويدعى محمد بن علي بن السديد، على أمر والي قوص له ببيع ما عنده من الغلال وهي تزيد على ألفين وخمسمائة إردب بالسعر المذكور، تنفيذًا لمنشور السلطان، كتب الوالي للناصر محمد يعرفه الأمر، فأمره السلطان باستعمال الشدة مع التاجر ومصادرته وإرساله وغلاله إليه بالقاهرة[2]. ولما حدث ذلك وأشيع أمره «...خشيت أهل البلاد والتجار، فباعت غلالها في الأقاليم...» وقدمت أحمال كثيرة من الغلال من بلاد الصعيد، وتبعها الحمل في البر والبحر من الشرقية والغربية والبحيرة، ولم ينسلخ رمضان حتى قدم بوادر المغل الجديد وبيع الخبز ثمانية أرطال بدرهم، حتى كانوا يطلعون الخبز من مصر على الطبالي ويشهدونه فيها[3].

وحينما غلا السعر في عهد المؤيد شيخ سنة 818هـ، وفُقد الخبز، ركب المحتسب بنفسه «...إلى البلاد الغربية، وتتبع مخازن القمح وألزم أصحابها بالبيع...»[4]. ولما قدم السلطان من غيبته بالبلاد الحلبية تولى النظر في الأسعار بنفسه وسير خازنداره

(1) اليوسفي، نزهة الناظر، ص299؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص396.
(2) الأدفوي (أبو الفضل جعفر بن ثعلب ت. 748هـ)،الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966م، ص545.
(3) اليوسفي، نزهة الناظر، ص299؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص397.
(4) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3 ص71، 72.

ومعه السمسار بمال جزيل إلى الصعيد ليشتروا به قمحًا ويحضروه بسرعة ليكثر بالقاهرة، وتبطل المزاحمة على الخبز[1]. وعندما حضر الخازندار ومعه الغلال كان السعر قد انخفض بالفعل، فأمره المؤيد بأن يبيع ما معه بالسعر الحاضر ولو خسر فيه النصف[2].

٧- جلب الغلال من خارج مصر:

ومن جهة أخرى، سعت السلطة المماليكية لاستيراد الغذاء من خارج بلاد السلطنة إذا ما دعت الحاجة[3]. فنجد في سنة 695هـ عندما ألم الغلاء والمجاعة بالبلاد المصرية، ركن السلطان العادل كتبغا على مخزون الغذاء المتواجد ببلاد الكرك لتخفيف ويلات الغلاء، وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما يرصد لمهمات البواكر والحملات والحرب عامة ما ينيف على عشرين ألف غرارة، فحملت إلى الأمصار المملوكية[4]. وفي الوقت نفسه «... تواصلت الغلال إلى الإسكندرية وتواترت من جزيرة صقلية والقسطنطينية وبلاد الفرنجة، حتى إن الواصل إليها نيف على ثلاثمائة ألف إردب قمحًا...»[5].

---

(1) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3 ص71، 72؛ العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تحقيق فهيم شلتوت، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2003م، ص341، 342.

(2) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص86.

(3) ذكر ابن العبري في سرده لحوادث عام 661هـ أن البندقدار صاحب مصر-أي بيبرس- سير لحاتم ملك الأرمن بحيث يدخل في طاعة بيبرس ويحمل الجزية ويمكّن الناس من مشترى الخيل والبغال والحنطة والشعير... من بلده وهم أيضًا يخرجون إلى الشام ويتاجرون ويشترون ويبيعون، وفي هذا النص إشارة إلى عمل مؤسس دولة المماليك على تقوية الاقتصاد وترويجه للتجارة من ناحية، وأن مصر كانت تستورد القمح والحاصلات الغذائية الأخرى من هذه البلاد في أيام الاستقرار وبالتالي تكرر في أوقات الشدة. انظر: مخطوطة تاريخ الأزمنة، ترجمة: شادية توفيق، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2007م، ص232.

(4) المقريزي، إغاثة الأمة، ص34.

(5) المنصوري، زبدة الفكر، ص305-307؛ العيني، عقد الجمان، ج3، ص276.

وفي سنة 700هـ وقع فناء في الأبقار بالديار المصرية، فقلّت اللحوم في الأسواق وتعطلت الصناعات الغذائية القائمة عليها لا سيما إدارة دواليب السكر وطحن الحبوب. فكتب إلى نائب الشام بأن يجهز إليهم أبقار شامية فوصلت أبقار كثيرة[1]. وعندما عم الغلاء عام 736هـ وقلت المؤونة «...فكتب السلطان -الناصر محمد- بحمل الغلال من غزة والكرك والشوبك وبلاد دمشق ولا يترك بها غلة مخزونة حتى تحمل إلى القاهرة...»[2]. ومثل هذا حدث سنة 741هـ عندما توجه الأمير طيبغا المجدي إلى الكرك وأحضر جميع ما فيها من المحاصيل[3]. ولما ألمّ بالبلاد الغلاء الشديد الذي ظل بمصر منذ سنة 853هـ حتى سنة 855هـ، جهز السلطان أحد الأمراء «...إلى جزيرة قبرص من بلاد الفرنج ليشري منها مغلًا يجيء به معه إلى القاهرة، وأحاله بثمنه على صاحب قبرص، مما عليه من الجزية، بل ودفع له أيضًا مبلغًا...»[4].

٨- العمل على تأمين السلع المجلوبة:

وثمة أمر أخر اتبعته السلطة المملوكية في أثناء الغلوات، وهو تأمين الواصل أو المتواجد من السلع والمواد الغذائية من نهب الجلبان أو الحرافيش والفئات الكادحة من المصريين، وتوزيع المتواجد والواصل على الطحانين والخبازين لضمان وجود الخبز أمام أعين الناظرين فتهدأ الأمور؛ فقد أمر نائب الغيبة في ذي القعدة سنة 818هـ، أن يكون على كل فرن جماعة من المماليك السلطانية

(1) العيني، عقد الجمان، ج4 ص138.
(2) اليوسفي، نزهة الناظر، ص300؛ أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل ت. 732هـ)، المختصر في أخبار البشر، تحقيق: محمد زينهم عزب، ويحيى سيد حسين، دار المعارف، القاهرة، 1999م، ج4، ص57؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص394.
(3) المقريزي، السلوك، ج2، ص515.
(4) السخاوي، التبر المسوك، ج3، ص31.

يدفعون الناس من الزحام والنهب[1]، وواكب ذلك تأمين تفرقة القمح وتوزيعه على الطحانين في ساحل بولاق التي تباع فيها كل الغلال القادمة من الأقاليم، فكان يقف بساحل بولاق المحتسب بنفسه يوزع مقادير الاحتياجات على الطحانين ومعه بعض الأمراء والجنود للحماية من النهب[2] وفي ذلك يقول ابن حجر[3] عن المحتسب: «واجتهد في ذلك حتى رأى الخبز على الحوانيت». والشاهد هنا هو محاولة تأمين وصول القمح باعتباره الغذاء الأول للطحانين ثم العمل على حماية الطحانين أنفسهم والخبازين ووقوف فرق المماليك ليس لتأمين الخبازين، بل لتأمين السلعة الاستراتيجية التي يعملون في صناعتها.

وفي بعض الأحيان عملت السلطة على حماية الغذاء من نهب الجلبان، فكثيرا ما نقرأ عن مهاجمة الأجلاب للتجار ومراكب القمح ومواد الغذاء الواصلة من الأقاليم مما كان يتسبب في رفع السعر؛ كما يمتنع التجار عن التجارة فيعظم الغلاء، وحينما حدث ذلك سنة 854هـ أرسل السلطان الأمير مرجان العادلي نائب مقدم المماليك السلطانية ومعه عدة مراكب، لحماية شون الأمراء، حتى يباع ما فيها من الغلال حسب ما رسم به السلطان ولملاقاة التجار وسفن الغلال القادمة في النيل، ومنع الأجلاب من ذلك فكفّوا[4]. وفي سنة 891هـ أقام الأجلاب فتنة لنهب المواد الغذائية بسبب التسعير، فركب السلطان لهم بنفسه وتوجه إلى بولاق- مركز تجمع الغلال-فلما رأوه فروا من وجهه[5]، وعلى الرغم من أن ذلك يشير إلى تردي

(1) ابن تغري بردي، النجوم، ج14، ص39؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج2، ص357.
(2) المقريزي، السلوك، ج4، ص343.
(3) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص70-71.
(4) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج1، ص235؛ السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، ج3، تحقيق لبيبة إبراهيم ونجوى مصطفى، دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2007م، ص290.
(5) ابن إياس، بدائع الزهور، ج3، ص233.

الأوضاع وفساد المماليك وقلة حرمة السلطان وقراراته عندهم، فإننا إذا ما وضعنا ذلك في إطار التدهور الشامل لكافة جوانب الحياة في مصر آنذاك، يمكننا القول إن ذلك التصرف يعد محاولة من السلطة في أسوأ حالاتها، لتأمين وجود المواد الغذائية بالأسواق.

٩- الاهتمام بطعام أرباب السجون:

يسّر بعض سلاطين المماليك وجود الغذاء للمسجونين إبان الأزمات، عن طريق توفير الطعام وإرساله لهم بالسجون أو إلزام المدين بإطعام المُدان، أو عدم حبس أحد على دَينٍ أصلًا، فقد أمر الظاهر برقوق سنة 784هـ حينما حدث غلاء بالديار المصرية بإخلاء سبيل من سُجِنَ بسبب دَين، كما أصدر أوامره للقضاء بعدم سجن أحد من الناس في أثناء الغلاء[1]، ومن جهة ثانية كان المسجونون ينالهم حظ من الغذاء الذي يفرقه السلاطين على الرعية في أثناء موجات الغلاء. ففي غلاء سنة 798هـ رسم الظاهر برقوق أن تُعمل آلاف من أرغفة الخبز وتوزع على الفقراء «... وأصحاب السجون ومن فيها...»[2]. والأمر نفسه حدث سنة 822هـ، إذ أمر السلطان بذبح الذبائح وتفرقة الخبز «...وأرسل إلى المسجونين من الطعام والخبز...»[3].

(1) المقريزي، السلوك، ج3، ص466؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص303.
(2) ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص507؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج1، ص425.
(3) المقريزي، السلوك، ج3 ص944؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص199؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج12 ص109؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج2 ص455. ومن الطريف ما حدث في عهد السلطان برسباي في الثالث من جمادي الآخرة سنة 839هـ حيث رسم السلطان بعرض المسجونين بسائر الحبوس، ليطلقوا إلى حال سبيلهم من شكواهم الجوع، ثم توقفت لأجل ما يترتب على هذه المصلحة من المفاسد لأرباب الديون في تضييع حقوق، ثم رسم لأصحاب الديون أن يُموِّنوا المسجونين حتى يزول الغلاء، هذا إذا كان الدَّين كثيرًا، أما إذا كان يسيرًا ألزم رب الدين بتقسيطه على المدين، وإن لم يرض بذلك أخرج المسجون، فاتفق أن شخصًا ادعى عند بعض نواب الحفني على شخص بمال، وآل الأمر إلى حبسه، فكتب القاضي على ورقة اعتقال المدين ما صورته «يعتقل بشرط أن

ولعل هذا دليل جيد على المفاهيم التي كانت سائدة في تلك العصور، والتي في ضوئها كانت تعالج الأمور في أثناء هذه الأزمات من ناحية، كما يدل على أن السلطة كانت تهتم بإطعام المساجين إبان الأزمات سواء هي بنفسها بتفريق الصدقات أو بإلزام أصحاب الدين بإطعام المدينين، وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الدولة كانت تقوم بإطعام المساجين في الأوقات العادية بشكل مستمر بدليل أنها لم تنسهم في أثناء الغلوات[1].

وإذا كان بعض الباحثين[2] يقول: «إن الدولة لم تهتم بالحد الأدنى من الرعاية وهو توفير الطعام للمسجونين باعتباره شرطًا أساسيًا لبقائه في الحياة الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى موت بعض المسجونين جوعًا أو اضطرارهم إلى أكل أشياء لا تصل للاستعمال الآدمي لمواجهة تلك النهاية القاسية»، واستدل على كلامه بمثال حدث في مجاعة سنة 776هـ التي فيها: «...رمي طين بالسجن لعمارة حايط به، فأكله المسجونون من شدة جوعهم...»[3].

فإننا نقول: إن هذا التوزيع كان في أثناء المجاعات، حين كان الفقير ينادي بأعلى صوته: «أعطوني لله تعالى لبابة في قدر شحمة أذني أشمها وخذوها، فلا يغاث ولا يزال على ذلك الصياح حتى يموت ولم يجد ما يقوَّت به»[4].

يفرض له رب الدين ما يكفيه من المؤونة» المقريزي، السلوك، ج4 ص967؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج3، ص340.

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج11، ص235؛ ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج1 ص223.

(2) علاء طه، السجون، ص69؛ سعاد حسن علي الضويني، الطب والرعاية الصحية في مصر المملوكية، ماجستير بآداب عين شمس،1992م، ص70.

(3) المقريزي، السلوك، ج3، ص235.

(4) المقريزي، السلوك، ج3 ص234؛ ابن قاضي شهبة، تاريخه، ج3 ص447؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج1 ص72؛ السخاوي، وجيز الكلام، ج1، ص143-205؛ عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج1، ق2، ص60-81؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص140.

فإذا كان هذا وضع الذي يملك حريته ويستطيع العمل والكسب! فكان من الطبيعي أن تنعكس آثار المجاعة على كل شيء في البلاد وليس السجون فقط، وليس معنى ذلك أننا نقول إن أهل السجون كانوا دائمًا في حالة مميزة، بل إن ما نقصده هو أن الدولة في أوقات الاستقرار وبعض أوقات الأزمات كانت توفر لهم طعامًا يجعلهم على قيد الحياة. وقد أشارت المصادر إلى خروج المسجونين أحيانًا يسألون الناس في الطرقات فإذا وصل إلى أيديهم شيء من الصدقة استولى السجَّان على معظمه بحجة توزيعه عليهم فيما بعد، ولا ينال المسجون من هذه الصدقات إلا ما يسد رمقه[1]. ويقول فابري: إنه شاهد السلطة المملوكية وهي تسمح للسجناء بالخروج إلى الشوارع مكبلين في أغلالهم ثلاث مرات أسبوعيًا بصحبة حَّراسهم يتجولون في الشوارع والطرقات لكي يطلبوا إحسانًا من الناس، وإذا منحهم شخص شيئًا من هذه الأموال تدّخر لهم حتى يتم لهم بفضل هذه الأموال افتداء أنفسهم، ويقول: إنه شاهد حالة تؤكد ذلك[2]، وقال: إنه يسمح لهم في أثناء سيرهم في الشوارع أخذ ما يريدون من محلات الباعة بأيديهم غير الموثقة دون دفع مقابل لها، كما يأخذون ما تقع عليه أيديهم من فاكهة أو لحوم أو خبز يحملها الناس في الطرقات ولا ينكر عليهم أحد[3].

وهذا يعد دليلا على أن السلطة إن لم تكن تعطي المساجين الطعام في بعض الأوقات ولم تلزم صاحب الدين بإطعام السجين إن كان المسجون على دين، ولم ترد تحمل أعباء مالية وغذائية لأن النظام الحاكم كان في حالة شكوىً دائمة من العجز المالي تعبيرًا عن واقع، تمثَّل في عجز السلاطين عن صرف مرتبات الجند النقدية والعينية، وكانت تسمح للمسجونين بالتسول حتى لا يموتوا جوعًا،

(1) المقريزي، الخطط، ج1، ص88؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص46.

(2) Fabri,voyage Fabri, F.Voyage en Egypte de Felix Fabri, (ed)masson.j, (paris) 1975,p 413

(3) ibid، tom2، 441، p 413.

وبصرف النظر عن فساد النظام الإداري المتمثل في السجان، فإن ذلك يعد سبيلًا اتخذته الدولة في بعض الأحايين حتى لا يقع المحبوس صريعًا للجوع.

وإذا كان استدلال الباحث صحيحًا بعدم اهتمام الدولة بإطعام المحبوسين وتعرضهم للموت جوعا دائمًا؛ فلماذا كان بعض السلاطين يأمرون بإخراج المساجين من حبسهم إبان الأزمات مثلما أمر السلطان برسباي أيضًا سنة 841هـ بإغلاق السجون والإفراج عمن فيها من المساجين «...وصار من له عند أحد حق لا يصل إليه، وانتشر السرَّاق في البلاد...»[1]، ولماذا أمر الغوري سنة 909هـ بمنع الفقهاء من الجلوس للحكم في القضايا وألا يشتكي أحد أحدًا إلا من الشرع الشريف»[2] إلا إذا كان وجودهم على ذمة الدولة- في السجون- يكلفهم ماديًا، والتكلفة هنا هي توفير الغذاء؟

ولم تكن الإجراءات التي أشرنا إليها هي كل ما اتبعته الدولة المملوكية في مجال توفير احتياجات الفقراء في مصر، فهناك إجراءات أخرى بطبيعة الحال، مثل الأمر بتوجه العسكر خارج القاهرة، وتفرقة الجند في البلاد؛ وذلك حتى ترخص الأسعار؛ لأن تجميعهم في بلد واحد يؤدي إلى ارتفاعها[3]. وكانت سياسة تغيير المحتسب أيضًا بسبب عدم القدرة على مواجهة الأزمة إحدى الإجراءات الحاضرة في ذهن سلاطين المماليك كثيرًا وتعيين محتسب جدير بالمسئولية[4]، ومحاولات بعض السلاطين إصلاح العملة لمواجهة ارتفاع الأسعار[5] وتسكين غضب الناس عن طريق المناداة بقراءة صحيح البخاري أو الابتهال والاستسقاء وصيام ثلاثة أيام.. وغير ذلك.

(1) ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج3، ص400.
(2) ابن إياس، بدائع الزهور، ج4، ص76-77؛ وانظر: قاسم، دراسات، ص178.
(3) المقريزي، السلوك، ج1، ص717.
(4) المقريزي، السلوك، ج2، ص394؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص125.
(5) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج2، ص310.

الخاتمة:

مما سبق تبين أن اقتصاد مصر كان اقتصادًا زراعيًّا حرفيًّا، وترتب على ذلك:

من الناحية الزراعية أن جودة الأراضي الزراعية في مصر ووفرة إنتاجها وتعدده وتميزه كان سببًا مباشرًا في ثراء مصر المملوكية من ناحية، ومن ناحية أخرى كان وراء جودة الأراضي عوامل شتى: فأما من جهة الأرض فقد كانت أرض مصر ضمن أراضي الوادي الخصبة والتي تمتد على جانبي النيل واختلطت تربتها بطينة نهر النيل، وأما من جهة الإنسان فقد استطاع تسخير مياه الفيضان والاستفادة بكل قطرة منها في زراعة المساحات الشاسعة من الأرض، فضلًا عن كونه استخدم في ذلك الوقت المخصبات الطبيعية لتحسين الأرض واستعان ببعض الآلات لتقليب الأرض مثل الفأس والمحراث وغيرها وعرف أيضًا أفضل طرق الري والزراعة آنذاك والدورات الزراعية وغيرها مما كان له أثره في رعاية ازدهار الصنائع والحرف وظهر وامتد في عهود الاستقرار والقوة.

رعاية سلاطين المماليك لمسألة الري المتمثلة في الاهتمام بالخلجان والجسور التي حظيت هي الأخرى بكامل الرعاية من الدولة، وكان لها أفراد مشرفون عليها فانتشرت المساحات الخضراء وزاد معها الإنتاج الحيواني وكثرت الثروة الحيوانية في البلاد وتعددت أنواعها وأسواقها، وبفضل النيل والبحار وجدت ثروة سمكية كبيرة مكنت الفقراء من الحصول على وجبة من البروتين؛ وأسهم الإنتاج برمته في الارتقاء بالنواحي الحضارية بالبلاد.

أما في جانب الصناعات والحرف: يعزى ازدهار الحرف والصناعات إلى عدة عوامل، ذلك أن سلاطين عهود القوة اتخذوا عدة إجراءات وتدابير للنهوض بالإنتاج الحرفي والصناعي.

كان من جهود المماليك ما هو هيكلي تنظيمي ومنها ما هو مادي واقعي.

من بين مظاهر هذه الإجراءات اعتناء بعض السلاطين بمشاكل الحرفيين عبر المحتسب، ومراقبة السلطان للمحتسب نفسه بنزوله للأسواق وتفقده بعض السلع والاطمئنان على وزنها وسلامتها.

كانت الضرائب المفروضة في طور القوة تسير بموازاة مع ذلك - فكانت معقولة–وملائمة للرواج ومستوى الدخل فترتب على ذلك اقتصاد داخلي قوي، وبيت مال موفور.

كان نشاط البيع والشراء في الأسواق المحلية في قمة الانتعاش والازدهار.

نَعِم مجتمع مصر المملوكية في أوقات قوة الدولة بعوامل الاستقرار والأمان والرخاء.

برز تعدد سياسة المماليك الإصلاحية في طور القوة إزاء الزراعة والري ومكافحة الأزمات الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وحماية طوائف المنتجين والفلاحين والمستهلكين.

كان التسعير من واجب السلطان.

كانت النهضة الصناعية التي قامت في عهدهم لا مثيل لها في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي إلى حين تولي المماليك أمرها واستولوا على أعنة الحكم فيها.

تنوع جهود الحكام في رعاية الفقراء في أوقات القوة بالخصوص، وإن كانوا لم يغفلوا رعايتهم أيضًا في أوقات الاضطراب ولكن كانت جهودًا محدودة نوعًا ما.

المصادر والمراجع:

١. الأدفوي (أبو الفضل جعفر بن ثعلب ت. ٧٤٨هـ)، الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م

٢. ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت: ٧٢٩هـ/ ١٣٢٨م): معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: روبن ليوي، مطبعة دار الفنون، كمبردج-انجلترا، ١٩٣٧م.

٣. الأسدي، محمد بن محمد بن خليل (ق ٩هـ)، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق: عبد القادر طليمات، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩م

٤. ابن أيبك (أبو بكر عبد الله بن أيبك ت. ٧٠٩هـ)، كنز الدرر وجامع الغرر، ج٩ «الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر» تحقيق هانس روبرت رويمر، القاهرة، ١٩٦٠م

٥. ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد ت: ٩٣٠هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٢، تحقيق محمد مصطفى، ط٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م

٦. ابن إياس، جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك، تحقيق محمد زينهم، ط١، الدار الثقافية للنشر (القاهرة)، ٢٠٠٦م.

٧. ابن بسام (ت: ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م

٨. البقاعي (إبراهيم بن عمر البقاعي ت: ٨٨٥هـ)، إظهار العصر لأسرار أهل العصر، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي، ط١، الرياض، ١٩٩٢م.

٩. ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتي ت:٧٧٩هـ: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق محمد السعيد الزيني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

١٠. بيبرس المنصوري، زبدة الفكر في تاريخ الهجرة، ج٩، تحقيق: زبيدة عطا، مركز عين للدراسات، القاهرة، ٢٠٠١م.

١١. ابن البيطار (ضياء الدين عبد الله بن أحمد الملقي ت:٦٦٤هـ)، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، القاهرة،١٢٩١هـ.

١٢. ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف ت: ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٩، تحقيق القسم الأدبي بدار الكتب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م

١٣. ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج٣، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٤. ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن عبد السلام ت: ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م): الحسبة في الإسلام، دار الفكر، بيروت، (د.ت)

١٥. ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري ت. ٧٣٧هـ)، المدخل إلى الشرع الشريف، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨١م.

١٦. ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ت: ٨٥٢هـ)، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٧. ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج٣، نشر سالم الكرنكوي، دار الجيل (بيروت)، ١٩٩٣م.

١٨. ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن ت. ٧٧٩هـ)، درة الأسلاك في دولة

الأتراك،، تحقيق محمد محمد أمين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٤م

١٩. ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ج٢، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

٢٠. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت. ٨٠٨هـ)، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢١. السبكي (عبد الوهاب على ت: ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م): معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد على النجار وغيره، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٢٢. السحماوي (شمس الدين محمد ت: ٨٦٨هـ)، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم،، تحقيق: أشرف محمد أنس، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م

٢٣. السخاوي (محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن بكر ت. ٩٠٢هـ)، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، ج٣، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م

٢٤. السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، ج٣، تحقيق لبيبة إبراهيم ونجوى مصطفى، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢٥. شافع بن علي (شافع بن علي بن عباس ت:٧٣٠هـ)، الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م

٢٦. شافع بن علي، حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، ط٢، الرياض، ١٩٨٩م

٢٧. ابن شاهين (غرس الدين خليل الظاهري ت: ٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: بولس روايس، باريس، ١٨٩٤م

٢٨. ابن شداد (محمد بن علي بن إبراهيم ت. ٦٨٤هـ)، تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م

٢٩. شرف الدين المدني (ت٩١٠هـ تقريبا)، مواهب اللطيف في فضل المقام الشريف في مناقب السلطان قنصوة الغوري، تحقيق مديحة الشرقاوي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٣٠. الشيزري (عبد الرحمن بن نصر ت: ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٤٦م

٣١. ابن الصيرفي (علي بن داود الجوهري ت. ٩٠٠هـ)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج١، تحقيق: حسن حبشي، ط٢، دار الكتب والوثائق، ٢٠١٠م.

٣٢. ابن الصيرفي، إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق حسن حبشي، هيئة الكتاب (القاهرة)، ٢٠٠٠م،

٣٣. ابن العبري: مخطوطة تاريخ الأزمنة، ترجمة: شادية توفيق، المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠٠٧م.

٣٤. عبد الباسط بن خليل(ت:٩٢٠هـ)، نيل الأمل في ذيل الدول، ج٢، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٥. العيني (بدر الدين محمود ت. ٨٥٥هـ)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ج٣، تحقيق محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ٢٠١٠م

٣٦. العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تحقيق فهيم شلتوت، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣٧. أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل ت. ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر،

تحقيق: محمد زينهم عزب، ويحيى سيد حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩م

٣٨. ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت. ٨٠٧هـ)، تاريخ ابن الفرات، ج٩، تحقيق قسطنطين رزيق، ونجلاء، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٢م

٣٩. ابن فضل الله (شهاب الدين أحمد بن يحيى ت: ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م): التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق سمير الدروبي، منشورات جامعة مؤتة-الأردن، ١٩٩٢م.

٤٠. ابن قاضي شهبة (تقي الدين أبي بكر بن أحمد)، تاريخ ابن قاضي شهبة، ج١، تحقيق عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.

٤١. المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، ط٣، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٤٢. المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق، محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٠م.

٤٣. المقريزي، المقفى الكبير، ج٢، تحقيق محمد اليعلاوي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٩١م المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦١م.

٤٤. المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م

٤٥. المنصوري (بيبرس ت: ٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م)، التحفة الملوكية في الدولة التركية، تحقيق: عبد الحميد صالح، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

٤٦. المنصوري، مختار الأخبار: تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٤٧. القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت. ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤٨. القلقشندي، ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر، نشر محمود سلامة، القاهرة، ١٩٠٦م.

٤٩. النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت. ٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٣١ تحقيق: نجيب فواز وغيره، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م، ج٣١.

٥٠. الهاشمي (الحسن بن أبي محمد عبد الله الهاشمي ت:٧١٧هـ)، نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولى مصر من الملوك: يؤرخ من عصر الفراعنة والأنبياء حتى سنة ٧١٧هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، المكتبة العصرية، بيروت،٢٠٠٣م.

٥١. اليوسفي (موسى بن محمد بن يحيى ت: ٧٥٩هـ/ ١٣٥٨م): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٥٢. اليونيني (قطب الدين موسى بن محمد ت: ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م): ذيل مرآة الزمان، تحقيق: وزارة التحقيقات والأمور الثقافية بالهند، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م

a. Fabri،voyage Fabri، F.Voyage en Egypte de Felix Fabri، (ed) masson.j، (paris) 1975.

المراجع العربية

١. سامي محمد نور، المنشآت المائية بمصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي، دار الوفاء، القاهرة، ١٩٩٩م.
٢. سعاد حسن علي الضويني، الطب والرعاية الصحية في مصر المملوكية، ماجستير بآداب عين شمس،١٩٩٢م.
٣. سيد عبد العال، ثورات العربان وأثرها في الاقتصاد المصري زمن سلاطين المماليك، المؤرخ المصري،ع٢٠، أكتوبر ٢٠١٢م.
٤. علاء طه رزق حسين، السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، دكتوراه بآداب الزقازيق،١٩٩٦م.
٥. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م.
٦. محمد أحمد صالح، التسعير في نظام الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الإسلامية، القاهرة، ع٤، ١٣٩٨هـ

أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن محمد التيمي البكري الفارسي العدني (ت: ٦٧٦هـ/١٢٧٧م) (حياته وإنجازاته العلمية)

د. نشوان محمد علي ورو[1]

ملخص البحث:

يعد عصر الدولة الرسولية هو العصر الذهبي في تاريخ اليمن بلا منازع، فقد أظهر ذلك العصر العديد من جهابذة العلم، الذي ذكرتهم المصادر في دفتيها ونقلت صورًا مختلفة من حياتهم وترجماتهم ومسيرتهم العلمية وتأثيراتهم الثقافية والعلمية، وبالرغم من ذلك فقد كان هناك من العلماء من مر ذكرهم مرور الكرام في جنبات تلك المصادر، مع الأهمية الثقافية والعلمية لتلك الشخصيات، وكان من بين تلك الشخصيات التي لم تتحدث عنها المصادر بشكل كافٍ العالم والطبيب الفلكي أبو عبدالله محمد بن أبي بكر التيمي البكري الفارسي العدني (ت. 676هـ/ 1277م)، ولذا فإن هذا البحث يتحدث في طياته عن هذه الشخصية العظيمة المغمورة وعن حياته من حيث العصر الذي عاش فيه هذا العالم–سياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا–ثم اسمه، ومولده، ونشأته، وحياته، وشيوخه، وتلامذته–ممن ذكرتهم المصادر–ثم مكانته وثناء المؤرخين عليه، وكذا أهم

(1) أستاذ مساعد–جامعة الحديدة.

مصنفاته في مجالات الطب والفلك والموسيقى، ثم تطرَّقَت الدراسة لعلاقته بالبيت الحاكم في بلاد اليمن في تلك المدة، وأخيرًا وفاته.

Abstract:

The era of the apostolic state considered as the golden age in the history of Yemen without emulator. That period showed many scholars of science, whom were mentioned by the sources in their graves and transferred different pictures from their lives, translations, scientific journeys and their culturaland scientific influences. Nevertheless, there were scholars who were passed their mentions in that sources. In spite of the fact that cultural and scientific importance of those characters, there were characters did not talked about by the sources. Among those characters that were not adequately talked aboutby the sources, the scientist and the astronomer Abi Abdullah Muhammad Bin Abi-Bakr Al-Taymi Al-Bakri Al-Farsi Al-Adnani (p.676 A.H/1277 HD). So that, this studytalking about this immersed and the biggest character, and his life from the period that the scientist lived in, politically, socially, and culturally. Then, his name, born grown, life, his elders, and his students, whom were “mentioned by the sources”. Afterthat, the study talked about the state of the scientist and the praise of the historians upon him. As well as his most important works in the fields of medicine, astronomy, and music. Before the last, the study touched on his relationship with the ruling house in the country of Yemen in that period. Finally, the study ended by talking about his death.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه واستنَّ بسنته واتبع هداه، أما بعد.

تعد الدراسات التاريخية الحضارية من أهم الدراسات التي تناولها عدد قليل من الباحثين والمهتمين والأكاديميين حتى الآن مقارنةً بالدراسات التاريخية السياسية، على الرغم من إدراكهم لأهمية طَرْق المواضيع الحضارية كونها:

- تكشف النقاب عن مدى أصالة حضارتنا العربية الإسلامية وجديتها وهويتها، ونظرًا لهذه الأهمية جاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على عَلَم من أعلام حضارتنا العربية الإسلامية المغمورين في اليمن؛ إذ لا توجد دراسات حتى الآن تُعنى بأعلام علم الطب في بلاد اليمن على حد علمي المتواضع، وهذه الشخصية التي نقدم لها هي شخصية الطبيب الفلكي أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن محمد التَّيمي البكري الفارسي العدني (ت: ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، وهي واحدة من الشخصيات العلمية التي عُرفت بمزاولة الطب في أبهى عصور اليمن الحضارية، وهو العهد الرسولي (٦٢٦هـ-٨٥٨هـ/ ١٢٢٩-١٤٥٤م)؛ ذلك العهد المزدهر علميًا، وثقافيًا، وعمرانيًا، على امتداد أكثر من قرنين من الزمان.
- أن هذا العهد تميز باهتمام ملوك وسلاطين هذه الدولة اهتمامًا بالغًا بالعلم والعلماء وتشجيع مختلف العلوم الإنسانية منها والتجريبية.
- ونتيجةً لذلك الاهتمام برز عدد كبير من العلماء الذين كانت لهم إسهاماتهم البينة، فتركوا بصمات واضحة في جميع العلوم على اختلاف أنواعها.
- لم يقتصر دور ملوك هذه الدولة وسلاطينها على التشجيع والاهتمام وحسب،

بل تجاوز إلى جلوس أولئك الملوك إلى حلقات الدرس والعلم سواء كان ذلك في المدارس، أو المساجد، أو الجوامع التي اهتموا بالتوسع في إنشائها في مختلف مدن اليمن وقراها، أو في داخل قصورهم في حلقات خاصة بهم.

- لم يقف هؤلاء الملوك عند هذا الحد، بل عملوا على استقدام العلماء البارزين من مختلف أصقاع البلاد الإسلامية، وأغروهم بمختلف أنواع الإغراءات للمقام الدائم باليمن حتى أصبحت اليمن مصدر جذب لعدد من أولئك العلماء الذين كان يدفعهم-أحيانًا-لدخول اليمن الرغبة بأن يحظوا بكرم السلطان الرسولي الحاكم.

وقد تناولت الدراسة في البدء العصر الذي عاش فيه طبيبنا الفلكي محمد بن أبي بكر-سياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا-ثم اسمه، ومولده، ونشأته، وحياته، وشيوخه، وتلامذته-ممن ذكرتهم المصادر-ثم مكانته وثناء المؤرخين عليه، وكذا أهم مصنفاته في مجالات الطب والفلك والموسيقى، ثم تطرَّقَت الدراسة لعلاقته بالبيت الحاكم في بلاد اليمن في تلك المدة، وآخرًا وفاته، ثم أُسندت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها.

وختامًا أُرفد البحث بقائمة لأهم المصادر والمراجع التي استقى منها البحث معلوماته والتي شكلت البنية العلمية والمعرفية للبحث.

أولًا-العصر الذي عاش فيه الطبيب الفلكي محمد بن أبي بكر التَّيمي في اليمن:

قد لا نبالغ إذا قلنا إن محمد بن أبي بكر التيمي عاش مع نهاية الحكم الأيوبي (569-626هـ/ 1174-1229م)، ومطلع عصر الدولة الرسولية (626-858هـ/ 1229-1454م) في بلاد اليمن، ولذا سنتطرق للحديث عن هذه الفترة التي عاش فيها طبيبنا من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية.

♦ الناحية السياسية:

لقد كان وضع الأيوبيين في اليمن متضعضعًا، وخصوصًا بعد مقتل المعز وأخيه الناصر ابني طغتكين، وتولي أمر اليمن بعدهما سليمان بن تقي الدين الأيوبي (611-612هـ/ 1214-1215م)[1]، الذي لم يكن لديه أي خبرة سياسية، أو إدارية تذكر، فضلًا عن ضعف قبضة البيت الأيوبي في اليمن وتدخل النساء في شئون الإدارة والحكم حتى إنهن لعبن دورًا بارزًا في تمكين سليمان -سالف الذكر- من الاستيلاء على السلطة مما زاد الأمر سوءًا بعد ذلك، وأدى إلى قيام الملك العادل بإرسال حملة من مصر إلى اليمن وأسند قيادتها إلى المسعود بن الكامل (612-626هـ/ 1215-1229م) والتي نجحت في أداء مهمتها[2].

وبعد أن تمكن السلطان المسعود الأيوبي من فرض هيبة الأيوبيين على مختلف القوى السياسية والقبلية في اليمن، قفل عائدًا إلى مصر سنة (620هـ/ 1223م) لزيارة والده السلطان الأيوبي الكامل مخلفًا وراءه في ضبط اليمن الأمير نور الدين عمر بن علي بن رسول نائبًا له[3]، وقد استمر غياب السلطان المسعود الأيوبي في مصر أربع سنوات (620-624هـ/ 1223-1227م) تمكن فيها نائبه نور الدين عمر بن علي بن رسول وإخوته من السيطرة على زمام الأمور في اليمن، وحققوا العديد من الانتصارات الهامة على القوى الزيدية المنافسة في إقليم الجبال

(1) الخزرجي، شمس الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن أبي بكر بن الحسن الأنصاري: (ت 812ه): العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك، (مخطوط مصور، ط2، صنعاء، وزارة الإعلام والثقافة، مشروع الكتاب، 1401ه/ 1981م)، ص 174، 179، 180.

(2) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 180؛ السروري، محمد عبده محمد (دكتور): الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة (429هـ/ 1037م) إلى (626هـ/ 1228م)، (إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 1425هـ/ 2004م)، ص347.

(3) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص-181 184؛ السروري، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة، ص348-354.

من أبناء الإمام عبدالله بن حمزة (ت: 614 هـ/ 1217م)[1] وغيرهم من رؤساء القبائل الطامحين، حتى علت مكانتهم وعظمت قوتهم[2]، وهنا خشي الأيوبيون من تطلع بني رسول إلى الاستقلال باليمن عنهم، فعاد السلطان الأيوبي المسعود إلى اليمن مُكرهًا من قبل أبيه السلطان الكامل[3]، ولم يلبث بها سوى عامين اثنين (624-626هـ/ 1227-1229م) حتى استدعاه أبوه السلطان الكامل ليسند إليه ولاية الشام، فغادر اليمن سنة (626هـ/ 1229م) مخلفًا عليها صديقه نور الدين عمر بن علي بن رسول[4].

لقد مهد الملك المسعود بهذه النيابة لنور الدين السبيل لظهور الدولة الرسولية في اليمن على يد مؤسسها نور الدين عمر بن علي بن رسول (626-647هـ/ 1229-1249م)، الذي تمكن بفضل حنكته ودهائه وشجاعته من إرساء دعائم مُلك حمل منذ بدايته بذور الاستقلال التام عن الأيوبيين، وقد تمكن بالفعل من القيام بذلك حينما كاتب الخليفة العباسي المستنصر بالله بن الظاهر (623-640هـ/ 1226-

(1) هو الإمام المنصور أبو محمد عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزاة بن الإمام أبي هاشم الحسن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن يحيى بن عبدالله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
انظر ترجمته: الصفدي، خليل بن أيبك بن عبدالله (ت 764 ه): الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، (د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ/ 2000م)، 17/ 80؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 39-41؛ بامخرمة، أبي محمد عبدالله بن أحمد (870ه- 947ه): قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، عُنيَ: بو جمعه مكري، وخالد زواري، (ط. 1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1428 هـ/ 2008م)، ترجمة رقم 2809، 5/ 57- 59.

(2) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص184-186

(3) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 188؛ السروري، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة، ص356.

(4) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 189؛ السروري، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة، ص 356- 358.

1243م) طالبًا منه تشريف السلطنة والنيابة المباشرة عنهم في حكم اليمن لإضفاء الشرعية على حكمه، وليكون بذلك نائبًا للخلافة العباسية على اليمن بصفة رسمية ومباشرة دون وساطة بني أيوب في مصر، وقد حصل على ذلك (سنة 630هـ/ 1233م)، وتلقب بعدئذٍ بالمنصور[1].

وتمكن من السيطرة على اليمن-سهله وجبله-بعد حروب جرت بينه وبين القوى القبلية في اليمن، واستطاع الاستقلال بالحكم في اليمن، وظل تحت قبضته حتى قُتل على يد مماليكه-وهم من المماليك البحرية-في (7/ 11/ 647هـ - 22/ 03/ 1250م)[2].

ثم تولى الملك المظفر يوسف بن عمر بن رسول (647-694هـ/ 1249-1295م) حكم اليمن بعد أبيه، وتمكن من القبض على قتلة والده، ثم قام بإعادة تنظيم أمور الدولة التي تشظت عُراها بين إخوته من جهة وبين الأمراء المماليك من جهة ثانية، وأعاد للملك هيبته وسطوته، واسترد جميع المعاقل والحصون والمدن التي خرجت عن أيدي بني رسول وولى عليها من ارتضاه من المخلصين له.

وبقي بنو رسول يحكمون اليمن باسم العباسيين، ثم إن الملك المظفر عهد بالملك من بعده لولده الملك الأشرف عمر بن يوسف بن عمر (694-696هـ/ 1295-1297م)، ولم يلبث [الملك المظفر] أن توفيَّ في (13 رمضان من سنة 694هـ - أغسطس 1295م)[3].

---

(1) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 189- 195؛ ابن الديبع، وجيه الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد بن عمر الديبع الشيباني، الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق الدكتور يوسف شلحد، (مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1983م)، ص 89.

(2) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 193- 210؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 89، 90.

(3) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 211- 272؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص90، 91، 92، 93.

وكان قد قام الملك الأشرف عمر بن يوسف (سنة 694هـ/ 1295م) بأمور الحكم منذ كان والده حيًّا خير قيام، فلم يكن يرجع إلى أبيه إلا في مُلمات الأمور وعظائمها بيد أن فترة حكمه كانت قصيرة، ورغم ذلك تمكن فيها من أن يُثبِّت الأمن في ربوع المملكة اليمنية كما تمكن من السيطرة على جميع مناطق اليمن وحصونها، ثم لم يلبث أن توفي هو الآخر في (المحرم من سنة 696هـ/ نوفمبر 1296م)(1).

وتسلَّم الملك في اليمن بعد وفاة الملك الأشرف أخوه الملك المؤيد داؤود بن يوسف بن عمر بن رسول (696-721هـ/ 1296-1321م)، ودانت له جميع أمور الملك والمملكة بلا منازع، وأذعن له الجميع، فملك اليمن بأسره واستمر على ذلك يقمع الطامعين ويقرب الموالين والمخلصين بحسن سياسته وعظيم تدبيره إلى أن توفي (في ذي الحجة من سنة 721هـ/ يناير 1322م)(2).

ومن الملاحظ أن جميع فترات ملوك بني رسول الذين ذكرناهم كانت مليئة بالعمليات العسكرية التي كانت تُجرد لإخضاع المتمردين والخارجين عن سلطة الدولة، وبالرغم من ذلك لم تثنهم مشاغل السياسة والإدارة عن الاهتمام بالجوانب الأخرى الاقتصادية، أو العلمية، أو الثقافية، وأسهموا فيها حتى غدا بعضهم مثالًا يُحتذى به.

♦ الناحية الاجتماعية والثقافية:

لقد تميز حكم بني رسول الطويل الأمد بكثير من الإنجازات المهمة في ميادين العلم والتجارة والزراعة والطب، فشجعوا العلماء وبنوا المدارس الكثيرة وأجزلوا العطاء للعلماء، ولم يقفوا عند هذا الحد بل إن كثيرًا منهم قد أقبل على العلم بنهم شديد حتى أصبح منهم علماء، وشعراء، وأصحاب رأي، ومؤلفي كتب في فروع

(1) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 276-279؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 93، 94.
(2) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 281-334؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 94، 95.

المعرفة المختلفة، ولا تزال مدن كثيرة في اليمن؛ كتعز[1]، وزبيد[2]، وعدن[3]، وإب[4]، وغيرهم إلى يومنا هذا تزدان بالكثير من منجزاتهم العمرانية، بالإضافة إلى

(1) تعز: بالفتح قلعة عظيمة من قلاع اليمن المشهورات ثم أطلق الاسم على مدينة بسفح جبل صبر الشمالي، والمدينة تقع على بعد 256كم جنوب صنعاء وقيل إنها تسمى قديمًا العُدينة.
انظر: الحموي، الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، (د ط، دار صادر، بيروت، 1397ه/ 1977م)، 1/ 34؛ المقحفي، إبراهيم بن أحمد المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، (دار الكلمة، صنعاء، 1985م)، ص 69، 70.

(2) زبيد: اسم وادٍ مشهور باليمن يصب في تهامة اليمن الغربية ويمتد حتى البحر الأحمر وبه مدينة سميت باسمه فلا تعرف إلا به أُحدثت في زمن المأمون على أغلب الروايات التاريخية وكانت تسمى الحُصيب نسبةً إلى الحُصيب بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن حيدان بن يقطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن سبأ، وهي تبعد عن مدينة الحديدة حاليًا بحوالي 100كم تقريبًا جنوبًا، كما تبعد عن مدينة تعز بحوالي 171كم تقريبًا شمالًا.
انظر: الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت344ه): صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، (ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1410هـ/ 1990م)، ص 96؛ الحموي، معجم البلدان، 3/ 131، 132؛ المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، ص 189، 190.

(3) عدن مدينة في اليمن جنوبية تهامية وهي ميناء على باب المندب، وتعد أقدم أسواق العرب، وهي ساحل يحيط به جبل لم يكن فيه طريق فقطع في الجبل باب بزبر الحديد، وصار لها طريقًا إلى البر، ودربًا، وموردها ماء يقال له الحيق أحساء في رمل في جانب فلاة إرم، وبها في ذاتها بؤر ملح وشروب وسكنها المربون والحماحميون والملاحيون، والمربون يقولون إنهم من ولد هارون، ومن أهل عدن ابن مناذر الشاعر وابن أبي عمر المحدث، وهي تبعد عن العاصمة صنعاء حاليًا بحوالي 363 كم تقريبًا باتجاه الجنوب. انظر: الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص94؛ الحموي، معجم البلدان، 4/ 89؛ المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ص279.

(4) إب: مدينة من قرى ذي جبلة باليمن في السفح الغربي لجبل ريمان من بعدان وهي منطقة خصبة تقع إلى الجنوب من العاصمة صنعاء بحوالي 140 كم. انظر: الحموي، معجم البلدان، 1/ 64؛ المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ص 5، 6.

آثار المدارس الفقهية، بل ومؤلفاتهم ومؤلفات العلماء الذين برزوا في عصرهم، ففي زمانهم برز العديد من العلماء والشعراء في كل فن بفضل عمليات التشجيع التي حظوا بها من قبل السلطان الحاكم في اليمن[1]، فعلى سبيل المثال: كان الملك المنصور عمر بن علي بن رسول (626-647هـ/ 1239-1249م) يحب العلم ويقدر العلماء ويجلهم ويكرمهم، وقد درس الحديث على أشهرهم في تلك الفترة وهو الإمام العلامة أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن علي الفَشَلي (ت. 661 هـ/ 1263م) شيخ الحديث في زمانه[2]، وقد أنشأ الملك المنصور نظرًا لذلك ثماني مدارس هي: المدرسة المنصورية في مكة المكرمة؛ بناها سنة 641هـ/ 1243م، وثلاث مدارس في مدينة زبيد، وهي: المدرسة المنصورية العليا لتدريس المذهب الشافعي، والمدرسة المنصورية السفلى لتدريس المذهب الحنفي، وأنشأ مدرسة ثالثة في زبيد لتدريس الحديث، كما ابتنى مدرسة في مدينة تعز وبنى المدرسة المنصورية في حد المنسكية بوادي سهام[3]، وأصدر أوامره ببناء مسجد في كل قرية

---

(1) للتعرف أكثر على العهد الذي عاش فيه طبيبنا محمد بن أبي بكر التيمي وما كان به من مظاهر التشجيع للعلم ومحبة العلماء وتقريبهم والاهتمام بالرعية وما بلغته الدولة في ذلك العصر من قوة سياسية وإدارية واقتصادية. انظر: الخزرجي، العسجد المسبوك، ص208، 272، 273، 276، 280، 281، 334- 338.

(2) الجندي: القاضي أبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب السكسكي الكندي الشهير بالجندي (ت 732هـ)، السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، (ط2، مكتبة الإرشاد، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1416ه/ 1995م)، 2/ 29؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تصحيح وتنقيح محمد بسيوني عسل، (طبع على نفقة أوقاف ذكرى مستر جب، مطبعة الهلال، الفحالة، القاهرة، 1329هـ/ 1911م)، 1/ 130.

(3) وادي سهام: من أودية اليمن الغربية يقع شمال وادي رمع وتقع عليه مدينة الكدراء المندثرة حاليًا وهو الآن من أودية محافظة الحديدة. انظر: الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 122، 133، 205، 209، 304؛ الحموي، معجم البلدان، مج3، ص 289؛ المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، ص 217، 218.

من قرى تهامة[1].

كما كان الملك المظفر (647-694هـ/ 1249-1295م) عالمًا فقيهًا، زاهدًا، ماهرًا في كثير من العلوم، وألف مصنفات عدة في علوم شتى؛ كالحديث، والطب والأدوية والعقاقير، وفي علم الفلك والمخترعات والصناعة والفراسة، وكان يأمر ولاته بالعدل وتبجيل العلماء، وقد ابتنى المدرسة المظفرية في مدينة تعز وجامع بذي عُدينة وجامع المهجم[2]، وجامع في المحالب[3]، وبنى الخانقاه المظفرية في مدينة حَيس[4] ومدرسة في مدينة ظفار[5]، وأوقف على جميعها أوقافًا تقوم بها وبالمرتبين عليها، هذا غير ما عمره خادماه بدر الدين المظفري وبسطام الدين[6].

(1) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 208، 209؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 90.

(2) المهجم: مدينة على شط ميزاب وادي سردد في اليمن شمال زبيد بينهما مسافة 130كم تقريبًا، عاصمة تهامة الثانية وأهم مركز تجاري وثاني مورد اقتصادي في تهامة بعد زبيد في العصر الإسلامي، وقد اندثرت في القرن الثاني عشر الهجري. انظر: الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 97؛ الحموي، معجم البلدان، 5/ 229؛ المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، ص 421.

(3) المحالب: قرية تقع على ضفة وادي مور بالقرب من مدينة الزُهرة اليوم بأرض تهامة اليمن، شمال مدينة زبيد، وهي تتبع إداريًا اليوم محافظة الحديدة. انظر: الحموي، معجم البلدان، 5/ 59؛ المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، ص 364.

(4) حيس: كانت منطقة وكورة فيما سبق وهي اليوم مدينة تقع إداريًا ضمن محافظة الحديدة جنوب مدينة زبيد بحوالي 35 كم على وادي نخلة، وهي للركب من الأشعريين وتنسب إلى الحيس بن يريم بن ذي رعين بن كريب بن نعامة بن شرحبيل الحميري. انظر: الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 96؛ الحموي، معجم البلدان، 2/ 332؛ المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، ص 135.

(5) ظفار: مدينة على ساحل البحر العربي كانت تسمى في العهد الرسولي بظفار الحبوضي نسبة إلى أحمد بن محمد الحبوضي الذي اختطها سنة 600هـ، وبها كان متاجر اللبان. انظر: الحموي، معجم البلدان، 4/ 60؛ المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، ص 267- 270.

(6) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 272، 273؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 91، 92.

كما كان الملك الأشرف (694-696 هـ/ 1295-1297م) عالمًا بارعًا كثير الاطلاع، بلغ درجة عالية من المعرفة، ويذكر الخزرجي بأن الأشرف ألّف في عشرة علوم، وكان يحب العلم والعلماء، ويقدر الفقهاء ويجالسهم، وله الكثير من الكتب والمصنفات في عدة علوم، فألف في الطب والعقاقير الطبية وصنف في البيطرة والفلك والزراعة والتاريخ والأنساب وغيرها، وقد شيد المدرسة الأشرفية الصغرى في حي الحُميراء بمغربة تعز[1].

كما أن الملك المؤيد (696-721هـ/ 1297-1321م) كان ملكًا عاقلًا ونبيلًا، عالي الهمة، شريف النفس، محبًا للخير، كريم الأخلاق، يجل العلماء ويبرهم ويحب الصالحين، شارك وأخذ في جميع العلوم على يد علماء كبار، وقد أجازه شيخ السنة بالحرم المكي الشريف الفقيه أحمد بن عبدالله بن محمد الطبري (ت. 694هـ/ 1295م)[2] في صحيح البخاري وناوله صحيح مسلم وأجازه في باقي الأمهات على حكم روايته من الكتب التي سمعها واستجازها وما صنفه في كل فن وما وجد له، وكان المؤيد شاعرًا، و شعره جيد وله ديوان شعر، هاويًا لجمع الكتب، فجمع مصنفات مختلفة في علم القراءات، والحديث، والفقه وأصوله وفروعه والأدب، وفي أيام العرب وتواريخها وأنسابها وأشعارها، وفي علم الفلك والمساحة والرياضيات، والأعداد والرمل، وقد اشتملت مكتبته على مائة ألف

(1) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 276؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 93، 94.

(2) هو الإمام المحدث أبو العباس أحمد بن عبدالله بن محمد بن أبي بكر الطبري المكي الشافعي محدث الحجاز.

انظر ترجمته: الدمشقي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي (ت 744 هـ): طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، (ط 2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1417 هـ/ 1996م)، 4/ 258-259؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت. 748هـ): تذكرة الحفاظ، (ط.1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1419 هـ/ 1998م)، 4/ 176-177.

مجلد، وكان لدى المؤيد أكثر من عشرة من النساخ ينسخون الكتب، ومطابقون يطابقون بين النسخ التي نُسخت والنسخ المنقول عنها، ثم ترفع إلى مكتبته لتُحفظ.

وله من المآثر العمرانية المدرسة المؤيدية بمغربة تعز وقصر المعقلي بثعبات بمدينة تعز[1]. وقد غدت هذه الإنجازات اليوم سر الإعجاب المتزايد من قبل الدارسين والباحثين بالدولة الرسولية، التي يُعد عهدها من أهم الفترات التاريخية في تاريخ اليمن الإسلامي بل إن كثيرين يرون أنه يمثل العصر الذهبي لليمن في انتشار العلم والثقافة والآداب والفنون المتنوعة[2].

ثانيًا-الطبيب الفلكي أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن محمد التيمي:

♦ اسمه وكنيته:

هو «بدر الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن الحسين بن علي التيمي نسبًا والفارسي بلدًا»[3]، كان يلقب ببدر الدين[4]، و يُكنَّى بأبي عبدالله.

قدم والده من بلاد فارس من مدينة تسمى دارجرد، أو دارجرذ وقيل داربجراد[5]،

(1) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 343- 338؛ ابن الديبع، الفضل المزيد، ص 94، 95.

(2) المركز الوطني للمعلومات، الدولة الرسولية، متاح على الرابط التالي:
http://www.yemen-nic.info/contents/History/detail.php?ID=1180.

(3) الجندي، السلوك، 1/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ بامخرمة، تاريخ ثغر عدن، (ط2، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1411ه/ 1991م)، 2/ 209.

(4) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت1396ه): الأعلام، (ط15، دار العلم للملايين، آيار/ مايو، 2002م)، 6/ 55.

(5) دارجرد هي مدينة قديمة كانت دار ملك فارس، ووردت لدى ياقوت باسم داربجراد وبأنها ولاية بفارس ينسب إليها الكثير من العلماء، وهي اسم لقرية من كورة أصطخر بها معدن الزيبق، وذكرها المقدسي بأنها قصبة نفيسة لها مدينة حصينة ذات نخل وبساتين وثلج وأضداد وبهذه المعاني وردة لدى الهمداني والأصطخري، ووردة لدى الخزرجي دار جرذ بذال في آخرها.

وكان أهله على ما يبدو من كبار موظفي تلك البلاد حيث اختصوا كما يُستشف من النص الوارد في مصادر ترجمته بمنصب الوزارة، لذا ذكرهم الجندي بقوله «.. بيت الوزارة لملوك فارس..»[1]، وقيل إنه يعود نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولذلك ذكر المصدر نسبته إلى «تيم»[2]، بيد أن هذه النسبة يُشكك بها الأهدل، وهذا ما نستقرؤه من قوله: «...ويزعمون أنهم تيميُّون بكريون...»[3]، وبالتالي فإن هذا يدفعنا إلى الشك في مدى مصداقية هذه النسبة إلى الصحابي الجليل الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وترجيح انتحالهم لهذا النسب وهذا الشرف الكبير، إذ أن البعض في تاريخنا الإسلامي قاموا بانتحال الأنساب الشريفة لتحقيق أغراض شخصية، واختاروا أشرف الأنساب العربية، وقد تكون أسرة هذا العالم واحدة منهم، وفي المقابل فقد يكون لهذه النسبة شيء من الصحة، وهذا ما لا نستطيع الجزم به في ظل غياب وثيقة الأنساب الخاصة بهذه الأسرة، أو أن نقف على مصدر

انظر: الأصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (ت346ه)، المسالك والممالك، ص97؛ المقدسي شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر البنا الشامي البشاري (ت380هـ/ 990م تقريبًا)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (ط3 ليدن، دار صادر، بيروت، د.ت)، ص 428، 454؛ الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت626ه)، معجم البلدان، (ط 2، دار صادر، بيروت، 1995م)، باب حرف الدال، 2/ 419؛ الهمداني، زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت584ه)، الأماكن وما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، تحقيق حمد بن محمد الجاسر، (د.ط، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، دب، 1415ه)، 1/ 78؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204.

(1) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ الأهدل، العلامة بدر الدين أبو عبدالله الحسين بن عبدالرحمن بن محمد، تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، (ط1، مكتبة الإرشاد، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1433ه/ 2012م)، 2/ 384.

(2) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204.

(3) تحفة الزمن، 2/ 384؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204.

أصيل من مصادر تاريخ اليمن يترجم لهذه الأسرة ويسند نسبها إسنادًا متصلًا إلى سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وتفيد الروايات التي بين أيدينا أن والده قدم اليمن من مكة المكرمة التي كان مجاورًا فيها منذ مقدمه من بلاد فارس وأنه جاور بها ستة عشر عامًا[1]، ثم بعد ذلك قدم اليمن ودخل مدينة عدن فتديَّرها، وولد له ولده هذا محمد وهو مقيم بمدينة عدن[2].

وهنا السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الدوافع التي كانت وراء ترك أبيه المجاورة في مكة والانتقال إلى بلاد اليمن؟

ومع الأسف فإن المصادر لا تجيبنا عن هذا التساؤل، ويُعتقد أن مرد ذلك أنه تنامى إلى مسامعه أخبار طيبة عن اليمن شجعته على الرحيل من مكة، وذلك أن أمر الحكم في اليمن كان قد آل إلى نور الدين عمر بن علي بن رسول[3]، الذي سبق أن تولى النيابة للأيوبيين على مكة في زمن الملك المسعود (سنة 619هـ/ 1222م)، وقد ولد ابنه الملك المظفر في مكة[4]، وعلى الأغلب أن والد محمد بن أبي بكر قد تعرف على نور الدين عمر الرسولي عن كثب حينما كان الأخير نائبًا عليها في تلك الفترة التي من المؤكد أيضًا أنها صادفت مجاورته بها.

♦ شيوخه وتلامذته:

لقد درس محمد بن أبي بكر على يد عدد من علماء اليمن المشهورين فدرس الفقه وعلم المنطق والأصول[5] على يد الشيخ أبي الطاهر الزكي بن الحسين

(1) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 384.

(2) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ لأهدل، تحفة الزمن، 2/ 384؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209.

(3) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 189- 191.

(4) الخزرجي، العسجد المسبوك، ص 194، 195.

(5) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 384؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209.

البيلقاني (ت. 676 هـ/ 1277م)[1]، ودرس اللغة العربية[2] على يد الفقيه أبي الفضل الحسن بن محمد الصغاني (ت. 650 هـ/ 1252م)[3]، ودرس علم الطب وشيئًا من المنطق أيضًا وعلم الفلك وهو ما اشتهر به فضلًا عن الموسيقى على يد أبي الفضل الشريف العباسي (عاش في القرن 7هـ/ 13م)[4].

وكان قد أتقن هذه العلوم حتى أصبح بارعًا فيها ومجودًا لدقائقها[5].

أما عن تلامذته فلم تفصح المصادر التي بين أيدينا عمن تتلمذوا عليه، سوى إشارة واحدة أفادت أن ولده أبا بكر الملقب بالفخر كان قد تعلم في مقتبل عمره وبداية شبابه على يدِ والده[6]، وهو ما يوحي لنا على الأرجح بقيامه بعملية

(1) هو أبو الطاهر الزكي بن الحسين بن عمران البيلقاني بلدًا والأنصاري نسبًا ولد على التقريب سنة 582ه وتوفي سنة 676ه.
انظر ترجمته: الجندي: السلوك، 2/ 430-432؛ بامخرمة، تاريخ ثغر عدن، 2/ 280-284.

(2) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 384؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209.

(3) هو أبو الفضل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، كان إمامًا كبيرًا متضلعًا في علوم شتى، منها النحو واللغة والحديث والفقه على مذهب أبي حنيفة قدم اليمن مرارًا، فأقام في عدن وله مصنفات في علم الحديث واللغة، منها التكملة للصحاح، ومنها مختصره في أسماء الأسد وكناه، وغير ذلك. وله من الشعر جملة مستكثرة منه ما خمس به الدريدية وسماه التسميط، وتوفي بمكة سنة 640ه وقيل 650ه.
انظر ترجمته: الجندي، السلوك، 2/ 401-404؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 365-367.

(4) هو رجل من دمشق اشتهر في اليمن باسم الشريف العباسي وكان قد قدم اليمن بغرض الاجتماع ببعض علمائها كأبي الغيث والفقيه سفيان ثم عاد إلى دمشق بعد لقائه بهما ثم عاد إلى اليمن وأقام في عدن وأخذ عنه العلم بها جماعة من أهلها ومن غيرها وكان مشهورًا باستجابة الدعاء وامتحن بكفاف بصره ولم يقف الباحث على تاريخ وفاته.
انظر ترجمته: الجندي، السلوك، 2/ 433-434؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 388.

(5) بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209.

(6) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 424، 425.

التدريس، وإن كنا لا نعلم على وجه التحديد من هم تلامذته، إلا أن براعة ابنه الذي تتلمذ على يد والده تدل على أنه كان قد جلس للتدريس، إذ لا يعقل أن يكون ابنه هو تلميذه الوحيد على علو مكانته التي ظهرت فيما تقدم.

وهنا يحق لنا أن نتصور أنه فضلًا عن ذلك ربما أفاد في إطار تخصصه الجهات ذات العلاقة في عصره التي كانت بحاجة إلى وجود أطباء لمعالجة المرضى سواء كانوا من خاصة الناس أو من عامتهم، وكذلك حاجتها لوجود فلكيين ومحاسبين لتسيير أمورها في تقدير الخراج أو الضرائب أو لمعرفة الزيجات الفلكية للاستفادة منها في معرفة المواسم الزراعية وتقديرها وغير ذلك مما له صلة بالعلوم التي أتقنها طبيبنا.

♦ مكانته وثناء المؤرخين عليه:

نظرًا لما تبوأه طبيبنا محمد بن أبي بكر من مكانة سامقة في علمي الطب والفلك، فقد حاز ثناء بعض من ترجموا له وعرّفوا حقه وباعه في العلم، فقد أثنى عليه الجندي وذكره ضمن الفقهاء المستحقين للذكر ممن دخلوا بلاد اليمن من غير أهلها[1]، وهذا لم يكن من قبيل المصادفة أو المجازفة أو التجمل، وإنما هي شهادة عالم فقيه عرف لمحمد بن أبي بكر حقه ومنزلته في خدمة العلم وفي طبقات العلماء، كما أثنى عليه الخزرجي ووصفه في كتابه العقود اللؤلؤية بأنه كان فقيهًا بارعًا[2]، ومدحه بامخرمة في كتابه ثغر عدن بأنه كان عالمًا مجودًا[3]، وأطراه في كتابه قلادة النحر بأنه كان محققًا في العلوم[4].

(1) الجندي، السلوك، 2/ 428.
(2) الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204.
(3) بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209.
(4) با مخرمة، قلادة النحر، ترجمة رقم 3233، 5/ 357.

فهذه شهادة من ترجموا له تصفه بالألقاب العلمية المعروفة والمتداولة في تلك الفترة، ولولا رفعة قدره وطول باعه في العلوم التي تميز وتفرد بمعرفتها وإتقانها والبراعة فيها لما وصفوه بهذه الصفات!

◆ **مصنفاته:**

ألَّف محمد بن أبي بكر العديد من المصنفات في علم الطب والفلك والموسيقى، وهي تمثل كنزًا معرفيًّا هامًّا تحوي في طياتها معلومات ذات قيمة علمية قد تكون نادرة وهامة في مجال الاختصاص، فمن مصنفاته:

كتاب: (شفاء السِّقام) في علم الطب، وهو مختصر لمفردات ابن البيطار مع زيادات، وهذا الكتاب مخطوط وهو بيد مُشرَّف عبدالكريم[1].

كتاب: (مادة الحياة وحفظ الناس من الآفات)[2]، في معرفة السموم وهو من مصنفاته في علم الصيدلة[3]، والكتاب مخطوط بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء[4].

كتاب: (الدُّرَّة المنتخبة في الأدوية المجرَّبة)، في علم الصيدلة[5]، والكتاب

(1) الحبشي، عبدالله محمد، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، (د.ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، 1408ه/ 1988م)، ص 550؛ السنيدي، الدكتور عبدالعزيز بن راشد، المدارس اليمنية في عصر الدولة الرسولية، (ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1424ه)، ص 267.

(2) الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ الحبشي، مصادر الفكر، ص 550؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.

(3) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209؛ الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.

(4) الحبشي، مصادر الفكر، ص 550.

(5) الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.

مخطوط بمكتبة باريس برقم [2992]، وتوجد منه نسخه بالمكتبة الغربية للجامع الكبير بصنعاء [طب 9]، ونسخة أخرى [جامع 2257][1].

كتاب: (التبصرة في علم البيطرة) وهو من مصنفاته في طب الحيوان[2].

كتاب: (آثار الآفاق في علم الأوفاق)، عند الجندي، بينما ورد عند الأهدل، وبامخرمة باسم: (آيات الآفاق في خواص الأوفاق)، وربما طرأ تصحيف أو سهو من الناسخ في كتاب الجندي فذكره بذاك الاسم، ويعد هذا الكتاب من مصنفاته في علم الفلك[3].

كتاب: (نهاية الإدراك في أسرار وعلوم الأفلاك)، في علم الفلك وهو مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم [25 مجاميع][4].

كتاب: (معارج الفكر الوهيج في حل مشكلات الزِّيج)، ألفه لخزانة المظفر الرسولي يوسف بن عمر بن رسول[5]، والكتاب مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم [25مجاميع][6].

كتاب: (الزِّيج المظفري)، مخطوط بالمكتبة الغربية للجامع الكبير بصنعاء برقم 1001[6 فلك]، قد يكون هذا الكتاب هو نفسه الكتاب السابق (معارج الفكر)،

(1) الحبشي، مصادر الفكر، ص 550.

(2) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 384، 385؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية،1/ 204؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209؛ الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ الحبشي، مصادر الفكر، ص550؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.

(3) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209؛ الزركلي، الأعلام، 6/ 55.

(4) الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ الحبشي، مصادر الفكر، ص 539؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.

(5) الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.

(6) الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ الحبشي، مصادر الفكر، ص 539.

وأن الحبشي اختصر اسمه فسماه بكتاب: (الزِّيج) اختصارًا، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لعلَّ المؤلف صنف هذا الكتاب أولًا ثم بدا له ضرورة شرح بعض مسائله الغامضة مما دفعه إلى تصنيف كتابه سالف الذكر (معارج الفكر الوهيج)[1].

كتاب: (دارة، أو دائرة الطرب) في الموسيقى، وله رسالة فيه أيضًا وهو من مصنفاته في علم الطرب والغناء والموسيقى[2].

كتاب في وضع الألحان، وهو أيضًا من مصنفاته في علم الموسيقى وفن الغناء[3].

♦ أولاده:

يبدو أن محمد بن أبي بكر قد خلَّف عددًا من الأولاد لم تفصح المصادر التي بين أيدينا عن أسمائهم جميعًا، لكنها عرّفتنا على أشهرهم ذيوعًا وصيتًا، وهو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر (ت. 717 هـ/ 1317م)[4]، وكان يُلقَّب بالفخر، وقد ولد ولده أبو بكر (في المحرم من سنة 656هـ/ يناير 1258م)[5]، وقد وصفته المصادر التاريخية التي أوردت ذكره بأنه كان فقيهًا فاضلًا؛ اشتهر بالمعرفة العميقة بعلم الحساب كأبيه[6]، وكان قد تعلم في مقتبل عمره وبداية شبابه على يد والده كما أسلفنا الذكر، وكما وصفته بأنه كان رجلًا لبيبًا قل ما قصده قاصد في أمر إلا أعانه عليه بما يليق من الأمور[7].

---

(1) الحبشي، مصادر الفكر، ص 539؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 267.
(2) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209؛ الزركلي، الأعلام، 6/ 55؛ الحبشي، مصادر الفكر، ص559.
(3) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 204؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209؛ الزركلي، الأعلام، 6/ 55.
(4) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385.
(5) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385.
(6) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385.
(7) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 424، 425.

ومن المرجح أنه كان له أولاد غير أبي بكر فقد كان يُكنَّى بأبي عبدالله[1] كما سبق أن ذكرنا[2].

ثالثًا-علاقة محمد بن أبي بكر بالبلاط السلطاني في اليمن:

لم تفصح المصادر التي بين أيدينا في الحديث عن طبيعة العلاقة بين محمد بن أبي بكر وبين البلاط الملكي الحاكم في اليمن في تلك الفترة (عهد الرسوليين) بصورة مفصلة، سوى إشارة واحدة وردت في ترجمة الشيخ أبي طاهر البيلقاني سالف الذكر[3]، تفيد أن طبيبنا الفلكي محمد بن أبي بكر التَّيمي كان ذا صورة؛ أي ذا وجاهة عند السلطان الرسولي الملك المظفر (647-694هـ/ 1249-1295م) أهلته في القيام بدور الوساطة للشيخ البيلقاني عند الملك المظفر[4]، بيد أننا نستطيع أن نستشف من النصوص المتوفرة لدينا التي تحدثت عن علاقة ولده أبي بكر من بعده بالبلاط السلطاني للكشف عن وجود تلك العلاقة، فقد ذكرت المصادر أنه كان يُقصد بتولي بعض الأمور، وكان كما يبدو ناجحًا في أداء مهامه على أكمل وجه، الأمر الذي نتج عنه حدوث مودة وألفة بين أبي بكر بن محمد وبين وزراء الدولة المؤيدية [يُقصد بهم وزراء الملك المؤيد الرسولي (696-721هـ/ 1297-1321م) سالف الذكر][5]، ولم تلبث هذه الألفة أن نمت وترعرعت حتى ترقّت إلى مصاف المحبَّة، فدفعتهم لجلبه إلى العمل والخدمة لدى السلطان الرسولي الملك المؤيد، وتمكن بفضل ذلك من الحصول على رزق نافع يؤدَّى إليه في كل

(1) الجندي، السلوك، ج2، ص 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، ج1، ص 204؛ بامخرمة، ثغر عدن، ج2، ص 209.
(2) انظر صفحة رقم 10 من هذا البحث.
(3) انظر صفحة رقم 12 من هذا البحث.
(4) الجندي، السلوك، 2/ 431.
(5) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 424.

شهر من قبل الباب السلطاني، وترقت منزلته وعلا شأنه حتى أمروا له بقيام حرمته في عدن وغيرها[1].

ومن هنا يمكننا القول بأنه كان لطبيبنا محمد بن أبي بكر علاقة بالبلاط السلطاني الرسولي في اليمن، وأن طبيعة هذه العلاقة كانت طيبة وتسير في مسار الاحترام والتقدير، وأن هذا الاحترام والتقدير قد مهَّد السبيل لخلفه أبي بكر في الوصول إلى وزراء الملك المؤيد، وتمكن نظرًا لذلك من خدمة الملك نفسه.

♦ وفاته:

أما عن وفاة محمد بن أبي بكر بن محمد التيمي، فقد أجمعت معظم المصادر والمراجع أنه توفي في سنة 676هـ/ 1277م [2]، وانفرد كلٌّ من الزركلي والحبشي بتحديد سنة وفاته بعام 677هـ/ 1278م [3]، وهذا غير صحيح على الأرجح، لأن المصادر التي حددت سنة وفاته بـــــ(676هـ/ 1277م) هي أقدم منهما وأقرب إلى زمن وفاة عالمنا وطبيبنا الفلكي محمد بن أبي بكر، وربما أن مصدر هذا الخطأ لديهما هو في اعتمادهما على نسخة من كتاب العقود اللؤلؤية قديمة التحقيق قام بتصحيحها الشيخ محمد بسيوني عسل سنة 1329هـ/ 1911م، حيث ورد في هذه النسخة ذكر سنة 677هـ/ 1278م مرتين:

المرة الأولى: في الصفحة رقم 200 حيث وردت بعدما ذكر مؤلف الكتاب المتوفين في سنة 675هـ/ 1276م بحوالي خمسة أسطر.

(1) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 424.

(2) الجندي، السلوك، 2/ 429؛ الأهدل، تحفة الزمن، 2/ 385؛ بامخرمة، ثغر عدن، 2/ 209؛ السنيدي، المدارس اليمنية، ص 266، 267.

(3) الأعلام، 6/ 55؛ الحبشي، مصادر الفكر، ص 539، 550.

والمرة الثانية: وردت العبارة نفسها بعد ترجمة طبيبنا الفلكي محمد بن أبي بكر التيمي مباشرة[1].

وعلى الأرجح أنهما اطّلعا على هذه النسخة ونقلا عنها دون أن يتنبها لمكمن الخلل مما أوقعهما في هذا اللبس.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلامًا على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد.

لقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على جانب يعد من أهم الجوانب الحضارية في تاريخ اليمن الإسلامي، وليعرض لنا شخصية من شخصيات الأطباء الذين كان لهم دور في المشهد العلمي والحضاري لليمن في العهد الرسولي الذي يعد العصر الذهبي في شتى المجالات السياسية والعلمية والعمرانية والحضارية، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج منها:

١. أن الوضع القائم في اليمن كان مهيئًا لاستقطاب العلماء في جميع الفنون وبالذات في مجال الطب والفلك والحساب.

٢. أن طبيبنا محمد بن أبي بكر كان من مواليد اليمن، بل من أبناء أهم مدينة فيه وهي مدينة عدن.

٣. أن أسرة طبيبنا الفلكي ربما انتحلت النَّسب التَّيمي البكري، وهو ما شككت فيه بعض المصادر التاريخية كالأهدل.

٤. أن طبيبنا تمكَّن من التعلم على أيدي جهابذة من علماء عصره كالبيلقاني والصغاني.

(1) انظر وقارن ما ورد في النص أعلاه: الخزرجي، العقود اللؤلؤية، 1/ 200، 204.

٥. أن طبيبنا لابد أنه جلس للتدريس؛ بدليل تتلمذ ولده الملقب بالفخر على يده وفضلًا عن ذلك فإنه قام بممارسة مهنة الطب والحساب والفلك وأفاد في إطار تخصصه الجهات ذات العلاقة المختصة في عصره التي كانت تبتغي وجود أطباء وفلكيين ومحاسبين لتسيير أمورها في تقدير الخراج، أو الضرائب، أو لمعرفة الزيجات الفلكية للاستفادة منها في معرفة المواسم الزراعية وتقديرها.

٦. لا شك أن طبيبنا كان قد أنجب عددًا من الأبناء، وقد اشتهر منهم ابنه أبو بكر بن محمد والذي لقب في زمن الدولة المؤيدية بالفخر، وبدليل أنه كان يكنى بأبي عبدالله.

٧. تمكَّن طبيبنا من تصنيف عدد من المؤلفات في مجال الطب والفلك والصيدلة والموسيقى والغناء وهو ما نلاحظه من قائمة مؤلفاته التي رصدتها لنا المصادر التي ترجمت له.

٨. حاز طبيبنا على ثناء المؤرخين الذين ترجموا له؛ سواء أولئك القريبون جدًا من عصره كالجندي، أو المتأخرون عنه كالخزرجي وبامخرمة.

٩. من المؤكد أن طبيبنا تمتع بعلاقات طيبة مع البيت الرسولي الحاكم، دلت على ذلك تلك الإشارة التي وردت لدى الجندي التي أوضحت قيامه بدور الوساطة لبعض علماء عصره -أعني: أبا الطاهر البيلقاني- عند الملك المظفر الرسولي.

١٠. أن وفاة طبيبنا كانت على الأرجح سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧ م، وهو مذهب أقدم المصادر التي ترجمت له، لا كما ذهب المتأخرون من أنه توفى سنة ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨ م.

التوصيات:

١. الاهتمام بدراسة المجالات الحضارية في اليمن؛ كالطب، كونها لم تَنَل حتى الآن حقها من الدراسة والبحث، ويشوبها كثير من الغموض.

٢. كما أوصي الجهات المعنية بالبحث والتنقيب الآثاري المنظم في جميع المواقع الأثرية علَّها تكشف لنا عن وجود بيمارستان، أو مستشفىً كان يعالج المرضى يومًا ما، حيث يعد عدم تصريح المصادر بوجودها ظاهرة غير مقبولة تاريخيًّا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر المخطوطة:

♦ **الخزرجي، شمس الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن أبي بكر بن الحسن الأنصاري:(ت٨١٢هـ/ ١٤٠٩م):**

- العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك، (مخطوط مصور، ط2، الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الإعلام والثقافة، مشروع الكتاب، 1401ه/ 1981م).

ثانيًا: المصادر المطبوعة:

♦ **الأصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (ت: ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م):**

- المسالك والممالك، (د.ط، دار صادر، بيروت، 2004م).

♦ **الأهدل، العلامة بدر الدين أبي عبدالله الحسين بن عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م):**

- تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، (ط1، ج2، مكتبة الإرشاد، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1433ه/ 2012م).

♦ **الجندي، القاضي أبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب السكسكي الكندي الشهير بالجندي (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م):**

– السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، (ط2، ج2، مكتبة الإرشاد، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1416ه/ 1995م).

♦ **الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م):**

– معجم البلدان، (د. ط، دار صادر، بيروت، 1397ه/ 1977م).

♦ **الخزرجي، شمس الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن أبي بكر بن الحسن الأنصاري (ت٨١٢هـ/ ١٤٠٩م):**

– العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تصحيح وتنقيح محمد بسيوني عسل، (طبع على نفقة أوقاف ذكرى مستر جب، ج1، مطبعة الهلال، القحالة، مصر، 1329ه/ 1911م).

♦ **الدمشقي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي (ت ٧٤٤ هـ):**

– طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، (ط 2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1417 هـ/ 1996م).

♦ **ابن الديبع، وجيه الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني (ت: ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م):**

– الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق الدكتور يوسف شلحد، (د. ط، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1983م).

♦ **الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت. ٧٤٨هـ):**

– تذكرة الحفاظ، (ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1419هـ/ 1998م).

♦ **بامخرمة، أبي محمد عبدالله بن أحمد (ت ٩٤٧هـ/ ١٥٤٠م):**

– تاريخ ثغر عدن، (ط2، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة،1411هـ/ 1991م).

– قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، تحقيق محمد يسلم عبدالنور، (ط. 1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1428هـ/ 2008م).

♦ **الصفدي، خليل بن أيبك بن عبدالله (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣م):**

– الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، (د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ/ 2000م).

♦ **المقدسي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر البنا الشامي البشاري (ت: ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م):**

– أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (ط3 ليدن، دار صادر، بيروت، د. ت).

♦ **الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت: ٣٤٤هـ/ ٩٥٥م):**

– صفة جزيرة العرب تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، (ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1410هـ/ 1990م).

♦ **الهمداني، زين الدين أبو بكر ممد ابن موسى بن عثمان الحازمي (ت٥٨٤هـ/ ١١٨٨م):**

– الأماكن وما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، تحقيق حمد بن محمد الجاسر، (د. ط، ج1، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، دب، 1415ه).

ثالثًا: المراجع الحديثة:

♦ **الحبشي، عبدالله محمد:**

– مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، (د. ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، 1408ه/ 1988م).

◆ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م):
- الأعلام، (ط15، ج6، دار العلم للملايين، آيار/ مايو، 2002م).

◆ السروري، الدكتور محمد عبده محمد:
- الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة (429ه/ 1037م) إلى (626ه/ 1228م)، (د. ط، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 1425ه/ 2004م).

◆ السنيدي، عبدالعزيز بن راشد:
- المدارس اليمنية في عصر الدولة الرسولية، (ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، ردمك، الرياض، 1424ه).

◆ المقحفي، إبراهيم بن أحمد:
- معجم المدن والقبائل اليمنية، (د. ط، دار الكلمة، صنعاء، 1985م).

رابعًا: المنافذ الإلكترونية:

◆ المركز الوطني للمعلومات، الدولة الرسولية، متاح على الرابط التالي:
http://www.yemen-nic.info/contents/History/detail.php?ID=118

تراجم الشَّلِّي (ت: ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) في كتابه «المشرع الروي» دراسة تاريخية وقواعد بيانات تحليلية للمتوفين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين - أنموذجا

د. محمد يسلم عبدالنور[1]

المستخلص:

تعد كتب التراجم والطبقات الحضرمية بمختلف أنواعها العمود الفقري والمصدر الأساس لتاريخ حضرموت، وهي بالكثرة من أي مصدر آخر، ومن الأسرة الحضرمية التي حظيت بنصيب الأسد من هذه الكتابة التاريخية أسرة آل أبي علوي التي لها الأثر الحضاري في تاريخ حضرموت.

ولذا فقد كثرت في تراجم هذه الأسرة المصنفات، ومن أشهرها وأقدمها وأفضلها ـ حسب علمي ـ كتاب «المشرع الروي» للشلي (ت: 1094هـ/ 1683م).

من أجل هذا؛ كان هذا البحث والدراسة التاريخية تعريفًا بالكتاب وبمؤلفه، ومن ثم تحليل تراجمه للمتوفين في القرنين الحادي عشر

(1) أستاذ التاريخ الإسلامي وحضارته المشارك - كلية الآداب - جامعة حضرموت.

والثاني عشر الهجريين/ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ـ لأهميتها ومعاصرة المؤلف لبعضها.

الكلمات المفتاحية: كتاب «المشرع الروي»، محمد بن أبي بكر الشلي، تراجم القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين ـ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

Abstract:

The various types of Hadhrami biographies and social classes' books are considered the main pillar and source of the history of Hadramout which are much more than any other source. One of these Hadhrami families which has been shed light on among these historical writings is Al-Ba'alwi family which has a Civilizational impact in the history of Hadramout.

So, there have been many biographies of this family members. According to me, Ashelli's 'Al-Mashra' Al-Rawi' (1094 AH / 1683 AD) is the best, famous and oldest biography..

Therefore, the current historical study presents this book and its author. Then it analyzes the biographies of those who died in the eleventh and twelfth Centuries AH due to the importance of these two centuries where the author had witnessed part of them..

Keywords: 'Al-Mashra' Al-Rawi,' Mohammad Abu- Baker Ashelli, Biographies of the Eleventh and Twelfth Centuries..

المقدمة:

تعد كتب التراجم والطبقات بمختلف أنواعها: الفردية، أو الجماعية، أو الأسرية، أو التخصصية، سواء كانت لمدة محددة بعينها، أو من بداية التدوين التاريخي الحضرمي حتى عصر مؤلفها، العمود الفقري والمصدر الأساس لتاريخ

حضرموت، وهي بالكثرة من أي مصدر آخر[1]، وقد حظيت أسرة آل أبي علوي بنصيب الأسد من ذلك -كما يقال-، وفي هذه البحث سوف نحلل أحد هذه الكتب، وهو كتاب (المشرع الروي في مناقب السادة الكرام آل أبي علوي) لمحمد بن أبي بكر الشلي (ت 1094هـ/ 1683م)، وربما أن القارئ قد قرأه أو اطلع عليه أو سمع عنه باختلاف مشاربه، لشهرة الكتاب والمؤلف وطباعته وانتشاره وتداوله بين الناس، في الداخل والخارج.

وقبل الولوج في ذلك؛ لعله لزامًا علينا أن نعرِّف بالمؤلِّف، ولو إيجازًا قبل الحديث عن المؤَلَّف.

التعريف بالمؤلِّف[2]:

لقد أراحنا المؤلف من مؤنة البحث عن ترجمته، وذلك بتدوينها وإفرادها ترجمة مستقلة من تراجم كتابه (المشرع الروي)، ولعله في هذا قد حاكى غيره ممن نهج ذلك في مؤلفاتهم[3].

فهو: جمال الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن عبدالله الشِلِّي،

(1) منها: الجوهر الشفاف للخطيب، الغرر لخرد، أنس السالكين لباهارون، الدر الفاخر لباجمّال، تاريخ بافقيه، شرح العينية، البنان المشير لباكثير، صلة الأهل لبافضل، المنهج القويم لباعباد، الدر المدهش لباعلوي، عرائس الوجود للخطيب، مواهب الرب الرؤف لباجمال، غاية القصد لبن سميط، القرطاس للعطاس، نشر محاسن الاوصاف للسقاف، الأمالي للسقاف.

(2) الشلي: المشرع الروي 2/ 17 -المحبي: خلاصة الأثر 3/ 336 -الزركلي: الأعلام 6/ 59.

(3) من مثل: ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/ 1448م)، السخاوي (ت 902هـ/ 1496م)، السيوطي (ت 911هـ/ 1505م)، ابن المقري (ت 836هـ/ 1432م)، ابن الديبع (ت 944هـ/ 1537م)، الفاسي (ت 832هـ/ 1428م)، ابن حجر الهيتمي (ت 974هـ/ 1565م)، العيدروس (ت 1034هـ/ 1623م).

ولد بتريم في حضرموت، في منتصف شهر شعبان سنة 1030هـ/ 1621م، ونشأ في أسرته، وأول ما بدأ بحفظه كتاب الله العلي العظيم، حيث أرسله والده -كعادة الأولاد آنذاك- إلى إحدى معلامات البلد الشهيرة، وهي معلامة باغريب للتلقي والتهجي وقراءة القرآن وحفظه، فأتم حفظه وهو ابن عشر سنين على يد معلم المعلامة الشيخ عبدالله بن عمر باغريب، ثم اتجه بعد حفظه للقرآن إلى طلب العلم الشرعي -ولا شك أن دراسته بالمعلامة كان بداية تلقينه أبجديات العلوم الشرعية التي ترافق حفظ القرآن الكريم- حيث رافق ذلك قراءة عدد من المتون الحديثية والفقهية والنحوية وغيرها وحفظها، سواء على يد شيوخه أو بالاجتهاد الذاتي بما نسميه بالتعليم بالوجادة؛ حيث حفظ في العقيدة: العقيدة الغزالية للغزالي (ت: 505هـ/ 1111م)، وفي القراءات: الجزرية للجزري (ت: 833هـ/ 1429م)، وفي الحديث: الأربعون النووية للنووي (ت 676هـ/ 1277م)، وفي الفقه: الإرشاد لابن المقري (ت: 836هـ/ 1432م)، وفي النحو: ملحة الإعراب للحريري (ت516هـ/ 1123م)، والآجرومية لابن آجروم (ت: 723هـ/ 1322م)، وقطر الندى لابن هشام (ت: 761هـ/ 1360م).

وتتحفنا مصادر ترجمته بعدد كبير من شيوخه، سواء كانوا في تريم وحضرموت مسقط رأسه، أم في البلدان والمراكز العلمية التي ارتحل إليها كظفار، والهند، والحجاز (الحرمين الشريفين)، وسواء كان هؤلاء الشيوخ شيوخ تبرك أم شيوخ أخذ وتَلَقٍّ.

وخلف لنا الشلي تراثًا علميًا تمثل في مجموعة من الكتب الفقهية والعربية، ومنها كتب التاريخ والسير والتراجم والطبقات، وكتب الفلك، وعلوم الآلة، وأصبحت هذه الكتب فيما بعد مصدرًا من المصادر التي يعتمد عليها الفقهاء والمؤرخون والعلماء، منها ما طبع، ومنها ما لم يزل مفقودًا وضائعًا، وثالثًا لم يزل مخطوطًا،

وهي على النحو الآتي:

1. المشرع الروي في مناقب السادة الكرام آل أبي علوي، (موضوع الدراسة).
2. السناء الباهر بتكميل النور السافر[1].
3. نفائس الدرر في أخبار القرن الحادي عشر، أو عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر[2].
4. المنهل المورود في أخبار ملوك مكة القتاديين أهل النجدة والجود (تاريخ مكة)[3].
5. ترجمة الشيخ أبي بكر بن سالم[4].
6. مشيخة والده (مفقود).
7. ثبت، معجم مشايخه (مفقود).
8. المنحة المكية شرح التحفة القدسية في الفرائض (مفقود).
9. شرح مختصر الإيضاح للشيخ ابن حجر (ت: 974هـ/ 1566م)، والإيضاح هو إيضاح المناسك للإمام النووي (ت: 676هـ/ 1277م) (مفقود).
10. رسالة في نجاة أبويِّ النبي صلى الله عليه وسلم (مفقود).
11. شرح على أوائل جمع الجوامع للسيوطي، لم يتمَّه (مفقود).
12. رسالة مطولة في معرفة ظل الزوال لعرض مكة (مفقود).

---

(1) طبع بتحقيق: إبراهيم محمد المقحفي، الطبعة الأولى، 1425هـ/ 2004م، مكتبة الإرشاد، صنعاء.
(2) طبع بتحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، الطبعة الأولى، 1424هـ/ 2003م، مكتبة الإرشاد، صنعاء.
(3) مخطوط، وقيد الدراسة والتحقيق.
(4) مخطوط، منه نسخة ناقصة بمركز النور للدراسات والأبحاث، تريم، حضرموت.

13. رسالة في المقنطر (مفقود).
14. رسالة في معرفة اتفاق المطالع واختلافها (مفقود).
15. رسالة مطولة في علم الميقات بلا آلة (مفقود).
16. رسالة في الاسطرلاب (مفقود).
17. رسالة في ربع المجيب وشرحها[1].
18. شرح رسالة الإمام السنوسي، وهو مسودة (مفقود).
19. شرح رسالة السيوطي المسماة: صون المنطق والكلام عن فنون المنطق والكلام (مفقود).
20. شرح التسهيل (مفقود).

عاش الشلي مدة من الزمن تقدر بثلاثة وستين عامًا، قضى معظمها بمكة المكرمة، التي فضل الإقامة بها ومجاورة البيت الحرام، وتوفي بها في آخر يوم من ذي الحجة 1093هـ/ 1682م، أي سنة 1094هـ/ 1683م[2]، وصلى عليه ضحى يومها بالمسجد الحرام إمامًا بالناس الشيخ أحمد البشبيشي[3]، ودفن

(1) مخطوط، منها نسخة بمركز النور للدراسات والابحاث، تريم، حضرموت.

(2) استحسنت أن أضع تاريخ وفاة الشلي سنة 1094هـ، رغم أن جميع المصادر تشير إلى سنة 1093هـ لأمور منها: أنه توفي آخر يوم في السنة، ويحتمل أن يكون اليوم الأول من السنة اللاحقة، وعدم اعتقاد البعض أن الوفاة أول السنة أو في أوساطها، كما أن معظم المؤرخين يضعون السنة القادمة بعد شهر رمضان أو ذي الحجة، كما أنني وقفت على مخطوطة من كتابه (تاريخ مكة) نسخها تلميذه، وأرخ فيها وفاته بسنة 1094هـ، كما أنني لا ألزم غيري بما ذهبت إليه.

(3) أحمد بن عبداللطيف البشبيشي الشافعي: الإمام العالم المحقق الحجة، متضلع في علوم عدة، تصدر للإقراء والتدريس بالجامع الأزهر، حج سنة 1092هـ، وأقام بمكة يدرس، ثم عاد إلى بلده بمصر، وتوفي بها سنة 1096هـ/ 1685م (المحبي، خلاصة الأثر 1/ 238، 239ـ الزركلي، الأعلام 1/ 155).

بالمعلاة[1] بحوطة آل باعلوي. ولا يعرف شيء عن أبناء الشلي؛ إلا قول المحبي: وله عقب بمكة الآن[2]، مما يؤكد أن له أولادًا عاشوا بمكة المكرمة من بعده. ويكنى بابنه علوي؛ وهو أول أولاده[3].

التعريف بالمؤلِّف

سمى المؤلف كتابه كما في مقدمته بـ(المشرع الروي في مناقب بني علوي) [4]، في حين أن العنوان على غلاف الكتاب (المشرع الروي في مناقب السادة الكرام آل أبي علوي)، وبنو علوي هم مَنْ يعرفون في المجتمع الحضرمي بالسادة آل أبي علوي؛ المنتمين إلى علوي بن عبيدالله بن المهاجر أحمد بن عيسى (ت: 412هـ/ 1021م) ويقع في جزأين، حوى مقدمة في فضل القرابة والآل، وبابين: الأول في نسبهم وتنقلهم في الأقاليم واستقرارهم بتريم، والثاني في تراجمهم ووصف أحوالهم، وخاتمة في خرقتهم الصوفية، وقد طبع أولًا بمصر بالمطبعة الشرفية سنة 1319هـ/ 1901م، وطبع ثانية في جزأين كذلك بدون تاريخ وناشر، ووضع مقدمتها محمد أحمد الشاطري سنة 1401هـ/ 1980م، وبها فهارس للأعلام والأماكن والقبائل خلاف الأُولى، وفي الثانية حذف الكرامات التي حواها، وقد أشار في الهامش إلى أماكن الحذف، وحجته في ذلك أن هذه الكرامات ربما لا يرضى أصحابها بنشرها عنهم ولا بنسبتها إليهم، إلا أن وجود تلك الكرامات لا تنقص من قيمة الكتاب ولا من قدر مصنفه، بقدر ما تعطينا صورة عن الوضع العلمي والعقدي آنذاك[5].

---

(1) المعلاة: هي مقبرة أهل مكة، وتسمى (الثنية العليا)، وهو القسم العلوي من مكة، ويطلق اليوم على حي بين الحجون وسوقها، والمسجد الحرام (شراب، المعالم الأثيرة 78، 277).

(2) خلاصة الأثر 3/ 338.

(3) الشلي: المشرع الروي 2/ 17.

(4) المشرع الروي 1/ 3.

(5) ومع هذا لم تحظ هذه الطبعة بالشهرة والانتشار كما حظيت به الطبعة الأولى.

والكتاب أحد كتب الشلي التاريخية الأربعة المشهورة، وقد رتب تراجمه ترتيبًا ألفبائيًا من غير تقديم مؤخر عن مقدم، ولا تأخير عظيم عن أعظم[1]، فكان عليه أن يبدأ بمن اسمه إبراهيم غير أنه بدأ بمن اسمه محمد تيمُّنًا باسمه صلى الله عليه وسلم، وأسماهم بالمحمديِّين وهم كذلك، ثم ختم بمن اسمه محمد بترجمة نفسه كما يفعل بعضهم، وقد ذكرنا ذلك سلفًا، وهي الترجمة رقم (54)، وكان لها أن تأتي أول التراجم بحسب مقتضى ذلك الترتيب.

وهذه الطريقة ليست من ابتكار الشلي؛ فقد سبقه إلى ذلك الكثير، ولعل من بدأها الحميدي[2] في كتابه (جذوة المقتبس في أخبار علماء الأندلس).

ورغم أن الشلي حصر من ترجم له بقوله: (من كثر في طريق القوم زاده، وكبر في العلوم مزاده)[3]، إلا إن هذا المقياس قد خالفه بعدم ذكر بعض من اتسم بذلك رغم شهرتهم، ولا ندري هل أجهلًا منه أو نسيانًا أو تعمدًا على ما سنوضحه لاحقًا.

حوى الكتاب عددًا من التراجم بلغت (284) ترجمة على النحو الآتي:

الجزء	عدد التراجم
الأول	44
الثاني	240
الإجمالي	284

(1) المشرع الروي 1/ 169.

(2) أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي: ولد في قرطبة، مؤرخ محدث، أندلسي، كان شديد الحفظ بارعًا في الاستنتاج، ظاهري المذهب، له العديد من المؤلفات في التفسير والفقه والحديث، واللغة العربية، رحل إلى مصر ودمشق ومكة وأقام ببغداد فتوفي فيها سنة 488هـ/ 1095م (الزركلي، الأعلام 6/ 327).

(3) المشرع الروي 1/ 3.

هذه التراجم توزعت من نهاية القرن الخامس[1] إلى القرن الثاني عشر الهجريين -الحادي عشر إلى القرن الثامن عشر الميلاديين-، وما يعنينا في ذلك تراجم القرنين الحادي عشر، والثاني عشر الهجريين ـ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

وقبل أن نحلل تراجم مدة البحث، نشير إلى أن الكتاب قد حاز أهمية، فحين فرغ المؤلف من تبييض أول نسخة منه تناقلها بعض النساخ، وكان لها صدىً عظيم في الأوساط العلوية والحضرمية وفي المهجر، وأقبل على نسخه وقراءته طلاب العلم، حتى لقد أشار عبدالله بن علوي بن محمد الحداد (ت: 1132هـ/ 1719م)، على مريده أحمد بن زين الحبشي (ت: 1144هـ/ 1731م) بأن ينقل عن هذا الكتاب، ويجمع فوائد منه، فامتثل لأمره، فكان حصيلة ذلك كتابه (المسلك السوي في جمع فوائد مهمة من المشرع الروي)[2].

كما ذيَّل على (المشرع الروي) السيد عبدالرحمن بن مصطفى العيدروس (ت 1192هـ/ 1778م)، ولا توجد منه نسخة سوى نسخة خطية في سورت بالهند[3].

واعتمد على الكتاب كمصدر من مصادر معلوماتهم كُلٌّ من: المحبِّي (ت 1111هـ/ 1698م) في كتابه (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر)[4]، والحبشي (ت 1144هـ/ 1731م) في كتابه (شرح العينية)[5]، والزركلي (ت 1396هـ/ 1976م)

---

(1) بترجمته لمحمد بن علوي بن عبيدالله بن أحمد المهاجر، وترجمته لابنه علوي (ت 513هـ/ 1119م)، وبسنة وفاة ابنه علوي استدللنا على وفاة الأب (محمد) بأنها في نهاية القرن الخامس، رغم أن المؤلف لم يحدد سنة الوفاة (الشلي: المشرع الروي 1/ 191، ترجمة رقم (31).

(2) المسلك السوي: 48.

(3) مجلة الرابطة العلوية، المجلد الاول، 1347ه/ 1927م، 111.

(4) خلاصة الأثر 1/ 78، 90، 94، 134، 165، 2/ 2، 23، 94، 109، 3/ 37ـ42، 114، 116 4/ 26، 33، 103، 203.

(5) شرح العينية 139، 149.

في كتابه الموسوعي (الأعلام)[1].

أولًا: عدد التراجم: بعد عملية الإحصاء والتتبع لتراجم مدة الدراسة، وجدنا أن عدد التراجم بلغت (119) ترجمة، أي بنسبة ٪42، منها (11) ترجمة في الجزء الأول، والبقية (108) في الجزء الثاني، أرّخ لوفاة بعضها، وترك وفاة بعضها الآخر، وعاصر آخرين كانوا أحياء حين تدوين كتابه، وذلك على النحو الآتي:

تراجم مدة الدراسة	العدد
مؤرخة وفياتهم	85
مجهولو الوفاة	24
تراجم لشخصيات عاصرها	10
الإجمالي	119

وتبين أن آخر ترجمة أرخ لوفاتها كانت سنة 1091هـ/ 1679م[2]، أي قبل وفاته بأقل من ثلاث سنوات، وهذا يعطي دلالة على سنة كتابة الكتاب في هذه المدة، في حين أن هناك ترجمة وفاتها سنة 1113هـ/ 1701م، وهي بعد وفاة المؤلف، إلا أن ناشر الكتاب قد تنبه لذلك، وأشار إلى أن المؤلف قد ترك فراغًا فوافته المنية فأكمل ذلك الناشر[3]، وليته فعل في بقية التراجم.

ثانيًا: الأسر: تنوعت تراجم الشلي على أسر آل أبي علوي وكاد يذكرها كلها، ومن أكثر الأسر ذكرًا أسرة العيدروس، ولعل فيهم من كثر من رجالها على شرط المؤلف، أو لعل هناك قرابة نجهلها قد لعبت دورًا في ذلك، ومن هذه الأسر: السقاف، وآل الشيخ أبي بكر بن سالم، وباحسن، وابن سميط، وابن شهاب،

(1) الأعلام 2/ 62، 64، 3/ 70، 4/ 39.
(2) الشلي: المشرع الروي 2/ 48، ترجمة رقم (80).
(3) المصدر نفسه 2/ 76، ترجمة رقم (109).

وخرد، والجفري، والحبشي، وبافقيه، والبيض، في حين أن هناك أسماء أسر قد انقرضت أو دخلت مسمياتها في مسمى أسر قائمة الآن من مثل: الشلي، وبافرج، وعوهج، والحديلي، وحمدون، وكريشه، وباشيبان.

كما أننا نأخذ عليه تجاهله ذكر بعض الأسر الشهيرة، وشهرة رجالها من مثل أسرة العطاس.

ثالثًا: أهمية التراجم: تكتسب تراجم مدة الدراسة أهمية خاصة عن غيرها من تراجم الكتاب، فضلًا عن أهمية المعاصرة والمعاينة والمشاهدة، وذلك على النحو الآتي:

1. منها تراجم لأفراد أسرته، فقد ترجم لجده أحمد بن أبي بكر الشلي (ت 1004هـ/ 1596م)[1]، وعمه محمد بن أحمد الشلي (ت 1040هـ/ 1630م)[2]، ووالده أبي بكر بن أحمد الشلي (ت 1053هـ/ 1643م)[3]، وأخيه أحمد بن أبي بكر الشلي (ت 1057هـ/ 1647م)[4]، فضلاً عن ترجمته الذاتية[5].

واتصاله الأسري بهذه الشخصيات وارتباطه بها ومعاشرته إياها، أنتج عنه تراجم أكثر مصداقية من أية تراجم أخرى.

2. منها تراجم لشيوخه في مساره العلمي وارتحاله، سواء في تريم أو في الحجاز (الحرمين) أو غيرها، من أمثال: عبدالرحمن بن علوي بافقيه (ت 1047هـ/ 1637م)[6]،

(1) المصدر نفسه 2/ 53.
(2) المصدر نفسه 1/ 172.
(3) المصدر نفسه 2/ 20.
(4) المصدر نفسه 2/ 46.
(5) المصدر نفسه 2/ 17.
(6) المصدر نفسه 2/ 132.

وأحمد بن حسين بلفقيه (ت: 1048هـ/ 1638م)[1]، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب (ت: 1061هـ/ 1651م)[2]، ومحمد بن علوي السقاف (ت: 1071هـ/ 1661م)[3].

وترجمة الطالب لشيخه تحوي معلومات صادقة في أغلب الأحيان، وتحوي جزئيات يجهلها الكثير لارتباط الطالب بالشيخ وطريقة تدريسه، وغير ذلك.

3. زملاؤه ورفقاؤه في مرحلة الطلب العلمي، أو ممن التقى بهم، بقوله: «رفيقي في الطلب»[4]، أو «اجتمعت به»[5]، من مثل: محمد الباقر بن عمر باحسن (ت: 1079هـ/ 1669م)[6]، وأحمد بن عبدالرحمن بلفقيه[7]، وعمر بن عبدالله فقيه[8]، وجميل جدًّا أنْ يترجم الشخص لزميل دربه، وكأنه يترجم لنفسه.

رابعًا: مكان الميلاد وتاريخه: رغم أن تراجم الشلي في كتابه لأعلام من آل أبي علوي، الذين كانت مدينة تريم موطنهم ومستقرهم، فإن مكان ميلاد كل هؤلاء لم يكن بتريم، بل كان في تريم وضواحيها، وفي خارجها من مناطق حضرموت، ومناطق اليمن، وخارج اليمن كما تشير إليه الإحصائية اللاحقة، وهذا يدل دلالة على هجرات الحضارم عامة، وهؤلاء خاصة، وانتشارهم في مناطق العالم:

(1) المصدر نفسه 2/ 55.
(2) المصدر نفسه 2/ 31.
(3) المصدر نفسه1/ 192.
(4) المصدر نفسه 2/ 61.
(5) المصدر نفسه 2/ 203.
(6) المصدر نفسه 2/ 13.
(7) المصدر نفسه 2/ 61.
(8) المصدر نفسه 2/ 247.

مكان الميلاد	عدد التراجم
تريم وضواحيها (قسم، عينات، روغة، بيت مسلمة)	96 منهم، 15 في الضواحي
سيئون وضواحيها (مريمة، وتريس)	4
مناطق الساحل	3
مناطق اليمن (لحج)	1
الحجاز (مكة وجدة)	8
ظفار	2
الهند	2
مجهولو الميلاد	3
الإجمالي	119

ولم يولِ الشلي اهتمامًا كبيرًا بتاريخ الميلاد كما أولاه في تاريخ الوفاة، وهو مع هذا لم يهمله البتة، فأحيانًا يذكر سنة الميلاد[1]، بل وفي حين آخر يذكر معها اليوم والشهر[2]، ولعل هذا راجع للمادة العلمية للمترجم له.

خامسًا: مكان الوفاة وتاريخها: بما أننا في هذه الورقة العلمية قد اخترنا تراجم الشلي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، وأحصيناهم بعدد (119) ترجمة من إجمالي تراجمه، فإن العدد الأكثر منهم توفوا في القرن الحادي عشر، والقليل منهم في القرن الثاني عشر، وهم من أرخ وفياتهم أو من المعاصرين له، كما أن ممن لم يؤرخ وفياته قد توفي في القرن الحادي عشر، كما في الإحصائية الآتية:

(1) المصدر نفسه 1/ 172، 2/ 48.
(2) المصدر نفسه 2/ 200.

تاريخ الوفاة	عدد التراجم
القرن الحادي عشر	84
القرن الثاني عشر	1
مجهولو الوفاة	24
معاصرون	10
الإجمالي	119

ولم يكن مكان الوفاة في تراجمه واحدًا دون شك، وليس بالضرورة أن يكون مكان الميلاد واحدًا، نتيجة الهجرة والانتشار في بلاد الإسلام، وبطريقة إحصائية وبالتعقب والتتبع يمكن أن نحدد حركة الهجرة والانتشار بمقارنتها بمكان الميلاد على النحو الآتي:

مكان الوفاة	عدد التراجم
تريم وضواحيها	47
شبام وسيئون وضواحيها	3
مناطق الساحل (الشحر، والمكلا)	7
دوعن	2
مناطق اليمن (عدن، الوهط، زيلع، المخا)	7
الحجاز (مكة، والمدينة)	18
ظفار	2
الهند (حيدر أباد، الدكن، بروج، بيجافور)	12
مجهولو المكان	11
أحياء ومعاصرون	10
الإجمالي	119

وفي ذكره لتاريخ الوفاة كان حريصًا على تحديد اليوم والشهر[1]، خاصة في التراجم التي حضر وفاتها في مكة، ومن حضرها من الأعيان والسلاطين[2]، كما يحدد مكان القبر أكان في تريم في (مقبرة زنبل)[3] مقبرتهم التي يقبرون فيها موتاهم إلى اليوم، أو في مكة في (المعلاة)[4]، أو (الشبيكة)[5]، أو (البقيع) بالمدينة المنورة[6]، بل إنه يذكر ما أقيم على القبر من بناء كقبة[7] أو نحوه، وحين لم يعرف تاريخ الوفاة لم يأنف ذكر ذلك، بقوله: «لم أقف على تاريخ وفاته»[8]، أو «لم يحضرني تاريخ وفاته»[9]، وقد حاولنا البحث عن تاريخ وفاة المجهولين فأمكننا من العثور على القليل منهم.

سادسًا: مصادر التراجم: اعتمد الشلي في كتابه على عدد من المصادر، كان قد ذكرها في مقدمة كتابه، لكن نجد أن هذه المصادر هي لتراجمه في القرن العاشر وما قبله، وهي معروفة في التاريخ الحضرمي، لكن في مصادره في مدة الدراسة لم يشر إلى شيء منها، ربما لعدم وجودها آنذاك؛ إذ إن مصادر القرن الحادي عشر كانت بعد كتابه، سواء كانت الحضرمية أو الإسلامية كـ(شرح العينية)[10]، أو (خلاصة

---

(1) المصدر نفسه 2/ 59، 103، 104، 175، 177، 200، 203، 221.

(2) المصدر نفسه 1/ 192، 2/ 227.

(3) المصدر نفسه 1/ 189، 2/ 29، 46.

(4) المصدر نفسه 2/ 81، 130.

(5) المصدر نفسه 2/ 60، والشبيكة: بين مكة والزاهر على طريق التنعيم (ابن شمايل، مراصد الاطلاع 2/ 782).

(6) الشلي: المشرع الروي 2/ 100.

(7) المصدر نفسه 2/ 83.

(8) المصدر نفسه2/ 94.

(9) المصدر نفسه 2/ 87.

(10) شرح العينية للحبشي: هي شرح قصيدة شيخه عبدالله بن علوي بن محمد الحداد (ت1132هـ/ 1719م) ومطلعها: يَا سَائِلِي عَنْ عَبْرَتِي وَمَدَامِعِي... وَتَنَهُّدٍ تَرْتَجُّ مِنهُ أَضَالِعِي، ذكر فيها عددا من علماء الأمة الإسلامية ورجال التصوف وشيوخ أسرته آل أبي علوي في (139) بيتًا.

الأثر)[1]، لذا فإن مصادر معلوماته هنا هي على النحو الآتي:

- ما اكتسبه من معلومات لمترجميه لمعايشته لهم، واحتكاكه بهم، وهم من أسرته، وشيوخه، وزملائه، ورفقائه.
- المشاهدة والعيان من غيرهم والإخبار بذلك.
- ما وصل إليه من أخبار ومعلومات عمن سأل عنهم من مترجميه الذين بعدوا عنه؛ إذ ألّف كتابه في مكة مكان استقراره، مما جعله في هذا تصل إليه بعض المعلومات الخاطئة، وربما التناقل والأخبار كانت سببًا في الزيادة والنقصان.
- التراجم الفردية والذاتية[2] لبعض تراجمه أشار إليها في صلب الترجمة، وهي من الصحة والقوة بمكان.

سابعًا: الحياة العلمية: أعطت تراجم الشلي صورة عن الحياة العلمية في حضرموت في مدة الدراسة وما قبلها، فمن مظاهر هذه الحياة وملامحها تلك المقررات الدراسية، فكان أول مقرر على الطالب بعد إجادته قراءة القرآن الكريم حفظه، فنجد الكثير من هؤلاء قد حفظه، فضلًا عن قراءته وترتيله، وبالأخص منهم من ولد بتريم، فقد استخدم لهم صياغة واحدة مسجوعة بقوله: (ولد بتريم وحفظ القرآن العظيم)[3]، مما حدا بالكاتب أمير البيان شكيب أرسلان[4] بعد قراءته

(1) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ترجم لأبرز الشخصيات الإسلامية التي توفيت بين 1001 ـ 1100هـ / 1592 –1686م على امتداد العالم الإسلامي، واشتمل على (1289) ترجمة.

(2) الشلي: المشرع الروي 2/ 104، 249.

(3) المصدر نفسه 1/ 171، 188، 2/ 20، 76، 138.

(4) شكيب بن حمود أرسلان: عالم بالأدب، والسياسة، مؤرخ، ينعت بأمير البيان، من أعضاء المجمع العلمي العربيّ، اضطلع بالقضايا العربية وتحمس لها، فما ترك ناحية منها إلا تناولها تفصيلًا وإجمالًا، قام بسياحات كثيرة في أوربا وأمريكا وبلاد العرب، توفي بلبنان سنة 1366هـ/ 1946م (الزركلي، الأعلام 3/ 173).

للكتاب أن يقول كلمته الشهيرة: (إذا كان في العمر بقية أريد أن أؤلف كتابًا أسميه «الحجر الكريم في من ولد بتريم وحفظ القرآن العظيم»).

بعد ذلك تأتي مرحلة التحصيل العلمي والاستزادة من العلوم بأنواعها وأصنافها، وبمختلف تخصصاتها، إذ يذكر أسماء تلك الكتب، فمثلًا في العقيدة، وعلوم القرآن، تذكر كتب العقيدة الغزالية للغزالي (ت 505هـ/ 1111م)[1]، والتبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ت676هـ/ 1277م)[2]، والجزرية للجزري (ت 833هـ/ 1429م)[3]، والشاطبية للشاطبي (ت950هـ/ 1193م)[4]، وفي الحديث تأتي الأربعون النووية[5]، وألفية الحافظ العراقي (ت 806هـ/ 1403م)[6].

وفي الفقه يأخذ الطالب من كتب الفقه الشافعي؛ إذ تبرز كتب النووي (ت676هـ/ 1277م) كالمنهاج[7]، والإرشاد لابن المقري (ت836هـ/ 1432م)[8]، وجامع المختصرات للنشائي (ت757هـ/ 1356م)[9]، والإمداد لابن حجر الهيتمي (ت974هـ/ 1566م)[10]، وفتح الجواد للرملي (ت957هـ/ 1201م)[11]، والمنهج لزكريا الانصاري (ت926هـ/ 1520م)[12]، وورقات الأصول لإمام

(1) المشرع الروي 1/ 184، 2/ 61.
(2) المصدر نفسه 2/ 138.
(3) المصدر نفسه 1/ 172، 184.
(4) المصدر نفسه 2/ 100.
(5) المصدر نفسه 2/ 97.
(6) المصدر نفسه 2/ 48.
(7) المصدر نفسه 1/ 172.
(8) المصدر نفسه 1/ 172، 2/ 44.
(9) المصدر نفسه 1/ 172.
(10) المصدر نفسه 1/ 172.
(11) المصدر نفسه 1/ 172.
(12) المصدر نفسه 2/ 48.

الحرمين الجويني (ت478هـ/ 1085م)[1].

أما علم النحو فمن مقرراته: ملحة الإعراب للحريري (ت516هـ/ 1123م)[2]، وألفية ابن مالك (ت 672هـ/ 1273م)[3]، والآجرومية (ت723هـ/ 1322م)[4]، وقطر الندى لابن هشام (ت 761هـ/ 1360م)[5].

وفي التصوف تبرز كتب الإمام الغزالي (ت505هـ/ 1111م) كالإحياء [6]، وبداية الهداية[7]، ومنهاج العابدين[8]، وعوارف المعارف للسهروردي (ت 632هـ/ 1234م)[9]، وأذكار النووي (ت676هـ/ 1277م)[10].

في حين أن هناك علومًا قد تزودوا منها ونهلوا من حياضها لم يمن علينا الشلي بذكر شيء من مقرراتها.

وفي أثناء التحصيل العلمي كان الطالب يرتحل إلى المراكز العلمية للأخذ عن شيوخها، فكانت هناك الرحلة العلمية كملمح آخر من ملامح هذه الحياة، وبرز لهذا شكلان من أشكال هذه الرحلة:

الرحلة الداخلية بين المراكز العلمية الحضرمية، أو بينها وبين مراكز العلم اليمنية، فارتحل طلاب ضواحي تريم إلى تريم[11]، كما ارتحل بعضهم إلى

(1) المصدر نفسه 2/ 46.
(2) المصدر نفسه 1/ 172، 2/ 102.
(3) المصدر نفسه 2/ 48، 100.
(4) المصدر نفسه 2/ 17، 31.
(5) المصدر نفسه 2/ 102، 127.
(6) المصدر نفسه 2/ 88، 131.
(7) المصدر نفسه 2/ 138.
(8) المصدر نفسه 2/ 56.
(9) المصدر نفسه 2/ 131.
(10) المصدر نفسه 1/ 174.
(11) المصدر نفسه 2/ 49، 125.

مناطق الساحل[1]، ووادي دوعن[2]؛ إذ كان يسمى وادي الفقهاء، بل إلى عدن[3]، والوهط[4]، وزيلع[5]، والمخا[6].

الرحلة الخارجية: إلى مراكز العالم الإسلامي، كالحرمين الشريفين[7]، ومصر[8]، كما وصلوا إلى مناطق أخرى ربما لطلب العلم أو التجارة ونشر الإسلام كالهند[9]، والسواحل[10]، وظفار[11].

ولعل الرحلة إلى الحرمين الشريفين التي من أهدافها أداء النسكين من أهم هذه الرحلات؛ إذ تبرز معها ومن غيرها ظاهرة الجوار، فيجاور الطالب بهما أعوامًا عديدة قد تصل إلى عشر سنوات، ثم يعود إلى مسقط رأسه[12]، أو أن بعضهم يحبذ الإقامة بهما حتى وفاته[13].

ومع أن الميزة المشتركة لتلك التراجم هي اصطباغها بالصبغة الصوفية، تلك الصبغة التي اصطبغتها حضرموت في حياتها عامة، والعلمية على وجه الخصوص، وتفوقهم كذلك في العلوم الشرعية، وبالأخص علم الفقه، فإنه قد ظهرت هناك

(1) المصدر نفسه 2/ 29، 49، 123.
(2) المصدر نفسه 2/ 44، 181.
(3) المصدر نفسه 1/ 174، 2/ 49.
(4) المصدر نفسه 1/ 192، 2/ 29.
(5) المصدر نفسه 1/ 176.
(6) المصدر نفسه 2/ 102، 128.
(7) المصدر نفسه 1/ 171، 2/ 53.
(8) المصدر نفسه 2/ 77.
(9) المصدر نفسه 1/ 185، 2/ 31.
(10) المصدر نفسه 2/ 45، 123.
(11) المصدر نفسه 2/ 17.
(12) المصدر نفسه 2/ 13، 31.
(13) المصدر نفسه 2/ 16، 60.

تخصصات أخرى إلى جانب هذه العلوم، فكان منهم من أجاد علم الأنساب والتاريخ[1]، وعلوم الرمل[2]، والهيئة[3]، والكيمياء[4]، وغيرها من العلوم ليدل ذلك التفوق دلالة قاطعة على أن هذه العلوم كانت لها الحلقات العلمية والمقررات التدريسية، وإن سكت عنها الشلي وغيره.

ولهذا فقد جلس هؤلاء الشيوخ للإقراء والتدريس[5] في المؤسسات العلمية الموجودة آنذاك كالمساجد، والمدارس، والبيوت وغيرها، حتى قُصدوا من جهات بعيدة، وارتُحل إليهم، وأصبحوا أصحاب الرحلة[6]، كما أنهم لم يكتفوا بذلك في بلدانهم فعقدوا تلك الدروس في بلد الارتحال كالحرمين الشريفين، والهند[7]، حتى إنهم تولوا التدريس في الحرم المكي الشريف[8].

اشتهر هؤلاء الشيوخ وبرزوا، ومن أدلة ذلك العدد الكبير من الطلاب، فضلًا عن نتاجهم العلمي في شتى العلوم، ورغم قلته في علماء حضرموت

(1) المصدر نفسه 2/ 48، 168.
(2) علم الرمل: علم يعرف به الاستدلال على أحوال المسألة حين السؤال بأشكال الرمل؛ وهي اثنا عشر شكلًا على عدد البروج، وأكثر مسائل هذا الفن أمور تخمينية مبنية على التجارب (القنوجي، أبجد العلوم 407).
(3) علم الهيئة: هو من أصول الرياضي وهو علم يبحث فيه عن أحوال الأجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث الكمية والكيفية والوضع والحركة اللازمة لها وما يلزم منها (القنوجي، أبجد العلوم 556).
(4) الشلي: المشرع الروي 2/ 170، وعلم الكيمياء: هو علم يعرف به طرق سلب الخواص من الجواهر المعدنية وجلب خاصية جديدة إليها وإفادتها خواصًا لم تكن لها (القنوجي، أبجد العلوم 489).
(5) الشلي: المشرع الروي 1/ 179، 2/ 31.
(6) المصدر نفسه 2/ 44.
(7) المصدر نفسه 1/ 185، 2/ 86.
(8) المصدر نفسه 2/ 48، 81، 85.

مقارنة بعلماء بلاد الإسلام، فإن المؤلف قد أشار إلى شيء من ذلك على وجه الإجمال[1]، أو على وجه التفصيل والذكر[2]، وكان أكثره في التصوف، ثم يأتي الفقه، والعلوم الأخرى.

ثامنًا: القضاء: وظيفة دينية سياسية اجتماعية يقام بها العدل، وينصف بها المظلوم، وتستقيم بها المجتمعات، لذا فإن الأحرى بإقامتها هو السلطان بتكليفه العلماء، ولذا فقد انبرى جماعة منهم بتوليه في مناطقهم، رغم أن بعضهم كان يعرض عليه فلا يقبله[3]، وكانوا يعتزلون القضاء لمشاكل أشار المؤلف إلى بعضها -وسنذكر جزءًا منها فيما بعد- ولأن مدينة تريم قد أخذت الحيز الأكبر من الكتاب، فكان لها أن تأخذ الحيز الأكبر في عدد القضاة المذكورين[4]، فلم ينسَ المؤلف أن يتحفنا بذكر قضاة في مناطق أخرى كعَيْنات[5]، وتَرِيْس[6]، وسيئون، كما أن هناك أُسرًا بعينها قد توارثت القضاء كأسرة آل طه بن عمر السقاف بسيئون[7].

تاسعًا: الأحداث والوقائع التاريخية: رغم كثرة الأحداث والوقائع التاريخية في مناحي الحياة في حضرموت في مدة الدراسة، فإن الشلي بخل علينا بذكر عدد منها، وربما أن النظرة الصوفية للتاريخ والابتعاد عن تدوين تلك الأحداث وما ارتبط منها بالسياسة هي ميزة مؤرخي حضرموت، ومع هذا فهناك ثلاث وقائع أشار إليها

(1) المصدر نفسه 1/ 179، 2/ 48.
(2) المصدر نفسه 2/ 20، 147.
(3) المصدر نفسه 2/ 132.
(4) المصدر نفسه 2/ 56، 77.
(5) المصدر نفسه 2/ 88، وعينات: قرية من ضواحي تريم، تبعد عنها مسافة (8) كم شرقًا (السقاف، إدام القوت 974).
(6) الشلي: المشرع الروي 2/ 123 وتريس: قرية تبعد عن سيئون (7) كم غربًا (السقاف، إدام القوت 650).
(7) الشلي: المشرع الروي 2/ 125.

لارتباطها الوثيق بالمترجم له، وشاهد عيان عليها:

الأولى: مسألة رؤية الهلال في دخول رمضان وشوال سنة 1047هـ/ 1637م: وهي أن ثلاثة شهدوا برؤية الهلال يوم التاسع والعشرين قبل طلوع شمسه، ثم قامت بينة برؤية الهلال بعد غروب الشمس ليلة الثلاثين، فقبل الرؤية الثانية القاضي أحمد بن حسين بلفقيه (ت 1048هـ/ 1638م)، وحكم بثبوت دخول شوال، وأفتى القاضي أحمد بن عمر البيتي (ت 1050هـ/ 1640م)، برد شهادتهم وقبول شهادة الأولين، وألف كل واحد منهما رسالة في بيان ما ظهر له، فسمى البيتي رسالته (تحرير المقال لما وقع لحاكم تريم إذ ذاك في دخول شوال)[1].

اختلفت فتاوى علماء حضرموت في هذه الواقعة، فأرسلوا يستفتون علماء الحرمين، فاختلفت فتاواهم أيضًا، وكان الشلي يؤيد رأي بلفقيه.

الثانية: مسألة النذر: وهي أن عبدالله بن شيخ العيدروس (ت944هـ/ 1537م)، نذر لابنه علي (ت 1041هـ/ 1631م) ببعض العقار دون أخويه شيخ (ت1041هـ/ 1631م)، ومحمد (ت 1034هـ/ 1624م)، مما أدى إلى وقوع خصومه بين الإخوة، وكان ذلك في عهد القاضي أحمد بن حسين بلفقيه، فقد سعى شيخ في إبطال النذر عند القاضي، مما حدا بأخيه علي أن يشي بالقاضي عند السلطان[2]، فيعزل السلطان القاضي بلفقيه، ويولي القضاء تلميذه حسين بن عمر بافقيه، الذي حكم بصحة النذر، ومع أن المسألة خلافية بين الفقهاء، لم يسكت عنها الشلي، فأخذ يورد لنا من أيّد ومن عارض تلك المسألة من فقهاء حضرموت والعالم الإسلامي[3].

(1) المصدر نفسه 2/ 56، 77.

(2) لعله السلطان: بدر أبو طويرق (ت977ه/ 1570م) (ابن هاشم، تاريخ الدولة الكثيرية 56).

(3) ممن أفتى بعدم الصحة شيخ الإسلام أبو زكريا الأنصاري، وعبدالرحمن بن زياد، والكمال الرداد، وأبو قضام، ومن أفتى بالصحة المزجد، وعبدالله بافضل، وعبدالله بامخرمة، وابن حجر الهيتمي.

الثالثة: تطلع إمام الزيدية المؤيد بالله محمد بن القاسم (ت 1054هـ/ 1644م) إلى مد نفوذه وسيطرته إلى حضرموت، فكتب وزيره وأخوه الحسن لسلطان حضرموت[1] وأعيانها يدعوهم إلى طاعته، فأجابه السلطان برسالة طويلة من إنشاء علي بن عبدالله بن شيخ العيدروس (ت 1041هـ/ 1631م)[2]، واذا كانت الفرصة غير مواتية للإمام المؤيد لتحقيق حلمه، فأن أخاه الامام المتوكل إسماعيل بن القاسم[3] قد تهيأت له الاسباب لتحقيق هدفه وحلم أخيه.

نستنتج من هذه الوقائع التاريخية أن الاختلاف والتباين في المسائل الدينية واقع بين العلماء لا محالة، دون تجريح، محافظين على الود فيما بينهم، فتجري بينهم المناظرات، ويناصرها العلماء من كل فريق، ويسن كل منهم اليراع في ذلك.

كما نستنتج تأثير العلماء على السلاطين وأصحاب القرار، وتبرز أسر في هذا التأثير، حتى عبر عنها الشلي بقوله: «إن السلطان طوع كلمته يتصرف بما شاء في مملكته، وكان يأتيه إلى بيته»[4]، فهل لمركزهم الاجتماعي والمالي سبب في ذلك؟!

عاشرًا: الجوانب الشخصية للمترجمين: يذكر الشلي فيما يذكره من معلومات عن مترجميه بعضًا من أمورهم الشخصية، ربما يكون للبعض منها تأثيره الاجتماعي من تقلد البعض أمور المنصبة، وإكرام الضيوف والفقراء والمحتاجين والمعوزين.

---

(1) وهو السلطان: بدر بن عبدالله بن عمر الكثيري (ت 1075ه/ 1664م) (ابن هاشم، تاريخ الدولة الكثيرية 101).

(2) الشلي: المشرع الروي 2/ 224، وأخطأ في جعل الوزير الحسن إماما بديلا عن أخيه المؤيد محمد.

(3) المتوكل إسماعيل بن القاسم الهادي: الإمام الزيدي صاحب اليمن، استولى على حضرموت وسائر اليمن، وصنف كتبًا، وتوفي سنة 1087هـ/ 1676م (المحبي، خلاصة الأثر 1/ 411 ـ الزركلي، الأعلام1/ 322).

(4) المصدر نفسه 2/ 223.

وتبرز في المجتمع بعض الظواهر السيئة فيعنف عليها، وينكرها العلماء، كشرب الدخان مثلًا[1]، كما تعتري البعض منهم الحدة الشديدة التي تجاوز الحد[2].

وتأتي مسألة الزواج والإقبال عليه والإكثار منه والعزوف عنه من المعلومات التي تورد بكثرة في كتب التراجم والطبقات، والشلي مثل غيره في ذلك، يذكر لنا من هذه الصورة ممن لم يتزوج[3]، في حين أنه سكت عمن كان مثنّيًا أو مثلّثًا أو مربّعًا، أو من كان مزواجًا كحال كثير من العلماء، وكأنه معترض على ذلك. وهناك أمور أخرى يستشفها الدارس من تراجم هذه الأعلام.

حادي عشر: الملاحظات: من الطبيعي لهذا الكتاب كعمل ضخم عن حضرموت ألّفه صاحبه في مكة، أن تكون هناك بعض الملاحظات والهنات، وكونه عملًا بشريًا شأنه شأن كل الأعمال البشرية يعتريها النقص والخطأ، وهي لا تقلل من قيمته وأهميته العلمية، بل يعد من أوائل الكتب التي اهتمت بتاريخ حضرموت وأعلامها إذا ما قورن بغيره من المصادر المتقدمة عليه؛ إذ امتاز بحسن التبويب والترتيب والمنهجية العلمية الواضحة والسليمة، ومع هذا تظل هناك بعض الملاحظات، مثل:

1. استخدام المؤلف في كتابه المحسنات البديعية من السجع والجناس، بكثرة غالبة، حتى ليخيَّل لقارئه أنه أمام مقامة أدبية، فضلًا عن إطلاق الألقاب بصورة مبالغ فيها[4]، وهي ظاهرة تفشَّتْ في نتاج ذلك العصر.
2. لم يكن المؤلف مكثرًا من إيراد كرامات المترجم لهم، كما يفعل من سبقوه،

---

(1) المصدر نفسه 2/ 93.
(2) المصدر نفسه 2/ 202.
(3) المصدر نفسه 2/ 120، 249.
(4) المصدر نفسه 1/ 179، 2/ 131، 221.

فقد ذكر القليل منها، وأشار بالإجمال لغيرها دون ذكرها، ويمكن للباحث استنتاج بعض الدلالات التاريخية منها.

3. نسيان ذكر وفيات بعض الأعلام المترجم لهم أو تجاهلها، كما أوضحت ذلك سلفًا.

4. نسيان ذكر أعلام من الشهرة بمكان أو تجاهلها، ذكرتهم كتب تراجم القرن الحادي عشر، مثل: (شرح العينية)، و(خلاصة الأثر)، وهم على شرط المؤلف، ومن أهم هؤلاء عمر بن عبدالرحمن العطاس (ت 1075هـ/ 1664م)؛ إذ يقول فيه الحبشي:

وأبي حسين عمر العطاس من صار من أهل اليقين بموضعِ[1]

فقد كان عالمًا عاملًا داعيًا إلى الله بقوله وفعله وحاله، وقد أثنى عليه غالب صالحي قطره وعصره، فلم يذكره الشلي مع أنه ترجم لبعض تلاميذه، منهم عبدالله ابن علوي الحداد.

وعندما أتم المؤلف كتابه نسخ منه نسخة فأرسلها من مكة إلى تريم، فقرئ في مسجد المحضار، فحضر كل علويٍّ وسمع منقبة أهله، فجاء الفقيه علي بن أحمد بامصباح من حريضة[2] يريد أن يسمع مناقب شيخه وحبيبه العطاس، فمر عليه القارئ على كل قبيلة إلا العطاس، فرجع إلى حريضة فقصد المشهد وفيها علي بن حسن العطاس (ت 1172هـ/ 1758م) فقال له: يا سيدي علي: آل العطاس ليسوا من آل أبي علوي!؛ لأن الشلي صنف (المشرع) ولم يذكرهم، فتبسم السيد علي، وقال: نحن نؤلف للشيخ عمر العطاس مشرعًا يعدل مشرع الشلي كله، فألف

(1) شرح العينية 261.

(2) حريضة: عاصمة وادي عمد وقاعدته، تبعد عن سيئون مسافة (100) كم غربا (السقاف، إدام القوت 283).

(القرطاس في مناقب العطاس)، في ثلاث مجلدات في ترجمة شخص واحد[1].

وممن لم يذكرهم كذلك: أحمد بن أبي بكر بن سالم بن شيخان (ت 1091هـ/ 1680م)، والحامد بن أبي بكر بن سالم (ت 1030هـ/ 1618م)، مع أنه ترجم لأخيه الحسين، وكذا عمر بن الحامد (ت 1116هـ/ 1700م)، وعمر بن الحسين (ت 1126هـ/ 1710م)، والفقيه عبدالله بن أحمد بلفقيه (ت 1112هـ/ 1697م)، -أبو العلامة عبدالرحمن (ت 1162هـ/ 1650م) الملقب (علامة الدنيا) -مع أنه كان بمكة.

1. غياب تراجم العنصر النسائي في تراجمه، رغم وجودهن، شأنه في هذا شأن معظم كتب التراجم والطبقات الحضرمية.

وهناك ملحوظات أخرى على الكتاب اكتفينا بما ذكرناه، تاركين غيرها لتناولها في مناسبات قادمة، تسعف بها الأيام.

الخاتمة

- إن كتب الطبقات والتراجم تتضمن معلومات مهمّة تبلورُ ما ورد في المصادر الأخرى.
- اشتملت كتب الطبقات والتراجم على مادة تتعلق بالجوانب الاجتماعية والعلمية والسياسية التي تهم الباحث موزعة على التراجم.
- يعد كتاب: «المشرع الروي» من أفضل ما صنف ـ بحسب علمي ـ في تراجم أسرة آل أبي علوي الحضرمية.
- دعوة الباحثين والدارسين لدراسة كتب التراجم والطبقات الحضرمية لأهميتها في الكتابة التاريخية.

(1) باجندان، اللوامع البينات 2/ 569.

قائمة المصادر والمراجع:

◆ **ابن جندان، سالم بن أحمد باعلوي (ت ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)**

1. اللوامع في ذكر من وفد إلى مولى عينات، (مخطوط).

◆ **الحبشي، أحمد بن زين (ت ١١٤٤هـ/ ١٧٣١م)**

2. شرح العينية، دار التراث، دون تاريخ.
3. المسلك السوي في جمع فوائد مهمة من المشرع الروي، الطبعة الأولى، 1425هـ/ 2004م، دار مقام الإمام أحمد بن زين، حضرموت.

◆ **الزركلي، خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)**

4. الأعلام، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م، دار العلم للملايين، لبنان.

◆ **السقاف، عبد الرحمن بن عبيد الله (ت١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)**

5. إدام القوت معجم بلدان حضرموت، تحقيق محمد بن أبي بكر باذيب وآخرون، الطبعة الأولى، 1426هـ/ 2005م، دار المنهاج، جدة، السعودية.

◆ **شراب، محمد حسن**

6. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،1411هـ.

◆ **ابن شمائل، عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي (ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م)**

7. مراصد الأطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، الطبعة: الأولى، 1412هـ/ 1992م، دار الجيل، بيروت.

◆ **الشلي، محمد بن أبي بكر (ت ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م)**

8. المشرع الروي في مناقب السادة الكرام آل أبي علوي، الطبعة الأولى، 1319هـ/ 1901م، المطبعة العامرة الشرفية، مصر.

◆ القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م)

9. أبجد العلوم، الطبعة: الطبعة الأولى 1423 هـ/ 2002 م، دار ابن حزم، بيروت.

10. مجلة الرابطة العلوية، المجلد الاول، ربيع الاول والثاني، 1347هـ/ 1927م.

◆ المحبي، محمد أمين بن فضل الله (ت ١١١١هـ/ ١٦٩٨م)

11. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

◆ ابن هاشم، محمد العلوي (ت١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م)

12. تاريخ الدولة الكثيرية، الطبعة الأولى، 1423هـ/ 2002م، تريم للدراسات والنشر، اليمن.

المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث وضرورة دراسة نتاجهم العلمي
(المؤرخ: المطهر بن محمد الجرموزي (١٥٩٤م / ١٦٦٦م) أنموذجا)

أ.م. د/ عبدالحكيم عبدالمجيد الهجري[1]

ملخص البحث:

يعاني التاريخ اليمني من غياب منهجية وطنية قومية تنتهَج علميًّا في كتابة التاريخ فضلًا عن غياب استراتيجية واضحة للدراسات العليا تراعي التنوع والفوز في الجيد للمختصين في جوانب الدراسة والبحث، وفضلًا عن غياب قانون وطني يحسم ملكية الموروث التاريخي والحضاري الوطني أمام المهددات الكثيرة المادية والعلمية.

ومما لا شك فيه أن الفترة التاريخية التي عاشها المؤرخ الجرموزي (1003-1077هـ/ 1594-1666م)، كان لها بالغ الأثر في صقل شخصه كسياسي ومؤرخ، وقد تظافرت عدة عوامل أثرت على نتاجه الفكري وفي رفع شأنه كمؤرخ، منها قرابته للأئمة الزيدية -أسرة القاسم-وارتباطه المباشر بأركان الدولة القاسمية كونه أحد المسؤولين فيها. ومثلت سيره الثلاث التي كتبها عن

---

(1) قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صنعاء.

الإمام القاسم بن محمد وولديه الإمام المؤيد بالله محمد، والإمام المتوكل على الله إسماعيل مصدرًا مهمًا وموثوقًا به في التاريخ اليمني الحديث، وكانت تلك السير تاريخًا حافلًا لليمن وللأئمة الثلاثة ودولهم وتراجم لمعاصريهم من العلماء والفقهاء والأدباء في أرجاء اليمن قاطبة، وكان الجرموزي ممن شاهدها أو عاصرها ودوّن وقائعها. وهو بذلك قد رسم لنا صورة شاملة واضحة لمجريات أحداث ذلك العهد بكل ظروفه وملابساته السياسية، وهي بالتالي تساعد على توضيح وجهات النظر المختلفة مما كان يعمق في النهاية لتطور الأحداث، وفي حقيقة الأمر فإن المؤرخ الجرموزي يعد أحد النماذج البارزة بين مؤرخي عصره؛ وذلك لغزارة مادته التاريخية ولعمق نظرته وتحليلاته.

Research Summary:

Yemeni history suffers from the absence of a national methodology that follows the scientific process for writing the history. Furthermore, the absence of clear strategy for high studies that should take into account the standard of diversity in studies and the successful study is decided by the specialists in the aspects of study and research. In addition to the absence of the national law that resolves the ownership of the national, historical and cultural heritage in front of many physical and scientific threats.

Undoubtedly, the historical period experienced by the historian Al-Jarmouzi (1003-1077 Ah /1594-1666 A.D.), had a great impact in refining his personality as a politician and historian, and several factors influenced his intellectual output and raised his status as a historian, including his kinship with the Zaidi Imams- Al-Qasim Family- and his direct connection

with the pillars of "Al Qasimiyah State " being one of its officials.

His three biographies, which he wrote about Imam Al-Qasim Bin Muhammad and his two sons Imam Al-Mu'ayyad BeAllah Muhammad, and Imam Al-Mutawakil Ala-Allah Ismail represented an important and reliable source in the modern history of Yemen. In fact, The historian "Al-Jarmouzi " is one of the most prominent examples among the historians of his time, because of the abundance of his historical material and the depth of his outlook and study analysis...

المقدمة:

يعاني التاريخ اليمني من غياب منهجية وطنية قومية تنتهج علميًّا في كتابة التاريخ فضلًا عن غياب استراتيجية واضحة للدراسات العليا تراعي التنوع قي جوانب الدراسة والبحث إضافة إلى غياب قانون وطني يحسم ملكية الموروث التاريخي والحضاري الوطني أمام المهددات الكثيرة المادية والعلمية.

وفي واقع الأمر فقد شهدت حركة التأليف في اليمن الحديث في العهد العثماني الأول (945-1045هـ/ 1538 -1635م) نشاطًا ملحوظًا تمثل في ظهور العديد من المؤرخين في هذه المدة، تناولوا في مؤلفاتهم التاريخية الأوضاع والنواحي المختلفة لأحداث ذلك العهد، من تاريخ اليمن الحديث، وكان المؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي أحد أبرز مؤرخي ذلك العهد.

مشكلة البحث:

تناولت العديد من الدراسات والندوات والمؤتمرات المهتمة -المحلية أو الدولية-بتاريخ اليمن الحديث في العهد العثماني الأول المسائل المتعلقة بالأحداث والتطورات العسكرية والسياسية في مدة الصراع بين الأئمة الزيدية والعثمانيين، إلا أن تلك الندوات والمؤتمرات لم تتطرق بشكل دقيق للحديث عن المؤرخين

اليمنيين في تاريخ اليمن الحديث، ولهذا سنحاول الحديث بشكل خاص عن المدة التاريخية الهامة من تاريخ اليمن الحديث التي عنيت بها مؤلفات المؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح جهود المؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي في كتابة تاريخ اليمن الحديث؛ لمعاصرته لثلاثة من الأئمة هم: الإمام القاسم بن محمد وولديه الإمام المؤيد محمد والإمام المتوكل على الله إسماعيل، خاصة وهو أحد المؤرخين المنحازين للأئمة الزيدية في أثناء صراعهم مع الوجود العثماني الأول في اليمن (1538-1635م)، فضلًا عن أهمية علم التاريخ ومدى ارتباطه بالسياسة والحكم مما دونه المؤرخ الجرموزي، وما فيه من فائدة في تجنب الأخطاء وتحاشي الزلات والاعتبار مما مضى.

أهمية الدراسة:

أما أهمية هذا البحث فهي تنبع من أهمية المرحلة التاريخية ذاتها. حيث نشطت حركة التأليف والتدوين التاريخي في عهد الحكم العثماني الأول في اليمن، نتيجة لتأثرها بالأحداث السياسية والعسكرية الواقعة في ذلك العهد، وبالتالي فقد تأثرت الحياة الثقافية والفكرية لهذه الأحداث، إذ كان من الطبيعي أن يشترك القلم في المعارك القائمة آنذاك، وتأتي أهمية هذا البحث أيضًا في أن المؤرخ الجرموزي كان من أبرز مؤرخي السِّيَر في عصره،، حيث تميز بغزارة مادته وعمق نظراته وتحليلاته التاريخية وحرصه على الدقة في الإسناد وضبط الأحداث والتوقيت، ولذا فقد اهتم بتفاصيل المعارك وتابعها متابعة دقيقة، وتقصى الأخبار والحوادث التي جرت في عهده.

منهجية البحث:

سوف تعتمد دراسة البحث المنهج التاريخي التحليلي.

ترجمة المؤرخ: المطهر بن محمد الجرموزي:

تمهيد:

تعد الفترة الزمنية (1538 1635-م) إحدى الفترات التاريخية الهامة في تاريخ اليمن الحديث؛ إذ ارتبطت مجريات أحداثها ووقائعها، التي تصل إلى قرابة مائة عام هي فترة الوجود العثماني الأول في اليمن-بأحداث سياسية هامة نتجت عن ذلك الصراع الذي احتدم بين العثمانيين واليمنيين-خاصة الأئمة الزيديين -حيث برزت الإمامة الزيدية-وقتئذ قوةً رئيسة واجهت العثمانيين الذين قاموا بـ«قيادة الثورات الوطنية حينذاك ضد العثمانيين »[1]، الأمر الذي مكنهم في النهاية أن يقوموا بدور رئيس في تاريخ اليمن الحديث بل المعاصر.

ولم تكن العلاقة بين القوتين -الآنفتي الذكر-حسب مؤرخ معاصر: «حربًا دائمًا أو سلامًا دائمًا»[2]. بل كانت مزيجًا من الاثنين، فلقد كان همّ العثمانيين إقامة عمق استراتيجي داخل اليمن لما من شأنه إحكام نفوذهم وسيطرتهم عليه، فيما رأى الأئمة في الوجود العثماني -حينئذ-عقبة أمام مد نفوذهم في كل أنحاء البلاد ثم الاستقلال عن دار الخلافة، وذلك ما تم نتيجة لثورة الإمام القاسم بن محمد ومن بعده ابنه المؤيد.

ولقد تأثرت حركة التأليف في اليمن بالأوضاع السياسية الناجمة عن ذلك الصراع، ونتج عنه تصادم آخر في النواحي الثقافية والفكرية أدت إلى اشتراك القلم

---

(1) سالم، سيد مصطفى: المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول (1538-1635)، المطبعة العالمية، القاهرة، 1971م، ص11.

(2) المصري، أحمد صالح: موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول بين مؤيد ومخالف مع دراسة وتحقيق مخطوطة (بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا بهرام) للمؤرخ محمد بن يحيى المطيب، رسالة ماجستير(لم تنشر)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2006م، ص87.

في رصد وقائع الأحداث ومجرياتها -في الحرب والسلم على السواء- وظهرت كتابات ومؤلفات، عالجت النواحي المختلفة الخاصة بتلك الفترة، ورسمت خطوطها السياسية رسمًا واضحًا في أبعاد متفاوتة، ومن وجهات نظر مختلفة، ولقد أدرك المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول أهمية علم التاريخ ومدى ارتباطه بالسياسة والحكم، وما فيه من فائدة في تجنب الأخطاء وتحاشي الزلات والاعتبار مما مضى، ودفعهم إدراكهم هذا إلى الاشتراك في أحداث الصراع السياسي الدائر آنذاك بين القوى المحلية بزعامة الأئمة الزيدية، والدولة العثمانية بتأليف مصنفات تاريخية مثلت نوعًا من الدعاية الإعلامية لهذا الطرف أو ذاك، وقد عبّر المؤرخون عن تلك الأهمية بأساليب وطرق مختلفة [1]، وكانت تلك المؤلفات مصدرًا مهمًّا يستند إليه كل من أراد أن يؤرخ لهذه الفترة ويعول على مصداقيته باتجاه طرح رؤاه وتحليلاته عنها، وكان لاشتراك المؤرخين في تلك الأحداث- من خلال مؤلفاتهم- تأثيرًا إيجابيًّا على حركة التأليف التاريخي كمًّا وكيفًا، حيث أدى ذلك إلى غزارة الانتاج الفكري من المؤلفات التاريخية التي دونت فيها أحداث الصراع السياسي وسير قادته وزعامته للفترة التاريخية نفسها بطرق وأساليب مختلفة، ظهر فيه تأثر مؤلفيها بعوامل مذهبية وسياسية واجتماعية، فأبرزت تلك المؤلفات المختلفة ملامح الأوضاع السياسية لليمن من وجهات نظر مختلفة، وهو ما ميز حركة التأليف التاريخي في هذه الفترة دون غيرها من الفترات التاريخية[2].

وما زالت أغلب تلك المؤلفات والكتابات حبيسة المكتبات العامة أو الخاصة منها، وهي بلا ريب تمثل تراثًا وطنيًا ثريًا، ومن الأهمية بمكان القيام بتحقيقها

(1) سالم، سيد مصطفى: المصدر السابق: 11.

(2) الجرموزي، المطهر بن محمد: تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، دراسة وتحقيق، عبد الحكيم الهجري: مجلدين، مؤسسة الإمام زيد، الأردن، 1423هـ/ 2001م)، 1/ 12؛ المصري أحمد صالح: المصدر السابق، ص91-92.

ونشرها ليتمكن المهتمون والباحثون من دراستها وتحليلها، ولعل على سبيل المثال مخطوط (النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة)، للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، يعد واحدًا من نماذج مؤلفات ذلكم العصر كونه -الجرموزي- أحد معاصري فترة نشوء الدولة القاسمية (الزيدية) التي أرسى دعائم بنائها الإمام القاسم بن محمد في آخر سنوات الوجود العثماني الأول في اليمن.

ولقد كتب المؤرخ الجرموزي ثلاثة مؤلفات -سنأتي على ذكرها-أولها -النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة-وهي سيرة أحداث ووقائع الإمام القاسم بن محمد[1] فيما تناول في مؤلَّفَيه الآخرين سيرة كل من ولدي الإمام القاسم، وهما الإمام المؤيد بالله محمد (ت1054هـ/ 1664م)، والإمام المتوكل على الله إسماعيل (ت1087هـ/ 1676م).

ولعلنا فيما يلي نوضح بالتفصيل ترجمة عن المؤرخ الجرموزي، مستقصين أخباره بما حصلنا عليه من مصادر.

نسبه:

هو السيد العلامة المجاهد فخر الدين[2]، المطهر بن محمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله المنتصر بن محمد بن أحمد بن القاسم بن يوسف بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن الحجاج بن عبد الله بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف الداعي بن يحيى الناصر بن أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب[3].

(1) المحبي، محمد أمين: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: الجزء الثالث، بيروت، دار صادر، 3/ 406.

(2) الجرموزي، المطهر بن محمد: تحفة الأسماع، ص3.

(3) العمري، حسين بن عبد الله: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، دمشق، دار المختار، 1980م، ص87؛ سالم: المؤرخون اليمنيون: ص 73؛ الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، 8/ 160.

أما شهرته بالجرموزي فترجع إلى قريته –مسقط رأسه– بني جرموز من بلاد بني الحارث شمال صنعاء[1].

مولده ونشأته:

في حقيقة الأمر لم نستطع بما وقع بين أيدينا من مصادر –شحيحة–معرفة ما كنا نؤمل من تفاصيل دقيقة عن نشأته أو المشايخ الذين تتلمذ على أيديهم، ويبدو أن مطولات التراجم اليمنية قد أغفلته، فهو لم يُذكر في كتاب (مطلع البدور ومجمع البحور) لمعاصره القاضي أحمد بن صالح ابن أبي الرجال؛ ولعل سبب إغفاله ذلك مرده إلى أن أبا الرجال لم يتناول في تراجمه سوى من تفقهوا في المذهب الزيدي[2]. فيما لم يشر إليه كذلك العلامة المؤرخ محمد بن علي الشوكاني في مؤلفه: (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع).

ولد المؤرخ الجرموزي في (جمادى الآخرة سنة 1003هـ/ 1594م)[3] حيث نشأ في كنف والده[4]. وكان لقربه من الأسرة القاسمية الأثر البالغ في تحصيله العلمي، حيث نال حظًا وافرًا من العلم فصار عالمًا فقيهًا صاحب دراسة ومعرفة دقيقتين بعلوم الدين لا سيما الأصول والفقه منها[5].

---

(1) سالم: المؤرخون اليمنون: ص 73؛ زبارة، محمد بن علي: نبلاء اليمن في القرن الثاني عشر للهجرة (نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف)، ط2، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1985م، 1/ 177.

(2) الحييد، عبد الله حامد: المطهر بن محمد الجرموزي ومؤلفاته عن الدولة القاسمية: مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ص 58.

(3) السيد، أيمن فؤاد: مصادر تأريخ اليمن في العصر الإسلامي: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1974م، ص 236–237.

(4) المصدر السابق والصفحة نفسهما.

(5) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 5.

وهو بذلك حسب المحبي قد: «كان من أعيان الدهر وأفراد العصر علمًا وعملًا ونباهة وفضلًا»[1]. قرّبه الإمام القاسم إليه فكانت له مكانة عالية لديه[2]. فيما ولاه الإمام المؤيد بالله محمد القضاء على نواحي آنس ووصاب وعتمة[3]، وأبقاه في منصبه كذلك الإمام المتوكل على الله إسماعيل.

وفاته:

لم تتفق المصادر التي أرخت للمؤرخ الجرموزي في تحديد تاريخ دقيق لوفاته، فلقد ذكر مؤرخ معاصر أن وفاته كانت في (27 ذي الحجة سنة 1077هـ/ 1666م)[4]، بينما ذكر المؤرخ يحيى بن الحسين في مؤلفه (بهجة الزمن) أن وفاته كانت في (يوم الاثنين السادس من شهر ذي الحجة سنة 1076هـ/ التاسع من مايو1665م)[5] ووافقه إلى ذلك صاحب (مختصر طيب أهل الكسا) إسماعيل بن أحمد[6]، وشاركهما كذلك الجنداري في مؤلفه (الجامع الوجيز)[7]، وربما كان الأرجح بينهم جميعًا ما أكده مؤرخ محدث: «أن وفاته كانت في شهر المحرم من سنة

---

(1) المحبي: خلاصة الاثر: 4/ 406.

(2) د/ العمري: مصادر التراث: ص87.

(3) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 5.

(4) سالم: المؤرخون اليمنون: ص 77.

(5) الأمير، أمة الغفور عبدالرحمن علي: الأوضاع السياسية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي (1054-1099هـ/ 1644-1688م)، مع تحقيق بهجة الزمن في تاريخ اليمن للمؤرخ يحيى ين الحسين ين القاسم، صنعاء، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى،1426هـ/ 2008م، ص 514.

(6) المتوكل، إسماعيل بن أحمد: مختصر طيب أهل الكساء، تحقيق عبد الله الحبشي، مطابع المفضل، صنعاء، 1990م، ص 95-96.

(7) الجنداري، أحمد بن عبد الله: الجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي التبريز (مخطوط)، دار المخطوطات، المكتبة الغربية، صنعاء. رقم (2524)، ق148/ أ.

1077هـ/ 1666م»[1] استنادًا إلى ما ذهب إليه حفيد المؤرخ الجرموزي، أحمد بن الحسن في كتابه (عقود الجوهر في أنباء آل المطهر) عن عمر ناهز السبعين عامًا، وقد ووري جثمانه الثرى في قرية سماه من نواحي مديرية عتمة[2] وقبره مشهور مزور.

الجرموزي مؤرخًا:

مما لا شك فيه أن الفترة التاريخية التي عاشها المؤرخ الجرموزي (1003–1077هـ/ 1594–1666م)، كان لها بالغ الأثر في صقل شخصه كسياسي ومؤرخ، فالنبت غالبًا ما ينمُّ عن التربة التي تحمله، فكذلك الشخوص عن محيطاتهم الاجتماعية، والجرموزي تنقل في نموّه عبر مراحل متناغمة الإيقاع والموقع، تكاملية الفعل والمحصلة، فسني طفولته التي عاشها في كنف والده أسست للبذرة الأولى في شخصيته التي ازدهرت في السنين اللاحقة من عمره، فكان للشخصية المحاربة التي عرف بها والده كأحد المقاتلين في صفوف جيش الإمام القاسم، إبان ثورته ضد العثمانيين (1006–1029هـ/ 1597–1619م) أثرها البالغ في رسم المعالم الأولى لشخص مؤرخنا، وعندما شب عن الطوق عاش وضعًا سياسيًا حافلًا بالأحداث لتلك الفترة[3] –الصراع بين الأئمة والعثمانيين– التي اشتدت أوضاعها السياسية تأزمًا في عهد الإمام المؤيد بالله محمد، وانتهت بالجلاء العثماني الأول عن اليمن في عام (1635م)، وبعد وفاة المؤيد (1054هـ/ 1644م) تسنّم سدة الحكم من بعده أخوه الإمام المتوكل على الله إسماعيل الذي بسط نفوذ الدولة على مناطق اليمن قاطبة»[4].

---

(1) الجرموزي: تحفة الأسماع، ص 5.
(2) نفس المصدر السابق: ص 6.
(3) الجرموزي: تحفة الأسماع، ص 5.
(4) الجرموزي: تحفة الأسماع، ص 6.

وقد تظافرت عدة عوامل أثرت على نتاجه الفكري وفي رفع شأنه كمؤرخ، منها قرابته للأئمة الزيدية -أسرة القاسم- وارتباطه المباشر بأركان الدولة القاسمية كونه أحد المسؤولين فيها. ومثلت سيره الثلاث التي كتبها عن الإمام القاسم بن محمد وولديه الإمام المؤيد بالله محمد، والإمام المتوكل على الله إسماعيل مصدرًا مهمًا وموثوقًا به في التاريخ اليمني الحديث، وكانت تلك السير: «تاريخًا حافلًا لليمن وللأئمة الثلاثة ودولهم وتراجم لمعاصريهم من العلماء والفقهاء والأدباء»[1] كان الجرموزي ممن شاهدها أو عاصرها[2]، ودوّن وقائعها. وهو بذلك قد: «رسم لنا صورة شاملة واضحة لمجريات أحداث تلك الفترة بكل ظروفها وملابساتها السياسية»[3] وهي تساعد حسب مؤرخ معاصر: «باستمرار على توضيح وجهات النظر المختلفة مما كان يعمق في النهاية لتطور الأحداث»[4].

وفي حقيقة الأمر فإن المؤرخ الجرموزي يعد أحد النماذج البارزة بين مؤرخي عصره وذلك لغزارة مادته التاريخية ولعمق نظرته وتحليلاته، فقد سجل المؤرخ الجرموزي أحداثًا تاريخية وسياسية وعسكرية واجتماعية قد نقف عليها للمرة الأولى، وأسهب في تفاصيل دقيقة عن حياة الإمام المؤيد محمد بن القاسم وإخوته ورجال دولته، وعرض نظام حكم الولاة العثمانيين وسياستهم، وشرح التفاصيل التاريخية، والمعارك العسكرية التي جرت في ذلك العصر. وباعتبار أن مؤرخنا كان شاهد عيان على تلك الفترة التاريخية ومن المقربين للإمامة والسلطة، وتحمله بعض المهام والوظائف الإدارية والسياسية فقد رسم وسجّل كل الأحداث

(1) العمري: مصادر التراث، ص 33.
(2) نفس المصدر السابق والصفحة.
(3) الجرموزي: تحفة الأسماع، ص 7.
(4) سالم، سيد مصطفى: الفتح العثماني الأول لليمن (1538-1635)، ط3، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1978م، ص 504.

التاريخية بدقة ورؤية تاريخية حيَّة وصادقة [1].

ولعل ذلك يتضح جليًّا في كتاباته، نورد منها على سبيل المثال ما ذكره عن معركة دارت أحداثها في صعدة إبان فترة الإمام القاسم بن محمد -في مخطوطته النبذة المشيرة التي اخترناها أنموذجًا لمؤلفاته في موضوع دراستنا هذه -بين القوات الإمامية والقوات العثمانية في سنة (1023هـ/ 1614م)، في أثناء محاصرة علي ابن الإمام القاسم لقوات جعفر باشا لبسط نفوذ الإمام على صعدة، حيث يقول: «وأما أصحاب مولانا علي... فإنهم لما سمعوا الحرب عادوا ناشرين رايتهم يضربون مرفعهم مجدّين وقد خالطهم الشجن على مولانا علي...» [2].

وهو في جانب آخر، يتطرق إلى ذكر الصلح الذي عقد بين الإمام القاسم وجعفر باشا في سنة (1025هـ/ 1616م) قائلًا: «ثم حصلت المكاتبة بهذا الصلح سرًا فما عرف الناس إلا والسيد العلامة جمال الدين عامر بن محمد الذماري قد تقدم إلى صنعاء لعقد الصلح وتحليف الباشا جعفر..» [3].

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مؤلفاته التاريخية لم تقتصر في محتوياتها على الجانب السياسي، وإن هو حظي بالنصيب الأكبر والأوفر من اهتمام المؤلف،

---

(1) سالم: المؤرخون اليمنيون، ص 77؛ الثور، أمة الملك إسماعيل قاسم: بناء الدولة القاسمية في اليمن في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم (995-1054هـ/ 1583-1644م) مع تحقيق مخطوطة الجوهرة المنيرة في مجمل من عيون السيرة (جزآن) للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، صنعاء، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى،1429هـ/ 2008م، 1/ 174.

(2) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم بن محمد ضد الوجود العثماني الأول في اليمن (1006-1029هـ/ 1597-1620م) مع تحقيق النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة، للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، رسالة دكتوراه لم تنشر-كلية الاداب، جامعة صنعاء1425هـ/ 2004م، ص 485.

(3) المصدر السابق: ص924-926.

بل تناولت الجانب الاقتصادي كذلك، حيث يذكر على سبيل المثال في مؤلفه –النبذة المشيرة– ضمن أحداث عام (1028هـ/ 1618م) أن أسعار الغذاء –الحبوب– قد ارتفعت نتيجة لقلة الأمطار في أغلب مناطق البلاد، حيث يقول: «أما المطر فلا عهد لها به والظواهر مثلًا والبلاد الإمامية يعني مشارقها أقل، وارتفعت الأسعار وكاد الطعام يعدم»[1].

وأما الجانب الاجتماعي، فقد حرص المؤرخ الجرموزي على تضمين مؤلفه– النبذة المشيرة– بعضًا من عادات الأهالي وتقاليدهم، أو ما كان سائدًا في أوساط الناس من طقوس اجتماعية أو معتقدات، فهو يشير – على سبيل المثال– إلى واحدة من المعتقدات وهي ظاهرة التبرك بالموجودات، حيث يذكر أن الأهالي تداعوا للتبرك بإحدى الأشجار العملاقة الواقعة في منطقة المير، وعمدوا إلى زيارتها، ويوضح ذلك بقوله: «إنه كان في الفراع من أعلى المير وما يقرب من شام صور شجرة عظيمة من أجناس شجر مجموعة من ثلاثة أنواع أو أكثر فكان يقصدها البدوان من الشام واليمن البلاد المقاربة للزيارة والذبائح من الإبل والبقر والغنم»[2].

كما اهتم الجرموزي –أيضًا–بالجانب العمراني وذلك بتدوينه كل ما بُني أو أُصلح ورُمِّم من المساجد والمدارس، مما كان موضع اهتمام الإمام القاسم، فهو يذكر الأعمال العمرانية التي أُنجزت في مدينة شَهَارة حيث يقول: «أسّس الإمام.. مسجده الجامع في محروس شهارة في رابع شهر محرم عام خمسة عشر وألف.... وساق معظم حجارته من خارج الباب»[3].

(1) المصدر السابق: ص 991–992.
(2) المصدر السابق: ص 802–803.
(3) المصدر السابق: ص780–781.

ولم يقتصر المؤرخ الجرموزي على ذكر النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مؤلفاته فحسب، بل إنه عمد إلى تضمينها الظواهر الطبيعية التي حدثت في تلك الفترة من الزمن، ومن ذلك تتبعه لسير أحد النجوم حيث يقول: «طلع النجم ذو الذنب المشهور وصفته أنه طلع نجم مع الفجر له رأس كالسنان المرتفع، وله نور يطلع قبله، ثم لا زال يطلع حتى انتهى إلى نحو ثلث السماء أو يزيد، وهو يطلع قبل الفجر نوره في كل يوم حتى انتهى إلى ما ذكرناه»[1].

ولم تصرف اهتمامات مؤرخنا الجرموزي التاريخية عن الأدب، حيث اتخذ له مساحة لا بأس بها من اهتماماته عامة[2]، ولقد ضمن مؤلفاته العديد من القصائد التي قيلت سواء كانت مدحًا في الإمام القاسم أو ابتهاجًا بالانتصارات التي حققتها قواته على الجانب العثماني أو غيرها من المناسبات كما تناولتها مؤلفاته.

ولعل ما أوضحناه -آنفًا-يؤكد تأكيدًا جليًّا سعة اطلاع مؤرخنا الجرموزي ومعرفته بعلوم عصره، ويتبين ذلك - على سبيل المثال -من مؤلفه -النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة- فهو إلى جانب اهتمامه بالتاريخ وتتبعه بالرصد لمجريات العصر وأحداثه كان على جانب كبير من الإلمام بالعلوم الأخرى، حيث نجد كتابه زاخرًا بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فضلًا عن قصائد الشعر والأمثال، ولعله بذلك حسب مؤرخ محدث: «شأنه شأن غيره من معاصريه الذين تشبعوا بالثقافة الإسلامية التي سادت في تلك الفترة الزمنية»[3].

مؤلفات المؤرخ الجرموزي:

كتب مؤرخنا الجرموزي في سني حياته أربعة مؤلفات، أرّخ في ثلاثة منها للدولة القاسمية، وهي سير للأئمة الثلاثة: الإمام القاسم بن محمد، وولديه الإمام

(1) المصدر السابق: ص999.
(2) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 10.
(3) المصدر السابق: ص 11؛ سالم: المؤرخون اليمنيون: ص75.

المؤيد بالله محمد، والإمام المتوكل على الله إسماعيل، فيما خصص مؤلفه الرابع للحديث عن أخبار ملوك اليمن منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حتى زمانه. ونتناول فيما يلي بالتفصيل نتاجه الفكري:

ا. النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة:

تناول فيه الجرموزي سيرة الإمام القاسم بن محمد (ت1029هـ/ 1619م) وهناك مسمىً آخر لهذه السيرة تحت عنوان (الدرة المضيئة في السيرة القاسمية)[1]. وقد تناول -المؤرخ-فيه جوانب حياة الإمام القاسم الشخصية والعلمية والسياسية والحربية[2].

وبين الجرموزي في مقدمة كتابه الدافع من تأليفه لهذا الكتاب مؤكدًا حرصه على تدوين أحداث الفترة -الإمام القاسم-ووقائعها وجمع أخبارها ممن شاهد أو شارك أو اتصل بالأحداث في حينها[3] حيث قال: «...فإني قد سمعت كثيرًا من أخبار مولانا وإمامنا المنصور بالله القاسم بن محمد فأخذ النسيان أكثره، فرأيت أن أعلق في هذا المختصر ما أمكن مما بقي، وأجعل في هذه الأوراق اليسيرة توقيعًا لما أمكن من الجمل»[4].

وقد ضمن المؤرخ الجرموزي في كتابه (النبذة المشيرة) العديد من الرسائل التي تبادلها الإمام القاسم بن محمد مع مؤيديه ومناصريه، وبعض العهود لتعيينات بعض أبنائه وكبار رجال إمامته ممن تولوا مهام تسيير الأمور في الأقاليم التابعة

(1) العمري: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني: 88؛ الحبشي، عبد الله: مصادر الفكر الإسلامي: مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، اليمن، 1978م، ص 429.

(2) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص11؛ السيد، أيمن فؤاد: مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي: ص236؛ الحيبد، عبد الله: المطهر بن محمد الجرموزي ومؤلفاته عن الدولة القاسمية: ص61.

(3) المصدر السابق: ص 62.

(4) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 276.

لنفوذه»[1]. كما تطرق كذلك إلى تلك الإصلاحات التي قام بها الإمام في مجالات عدة كبناء المدارس وشق قنوات المياه المستخرجة من الينابيع[2]. وسنجد أنه أبدى اهتمامًا كبيرًا لثورة الإمام القاسم، وهو الجزء الهام في أحداث هذه السيرة، حيث أفرد أغلبه للحديث مفصلًا تفصيلًا دقيقًا لدعوة الإمام وثورته التي خاضها ضد الوجود العثماني الأول في اليمن.

ووثق مؤرخنا في مؤلفه تلك الرسائل التي تبادلها الإمام مع بعض الولاة العثمانيين الذين تولوا ولاية اليمن في فترة الإمام القاسم، وأورد كل اتفاقيات الصلح التي وقعها -الإمام-مع هؤلاء الولاة. كما أنه أورد تراجم لعدد من العلماء والفقهاء، وغيرهم من الأدباء ممن عاصروا الإمام القاسم.

وتناول مؤرخنا في كتابه كذلك العلاقات الخارجية التي كانت قائمة بين الإمام وبعض زعماء دول الجوار[3]. من خلال الرسائل التي كان يبعثها إليهم.

ومن الأهمية بمكان ان نذكر أن مؤرخنا كان قد سجل مجريات الأحداث لمؤلفه (النبذة المشيرة) في سنوات حكم الإمام المتوكل على الله إسماعيل وهو ما أشار إليه في نهاية كتابه بقوله: «حررت في أيام مولانا أمير المؤمنين المتوكل على الله إسماعيل لعشر بقين من شهر ربيع الأول خمس وستين وألف من الهجرة النبوية»[4].

٢. الجوهرة المنيرة في تاريخ الخلافة المؤيدية:

تناول مؤرخنا في مؤلفه (الجوهرة المنيرة) الحديث عن سيرة الإمام المؤيد بالله محمد[5]. منذ توليه الإمامة عقب وفاة أبيه الإمام القاسم سنة (1029هـ/ 1619م)

(1) المصدر السابق: ص 890-977.
(2) المصدر السابق: ص656.
(3) المصدر السابق: ص 207 210-.
(4) المصدر السابق: ص 507-508.
(5) الثور، أمة الملك: بناء الدولة القاسمية: 1/ 174.

حتى وفاته سنة (1054هـ/ 1635م). وأفرد الجرموزي جانبًا كبيرًا من كتابه لثورة الإمام المؤيد بالله محمد ضد العثمانيين، حيث سجّل وقائع الحروب وأحداثها التي خاضها معهم، انتهاءً بخروجهم وجلائهم عن اليمن سنة (1036هـ/ 1635م)، كما أنه تطرق إلى تلك السياسة التي اتبعها الإمام المؤيد ضد معارضيه[1].

وتحدث الجرموزي في مؤلفه عن العلماء والفقهاء والأدباء الذين عاصروا الإمام المؤيد ووالده الإمام القاسم، فضلًا عن رجال الدولة وحكام المناطق المختلفة في اليمن -في أثناء حكم المؤيد-الذين اشتركوا في القتال ضد العثمانيين أو المعارضين لحكم الإمام المؤيد بالله محمد[2].

٣. تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار:

تناول المؤرخ الجرموزي في كتابه (تحفة الأسماع) سيرة الإمام المتوكل على الله إسماعيل، وتطرق في مقدمته للحديث عن المعارضين لإمامة الإمام المتوكل على الله، وكيف حسم الإمام -المتوكل-الصراع القائم -وقتئذ-بين أفراد الأسرة القاسمية -المعارضين-الذي انتهى بتوليه إدارة شئون البلاد في عام (1054هـ/ 1644م)[3].

ورسم مؤرخنا بدقة متناهية صورة واضحة للسياسة التي اتبعها الإمام لمد نفوذه إلى المناطق الجنوبية من البلاد بغرض ضمها في إطار الدولة الواحدة، وقد خصص حيزًا كبيرًا من السيرة للحديث عن الوقائع والأحداث التي خاضتها قوات

(1) الحييد، عبد الله حامد: المطهر بن محمد الجرموزي: ص 64؛ العمري: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، ص 87؛ سالم: المؤرخون اليمنيون: ص74؛ الواسعي، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن: الطبعة الثانية، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، 1991م، ص 229.
(2) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص37.
(3) المصدر السابق والصفحة نفسهما.

الإمام بقيادة أحمد بن الحسن بن القاسم في تلك المناطق، كما وضح توضيحًا جليًّا المعارك التي خاضتها قوات الإمام المتوكل في المناطق الجنوبية، الهادفة إلى توحيد اليمن تحت لواء دولة مركزية واحدة امتدت سيطرتها إلى حضرموت وما جاورها من مشرق اليمن وجنوبه[1].

وتطرق المؤرخ كذلك إلى الحياة السياسية والعلمية للإمام المتوكل على الله إسماعيل، فضلًا عن إصلاحاته الاقتصادية.

واهتم المؤرخ برصد معالم السياسة الخارجية التي انتهجها الإمام المتوكل مع عدد من الأقطار العربية والإسلامية، وبعض الدول الأوروبية[2]، كما أنه ترجم للمعاصرين من علماء، وفقهاء، وأدباء ممن عاصروا الإمام المتوكل على الله، فضلًا عن الحياة العلمية التي شهدها عصره[3].

٤. عقد الجواهر البهية في معرفة المملكة اليمنية، والدولة الفاطمية الحسينية:

تناول مؤرخنا في كتابه (عقد الجواهر البهية) أخبار من ملك اليمن منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانتهاء بعصره، ولم يقدِّر أهمية هذا الكتاب كما يقول مؤرخ معاصر: «سوى ناس قليلين منهم الشيخ حمد الجاسر الذي يمتلك نسخة من الأم المجهولة»، وأورد المؤرخ الجرموزي إلى جانب الأحداث التاريخية

(1) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 14؛ الحداد، محمد يحيى: تاريخ اليمن السياسي: خمسة أجزاء، دار التنوير، بيروت،1986م، 2/ 166؛ الشوكاني، محمد بن علي: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ، جزآن، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1419هـ/ 1998م، ص1/ 148؛ العمري، حسين: مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، دار الفكر، دمشق، 1984م، ص230؛ العرشي، حسين أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى اليمن من ملك وإمام، نشرها وحققها الأب، أنستاس ماري الكرملي، مطبعة البرتيري، القاهرة، 1939م، ص 67-68.

(2) المصدر السابق: ص 56.

(3) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 40.

والسيرة الشخصية والمفصلة للإمام المؤيد محمد بن القاسم وسياسته العسكرية والإدارية والمالية وعلاقاته الخارجية، كل الرسائل والخطابات والتوجيهات التي أرسلها الإمام إلى شخصيات يمنية وعربية مختلفة، وأصبحت المخطوطة بمنزلة أرشيف وثائقي لكل تلك الرسائل.

وتناولت المخطوطة أخبار إخوة الإمام المؤيد محمد: الحسن والحسين وأحمد أبناء الإمام القاسم وسيرهم. وتطرقت إلى أعمالهم وحروبهم ومواقفهم تجاه الإمامة والعثمانيين قبل الاستقلال وأعمالهم السياسية والإدارية بعد الاستقلال.

وأبرزت المخطوطة الأدوار التاريخية والشخصية للعلماء والقادة والشخصيات البارزة ورؤساء القبائل وأدوارهم العسكرية قبل الاستقلال حتى انسحاب العثمانيين من اليمن، وتوضيح أدوارهم وإسهاماتهم من أجل بناء الدولة القاسمية المستقلة.

وقد أظهرت المخطوطة الجوانب الإيجابية والسلبية العامة لكل الشخصيات والأفراد في تلك المرحلة التاريخية، وشرحت لنا أدق التفاصيل عن أخبار المدن والقرى والعزل والجبال والوديان والقبائل والحصون في كل أقاليم اليمن الشمالية والجنوبية. ولذا قد لا نختلف في اعتبار أن هذه المخطوطة قد أعطتنا صورة واضحة وصادقة لتلك الفترة التاريخية من تاريخ اليمن[1].

منهج المؤرخ:

كان لحركة التأليف التاريخي في اليمن جذورها التاريخية، فهذه الحركة تنتسب للمدرسة الإسلامية التي التزمت المنهج العلمي والذي سارت عليه الكتابات التاريخية في العصور الوسطى، فقد حرصوا في مقدمات مؤلفاتهم على توضيح الغرض والدافع من التأليف، واتصفت حركة التأليف التاريخي في اليمن بالتدوين

(1) العمري، حسين بن عبد الله: المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث: دار الفكر المعاصر، دمشق، 1988م: ص43؛ الثور، أمة الملك: بناء الدولة القاسمية: 1/ 178.

المحلي، أي التوسع في تدوين الأحداث التاريخية المحلية وتسجيلها، أو سيرة أئمة الفترة خصوصًا، وتناول الأحداث المتعلقة بالفترة نفسها، ولم يخرجوا إلى الأحداث الخارجية إلا نادرًا إذا ما دعت الحاجة لهذا الخروج.

لقد أثرت الفترة التاريخية التي عاشها مؤرخنا الجرموزي (1003-1077هـ/ 1594-1666م) تأثيرًا كبيرًا في أسلوب صياغته للأحداث بحكم قربه من البيت الحاكم (الأسرة القاسمية) فضلًا عن دخوله في خدمة هؤلاء الأئمة، فهو أحد المسؤولين[1]، وهو الأمر الذي ترك بصماته واضحة جلية في منهج المؤرخ في كتابته لمؤلفاته.

ولقد استقى المؤرخ الجرموزي معلوماته من مصادرها لكونه قريبًا من الأحداث من جانب، ومن جانب آخر فإنه يعد من مؤرخي السير البارزين باحثًا مدققًا وراء ما يجمع من الأخبار ورواياتها، ولم يغفل عن ذكر من أخذ عنهم حيث يسند رواياته إلى أصولها وكان المؤرخ الجرموزي شاهد عيان على الأحداث، وكثيرًا ما ذكر قربه من الحدث أو مشاركته فيه، وحاول استخدام منهج الضبط والتوقيت، وتجديد وضبط السنوات، ولذلك فقد ذكر في أثناء تدوين أحداث هذه السيرة استشهاده بمصدر معلوماته[2].

وتبدو لنا معالم منهجه واضحة فهو على سبيل المثال في مؤلفه (النبذة المشيرة) أشار إلى الغرض من تأليفه بقوله: «...أما بعد فإني كنت سمعت كثيرًا من أخبار مولانا وإمامنا، ووسيلتنا إلى ربنا الإمام الأعظم والحجة لله سبحانه على أهل عصره من ولد آدم، المنصور بالله القاسم بن محمد بن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، فأخذ النسيان أكثره، فرأيت أن أعلق في هذا المختصر ما أمكن مما بقي،

(1) سالم: المؤرخون اليمنيون: ص74.
(2) المصدر السابق: ص75؛ الثور، أمة الملك: بناء الدولة القاسمية، 1/ 174.

وأجعله في هذه الأوراق اليسيرة توقيعًا لما أمكن من الجمل، وأما الإحاطة بها فما أبعدها، والتفصيل لها أبعد من نيل النجوم وعدها، لطول المدة وتأخرنا عنها...»[1].

فيما بيّن المؤرخ الجرموزي، بعناية بالغة، وتفصيل دقيق المنهج الذي اتبعه في كتابه (النبذة المشيرة) سيرة الإمام القاسم بن محمد، من جميع جوانبها الشخصية والحربية والسياسية، وقد عرض هذا المنهج في مقدمة كتابه، حيث قال: «...ونذكر نسبه الشريف، ونشأته، وحلته، وخصائصه، وعلمه، وشجاعته، وورعه، وتدبيره، وسخاه، وشفقته على الأمة، وصبره، ونبذًا من مواعظه ورسائله وكراماته، ونبذًا من أشعاره، ويسيرًا مما امتدحه به أهل الإجادة، وتعداد عيون العلماء من أهل عصره، ودعوته، وحروبه، ونهضاته، ووفاته وموضع قبره...»[2].

ثم يبدأ بعد ذلك عرض موضوعات كتابه ذاكرًا كل عنصر ذكرًا مفصلًا، فيقول: «أما نسبه الشريف فهو الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن يوسف الأصغر الملقب الأشل...»[3]. وقد تطرق المؤرخ في نحو (65) ورقة في مؤلفه إلى الحديث عن صفات الإمام ومناقبه، فيما تناول في بقية الكتاب دعوة الإمام وحروبه (ثورته) في مراحلها الأربع حتى وفاته وهي تمثل الجزء المهم في مؤلفه.

وحرص المؤرخ على تدعيم كتابه بالوثائق مثل رسائل الإمام التي كان يبعثها إلى رؤساء القبائل يدعوهم فيها إلى الثورة على العثمانيين.

وعلى سبيل المثال وثّق المؤرخ في مخطوطته (النبذة المشيرة) إحدى رسائل الإمام يحث فيها على الجهاد ضد العثمانيين حيث يقول: «...ثم إنا ندعوكم إلى

---

(1) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 276.
(2) المصدر السابق: ص 278.
(3) المصدر السابق: ص 278.

جهاد أعداء الله الذين ظلموا العباد وأظهروا في الأرض الفساد...»[1] كما اهتم الجرموزي بتلك الرسائل التي كان الإمام القاسم بن محمد يتبادلها مع قواده أو حكام الأقاليم، والتي كانت تحمل أوامره وتعليماته وتوجيهاته لتسيير الأمور في مراكز نفوذه[2]، كما أنه لم يغفل تلك الرسائل التي كان يبعثها الإمام إلى بعض أمراء الدول العربية، من ذلك رسالة وجهها الإمام إلى شريف مكة حسن بن نمي يبين له فيها الفتنة التي حدثت في البلاد (اليمن) جراء خروج عبد الله المؤيدي عن الطاعة وإعلانه الإمامة لنفسه.. فيقول: «...أما بعد فكتابنا هذا إلى سلالة النجباء من عترة النبي المجتبى مفاخر الزمن وذؤابة بني الحسن، أهل الشوكة في حرم الله وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم...»[3]. ولقد مثلت محتويات تلك الرسائل وثائق بالغة الأهمية عن هذا العصر وما اتصل به من ظروف محلية (ثورة الإمام ضد العثمانيين)، وعلاقات كانت قائمة بين الإمام وبعض أمراء الدول العربية.

ولعل سعة اطلاعه وقربه من مواقع الأحداث، فضلًا عن موقعه كواحد من كبار مسؤولي الأسرة القاسمية، قد أثرت هي الأخرى في منهجه عند كتابة مؤلفاته. ولقد تميز مؤرخنا دون غيره من المؤرخين المعاصرين له في رصده بعض الأحداث في مؤلفاته، وكأنه يكتب مذكراته[4]، فهو على سبيل المثال يدوِّن الأحداث-في مخطوطته النبذة المشيرة - حول حصار شهارة ضمن مجريات الأحداث لسنة 1011هـ/ 1601م[5] من قبل العثمانيين، وكيفية خروج الإمام منها (شهارة) في بضع أوراق، لكنه يتوقف فجأة عن أخبار الحصار، تاركًا أكثر التفاصيل لنتائج

(1) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 307.
(2) المصدر السابق: ص 293.
(3) المصدر السابق: ص 608-611.
(4) المصدر السابق: ص632-633.
(5) المصدر السابق: ص 633.

ذلكم الحدث، لينقلنا إلى أخبار وصول الإمام إلى برط، وما دارت من أحداث بين الإمام وأهالي برط[1] ثم يتوقف عن سرد أخبار الإمام في برط، ليعود بنا مرة أخرى لمتابعة أحداث شهارة التي كان قد ذكرها فيما قبل، ليضيف إليها ما استجد من الأحداث عقب خروج الإمام إلى برط، كان قد رصدها في مذكراته، غير أنه لم يدونها في كتابه، ومن ثم يعود بالسرد التاريخي بعبارته التقليدية على مثل هذا النحو: «ولنرجع إلى أخبار شهارة المحروسة بالله، فإنهم صبروا بعد خروج مولانا الإمام وأحربوا حروبًا كثيرة...»[2].

ولقد اتبع المؤرخ الجرموزي في تناوله للأحداث في كتاباته أسلوب السرد القصصي مع حرصه على التوقيت الزمني ورصد الأحداث بتبيان تواريخها[3]، وهو بذلك يختلف عن نهج من عاصره من المؤلفين ممن كتبوا عن الفترة أمثال عيسى بن لطف الله في مؤلفه (رَوْح الروح) التي كانت تنهج في رصدها الأحداث منهج المدرسة العربية الإسلامية الكلاسيكية[4]، بالتزامها بترتيب الأحداث على طريقة الحوليات[5].

وعني مؤرخنا كذلك عناية دقيقة بتوثيق مادته التاريخية بما وقع بين يديه من كتب المؤرخين المعاصرين له، كان الغرض منها تأكيد مصداقية تلك المعلومات والأحداث التي سطرها في مؤلفاته، شأنه في ذلك شأن سائر مؤرخي عصره، ويبدو ما ذهبنا إليه واضحًا في مؤلفه: (النبذة المشيرة)، حيث حرص على توثيق كثير من أحداثه مما استقاه من كتاب: (اللآلئ المضيئة في أخبار الأئمة الزيدية) للعلامة

---

(1) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص652-653.

(2) المصدر السابق: ص 663.

(3) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص25.

(4) العمري، حسين بن عبد الله: المؤرخون اليمنيون: ص42.

(5) سالم: الفتح العثماني: ص 503.

أحمد بن محمد الشرفي[1]، ..مثل قوله: «...قال السيد أحمد نفع الله به: فتح جهات خولان صعدة وما جرى فيها من الحوادث..»[2]، وهو في موضع آخر ينقل من كتاب (روح الروح في ما جرى بعد المائة من الفتن والفتوح) لمؤلفه المؤرخ، عيسى بن لطف الله[3] حيث يقول: «...قال السيد عيسى إن الذين أنذرهم وأطلع خبر هذا الظالم رجل من عيال يزيد اسمه سبحا...»[4] وتجدر الإشارة إلى أن ما نقله من هذه المصادر قد اقتصر على النقل الحرفي ليس أكثر، فلا هو علق عليها إثباتًا أو نفيًا أو ترجيحًا ولا هو عابها منتقدًا»[5].

وإذا ما ألقينا نظرة على مؤلفات المؤرخ الجرموزي سنجد أنها اتسمت بالتحيز الشديد للأئمة الزيدية، فهو على سبيل المثال عند ذكره للإمام القاسم بن محمد يحيطه بألقاب التعظيم وهالات التقديس[6] يقول: «...سمعت كثيرًا من أخبار مولانا وإمامنا ووسيلتنا إلى ربنا الإمام الأعظم والحجة لله سبحانه على أهل عصره من ولد آدم المنصور بالله القاسم بن محمد..»[7] وأهم ما يميز منهج الجرموزي هو تعصبه الشديد لآل القاسم على اعتبار أنه كان أحد رجال الدولة ومن المقربين للسلطة، واتضح من كتاباته التحيز الشديد للإمام المؤيد محمد وإخوته، فكان لا يذكر اسم الإمام مجردًا بل يحيطه بألقاب التعظيم والتفخيم، وكذلك بالنسبة لإخوته الحسن والحسين وأحمد أبناء الإمام القاسم، ولذا اعتُبر المؤرخ الجرموزي نموذجًا

(1) انظر مصادر ترجمته: (الشوكاني: البدر الطالع: 1/ 136).
(2) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص494.
(3) انظر مصادر ترجمته: (الشوكاني: البدر الطالع: 2/ 517-518).
(4) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 452.
(5) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 28.
(6) سالم: المؤرخون اليمنيون: ص 76؛ الحيد: المطهر الجرموزي: ص 69؛ العمري، حسين بن عبد الله: المؤرخون اليمنيون: ص248.
(7) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص276.

للمؤرخين المنحازين إلى الجانب الإمامي ضد الطرف الآخر، وهم العثمانيون من الشخصيات التي شاركت في تلك المرحلة.

وقد سجل لنا المؤرخ كل المصاعب والمشاكل التي واجهت الإمام المؤيد محمد في أثناء الحرب وحصار المدن، وكيف تمكن الإمام المؤيد من حل كل تلك المصاعب والمشاكل وتدبرها، وكبح طموح الطامعين والمتطلعين للنفوذ والسلطة. وقد تطرقت المخطوطة لمختلف المواضيع الاقتصادية والزراعية والمناخية، فقد تعرضت لمواسم الأمطار والزراعة، وحلول فترات الجفاف والقحط والفاقة الاقتصادية والمعيشية التي واجهتها أقاليم مختلفة من اليمن، وشرح اهتمام الإمامة بالموانئ والتجارة، ووضع القوانين المنظمة لهذه الشؤون، وشرح اهتمام الحسن والحسين كذلك باستصلاح الأراضي الزراعية والتوسع في زراعتها خاصة زراعة البن. وقد اهتم الجرموزي بإبراز المآثر العمرانية التي حرص على إقامتها مختلف رجال السلطة في ذلك الحين وعلى رأسهم الإمام المؤيد والحسن والحسين أبناء الإمام القاسم، وكان للرسائل الكثيرة والمختلفة أهميتها التي حرص على تسجيلها المؤرخ الجرموزي في المخطوطة، وأسهمت تلك الرسائل في توضيح وجهات النظر المختلفة للإمام المؤيد محمد وللأطراف الأخرى التي حاول الإمام مراسلتها، إما لجمع الأنصار المؤيدة لدولته، أو لإقامة علاقات وطيدة تثبت سياسة دولته المستقلة. وقد تأثر المؤرخ بالوجود العثماني وأورد كثيرًا من المصطلحات العثمانية مثل: الجامكية والسباهية والباشلية والبلك، وأبرز المؤرخ في مؤلفه السيرة الشخصية للمؤيد محمد بن القاسم وحروبه ضد العثمانيين، وفترات الهدنة أو الصلح. واهتم بكل الأحداث التاريخية المتعلقة بحصار المدن وخروج العثمانيين منها، ونزوحهم إلى سواحل تهامة[1].

(1) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 1001؛ الثور، أمة الملك: بناء الدولة القاسمية: 1/ 178.

لغة المؤرخ:

مما لا شك فيه أن اللغة هي وسيلة الكاتب المؤثر في محيطه، فبها يستشف المعاني والمفردات ويتغلغل في أعماق النفس البشرية، وبها يستلهم مفردات الحياة، وهي تكشف عن هويته على الدوام، ومن الأهمية بمكان أن يكون ملمًّا بقواعدها دارسًا لأبجدياتها عارفًا بجزئياتها وتركيبها وصياغتها؛ كونها أساس كل عمل كتابي قويم، فإن شابها خلل (ركاكة) في تناغم انسيابها أو اتساق مفرداتها أثرت بالتالي على محتويات مادتها.

وإلى ذلك نستطيع القول إن مؤرخنا الجرموزي كان ذا اطلاع ودراية وإلمام واسع بلغته العربية، نستشف ذلك حين نقرأ ما سطرته يداه من مؤلفات تؤكد: «مقدرته الفائقة على التصرف بألفاظها وتوظيفها في تحقيق ما يصبو إليه»[1].

وفي حقيقة الأمر فقد كان لاطلاعه الواسع باللغة، أثرها على مؤلفاته التاريخية، فهو قد جعل قلمه ينساب في أثناء تدوينه لوقائع الأحداث ليسطر في أسلوب أدبي رائع عبارات جزيلة المعنى، رصينة المأخذ، رائقة الصفاء، ليترجم بها ما كان يؤمله، ويتضح ما ذهبنا إليه من عبارة كهذه: «...فكم له من موطن في الجهاد، تشهد له السيوف فيها أنه الذي أعطاها حقها، وأهداها من أعناق الإسلام إلى واضح طرقها...»[2] هكذا يتضح لنا ولع مؤرخنا بجماليات اللغة وبمحسناتها البديعة من جناس وطباق ونحوهما[3]، وهو في عبارة أخرى يستخدم السجع، كما جرى عليه مؤرخو تلك الفترة.. حيث يقول: «...فلما ظهر فضل علمه على العلماء، وعمله على العملة الصلحاء، وإعراضه عن الدنيا وإقباله إلى الأخرى..»[4].

(1) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص 30.
(2) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 503.
(3) الجرموزي: تحفة الأسماع: ص30.
(4) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 403-405.

ولقد أضفت قصائده التي تخللت كل مؤلفاته بعدًا أدبيًا وجماليًا حيكت أبياتها الشعرية في كل القصائد بإيقاعات جزيلة المعنى وحكت أحداث ذلك العصر[1].

أهمية مؤلفات المؤرخ المطهر الجرموزي:

مثلت المرحلة التي عنيت بها مؤلفات المؤرخ الجرموزي فترة تاريخية مهمة من تاريخ اليمن الحديث، حيث رسمت الخارطة السياسية للبلاد -وقتئذ- في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وجملة الأحداث التي أفرزتها الظروف السياسية لتلك الفترة، كما أبرزت تلك المؤلفات الميزات الهامة والفريدة لهذه الفترة التي تمثلت في الحنكة السياسية والشخصية القوية للإمام القاسم بن محمد وولديه من بعده الإمام المؤيد بالله محمد والإمام المتوكل على الله إسماعيل الذين يعدون من أهم الشخصيات اليمنية في تاريخ اليمن الحديث؛ لدورهم الكبير في إرساء دعائم الدولة القاسمية[2].

وفي حقيقة الأمر فإن تلك المؤلفات تكتسب أهميتها من أهمية الفترة التي أرّخت لها؛ كونها قد غطت جميع الأحداث التي دارت وقائعها -وقتئذ-بين الجانبين الإمامي والعثماني وفي فترة الاستقلال إبان حكم الإمام المتوكل على الله إسماعيل.

ولعل معاصرة مؤرخنا الجرموزي لوقائع تلك الفترة الزمنية، وجمع أخبارها من مصادرها ممن شارك أو اتصل بالأحداث في حينها، قد أضفى قدرًا كبيرًا من الأهمية على مؤلفاته.

وتبرز أهمية تلك المؤلفات لكونها قد تطرقت إلى تلك العلاقات التي كانت قائمة -وقتئذ-بين الإمام القاسم بن محمد وولديه الإمام المؤيد محمد والإمام المتوكل على الله إسماعيل وبعض الأقطار العربية، حيث اهتم الجرموزي بتوثيق الرسائل التي تبودلت بين الأئمة الثلاثة وأشراف مكة.

(1) المصدر السابق: ص 312.

(2) المصدر السابق: ص 1058.

فيما نلمس أهمية تلك المؤلفات كذلك في أنها تناولت الجانب الاقتصادي، بتدوين المؤرخ لما حدث من جدب ومجاعات[1] في الشمال الجبلي، وارتفاع للأسعار كمظهر لتردي الموارد الاقتصادية وشحّتها، كما أنها تناولت الجانب الاجتماعي، ويتضح ذلك من تطرق المؤرخ الجرموزي للعادات والتقاليد التي كانت سائدة في مجتمعه، فضلًا عن تناولها الجانب العمراني والإصلاحات العمرانية التي أقيمت في هذا المجال[2].

وجانب آخر يكتسب قدرًا من الأهمية، هو الجانب العلمي، يتضح ذلك في ذكر المؤرخ لعدد كبير من العلماء والفقهاء[3] الذين عاصروا الأئمة الثلاثة، وتدوينه للعديد من الرسائل التي كان يبعثون بها العلماء[4].

وفي حقيقة الأمر فإن مؤلفات المؤرخ المطهر الجرموزي تمثّل تجسيدًا للوضع الراهن في ذلك الوقت نتيجة سيطرة الأئمة الزيدية على مجريات الأحداث السياسية والعسكرية والثقافية، ومنها حركة التأليف التاريخي التي شهدتها تلك الفترة، والتي يعد المؤرخ الجرموزي رمزًا من رموزها(86).

في ختام هذا البحث نوصي بالآتي:

- ضرورة الاهتمام بمؤلفات المؤرخين اليمنيين في تاريخ اليمن الحديث ودراسة نتاجهم العلمي.

(1) الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم: ص 1000.
(2) المصدر السابق: ص 1007.
(3) المصدر السابق: ص512.
(4) المصدر السابق: ص 997.
(86) المصري، أحمد صالح: موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول: ص 78.

- توجيه طلاب الدراسات العليا في أقسام التاريخ (شعبة التاريخ الحديث والمعاصر) في الجامعات الحكومية والأهلية لتحقيق المخطوطات في هذا المجال؛ لإبراز الأحداث والوقائع التاريخية لهذه الفترة.
- الاهتمام بمراكز الأبحاث العلمية وتقديم التسهيلات لنسخ المخطوطات التي في المكتبات العامة والخاصة وطباعتها.
- الاهتمام بالمكتبات الخاصة المحتفظة بالمخطوطات، وتقديم وسائل الدعم لها للحفاظ عليها.
- إعادة نسخ المخطوطات التي سربت للخارج وتوفيرها للمراكز البحثية.
- إلزام وزارة التربية والتعليم بإدراج نبذة بسيطة عن أهمية المخطوطات وكيفية الحفاظ عليها في مناهج التعليم الإعدادي والثانوي بشكل يتناسب مع مداركهم ومفهومياتهم.
- ضرورة التوعية الاعلامية بأهمية المخطوطات عبر أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- إقامة ندوات وفعاليات ثقافية بين الفينة والأخرى من قبل وزارة الثقافة للتعريف بأهمية تاريخ اليمن الحديث والمعاصر.

المصادر والمراجع:

أولًا: المخطوطات

1. الجنداري، أحمد بن عبدالله: الجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي تبريز، دار المخطوطات، المكتبة الغربية، صنعاء. رقم (2524).

ثانيًا: المصادر والمراجع:

2. الأمير، أمة الغفور عبدالرحمن علي: الأوضاع السياسية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي (1054-1099هـ/ 1644-1688م)، مع تحقيق بهجة الزمن في تاريخ اليمن للمؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم، صنعاء، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1، 1429هـ/ 2008م.
3. الثور، أمة الملك إسماعيل قاسم: بناء الدولة القاسمية في اليمن في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم (995-1054هـ/ 1583-1644م) مع تحقيق مخطوطة الجوهرة المنيرة في مجمل من عيون السيرة (جزآن) للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، ط1، 1429هـ/ 2008م.
4. الجرموزي، المطهر بن محمد: تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، تحقيق عبدالحكيم عبدالمجيد الهجري، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، عمّان، 2001م.
5. الحبشي، عبد الله محمد: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، اليمن، 1978م.
6. الحداد، محمد يحيى: تاريخ اليمن السياسي: خمسة أجزاء، دار التنوير، بيروت، 1986م
7. زبارة، محمد بن علي: نبلاء اليمن في القرن الثاني عشر للهجرة (نشر

العرف لنبلاء اليمن بعد الألف)، ط2، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1985م.

8. سالم، سيد مصطفى: المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول (1538-1635)، المطبعة العالمية، القاهرة، 1971م.

9. سالم، سيد مصطفى: الفتح العثماني الأول لليمن (1538-1635)، ط3، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1978م.

10. الشوكاني، محمد بن علي: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري، جزآن، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1419هـ/ 1998م.

11. العرشي، حسين أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى اليمن من ملك وإمام، نشرها وحققها الأب، أنستاس ماري الكرملي، مطبعة البرتيري، القاهرة، 1939م.

12. العمري، حسين بن عبد الله: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، دمشق،دارالمختار،1980م.

13. العمري، حسين بن عبد الله: مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، دار الفكر، دمشق، 1984م.

14. العمري، حسين بن عبد الله: المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث: دار الفكر المعاصر، دمشق، 1988م.

15. المتوكل، إسماعيل بن أحمد: مختصر طيب أهل الكساء، تحقيق عبد الله الحبشي، مطابع المفضل، صنعاء، 1990م.

16. المحبي، محمد أمين: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الجزء الثالث، بيروت، دار صادر.

17. الواسعي، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، الطبعة الثانية، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، 1991م.

ثالثا-الرسائل العلمية:

1. المصري، أحمد صالح: موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول بين مؤيد ومخالف، مع دراسة و تحقيق مخطوطة (بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا بهرام) للمؤرخ محمد بن يحي المطيب، رسالة ماجستير (لم تنشر)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2006م.
2. الهجري، عبدالحكيم: ثورة الإمام القاسم بن محمد ضد الوجود العثماني الأول في اليمن (1006-1029هـ/ 1597-1620م) مع تحقيق النبذة المشيرة إلى جمل من عيون السيرة، للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، رسالة دكتوراه -لم تنشر- قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 1425هـ/ 2004م.

رابعًا-الدوريات:

1. الحيد، عبد الله حامد: المطهر بن محمد الجرموزي ومؤلفاته عن الدولة القاسمية، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد (د.ت).

المعادن في الدولة العثمانية خلال القرن الخامس عشر الميلادي

د/ أحمد صالح على محمد[1]

الملخص

كانت الدولة العثمانية تنظر لجهات العالم الأربع، لنشر الحق والعدل بين الناس واستيعاب كافة الطوائف والأقليات، لكن انشغلت الدولة بسبب هذا التوسع في البحث والتنقيب عن الموارد الاقتصادية في جميع الولايات الخاضعة لها.

وقامت الدولة بوضع يدها على تجارة الشرق للتصرف فيها كما تشاء، مضيّقة بذلك الخناق على البندقية وجنوة، بسبب سيطرة تلك المدن على تجارة الشرق والغرب، لهذا وجب على الدولة العثمانية الضرب بيد من حديد لوضع حد لتلك المدن الإيطالية؛ لتخضع لقوانين التجارة العثمانية.

وعلى ذلك فقد أصبحت الدولة العثمانية دولة عالمية، وبموجب ذلك سيطرت على البحار والمحيطات وجعلت البحر الأبيض المتوسط بحيرة عثمانية خالصة، فلا تمر السفن إلا بمعرفة السلطان العثماني. مما جعلها تسيطر على التجارة العالمية في ذلك الوقت، فأصبح الاقتصاد العثماني بذلك اقتصادًا عالميًّا.

---

(1) دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة الزقازيق.

Abstract:

The Ottoman Empire looked to the four sides of the world to spread the truth and justice among the people and to absorb all sects and minorities. But because of this expansion, the state was preoccupied with the search and exploration of economic materials in all the states under its control.

The state has put its hand on the eastern trade to be disposed of as it wishes, restricting the siege on Venice and Genoa because of the control of these cities over the trade of the East and the Maghreb. Therefore, the Ottoman Empire had to strike with an iron fist to end these Italian cities.

Thus, the Ottoman Empire became a world state. It controlled the seas and oceans and made the Mediterranean a pure Ottoman lake. Which made it dominate the global traders at the time, thus making the Ottoman economy a global economy.

التمهيد

تتناول هذه الدراسة (المعادن في الدولة العثمانية)، وتركز على محاولات السلاطين العثمانيين فرض سيطرتهم على أراضي البلقان الغنية بالمناجم ذات الإنتاج الوفير، مما ساعد في بناء الاقتصاد العثماني العالمي، ووضع قواعد راسخة في سبيل محافظتها على النظام الاقتصادي في العالم آنذاك.

ويتضح الدور الذي لعبة السلطان محمد الثاني (الفاتح) في إطار بناء الدولة وسيطرته على مناجم البلقان، وإحكام السيطرة على سواحل البحر الأسود وجعلة بحيرة عثمانية.

وبينت الدراسة أبرز الطرق التي اتبعتها الدولة العثمانية لتوفير المعادن بكافة أنواعها واستغلالها في كافة السبل لبناء الاقتصاد العثماني، وساعد ذلك الدولة في

بناء الجيوش لاجتياح جميع أراضي البلقان بكافة الاتجاهات، حيث سهلت عليها خوض الكثير من المعارك وتوفير الأسلحة الحديثة في ذلك العصر.

وعرضت الدراسة لطبيعة العلاقات الدولية التي ربطت بين الدولة العثمانية والإمارات المجاورة لها، والمدن الإيطالية (البندقية، جنوة ...) المتحكمة آنذاك في الاقتصاد العالمي وتجارة المعادن والسلاح والمواد الغذائية، ووضحت أثر العلاقات السياسية على العلاقات التجارية سلبًا وإيجابًا.

وفي ظل الأزمات الدولية بين الدولة العثمانية وتلك المدن الإيطالية، وقيام العثمانيين بمراقبة التجارة في أراضيهم لمنع الإضرار بالاقتصاد العثماني، ويزيد على ذلك حظر تداول المعادن وتصديرها خارج أرض الدولة وذلك حتى لا تتسرب السبائك المعدنية خارج أراضيها.

وتمثل الدراسة أهمية بالغة في رصد تجارة المعادن داخل الأراضي العثمانية وخارجها، حيث حاولت الدولة جاهدة السيطرة على السبائك المعدنية للذهب والفضة وغيرها من المعادن مثل الحديد والرصاص والنحاس.

وناقشت الدراسة بعضًا من الصعوبات والمعوقات التي تعرضت لها تجارة المعادن بين العثمانيين والجنويين والبنادقة، حيث عُرقلتْ في عدة مرات، خاصة في حالات منع البابوية للتجارة مع العثمانيين، حيث كان الخوف من زيادة سطوة العثمانيين على الاقتصاد العالمي.

المقدمة:

أيقن العثمانيون منذ البداية ضرورة سيطرتهم على أراضي البلقان لأسباب عدة: وهي توسعهم في مجالهم الحيوي وسيطرتهم على الثروات والموارد الطبيعية في تلك المناطق للاعتماد عليها في توسعاتها وإعداد الجيوش للاستمرار في عالمية الدولة. ولذلك كانت وجهة الدولة العثمانية إلى بلاد الصرب، حيث فُرضت

السيطرة على مناجم الذهب والفضة، ومن الملاحظ أيضًا النظرة الثاقبة للسلطان محمد الفاتح في سيطرته على بلاد البوسنة والهرسك بما فيها من مناجم الذهب التي ستملئ خزائن الدولة العثمانية.

ومن جهة أخرى إحكام السيطرة العثمانية على المناطق الواقعة على البحر الأسود الغنية بمعدن النحاس، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد النحاس الليبيري، وبذلك أصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية خالصة.

وعند النظر للتجارة في ذلك الوقت، كانت السيطرة للمدن الإيطالية؛ لأنها أحكمت قبضتها على تجارة المعادن والسلاح والمواد الغذائية، ويزيد على ذلك تدخل البابوية لمنع التجارة مع الدولة العثمانية وتحريمها ايضًا.

نتيجة لتحركات البابوية ضد الدولة العثمانية، فقد قامت بحظر تداول المعادن خارج أسواقها ردًا على حظر البابوية لتجارة المعادن، حيث مُنعتْ المدن الإيطالية من الحصول على المعادن داخل السوق العثماني، وصرح بتجارة المعادن داخل الدولة العثمانية، وقد قامت الدولة بمصادرة السبائك غير المختومة من الحكومة، وإعطاء التجار المبلغ المحدد من الحكومة تعويضًا.

أرادت الدولة العثمانية بذلك إحكام سيطرتها على سوق التجارة في المعادن وتخلصها من المدن الإيطالية التي كانت تشاركها في تلك التجارة، حيث نتج عن ضغط الدولة العثمانية على تلك المدن، بأن قامت تلك المدن بإدخال المعادن إلى السوق العثمانية مخالفة بذلك حظر البابا للتجارة في السلع الغذائية والمعادن والسلاح.

وجدت بذلك الدولة العثمانية الضرورة الملحة عليها في تجارة المعادن وحظر تداولها خارج الاسواق العثمانية، واستغلال كل المناجم الواقعة تحت سيطرتها بأراضيها في البلقان، لإحداث طفرة كبيرة في اقتصادها العام، ويزيد على ذلك تغطية النفقات لتجهيز الجيوش وتجريد الحملات الكبرى على كافة الجبهات.

أولًا- توسع الدول عالميًا لتوفير الدعم المادي واللاقتصادي:

كان عام 1453م، مبشرًا بفتح مدينة القسطنطينية (إستانبول)، فبعد أن انتهي السلطان محمد الفاتح من وضع خطته وتجهيزاته للفتح، أصدر أوامره إلى حاكم الجزء الأوروبي (قراجا بك) بسرعة التقدم بجيشيه ومهاجمة المدن والأقاليم المحيطة التابعة للبيزنطيين، وحوصروا برًّا وبحرًا، وقد انخفضت معنويات البيزنطيين مع بداية الحصار، ودخلوا مرحلة اليأس المطبق، حيث كان الحصار الأخير من كل الجهات وليس من البر فقط، فقد أصبح كل شيء على العكس تمامًا، ومُنِعت الملاحة في المضايق عن طريق السفن العثمانية والقلاع، وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي قام بها البيزنطيون فلم تمنع السلطان محمد الفاتح من مباشرة الحرب بنجاح خارج أسوار المدينة، واستفاد السلطان بكل الأمور والأسلحة المستحدثة في ذلك العصر[1].

وقد تحالف الغرب ضد الحصار العثماني للدفاع عن المدينة بأمر من البابا، ولكن في النهاية فشل التحالف الأوروبي ضد الدولة العثمانية وفُتحت المدينة.

وعند النظر لمرحل ما بعد فتح القسطنطينية، أصر العثمانيون على ضم دول البلقان لممتلكات الدولة العثمانية، فقد غيّر الفتح مصير الدولة العثمانية في أوروبا، فبمجرد الفتح ارتعد ملوك أوروبا من السلطان الشاب الطموح، وبدأت حقا إمبراطوريتهم في أوروبا وسهل على الفاتح فتح بلاد الصرب واليونان والأفلاق والقرم والجزر الرئيسة في الأرخبيل والبوسنة والهرسك، وتم ذلك كله في بضعة

(1) كريتوفولوس: تاريخ السلطان محمد الفاتح، ترجمة: حاتم الطحاوي: دار عين، ط1، القاهرة، 2015م، ص55–58؛ نيقولو بربارو: الفتح الإسلامي للقسطنطينيين «يوميات الحصار العثماني»، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار عين، ط1، القاهرة، 2002م، ص117 – 120.

وعشرين عامًا ولم يزد خلفاؤه شيئًا ذا بال على فتوحاته بأوروبا، فكان بذلك أعظم الفاتحين في تاريخ الدولة العثمانية[1].

أراد السلطان محمد الفاتح بذلك تحقيق البشرى النبوية بفتح القسطنطينية، بأن يكلل ذلك الجهد بمد سيطرته على أراضي البلقان خاصة الأراضي الغنية بالمعادن وذات المناجم الوفيرة، مما سيساعد الدولة على بناء اقتصاد ضخم، وليقضي على سيطرة المدن الإيطالية على تجارة المعادن.

بدأ السلطان محمد الفاتح مسيرته لتوطيد سلطته في البلقان ببلاد الصرب، والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت تسيطر بالفعل على بعض الأجزاء من الصرب والبعض الآخر تحت سيطرة المجر، وكانت إذا جاءها الخطر من قبل العثمانيين لاذت بالمجر، وإذا جاءها الخطر من جهة المجر لاذت بالعثمانيين، وبالرغم من أن أمير الصرب « جورج برنكوفيتش » كان يدفع الجزية للعثمانيين فلم يكن في الحقيقة مخلصًا في تبعيته لهم بل كان يخادعهم ويتربص بهم، وذكر عنه السلطان الفاتح أنه « كان يظهر الصداقة ويبطن العداوة». لكن السلطان محمد الفاتح لم يتردد في فتح بلاد الصرب، حيث توجه بقواته رغم البرد القارس وخرج من أدرنة[2]، عندها وجد برنكوفيتش نفسه أضعف من أن ينازل السلطان الفاتح فآثر التسليم قبل أن يدفع جزية سنوية قدرها 30 ألف دوقية، وعاد السلطان إلى إستانبول ريثما تواتيه الأحوال الجوية على مواصلة الحرب في البلقان[3].

(1) محمد سالم الرشيدي: السلطان محمد الفاتح 1453م، دار البشير، ط2، القاهرة، 2013م، ص159.

(2) أدرنة Adrianaple: مدينة بيزنطية في إقليم تراقيا Trace، واستولى عليها السلطان مراد الأول عام 1377م وظلت عاصمة الدولة العثمانية حتى سقوط القسطنطينية عام 1453م حيث تم نقل العاصمة لها. انظر: نيقولو باربارو: المرجع السابق، ص 84.

(3) محمد سالم الرشيدي: المرجع السابق، ص160-161.

ومهما يكون من أمر، فقد أراد السلطان الفاتح فتح بلغراد، فأعد الجيش لفتح بلاد المجر، وعلى أثر ذلك قام العثمانيون بإغلاق نهر الطونة[1] لمنع الإمدادات تجاه بلغراد، وخرج السلطان على رأس جيشه البري الكبير، وما أن وصل مدينة كرسوفاز حتى أمر بنصب المدافع لدك أسوار المدينة، وبسبب الغرور الذي أصاب الجنود العثمانيين وإصرار الحلف الصليبي بقيادة هونياد والراهب كابستونو على صمود المدينة لم يستطيع الفاتح دخول المدينة، وانسحب السلطان بجيشه والعدة القليلة التي تبقت له وهو يحرق الأرم، وتوقف قليلًا في صوفيا ثم واصل سيره إلى أدرنة وقال، وكأنما كان يعزي نفسه: «إن بلغراد ستسقط في أيدينا عاجلًا أو آجلًا، وإذا لم أستولِ أنا عليها فإن أبنائي الشجعان سيستولون عليها»[2]، وبالفعل أتي السلطان سليمان القانوني وسقطت على يده بلاد المجر بأكملها.

وفي السياق ذاته، أراد السلطان إعادة الهجوم مرة أخرى على الصرب، فأرسل وزيره محمود باشا بالجيش نحو الصرب فاستولي على عدة قلاع أهمها قلاع رسواز وكوريكواز وحصن قلعة حوالة التي كان السلطان الفاتح قد شيدها على مقربة من بلغراد، ثم استولى على قلعة كولمباج بعد أن قطع الماء عن حاميتها، وأرسل محمد بك في سرية تامة للإغارة على بلاد المجر فاجتاح قلعتي طراوة وراحاوة ثم عاد مثقلا بالأسلاب والغنائم والأسرى. وما لبث أن توفي جورج برنكوفيتش في قلعته بسمندرة في 24 ديسمبر 1457م، وقد استولى ابنه الأصغر لازار الذي قام بدس السم لوالدته وطرد أخويه، وعرض لازار على السلطان الفاتح أن يدفع جزية سنوية كبيرة، غير أنه مات بعد شهرين من استيلائه على الحكم، وقد أوصى

(1) الطونه: هي ولاية عثمانية تقع على نهر الدانوب ويحدها شمالاً الأفلاق وجنوبًا بلاد البلغار. انظر: محمد فريد بك: الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت،1981م، ص 116.

(2) محمد سالم الرشيدي: المرجع السابق، ص 162 – 164.

أن تُزوَّج ابنته بولي عهد البوسنة، بذلك يقوي جبهة الصليبيين ضد العثمانيين، لكن لم يقبل الطرفان المصاهرة في النهاية، وفي غضون تلك الأحداث وجدت هيلين ابنه لازار، السلطان محمد الفاتح تحت أسوار سمندرة، ولم تجد هيلين مفرًّا من تسليم القلعة للعثمانيين، وسمح لها في النهاية بالخروج بكل أموالها، وخضعت بقية القلاع بعد ذلك للعثمانيين ما عدا بلغراد، وصارت بلاد الصرب منذ ذلك الحين ولاية من ولايات الدولة العثمانية عام 1459م[1] فقد أصبح العثمانيون بذلك مجاورين لبلاد البوسنة.

وفي هذا الصدد، وجه السلطان محمد الفاتح أنظاره إلى بلاد البوسنة والهرسك، وبالفعل أرسل رسولًا إلى ملك البوسنة يطلب منه الخضوع للدولة العثمانية والاعتراف بسيادتها ودفع الجزية وإلا فالقتال، فما كان منه إلا أن اقتاد رسول الفاتح إلى خزانة أمواله وأشار بيده إليها ثم قال له: «إنك لتري الأموال هنا مكدسة، ولكني لا أرى إرسالها إلى السلطان، فإن حاربني استعين بها على قتاله، وإذا اضطررت إلى الفرار واللجوء إلى بلد آخر استعنت بها على تأليف الحياة»[2].

وقد أرسل السلطان الفاتح عام 1463م رسولًا آخر إلى ملك البوسنة يعرض عليه دفع الجزية أو القتال، فما كان من توماسيفيتش إلا أن اعتقل الرسول وأراد قتله لولا أن وزيره عارضه في ذلك لأنه بذلك سيغضب السلطان ويعرض نفسه للهلاك، وليس من المروءة قتل الرسول، فلما عاد هذا الرسول أخبر السلطان الفاتح بما وجد، فأخذه الغضب وتحرك بجيشه إلى البوسنة وحاصر أكبر قلاعها وأمنعها وهي قلعة لوفجة فاستسلمت، بعد ثلاثة أيام، وحاصر بعد ذلك قلعة باتيزا فحذت حذو الأولى، واستسلمت بعد مقاومة يسيرة، وكان الملك استفان توماسيفيتش

(1) نفسه، ص 166 – 167.
(2) نفسه، ص 168.

موجودًا بهذه القلعة فما كان منه إلا أن فر منها عندما سمع باقتراب الفاتح، ولجأ إلى قلعة كلوج الحصينة، وأرسل وراءه وزيره محمود باشا لمطاردته ومحاصرته، ولم يكن محمود باشا يحاصر القلعة حتى بعث إلى ملك البوسنة يحث على التسليم وطلب الصالح وأمنه على حياته، ولم يكن شيء أحب إلى توماسيفتيش من هذا بعد أن أحيط به من كل جانب، ولم ير أمامه غير الهلاك أو التسليم الذي لا يدري ما وراءه، فخرج من قلعته وسلمها لمحمود باشا وتلقي منه كتاب الأمان، واستاء السلطان الفاتح من تصرف وزيره وقبح رأيه في ذلك، وعاتبه عليه لشدة غضبه على قرار المذكور، وتتابعت سائر القلاع في استسلام للعثمانيين، وفي يونيو عام 1463م كانت البوسنة كلها قد صارت ولاية من ولايات الدولة العثمانية. وعهد الفاتح فتح الهرسك إلى وزيره محمود باشا، على أثر ذلك هرب أميرها إلى إحدى الجزر القريبة، وأرسل الأمير الفار ابنه بأثمن الهدايا والنفائس إلى السلطان محمد الفاتح يلتمس منه العفو والإذن له بأن يقيم في عاصمة ملكه السابق، وقد أجابه السلطان إلى ملتمسه، فقسم الهرسك قسمين أما الأول – وهو أكثرهما أهمية وخطرًا – فقد أُدمج في الدول العثمانية وأقطع القسم الآخر لأمير الهرسك، وعندما مات أمير الهرسك ضُمت البقية إلى الدولة العثمانية، وأصبحت مركزًا من مراكز الإسلام في البلقان وامتلأت أرجاؤها بالمنشآت الإسلامية[1].

بعد أن ضم الفاتح بلاد البوسنة استقر له الوضع بشكل كبير من الناحية الاقتصادية خاصة بعد سيطرته على مناجم المعادن الغنية التي أسهمت بصورة كبيرة في الاقتصاد العثماني مما أثر على الوضع الاجتماعي لسكان الدولة العثمانية للأفضل في تلك المناطق، وأسهم أيضًا في تجهيز الجيوش العثمانية.

(1) محمد سالم الرشيدي: المرجع السابق، ص169-171

وفي إطار السيطرة على الولايات المجاورة للدولة وضمها لممتلكاتها صدر الأمر الشريف السلطاني والإذن المنيف الخاقاني إلى الوزير محمود باشا بتجهيز مراكب البحر (الأسطول) ومهمات الحرب والجهاد والعساكر والرجال بالعزم إلى ديار الإمارة النصرانية طرابزون[1] المطلة على البحر الأسود، وأرسل إلى إسماعيل باي إسفنديار وهو أحد ملوك الطوائف يكلفه بالقدوم للجهاد وتجهزه هو أو ابنه، ويذكر لهم إذا قدمت إليكم عمارة البحر فلا يكن لكم منهم خوف ولا حرج، وزودهم بما يحتاجونه من الذخائر بالبيع والشراء فنيتنا إن شاء الله العزم على فتح بلاد طرابزون، وإذا قدمنا إليكم تقدم أنت لحضرتنا. وجهز ابنك حسن باي وتهيأ للسفر، فلما قرب حضرة السلطان إلى بلاده قدم إليه ابنه ولم يحضر أبوه، فمسكه وحبسه وأرسله إلى قصطومني[2] محبوسًا وأعطي حكم تلك البلاد على البحر الأسود إلى قزل أحمد أمير أمراء تلك البلاد قديمًا، فلما سمع إسفنديار إسماعيل باي بذلك لاذ بالفرار وتحصن بقلعة سينوب[3]، واستمر السلطان وحاصر طرابزون، واشتد الحرب والقتال، وفي النهاية طلب صاحب طرابزون الأمان وتسليم القلعة، فأمنهم السلطان وخرجوا بمالهم وأولادهم من غير معارض، وقام السلطان بترتيب أمورها من الإدارة العثمانية وعاد بعدها إلى إستانبول[4].

---

(1) طرابزون: Trabizoun: هي ولاية عثمانية تبعد عن البحر الأسود 100كم، وهي مركز تجاري مهم للدولة وفتحها العثمانيون عام 1460م. انظر: موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة: عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2002م، ص345.

(2) قصطومني: هي مدينة تقع شمال تركيا الحالية. أنظر: محمد فريد: المرجع السابق، ص، 139.

(3) سينوب: مدينة حصينة في شمال الأناضول على البحر الأسود بها ميناء متسع اتخذته الدولة العلية ملجأ لسفنها الحربية، وشهدت المدينة حادثة ترجع إلى ما ارتكبته روسيا فيها وهي واقعة تدمير الأسطول العثماني سنة 1853م قبل إعلان الحرب على الدولة العثمانية المعروفة بحرب القرم. انظر: محمد فريد: المرجع السابق، ص 160.

(4) حسين خوجة: بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق: محمد أسامة زيد، دار ابن رجب، ط1، القاهرة، 2014م، ج1، ص429 – 431.

وبما أن الدولة العثمانية دولة طموحة تسعى دائمًا لفرض سيطرتها على التجارة العالمية فما كان منها إلا أن قامت بفرض سيطرتها على البحار الاستراتيجية في العالم مثل البحر الأسود بعد السيطرة على قسطومني وسينوب، فبعد السيطرة على تلك المواقع أصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية خالصة.

وقد استمرت أمور الفتح على هذا المنوال؛ حتى السلطان العاشر، وهو السلطان سليمان القانوني الذي أرعب أوروبا بأكملها، والذي لم يقف عند هذا الحد، بل فرض سيطرته على البحر المتوسط وأكمل هذا الوضع ابنه السلطان سليم الثاني بفضل القادة العسكريين الذي قام سليمان القانوني بترتيبهم على النظام الإداري الصارم للدولة، فأصبح بذلك البحر المتوسط بحيرة عثمانية. مما أتاح للعثمانيين فرض سيطرتهم على تجارة الشرق والغرب (التجارة العالمية) وهذا ما سيتم الحديث عنه في المبحث الآتي وخاصة تجارة المعادن.

ثانيًا: المناجم واستخراج المعادن:

والواضح هنا، إصرار السلطان محمد الفاتح على ضم بلاد البلقان خاصة البلاد الغنية بالمعادن، فقد استمر الفاتح في تجهيز الجيوش الجرارة، ويزيد على ذلك اتساع رقعة الدولة العثمانية، فقد عمل السلطان جاهدًا على توفير الموارد الاقتصادية خاصة المعادن لتسهم في الاقتصاد العثماني، لإعلاء شأن الدولة العثمانية ومكانتها أمام الاقتصاد العالمي.

وقد يُتَساءَل عن توجه السلطان محمد الفاتح في ربيع عام 1455م إلى بلاد الصرب؟ حيث زحف إليها وحاصر نوفوبردة أغنى مدينة صربية لوفرة المناجم بها وسميت لذلك «أم المدن» وكان قد سبق أن استولى العثمانيون عليها ثم استردتها صربية، وبعد أسبوع من الحصار استسلمت هذه المدينة للسلطان الفاتح في أول يونيو 1455م فجعل عليها واليًا وقاضيًا وقائدًا للقلعة، وأخضع الفاتح بعد ذلك عدة قلاع[1].

(1) محمد سالم الرشيدي: المرجع السابق، ص 161؛ عبد المنعم الهاشمي: سيرة السلطان محمد الفاتح، دار القمة، الإسكندرية، (د.ت)، ص92.

والجدير بالذكر أن، الفاتح كان بحاجة ملحة إلى استرداد إقليم نوفوبردة عن أمير الصرب برانكوفيتش، لتوفير الحاجات المالية للدولة العثمانية لخوض حروبها[1]. وبكل وضوح، جعل السلطان الفاتح تلك البلاد نصب عينيه لأنها الأمن الاقتصادي والمالي للدولة العثمانية.

ولا نزاع في أن بلاد الصرب من أعظم مدخراتها أنها تنتج الذهب والفضة الذي يفوق الأراضي الأخرى، كما لو كان من الينابيع ويقومون باستخراجه في جميع أنحاء هذه المنطقة، التي لديها العديد من الرواسب الطبيعية بشكل كبير من الذهب والفضة على حد سواء، وهي أفضل من تلك التي في بلاد الهند، فإن بلاد الصرب في هذا المجال محظوظة منذ البداية، وكانت تفتخر بنفسها بسبب ثروتها وقوتها. حيث بها العديد من المدن الكبرى. وكانت غنية في إمداداتها من الجنود والكثير من المعدات الحربية الجيدة[2].

كان على السلطان الفاتح كسر شوكة أمير الصرب، الذي يتزعم موقف أعداء الدولة العثمانية لطردهم من بلاد البلقان.

وتشير الدلائل إلى أن السلطان محمد الفاتح توجه أيضًا إلى فتح البوسنة والهرسك لغنى تلك الأقاليم بالمعادن، وعلى الرغم مما أصاب البوسنة من حروب وغارات، فإنها أحرزت رغدا ورخاء حقيقيًا في أثناء الحقبة الأخيرة من العصور الوسطى، وكان مفتاح ثروتها هو المعادن والمناجم؛ فهناك النحاس والفضة في كريشيفو وفوينيكا، والرصاص في أولوفو والذهب والفضة والرصاص في زفورنيك وفوق كل شيء الفضة في سربرينيكا. وهناك مناجم الذهب من أيام الرومان عند كروبا في الشمال الشرقي من جورني فاكوف، ربما كان يستخدم في

(1) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين «من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة»، دار النفائس، ط3، بيروت، 2013م، ص115-116.

(2) كريتوفولوس: المصدر السابق، ص125-126.

أثناء العصور الوسطي أيضًا. وفي أواخر القرن 13م وبواكير 14م وصل إلى البوسنة أوائل المنقبين الألمان الوافدين من المجر وترانسلفانيا والمعروفين باسم الساكسون (الساسي Sasi)، بدأوا في استغلال ثرواتها المعدنية، وما لبث أن وفد المزيد من الساكسون في القرن 14م، عندما راح ستيفن كوتروماتنيتش والملك تفرتكو يشجعان عملية استغلال المناجم. وكانت المناجم ملكا خاصا لملاك الأراضي المحليين، كما كان يديرها الساكسون الذين كان القانون يبيح لهم قطع الأشجار من الغابات وإنشاء مستوطنات التعدين حيثما وجد خام معدني، وأصبح بعض هؤلاء الساكسون أفرادا ذوي أهمية في المجتمع؛ وهناك واحد منهم يكثر ورود اسمه في السجلات هو هانز ساسنيوفيتش (أي ابن الساكسوني) منح حيازة ضخمة من الأرض منحة «دائمة»، وأرسل عدة مرات إلى راجوزا كممثل تفرنكو وكان الذهب يدر إلى الخارج منذ 1339م، وكان الرصاص يشحن من البوسنة إلى البندقية وصقلية، ولا مفر من أن يكون الرصاص البوسني قد استغل كساء لأسطح كثير من الكنائس الإيطالية منذ عصر النهضة والقرون الوسطى، كما كان هناك أيضًا استخلاص لمعدن النحاس، بيد أن المصدر الأكبر للثروة كان معدن الفضة، كما أن سربرينيكا (ومعناها الفضة واسمها اللاتيني Argentaria) أصبحت أهم المدن التعدينية والتجارية في كل المنطقة الواقعة غرب صربيا، وعندما ظهرت لأول مرة في السجلات في 1376م، كانت قد أصبحت فعلا مركزا تجاريا ضخما يحوي مستعمرة راجوزية لها وزنها. واحتكر الراجوزيون تجارة الفضة في داخل البوسنة، وكانت جميع صادرات المعادن عن طريق الساحل تذهب عبر راجوزا على أية حال. وفي مقابل ذلك كان الراجوزيون يجلبون البضائع المصنعة مثل المنسوجات العالية الجودة إلى البوسنة؛ لأنه عند حلول عام 1422م كانت البوسنة وصربيا مجتمعتين تنتجان أكثر من خمس إنتاج أوروبا بأجمعها من الفضة، ولذا فقد كان

هناك عدد كبير من البوسنيين الأثرياء القادرين على شراء مثل هذه السلع مقابل مقايضتها بالمعادن مثل الفضة[1].

جميع تلك المعادن لفتت أنظار السلطان محمد الفاتح فما كان عليه إلا أن يقوم بضم البوسنة والهرسك لممتلكات الدولة العثمانية، وبذلك ضمن السلطان محمد الفاتح بوقوع بلاد الصرب والبوسنة والهرسك بين يديه خمس أنتاج أوروبا من معدن الفضة، لغنى تلك المناطق بالمعدن المذكور، مما أسهم في الاقتصاد العثماني.

أما الخطوة الأخرى التي قام بها السلطان محمد الفاتح، هي محاولة السيطرة على البحر الأسود لجعله بحيرة عثمانية، ولا مانع من الحصول على بعض الأراضي البيزنطية الغنية بالمناجم والمعادن وخاصة قسطومني وسينوب.

والراجح هنا أن السلطان محمد الفاتح واصل سيره برا نحو سينوب شمال الأناضول كما واصل محمود باشا سيره إليها بحرا، وكانت سينوب إذ ذاك تعتبر أغني مدينة على البحر الأسود لما لها من ميناء حسن ومناجم معدنية وافرة، وكانت إلى ذلك محكمة التحصين شديدة المنعة، يربض في قلاعها وأسوارها أكثر من 400 مدفع، وكان الفاتح يخشي أن تقع هذه المدينة القوية عسكريًّا واقتصاديًا في يد أوزون حسن ويتخذها المتحالفون قاعدة لأعمالهم الحربية ضده، فبعث بفرقة قوية من جيشه إلى أماسيا[2] لتمنع ما قد يرسله هذا الأمير التركماني من مدد ونجدة إلى سينوب لاستردادها من يد العثمانيين[3].

(1) نويل مالكوم: البوسنة، ترجمة: عبد العزيز توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 1997م، ص 56 – 57.

(2) أماسيا: Amassia: مدينه تقع جنوب شرق أزمير، وهي مركز ولاية سيواس. انظر: ستراس: المرجع السابق، ص 104.

(3) محمد سالم الرشيدي: المرجع السابق، ص223.

ومن الملاحظات حول مدينة سينوب وحالتها أن النحاس كان أعظم منتجاتها، ويستخرج بوفرة، حيث يباع في كل مكان في آسيا وأوروبا، ويأتي بعائدات جمة من الذهب والفضة للسكان المحليين، قبل أن يضمها العثمانيون[1]. والجدير بالذكر أن سينوب كانت مركزًا مهما لإنتاج معدن النحاس وكانت تحت تصرف السلطان العثماني مباشرة[2]. بعد ضمها للدولة العثمانية.

أثر الوضع الراهن الذي وضعت فيه الدولة العثمانية بفضل السلطان الفاتح بعد ضم سينوب على الوضع الاجتماعي للدولة بسبب إسهام معدن النحاس التي تنتجه ولاية سينوب في صناعات عديدة وتجارة الدولة ووضع الأشخاص المادي والاجتماعي داخل الدولة.

ولا نزاع في أن مناجم النحاس في قصطومني جديرة بالاهتمام؛ فقد شكلت عائداتها أكثر من ٪45 من مجمل عائدات الأقاليم الآسيوية وكانت المناطق الرئيسة التي تقدم مقدارًا كبيرا من العائدات للخزينة العامرة في غربي الأناضول، وهي منطقة تجارة أساسية مع أوروبا، ومنطقة تجارة البحر الأسود مع مرافئ مدن كافا، وطرابزون، وسمسون وأخيرًا بورصة مركز تجارة الحرير الإيراني[3].

نتيجة لذلك فقد أسهمت مناجم النحاس بقسطومني في الاقتصاد العثماني كما في سينوب، إذ شغل هذا الوضع الأدارة العثمانية للحفاظ على مدخرات وعائدات للخزانة العامرة.

(1) كريتوفولوس: المصدر السابق، ص 192.
(2) حاجي خليفة: فذلكة أقوال الاخيار في علم التاريخ والاخبار. «تاريخ ملوك آل عثمان »، تحقيق: سيد محمد السيد، (د.ت)، ص 201.
(3) خليل إينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحكرس، دار المار الإسلامي، ط1، بيروت، 2007م، ج1، ص112.

وفي هذا الصدد، كانت مناجم الذهب والفضة وكذلك مراكز عبور التجارة العالمية التي تنتج سيولة نقدية عن طريق الجمارك، من الأهداف الأولى للدولة العثمانية، وقد بدأت المساعي العثمانية المستمرة للسيطرة على مناجم الفضة والذهب الغنية في بلاد الصرب والبوسنة منذ عهد مراد الأول، وكانت هذه المناجم مهمة جدًّا لكل من المجر والمدن الإيطالية، ومن الأسباب الرئيسة للصراع بين الدولة العثمانية وتلك القوى. كما احتاج السلطان محمد الفاتح في إنشائه للدولة العثمانية سيولة نقدية من هذه المناجم، وركز مساعيه في السنوات الأولى من حكمه، منذ عام 1454م حتى عام 1464م، للسيطرة على هذه المناطق. وما إن وقعت في قبضته، حتى حاول زيادة مستويات الإنتاج في هذه المناجم بمساعدة رجال المال الصربيين واليونانيين[1].

وبذلك فرضت الظروف التوسعية للدولة العثمانية، طريقة إخضاعها لولايات البلقان، خاصة المناطق كثيرة الموارد الطبيعية وخاصة مناطق المناجم لتدر على الدولة المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والنحاس، وغيرها من المعادن التي تساعد الدولة العثمانية اقتصاديًا، وتوفر لها الأموال الضخمة اللازمة لحروبها التوسعية في كافة الجهات والجبهات.

ثالثًا: الملتزمون والمناجم:

لم يترك العثمانيون طرق التجارة ومناطق المناجم الغنية بالمعادن الثمينة تضيع من بين أيديهم، ولكن سيطروا عليها، ولكنهم لم يدخلوا أي تغييرات على طرق إنتاج المناجم التي وقعت تحت سيطرتهم أو تقنياتها في صربيا والبوسنة[2]. وكان النظام السائد في تلك المناطق هو الذي اتبعه السكسون الألمان، وربما مستعمرون

(1) نفسه، ص116.
(2) نفس المرجع والصفحة.

آخرون من المجر؛ حيث أحضر هؤلاء معهم تقنيات متطورة للمناجم، مما جعل إنتاجها يزداد ازديادًا ملموسًا مع نهاية القرن 15م، ليتحول إلى مصدر دخل هام لحكام البلقان، فمثلا، الفارس البورغندي، برترافون ده لا بروكيار، الذي سافر في أنحاء الصرب عام 1433م، قبل أن يسيطر العثمانيون على المناجم، قدر أن مناجم نوفوبردو أنتجت مدخولًا قيمته 200 ألف دوكا[1] في السنة. وقُدِّر أيضًا الإنتاج السنوي لمناجم الفضة في الصرب والبوسنة، بما لا يقل عن 10 أطنان، في النصف الأول من القرن 15م. ومعظم هذه الفضة، ما عدا كميات ضئيلة جدًّا، وصلت برًّا إلى القسطنطينية، ثم صدّرت بحرًا من مرفأ دوبروفينيك، ومعظمها ذهبت إلى البندقية وبعضها إلى أماكن أخري في إيطاليا وصقلية[2].

وفي الفترة الممتدة بين (1453 – 1465م) ظلت المناجم تنظم على المعايير السكسونية حتى دخل العثمانيون تلك المناطق، وأدخل نظام المقاطعة الخاص بهم في التنظيمات الإدارية لهذه المناجم، وقاموا بكل مسعىً لاستغلالها استغلالًا كاملًا لتأمين حاجتهم المتزايدة من المعادن الثمينة والحديد والرصاص وغيرها من المعادن المتداولة[3].

وبعد اجتياح الدولة العثمانية للبلقان قامت بنزع المناجم المهمة ذات الدخل والإنتاج الكبير وإعطائها لملتزمين؛ وذلك لحرص الدولة على العائدات الضخمة من المناجم لمساعدتها في فتوحاتها الجديدة ولتجهيز جيوشها الجرارة.

(1) الدوكات Ducat: هي في الأصل عملة ذهبية نمساوية، إذ قام السلطان محمد الفاتح بإصدار أول عملة ذهبية بتقليد الدوكات النمساوية التي تسمى (مجر آلتوني). انظر: هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة، إصدارات، ط1، الامارات العربية المتحدة،2012م،ج2،ص81.

(2) شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارث، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2005م، ص66.

(3) خليل إينالجك: المرجع السابق، ج1، ص116.

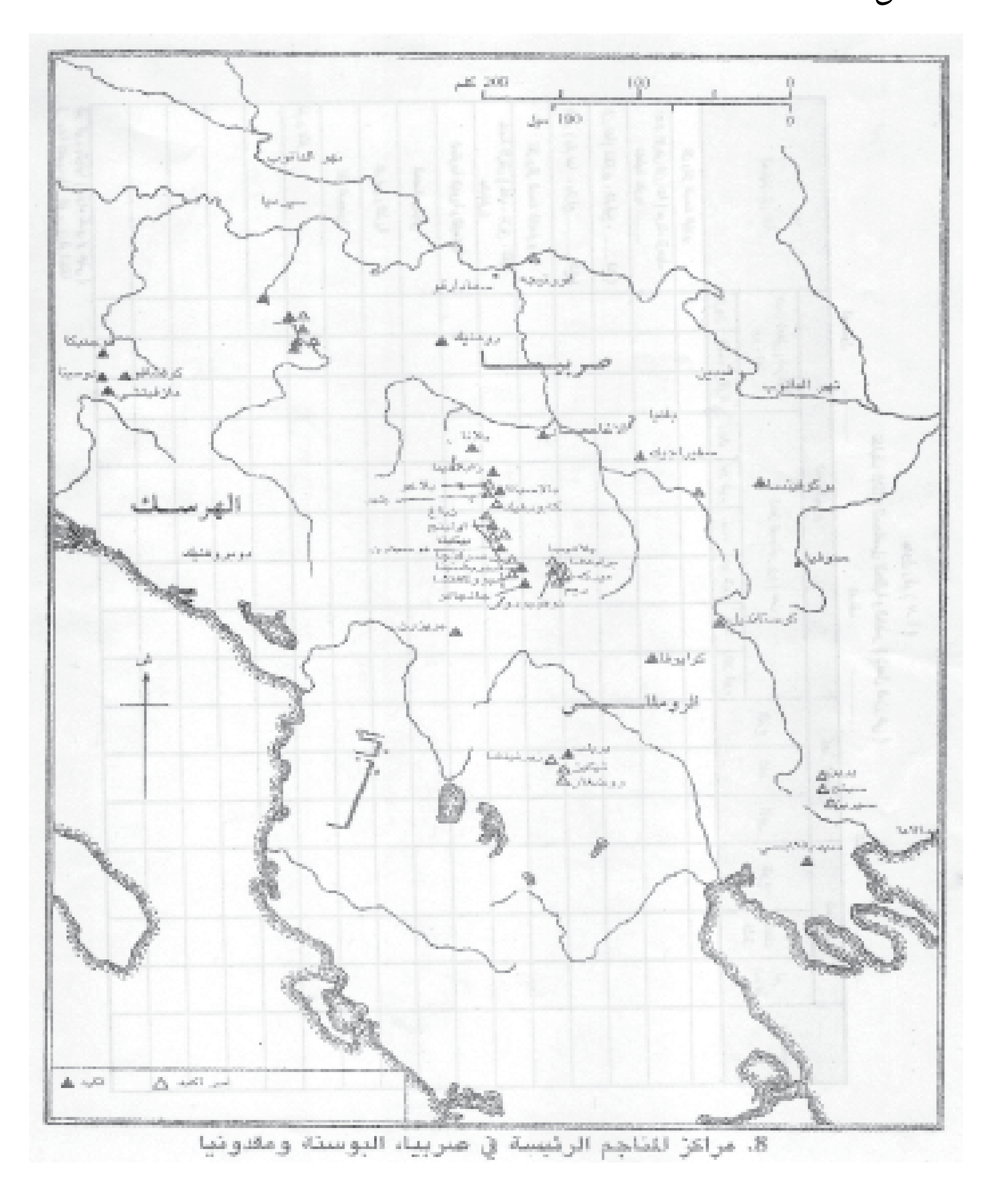
كان الملتزمون[1] يحصلون على حق إدارة المناجم بطريقة متزايدة، وكان الالتزام بين سنة واحدة أو ثلاث سنوات. وبعد انشغال الدولة في الحروب أكثر وأكثر عانت من ضائقة مالية واقتصادية حتى بدأت في بيع حق الالتزام في المناجم مدى الحياة لكن لا يمكن توريثها للأبناء.

والواضح هنا أن الدولة العثمانية بعد فتح بلاد البلقان وخاصة البوسنة، قامت بتلزيم هذه المناجم التي تخلى عنها ملوك البوسنة إلى ملتزمين من دوبروفنيك؛ شريطة أن يُسلَّم الذهب المستخرج إلى دور الضرب الضربخانة [2] العثمانية. وقد كانت مناجم البونسة في فوجنيكا وكراتشافو غنية بالفضة خاصة في أولوفو حيث استخراج الرصاص، أما في مقاطعة سربرنيتشا فقد استُخرجتْ الفضة والرصاص، وقامت مناجم الحديد في العديد من القرى من مقطاعة الهرسك وبافلوفيتشي، على الضفة اليمنى لنهر درينا وعلى نهر براكنا. وقد كانت غاغنيتشا أهم مركز لإنتاج الحديد. أما أكثر مناجم الفضة أهمية فكانت في مقاطعة سربرنيتشا التي قامت

(1) الالتزام: نظام لجمع الضرائب كان معمولاً به في الدولة العثمانية، يلتزم بموجبه أحد الوجهاء والأمراء أو من في حكمهم بجمع الضرائب من الأهلية، وإرسالها إلى العاصمة إستانبول، وهو يحصل على مساعدة الحكومة في تحصيلها بكل الوسائل أضعاف مضاعفة. انظر: ألبرت حوراني وآخرون: الشرق الأوسط الحديث (1789 –1918)، ترجمة: أسعد صقر، دار طلاس، ط1، دمشق، 1996م، ج1، ص 122؛ أيمن أحمد محمود: الجزية في مصر (1713 – 1856)، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2009م، ص 41 – 43؛خالد زيادة: الصورة التقليدية للمجتمع المديني «قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية »، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2008م، ص 70–71.

(2) الضربخانة: هي مبنى سك العملة في الدولة العثمانية، وهي تنقسم إلى شقين: الأول: ضرب وهي عن العربية، والثاني خانة وهي عن الفارسية بمعنى دار. فتصبح الكلمة دار ضرب النقد. وقد انتشرت دور ضرب العملة في كثير من مدن الدولة العثمانية، ونظام الالتزام في إدارة الضربخانات في كافة أنحاء الدولة. انظر: شوكت باموك: المرجع السابق ص، 80– 82؛ شمس الدين سامي: قاموس تركي، إستانبول، 1317هـ، ص 853.

في مدينتها دار ضرب نشيطة، فأعادت على الدولة بإنتاج كبير وضخم من تلك المناطق[1].



8. مراكز المناجم الرئيسة في صربيا، البوسنة ومقدونيا

(1) خليل إينالجك: المرجع السابق، ج1، ص117.

ولا نزاع في أن الدولة العثمانية قامت بالضغط دائما على الملتزمين للسيطرة على إنتاج المناجم من معادن ثمينة للإسهام مباشرة في الاقتصاد العثماني في ذلك الوقت.

مناطق المناجم الرئيسة والتزامها في البلقان العثماني
(١٤٦٨ - ١٤٧٧م) (بآلاف الأقجات لمدة ثلاث سنوات) [1]

وحدة الالتزام		الملتزمون
المناجم في مقاطعات فيلك ولاز (صربيا)	8.000 (عام 1468)	يأتي كونتاكوزينوس من نوفو بردو، بورغي ايفرانا من سريز، طومانين
مناجم كرايوفا وسيدراكابسي	2,250 (عام 1471)	كونتاكوزينوس من سريز ونالولوغوس من إستانبول
مناجم مستخدمة حديثا في إقليم الهرسك	159 (عام 1477)	على بن عبدالله من كرايوفا ايفان بن كوبا، وبوك بن ملادين
ملاحظة: كانت هناك مناجم أقل أهمية (ذهب، فضة، نحاس، رصاص، وحديد) في البوسنة، تريكا ومانليك في المدة نفسها.		

ويتضح من الجدول السابق، أن الدولة العثمانية اعتمدت على ملتزمين معظمهم من أهالي المناطق في بلاد الصرب والبوسنة والهرسك.

ونتيجة لإتباع الدولة العثمانية قانون الالتزام في المناجم، فقد قامت بكل جهد ممكن لزيادة إنتاج هذه المناجم من أجل تأمين الحاجات المتزايدة للمعادن الثمينة.

(1) خليل إينالجك: المرجع السابق، ج1، ص117.

لذلك اعتمدت الحكومة على نظام الالتزام لتشغيلها. حيث كان عدد من المسلمين ملتزمين، وقام رجال المال اليونان من مقدونيا، وسريز، وإستانبول بإدارة التزام العديد من هذه المراكز، خلال القرنين 15م، 16م كانت معظم القوانين والتنظيمات العثمانية المتعلقة بإدارة هذه المناجم التي صدرت في النصف الثاني من القرن 15م، والتي تقدم معلومات تفصيلية حول أنشطة عمل هذه الأماكن وظروفها، ولم يغير العثمانيون تقنيات إنتاج هذه المناجم أو طرقها، فقد احترموا الكثير من القواعد والتنظيمات القائمة، كما فعلوا في العديد من المجالات الأخرى، وفي العديد من المناطق التي استولوا عليها. وكانت التنظيمات التي شرعت وصدرت بمجملها ترجمة لتنظيمات عهد ما قبل الدولة العثمانية، حيث حوفظ أيضا على التعابير السكسونية الأصلية[1].

وقد صدر عن السلطان محمد الفاتح قانون لتنظيم المناجم في بلاد البلقان وفي الآتي مقتطفات من قانون نوفوبردو حول المناجم عام 1455م: أنا السلطان أرسلت اليازكجي[2] إلى نوفوبردو والمناجم الخاصة بها لغرض الحظر وأمرتهم القيام بما يلي:

- يراقب اليازكجي المناجم وكل عمليات إنتاجها كما يستغل الأنفاق ويُبقي المعدات شغالة بشكل جيد. وسوف يفرض العمل على الذين لا يعملون، ويعاقب كل من يقاومه ويجب أن يعترف بسلطته كل العاملين، ويعاقب كل من يقاومه، ويجب أن يعترف بسلطته كل الذين يعملون في نوفوبردو والمناجم الخاصة بها.

- إذا تدخل شخص آخر، غير العامل ومن يعلمون لديه في قضايا المناجم والعمال، فسوف يعاقب من اليازكجي.

(1) شوكت باموك: المرجع السابق، ص83 – 84.

(2) اليازكجي: هو مبعوث السلطان لمراقبة المناجم والأشراف على انتاج المعادن.

- يعطي اليازكجي أذونات إقامة لكل الذين يعملون في المناجم من أجل تأمين ازدهارها، ولا يسمح لأحد بالتدخل في أعمال اليازكجي[1].

والواضح هنا أن اليازكجي كان مكلفًا بمراقبة المناجم والإشراف الكامل عليها بأمر مباشر من السلطان محمد الفاتح، والعمل الدائم على زيادة الإنتاج للإسهام في الاقتصاد العثماني.

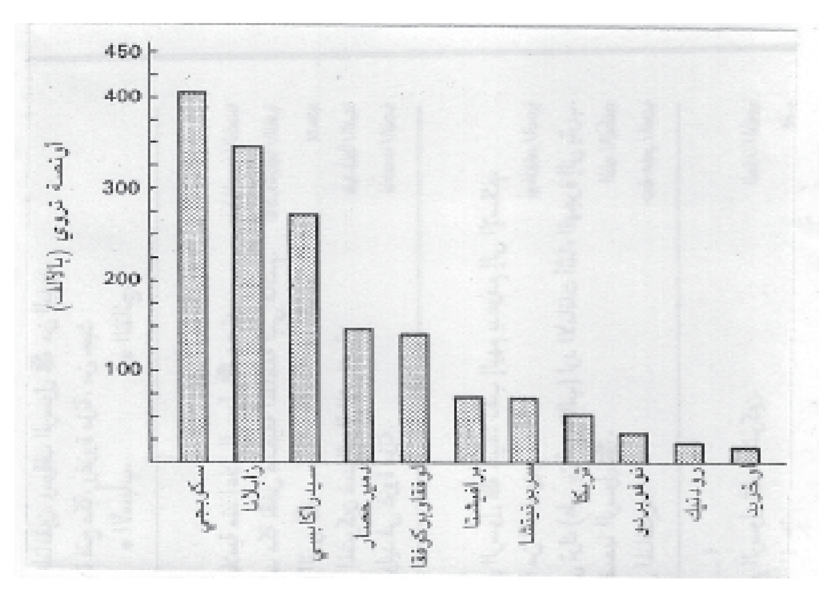
وفضلًا عمّا تقدم، فبعض المناجم الصغيرة لم تلبث أن نضبت، وظهرت العديد من المناجم الجديدة كانت تفتتح، على الرغم من صعوبة تحديد أماكن هذه المناجم من خلال الوثائق الأرشيفية لسيدركابسي في مقدونيا أصبحت الأكثر إنتاجًا من بين مناجم البلقان مطلقًا خلال النصف الأول من القرن 16م، وكانت تستخدم ما لا يقل عن 6000 عامل منجم، كما لاحظ أحد المراقبين الأوروبيين وقدّر إنتاجها بحوالي ستة أطنان في العام الواحد خلال هذه المدّة، ومنطقة نوفوبردو كانت الثانية بإنتاج يقل عن نصف إنتاج سيدركابسي من الفضة العام لشبة جزيرة البلقان خلال النصف الأول من القرن 16م، وقدره سيماسيركوفيتش بحوالي 26 إلى 27 طنًّا في العام، وفي دراسة حديثة تعتمد على سجلات الالتزام وما يعود منها لمناجم الفضة في الصرب، شمال بلغاريا، ومقدونيا، إذ قدر رودز مورفي الإنتاج السنوي العام لمناجم الفضة في البلقان، بحوالي عام 1600م، بخمسين طنًّا، وبالمقابل فإن إنتاج الفضة في الصرب والبوسنة في عهد ما قبل العثمانيين كان حوالي 10 أطنان في السنة، في أوائل القرن 15م وتشير هذه التقديرات إلى أنه قد حدثت زيادة ملموسة في إنتاج الفضة، خلال القرنين 15م و 16م كما تظهر أن مسارات مناجم الفضة الأوروبية والعثمانية قد تباعدت بعده خلال القرن 16م فبينما بدأ إنتاج المناجم الأوروبية بالانخفاض، في النصف الأول من القرن 16م، إثر وصول الفضة الأمريكية، فلم يتأثر إنتاج المناجم العثمانية بذلك حتى أوائل القرن 17م[2].

(1) شوكت باموك: المرجع السابق، ص419.
(2) نفسه، ص84-85.

تشير الدلائل أنه كان للفضة الأمريكية (العالم الجديد) الأثر السلبي على الاقتصاد العثماني، مما أضر كثيرًا دخول الفضة للسوق العثمانية بشكل غير مباشر عن طريق التهريب. وعلى إثر ذلك أُغلقت العديد من المناجم العثمانية في البلقان، وخاصة مناجم الفضة.

كما كان منجم الفضة الهام الوحيد في الأناضول، قبل القرن 18م، قائمًا قرب غوموشان في شمالي شرقي الأناضول، وعلى الرغم من أن هذا الموقع كان يعمل منذ أيام البيزنطيين، إلا أنه لم يكن يعرف من أنشطته إلا القليل خلال القرنين 15م، 16م لقد استُوليَ عليه من قبل العثمانيين في عهد محمد الثاني، والأقجة التي صدرت هناك حملت اسم دار ضرب كنكا[1].

والرسم البياني التالي يوضح إنتاج مناجم الفضة الأساسية في منطقة الروملي العثماني حوالي عام ١٦٠٠م[2].



(1) شوكت باموك: المرجع السابق، ص 85.

(2) خليل إينالجك: المرجع السابق، ج1، ص118.

وعلى أية حال، فقد أدي نظام الالتزام إلى ظهور مجموعة من رجال المال الذين انخرطوا في معاملات مضاربة أثرت تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد العثماني بأكمله، كما أن مقاطعات الالتزام الضخمة، مثل منطقة جمارك إستانبول أو مناجم الفضة والذهب في بلاد الصرب، التي كانت قيمة كل واحدة منه تتراوح بين عشرة إلى عشرين مليون أقجة، تتطلب اتحادًا من رجال المال العثمانيين، أو اليونانيين، أو اليهود لإدارة الالتزام (المقاطعة الضريبية) والمناجم، فضلًا عن المواطنين الأثرياء الذين كانوا يستخدمون كفلاء، وقد استمر الإيطاليون رعايا عثمانيين و تجارًا أجانب في غلطة سراي، وانخرطوا أيضًا في المقاطعات (الالتزامات الكبيرة) هذه، ولجأت الحكومة إلى نظام الالتزام أو المقاطعة؛ لجباية بعض العائدات التي تتطلب أنظمة معقدة، ومن الصعب متابعتها وجبايتها، مثل الأملاك التي ليس لها وريث؛ وعندما كانت تتبع لمصالح خاصة فإن مثل هذه العائدات كانت تعطي أعلى درجة من الدخول[1].

لذلك بحث الملتزمون دائما للحصول على التزام المناجم؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الطائلة من الأموال، إذ قام العديد منهم بالاتحاد مع ملتزمين آخرين، للحصول على التزام الدولة للمناجم.

ونتيجة لذلك، سهّلت مرونة نظام الالتزام العثماني بحد ذاتها مهمة الملتزمين؛ إذ كان بإمكانهم تقسيم العمل على أساس بيع حصص الالتزام للملتزمين المحليين الصغار، حيث كانوا مسئولين أمام أنفسهم فقط عن إنتاج المناجم، وكانوا في وضع أفضل لجباية تلك العائدات، وفي أعلى هيكلية نظام الالتزام للمناجم كان هناك المصرفيون الأثرياء في العاصمة (إستانبول) ولقد لعب الصيارفة الأثرياء دور المصرفيين، وذلك بتأمين اعتمادات مالية للملتزمين والمسيطرين على المناجم،

(1) نفسه، ص125.

كما أصبحوا كفلاء لهم، فسمحوا لهم بذلك بالإبقاء بالتزامات عقودهم تجاه الخزينة العامرة للدولة العثمانية[1].

ويتضح هنا أن كفالة الصيارفة الأغنياء وثقة الدولة العثمانية في معاملات الملتزمين المسيطرين على مناجم المعادن داخل الأراضي العثمانية فيما لا يزيد على ثلاث سنوات للالتزام في كثير من الأحيان.

رابعًا: تجارة المعادن (التداول، الحظر):

اعتمدت الدولة العثمانية على مناجمها في توفير المعادن اللازمة في كافة المجالات، خاصة المناجم التي سيطرت عليها الدولة في البلقان وطرابزون.

وكانت المدن الإيطالية مثل البندقية وجنوة وغيرهما، تسيطر على التجارة في البحر الأسود والبحر المتوسط (تجارة الشرق) طوال القرنين 13م، 14م، وخاصة تجارة المعادن، حيث قامت المدن الإيطالية بالتجارة مع دولة المماليك في مصر وشمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا خاصة في معدن الذهب، وظل هذا الوضع حتى ظهور البرتغاليين قوةً استعمارية بعد حركة الكشوف الجغرافية؛ لأنها قد سيطرت على مناطق إنتاج الذهب في شمال إفريقيا وغربها[2].

وسيطرت المدن الإيطالية أيضًا على الذهب الوارد عن طريق بلاد السودان الغربي المتجه نحو شمال إفريقيا، ولم يكن توفر الفضة أحسن حالًا من الذهب، حيث كانت المدن الإيطالية بحاجة مستمرة لمعدن الفضة في إصدار عملاتها الفضية، فضلًا عن النزاع العثماني مع تلك المدن التجارية في تلك المدّة التي قُضي

(1) خليل إينالجك: المرجع السابق، ج1، ص 125.
(2) مصطفي غازي مصطفي: التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية (1250 - 1577م) رسالة دكتوراه -غير منشورة، جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، 2016م، ص234.

فيها على المصالح الاقتصادية للمدن الإيطالية في الشرق، وهي أكثر شريك تجاري للمماليك[1]. أما فيما يتعلق بمصادر النحاس فهي مصادر الفضة نفسها باعتمادها على التجارة الخارجية أيضا لسك العملة[2].

ويتضح هنا أن الدولة العثمانية أرادت منذ اللحظة الأولى السيطرة على تجارة البحر المتوسط، والقضاء على سيطرة المدن الإيطالية على تجارة الشرق.

وقد قام البنادقة بالتجارة مع دولة المماليك بسبب وجود معدن الذهب بوفرة في مناجم مصر بالصحراء بين أسوان وعيذاب، وأكبر مدن إنتاجه العلاقي[3]، فضلاً عن استغلال المماليك لصحراء سيناء ومناجم بلاد النوبة في الحصول على معدن النحاس والفضة، حيث المناجم الغنية ذات الإنتاج الكثيف، كما اشتهرت سيناء بإنتاج معدن الفضة، كما كان النحاس من ضمن الإنتاج المعدني لمناجم بلاد النوبة التي أنتجت كميات معقولة منه، حيث قامت دولة المماليك بالتجارة في تلك المعادن مع المدن الإيطالية في تلك المدة[4].

ويتضح هنا أنه في مقابل حصول تلك المدن على المعادن من مصر، كانت تصدِّر إلى مصر الأخشاب والحديد لصناعة السفن، وتحصل هي على الحديد الرصاص والنحاس ومعدن الذهب والفضة، ويزيد على ذلك، قيام برشلونة بتبادل الحديد وصفائح الرصاص والنحاس والزئبق والكبريت مع دولة المماليك[5].

(1) نفسه، ص 235 -236.
(2) المرجع والصفحة نفسهما.
(3) طعمة ملحثومي: الحياة الاقتصادية في مصر في فترة حكم أسرة السلطان قلاوون المملوكي (1279 - 1372)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الأردن، 2016 م، ص 161.
(4) مصطفي غازي مصطفي: المرجع السابق، ص237.
(5) طعمة ملحثومي: المرجع السابق، ص 164 - 165.

وفي الصدد نفسه كانت البندقية قد اتجهت بتجارتها نحو البحر الأسود بغية توجيه تجارتها إلى الأماكن التي يجري فيها استخدام الذهب، واستطاعت أن تجد الفرصة للاستفادة من مناجم الذهب الغني في منطق القرم. أما مناجم الذهب التي كانت تأتي في المرتبة الثانية في العالم القديم وتغذّي أوروبا بذلك المعدن فتوجد في بلاد السودان، وذلك عن طريق البحر المتوسط[1].

وسيطر البنادقة أيضًا على مناطق المناجم وتجارتها في الأفلاق والبغدان قبل سيطرة الدولة عليها[2]. وكانت أوروبا تفضل في معاملتها وتجارتها معدن الفضة، لكن تجار الشرق الأوسط كانوا يفضلون الذهب، أما الصين وجنوب شرق آسيا فكانت تفضل معدن النحاس، وكان يُتَّفَق على أسعار الصرف مع مراعاة الفارق في تداول المعادن المختلفة[3].

وقد ضعت الدولة العثمانية نصب أعينها قدرتها الحربية للسيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية؛ نتيجة لتلك الهيمنة التجارية للمدن الإيطالية على تجارة الشرق والغرب.

وزاد في الأزمة بين الدولة العثمانية وتجارة الغرب الأوروبي وحيثياتها حاجة الدولة لبعض السلع الواردة من أوروبا، التي لا يمكنها إنتاجها أو الحصول عليها بوسائلها الخاصة، فالدولة العثمانية غير قادرة على إنتاج كل ما هو ضروري لها[4].

---

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية «تاريخ وحضارة»، ترجمة: صالح سعداوي، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2011م، ج1، ص661.

(2) كات فليت: التجارة بني أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة ال عثمانية، ترجمة: ايمن الارمنازي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2004م، ص232.

(3) جانت أبو لغد: ما قبل الهزيمة الأوروبية «النظام العالمي بين 1250 – 1350 »، ترجمة: محمد زياد، منشورات جامعة الملك سعود، ط1، 2011م، ص6.

(4) إدريس الناصر: العلاقات العثمانية – الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي، ط1، بيروت، 2007م، ص250.

وقد مارس الغرب الأوروبي الضغط على الاقتصاد العثماني بأن قام البابا والكنسية بحظر تجار المعادن، بل حظر التجارة مع المسلمين وحظر تجارة السلاح وصناعة السفن التي ترتبط بتجارة المعادن(1).

ولا سبيل للجدل أن قامت الدولة العثمانية بالحظر نفسه من جهتها ردًّا منها على البابا والكنيسة في حظر التجارة مع المسلمين والدولة العثمانية.

وتشير الدلائل إلى أن الأسلحة النارية كانت من السلع التي دخلت إلى الأناضول بعد عهد السلطان بايزيد الأول، لكنها كانت متوفرة بكثرة في عهد السلطانين مراد الثاني ومحمد الثاني، وقد عمل الجنويون بتجارة السلاح في شرق البحر المتوسط وليس بالضرورة مع العثمانيين، ومن الواضح أن المصادر والوثائق الجنوية لم تذكر ولو بالإشارة أي شكل من أشكال التجارة بالأسلحة مع الدولة العثمانية في تلك المدة، حيث إن الوثائق في غالب الأحيان لا تذكر بلد المنشأ أو مصدر هذه الأسلحة والمعادن(2).

لذلك كانت تجارة الأسلحة للمدن الإيطالية وبلاد الشرق الاسلامي غير معترف بها على الصعيد السياسي، لكن قام التجار بالتخفي للحفاظ على تلك التجارة ذات الأموال الطائلة.

وكانت المعادن من المواد التي يتعامل بها التجار الغربيون في تجارتهم مع الدول الإسلامية بسبب حث البابا المتواصل للقوى المسيحية في أوروبا بعدم تصدير المواد الغذائية و العسكرية (الأسلحة - السفن..) ومن ضمنها المعادن، ويدل ذلك على أن بعض التجار كان يتاجر بهذه المواد رغم المرسوم البابوي الذي يحرم

(1) كات فليت: المرجع السابق، ص 229؛ إدريس الناصر: المرجع السابق، ص 250

(2) كات فليت: المرجع السابق، ص 229 - 230.

على المسيحيين التجارة مع المسلمين بهذه المواد التي يفترض أنها كانت تجارة مربحة للتجار الأوروبيين[1].

ويأتي هنا الرد من التجار الأوروبيين، حيث كانت أزمير[2] قد استأثرت بدور أكبر في التجارة المحظورة؛ إذ درج المهربون على الإلقاء ببضائعهم على أرخبيل بحر أيجة، وعلى الخلجان الصغيرة المتعددة، وأشباه الجزر المنبثقة من الشاطئ الأناضولي و في المقابل، درج العديد من سكان هذه البلدات الصغيرة على ممارسة التجارة المحظورة، ولاسيما من تلك المعنية بالحبوب الغذائية والمعادن[3]. واستمر هذا الوضع حتى سيطرت الدولة العثمانية على البحر الأسود والبحر المتوسط، حيث استمر الخضوع لسلطة الباب العالي معظم القرنين 16م، 17م.

والراجح هنا أن الدولة العثمانية ستتبع إجراءات صارمة ضد الحظر الذي مارسه البابا وأوروبا ضد تجارتها، خاصة في تجارة الأسلحة والمعادن وهذا ما سيوضّح في الآتي.

خامسًا: إجراءات الدولة العثمانية لتوفير المعادن:

كان الرد العثماني جاهزًا على حظر التجارة في المعادن مع الدول الإسلامية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي وقعت في أوروبا في نهاية القرون الوسطى ظهر عدم قدرة النقد الموجود على مواجهة الحاجة المتباينة في التبادل التجاري، وعدم كفاية المعادن الثمينة، وانعكس ذلك على منطقة الأناضول قبل قدوم العثمانيين،

(1) نفسه، ص230.

(2) أزمير: هي مدينة قديمة يونانية، وتقع على بحر مرمرة، وهي حاليًّا تابعة لتركيا، ويكتبها الأتراك (Izmit). انظر: رجب يشاربويا: المسلمون في يوغسلافيا (والألبانيون (الارناؤوط) والإسلام)، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2003م، ج1، ص،30.

(3) أدهم الدم: المدينة العثمانية بين الشرق والغرب «حلب – أزمير – اسطنبول»، ترجمة: رلي ذبيان، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2004م، ص260.

فاقتضى الأمر اتخاذ بعض التدابير، مثل حظر تصدير تلك المعادن، وإنقاص عياراتها، فلما استمر هذا الوضع في عهد العثمانيين أيضًا وضعت الدولة بعض الشروط – وخاصة لاستخدام هذين المعدنين (الذهب – الفضة) في غير ضرب العملة، ومنها أنه لم يكن من المسموح به في عهد السلطان محمد الفاتح بيع الذهب ما لم يكن هناك إذن من عامل الضربخانة، وكان يسمح بتنقية الفضة في معامل التكرير الموجودة داخل المناجم فقط[1].

وقد سعى النظام العثماني في تنظيمه لاقتصاد الدولة العثمانية وتجارتها (الاقتصاد العالمي) بشكل أساسي إلى تجميع ما أمكن من المعادن الثمينة في الخزانة العامرة للدولة، لغاية هي « السعي إلى زيادة العائدات العامة في كل الأوقات لغايات تتجاوز الأهداف الاقتصادية »؛ وكان ذلك في الواقع مبدأ أساسيًّا في الدولة العثمانية[2].

وقد أثّر ذلك على الوضع الاجتماعي داخل الدولة العثمانية، خاصة بعد ضبط التداول والتبادل التجاري للمعادن، لهذا وضع في عين الاعتبار السيطرة العثمانية على المناجم الغنية بالمعادن الثمينة لضبط الاقتصاد العالمي لصالح العثمانيين في تلك المدة.

وأخذت الدولة العثمانية معايير جديدة في توفير المعادن، فقد تاجر العثمانيون في المعادن بالاتجاهات المتعاكسة مستغلين الفرق بين الأسعار حيث قاموا بعمليات شراء المعادن الثمينة من الجهات التي هبطت فيها أثمانها وبيعها، في الوقت نفسه تقريبا، للجهات التي ارتفع السعر فيها، وذلك لتجميع الذهب والفضة من الأقاليم المختلفة[3].

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص661؛
(2) خليل إينالجك: المرجع السابق، ص 97، ج1
(3) شوكت باموك: المرجع السابق، ص 57–58

ومن الواضح أن التجار قد أسهموا بشكل ممنهج في شراء تلك المعادن من جميع جهات العالم التي هبط السعر بها، إذ أحكموا السيطرة على تلك التجارة فكان ذلك لصالح الاقتصاد العثماني، مما أثر على الوضع الاجتماعي للسكان في الأراضي العثمانية بتحسين أوضاعهم المعيشية.

ومن ضمن الحلول المطروحة أيضًا استيراد الدولة العثمانية للفضة من التجار الأوروبيين في شكل سبائك من إستانبول إلى البحر الأسود، محافظين بذلك على قيمة المعدن ووضعه في الخزانة العامرة(1). وقد ترتب على ذلك، بأن قام العثمانيون بربط تجارتهم بالتبادل والمقايضة، وهي تجارة الشرق، حيث أبدي التجار العثمانيون استعدادهم لمقايضة الحرير الإيراني الذي يمر بالأراضي العثمانية وهي متحكمة فيه وتجارته بسبائك الفضة(2).

وقد ربط العثمانيون تجارة الحرير الإيراني بتجارة المعادن، حيث حافظوا بذلك على حاصلات الربح في السوق العثمانية والعالمية، وحصد أكبر قدر من سبائك المعادن، ولم يخرجوها من السوق العثمانية.

وعلى أية حال، فقد عمد العثمانيين إلى تخفيض الرسوم الجمركية على تجارة سبائك الفضة المستورة داخل أراضيها بغية تشجيع استيرادها فتستفيد منها الدولة العثمانية، مع حظر تصديرها للخارج(3).

وقامت الدولة باكتشاف مناجم جديدة للفضة في تركستان وفتحها، واستئناف عمل مناجم الفضة داخل منطقة شرق الأناضول؛ مما ساعد الدولة على إصدار النقود الفضية ذات النوع الجيد(4). وقام التجار الأوروبيون بالتجارة مع الأرمن،

(1) ثريا فاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2008م، ص55؛ شوكت باموك: المرجع السابق، ص 60.

(2) أدهم الدم: المرجع السابق، ص 95.

(3) المرجع والصفحة نفسيهما.

(4) شوكت باموك: المرجع السابق، ص ص63.

حيث قاموا بالتجارة في الأقمشة القطنية والصوف مقابل الفضة الأوروبية[1].

وعينت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الفاتح مفتشي الفضة (يازكجي) وخولتهم صلاحيات واسعة في تفتيش ممتلكات التجار والصيارفة والتجار الأجانب، حيث راقبوا غرف النزل ومصادرة أية كمية من الفضة وجدت بطريقة غير شرعية، والفضة التي كانوا يصادرونها كانت الدولة تدفع ثمنها بالسعر الرسمي، والذي كان يوازي ثلثي سعر السوق، وتصدير المعادن كما تم ذكره من قبل كان محظورا. ووضعت الدولة أيضا حدًّا لتصدير إنتاج المناجم من الفضة، وصحب ذلك تشجيع استيراد السبائك سواء الفضة أو الذهب[2].

والواضح هنا أن الحكومة العثمانية قامت بوضع إجراءات صارمة لحظر بيع السبائك المعدنية وتداولها في السوق السوداء، أو خروج تلك السبائك خارج الأراضي العثمانية.

واستمر الوضع العثماني حتى وصل إلى استغلال الذهب الذي يجلب من مصر المحروسة وأفريقيا خاصة السودان[3] وامتد هذا الوضع حتى وسط إفريقيا والشرق الأقصى[4].

وعند الحديث عن المعادن الأخرى، فقد كان الحديد والسلع الحديدية من أهم المواد التي كان الجنويون يتاجرون بها، ويبدو أن التجار الغربيين لم يكترثوا

(1) أدهم الدم: المرجع السابق، ص 110

(2) شوكت باموك: المرجع السابق، ص 97-98

(3) جنان خضير منصور: أحوال الدولة العثمانية (1451 - 1750م) من خلال العقود (دراسة تاريخية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، 2015م، ص163.

(4) أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: ناصر إبراهيم، باتسي جمال الدين، المشروع القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2005م، ج1، ص98.

للخطر الذي دعا البابا إلى التقيد به، إلى حد أن البابا غريغوريوس التاسع اضطر عام 1373م إلى توعد المخالفين الذين يصدّرون الحديد إلى العثمانيين بطردهم من الكنسية، ومن الملاحظ أن البابا كان قد سمح للاسبتارية باستيراد مواد غذائية من العثمانيين شريطة أن يمتنعوا عن تصدير أسلحة حربية بما في ذلك معدن الحديد، وتشير الدلائل إلى أن الكنيسة تعد تجارة السلاح بما في ذلك المعادن، أمرًا خطيرًا ومحظورًا مع المسلمين(1).

وبغض النظر عن الحظر، فقد كان الحديد يباع في كافة أرجاء شرقي المتوسط وأرمينيا الصغرى، وكريت وإستانبول وأنطاليا وبورصة(2) وكانت البندقية تصدِّر معدن الحديد والرصاص والنحاس وغيرها من المنتجات عبر طريق السويس(3).

ومن المعادن الأخرى - غير الحديد - التي كانت ترِد إلى شرقي المتوسط الرصاص الذي كان يجلب من دوبرفينك إلى سوريا عن طريق الإسكندرية، كما كان يباع في الإسكندرية وبيرا وإستانبول إلى كريت عن طريق إستانبول، وقدر في المصادر أيضًا أنه كان يباع في الأناضول عن طريق التجار الجنويين في نهاية القرن 14م وبداية القرن 15م(4).

وتتضمن المصادر أيضًا وجود بعض المعادن الأخرى مثل القصدير الذي كان التجار الجنويون يأتون به إلى الإسكندرية والأسواق الشامية، وقد وجد أن القصدير كان متوافرًا في أسواق الإسكندرية وبيروت ودمشق وكريت وأرمينيا الصغيرة وإستانبول. وثمة أدلة على أن القصدير المباع كان يصدَّر من مناطق متعددة؛ لأن

---

(1) كات فيلت: المرجع السابق، ص 230

(2) نفسه، ص231.

(3) هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة، 2014م، ج1، ص432.

(4) كات فيلت: المرجع السابق، ص231

الجنويين كانوا يتاجرون به في البحر المتوسط وغيره[1]، وقام العثمانيون بتجارة معدن القصدير الإنجليزي عند توافره بسبب جودته العالية[2].

يضاف إلى ذلك أن معدن النحاس كان يأتي به البنادقة ويباع في الإسكندرية. أما عن استخراج النحاس فكان يُستخرج من قصطموني وسينوب، أي من شمال شرق الأناضول، ويتميز نحاس شرق الأناضول بنوعيته الجيدة وجودته العالية، ويوصف بأنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث الجودة بعد النحاس الإيبيري (نسبة إلى إيبيريا) في بلاد الأندلس، والجدير بالذكر هنا، أن مناجم النحاس ومواده السالفة الذكر كانت محل نزاع بين الإمارات التركمانية والدولة العثمانية في أثناء توسعها في الأناضول على حساب جيرانها، واستولى عليها العثمانيون بالفعل عام 1391م في عهد السلطان بايزيد الأول (1389 – 1402م)، ويضاف إلى ذلك أيضًا أن عائدات مناجم النحاس في الأناضول تعود إلى السلطان وعائلته مباشرة، وتشير الدلائل إلى أن أعداء الدولة استغلوا الصراع القائم على كرسي السلطنة بين أبناء السلطان بايزيد الأول في الفترة (1403 – 1413م) إلى أن استقر إلى السلطان محمد الأول (1402 – 1421)، حيث فرض سيطرة الدول العثمانية مرة أخرى على مناجم النحاس في الأناضول[3].

والواضح هنا أن الدولة العثمانية كانت تقوم بالتجارة في معدن النحاس مع أوروبا عن طريق بيعه للجنويين والبنادقة، وعلى الرغم من تجارتهم في معدن النحاس لكنه لم يُشَر إلى بلد المنشأ، وثمة أدلة على أن النحاس كان يباع بكثرة في إستانبول ومن ثَم يُصَدَّر إلى كريت والبندقية وسرقسطة ودمشق وبيروت والإسكندرية، وأغلب

(1) كات فيلت: المرجع السابق، ص 231
(2) ثريا فاروقي: المرجع السابق، ص 55.
(3) كانت فليت: المرجع السابق، ص 232-234.

الظن أن معظم النحاس المباع في أسواق إستانبول كان من مناجم البلقان والمناطق المتاخمة للبحر الأسود، خاصة في قسطوموني وسينوب. وكانت تجارة المعادن في ذلك الوقت محدودة بسبب ارتباطها بتجار الأسلحة، فكانت بذلك في عداد السلع المستوردة أو المطلوبة في الصناعات المختلفة(1).

لذلك اجتهد العثمانيون اجتهادًا كبيرًا للسيطرة على تجارة المعادن بأنواعها المختلفة، وغالبًا ما قام العثمانيون بإغراق السوق العثمانية بالمعادن لتغطية احتياجات السوق، ثم القيام بالتجارة مع كافة البلدان.

سادسًا: صَهْر النقود الأجنبية والأواني:

لوحظ أن الدولة العثمانية قد قامت بإحداث زيادة ملموسة في إنتاجها من معدن الفضة في القرنين 15م، 16م، كما تظهر مسارات مناجم الفضة الأوروبية والعثمانية التي تباعدت بحدة في القرن 16م، فبينما بدأ إنتاج المناجم الأوروبية بالانخفاض في النصف الأول من القرن 16م، إثر وصول الفضة الأمريكية، فلم يتأثر إنتاج المناجم العثمانية بذلك حتى أوائل القرن 17م(2).

وتشير الدلائل أنه لعدم كفاية المعادن داخل الدولة قامت بحظر تصديرها، ولكن ما لبثت أن زادت الفجوة، خاصة بعد اكتشاف العالم الجديد وتدفق الفضة على أوروبا التي كان يحضرها الأسبان من المكسيك وبيرو(3) . وقد سُرِّبتْ الفضة داخل الأراضي العثمانية مما أضر بالاقتصاديات الأوروبية الموجودة في ذلك الوقت، وأخذت البلدان العثمانية هي الأخرى نصيبها من تلك الزيادة الكبيرة في أسعار السلع، بسبب التضخم في العملة، فلما كثرت كميات الفضة وتغيرت فيها

(1) نفسه، ص 235 - 238.

(2) شوكت باموك: المرجع السابق، ص 85.

(3) ثريا فاروقي: المرجع السابق، ص 117.

معدلات الذهب والفضة انسحب الذهب من التداول؛ وبسبب المعوقات في عملية انتقال الذهب فيما بين العاصمة والولايات بدأت التجارة تجري بحساب العملة الفضية (الأقجة) بدلًا من الذهب؛ ونتيجة لذلك ارتفعت تكلفة استخراج الفضة من المناجم في منطقة البلقان لصعوبة التنافس مع الفضة الأمريكية، لذلك جري إغلاق تلك المناجم[1].

ونتيجة لذلك قامت الدولة بإنقاص عيار النقد لديها إنقاصًا مستمرًا لتغطية نفقات الحروب[2]، ولذلك زاد الضغط على الاقتصاد العثماني، حيث أُغرقتْ السوق العثمانية بالفضة الرخيصة الآتية من العالم الجديد.

وقد رضخت الدولة العثمانية، بسبب الضغوط على الاقتصاد والسوق العثمانية، إلى مبادلة الفضة بالقطن[3]، ووجدت الدولة العثمانية أيضًا طرقًا عديدة لحل الأزمات الاقتصادية لديها، فمنها اضطرار بعض السلاطين لتحويل الأواني الذهبية والفضية إلى نقد متداول[4].

والراجح هنا أن موضوع تجارة المعادن والمناجم، التي كانت تصدر وتستورد في آن واحد، وتدخل في التداول، فبالرغم من حظر تجارة المعادن إلا أن تلك التجارة كانت موجودة بالفعل، ومع ذلك فإن قلة الوثائق والمعلومات عن تفاصيل تلك التجارة تؤثر في كثير من المعطيات لأن تجارة المعادن محدودة جدا[5].

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي: المرجع السابق، ج1،ص 662.
(2) المرجع والصفحة نفسهما.
(3) ثريا فاروقي: المرجع السابق، ص 117
(4) خليل ساحلي أوغلي: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسيكا للنشر، ط1، إستانبول، 2000م، ص113.
(5) كات فليت: المرجع السابق، ص 241.

نتائج البحث

- أظهر السلطان محمد الفاتح قوة الدولة العثمانية وعالميتها في بعد سيطرته على الأرض الشاسعة في البلقان.
- استطاعت الدولة العثمانية استغلال كل المناجم بكل أماكنها في بلاد البلقان خاصة بلاد الصرب وبلاد البوسنة.
- كلف السلطان محمد الفاتح عمال المناجم والمشرفين عليها في البلقان العثماني بزيادة الإنتاج المعدني لأضعاف مضاعفة، لتجهيز جيوش الدولة العثمانية ومساندتها في الفتوحات.
- بعد إحكام السيطرة العثمانية على البلقان توجهوا إلى ممالك البحر الأسود خاصة قسطومني وغيرها للحصول على معدن النحاس ذي الجودة العالية.
- وضع العثمانيون قوانين صارمة لتنظيم العمل بالمناجم وأماكن استخراجها.
- ظهرت طبقة جديدة من الملتزمين، وهم ملتزمو المناجم حيث كلفتهم الدولة العثمانية بالحفاظ على المناجم والإنتاج المعدني وكميته ونقاء المعدن في الخام والسبائك.
- قامت البابوية بإعلان حظر تجار البنادقة والجنويين وغيرهم من تجارتهم مع الدولة العثمانية، خاصة في تجارة المعادن والمواد الغذائية وغيرها من السلع.
- قامت البابوية بحظر تجارة السلاح أيضًا مع العثمانيين.
- لم يلتزم التجار البنادقة والجنويون بحظر البابوية وتحريمها لتجارة المعادن والسلاح والمواد الغذائية مع الدولة العثمانية.
- لم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي، حيث قامت بمنع تداول المعادن غير المختومة من الحكومة العثمانية مباشرة، بل وصادرتها، ومنع منعًا نهائيًّا

تصدير المعادن والاتّجار فيها خارج الأسواق العثمانية.

- قامت الدولة العثمانية بتشجيع التجار الأجانب لجلب السبائك المعدنية والاتجار بها في داخل الأسواق العثمانية، وقدمت التسهيلات والامتيازات في سبيل ذلك.
- قام العثمانيون ببعض الإجراءات الأخرى لتوفير المعادن عن طريق صهر النقود الأجنبية والأواني.
- أصبح البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بحيرتين عثمانيتين.
- أحكمت الدولة العثمانية سيطرتها على الاقتصاد العالمي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- حاجي خليفة: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار «تاريخ ملوك آل عثمان»، تحقيق: سيد محمد السيد، (د.ت).
- حسين خوجة: بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق: محمد أسامة زيد، دار ابن رجب، ط١، القاهرة، ٢٠١٤م.
- شمس الدين سامي: قاموس تركي، إستانبول، ١٣١٧هـ.

ثانيا: المراجع العربية والمعربة:

- إدريس الناصر: العلاقات العثمانية – الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م.
- أدهم الدم (وآخرون): المدينة العثمانية بين الشرق والغرب « حلب – أزمير – اسطنبول »، ترجمة: رلي ذبيان، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ٢٠٠٤م.
- أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية « تاريخ وحضارة »، ترجمة: صالح سعداوي، مكتبة الشروق الدولية، ط١، القاهرة، ٢٠١١م.
- ألبرت حوراني وآخرون: الشرق الأوسط الحديث (١٧٨٩ –١٩١٨)، ترجمة: أسعد صقر، دار طلاس، ط١، دمشق، ١٩٩٦م.
- أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: ناصر إبراهيم، باتسي جمال الدين، المشروع القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أيمن أحمد محمود: الجزية في مصر (١٧١٣ –١٨٥٦)، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩م.

- ثريا فاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٨م.
- جانت أبو لغد: ما قبل الهزيمة الأوروبية «النظام العالمي بين ١٢٥٠ – ١٣٥٠»، ترجمة: محمد زياد، منشورات جامعة الملك سعود، ط١، ٢٠١١م.
- خالد زيادة: الصورة التقليدية للمجتمع المديني» قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية»، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- خليل إينالجك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحكرس، دار المار الإسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م.
- خليل ساحلي أوغلي: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني إرسيكا للنشر، ط١، إستانبول، ٢٠٠٠م
- رجب يشاربويا: المسلمون في يوغسلافيا (والألبانيون (الأرناؤوط والإسلام)، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة: عبداللطيف الحارث، دار المدار الإسلامي، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م.
- عبد المنعم الهاشمي: سيرة السلطان محمد الفاتح، دار القمة، الإسكندرية، (د.ت).
- كات فليت: التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة: أيمن الارمنازي، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ٢٠٠٤م.
- كريتوفولوس: تاريخ السلطان محمد الفاتح، ترجمة: حاتم الطحاوي: دار عين، ط١، القاهرة، ٢٠١٥م.
- محمد سالم الرشيدي: السلطان محمد الفاتح ١٤٥٣م، دار البشير، ط٢، القاهرة، ٢٠١٣م.

- محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين «من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة»، دار النفائس، ط٣، بيروت، ٢٠١٣م.
- محمد فريد بك: الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، ط١، بيروت،١٩٨١م.
- موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة: عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م.
- نويل مالكوم: البوسنة، ترجمة: عبد العزيز توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة، ١٩٩٧م.
- نيقولو بربارو: الفتح الإسلامي للقسطنطينية «يوميات الحصار العثماني»، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار عين، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد عبدالرحمن مصطفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة، ج١، ٢٠١٤م؛ ج٢، ترجمة: أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة، إصدارات، ط١، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٢م.

ثالثا: الرسائل العلمية:

- جنان خضير منصور: أحوال الدولة العثمانية (١٤٥١ - ١٧٥٠م) من خلال العقود (دارسة تاريخية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٥م.
- طعمة ملحثومي: الحياة الاقتصادية في مصر في فترة حكم أسرة السلطان قلاوون المملوكي (١٢٧٩ - ١٣٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الأردن، ٢٠١٦م.

- مصطفي غازي مصطفي: التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية (١٢٥٠ - ١٥٧٧م) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، ٢٠١٦م.

الجنوب العربي الاستعمار، الثورة، والاستقلال

South Arabia Colonization, Revolution and independence

د. وليد عبدالباري قاسم صالح[1]

ملخص البحث:

مثّل موقع عدن الجغرافي الاستراتيجي أهمية بالغة للتاج البريطاني، ولذلك أخذ يوليه الاهتمام منذ القرن التاسع عشر، وقد استعرض البحث خلفية تاريخية موجزة للمراحل المبكرة لاحتلال عدن للتقديم التاريخي لفهم المتغيرات اللاحقة لطبيعة الصراع الجيوسياسي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية وبين عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتوجهات الدولية لمفهوم تقرير المصير، واحتدام الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ودور وتأثير النفوذ المصري في ثورة 26 سبتمبر، ومخاوف بريطانيا من عواقب خروجها الخاسر من عدن بالطريقة العنيفة والدموية التي سرّعت من عملية الجلاء. وأختتم المبحث بعرض مقتضب لطبيعة الصراع السياسي بين الجبهتين (القومية والتحرير) لاستقلال الجنوب العربي الذي أدى إلى انتصار الجبهة القومية

(1) أستاذ العلاقات الدولية المساعد - كلية المجتمع -عدن

لاستلام السلطة وتوقيع اتفاقية مع المملكة المتحدة (بريطانيا) في جنيف نوفمبر 1967م أفضت إلى الاستقلال.

كلمات مفتاحية: الجنوب العربي، عدن، استعمار، ثورة، نزاع مسلح، الجبهة القومية، استقلال.

Abstrac:

The historical research of the early stages of the occupation of Aden was a historical background for understanding the subsequent changes in the nature of the geopolitical conflict that took place after the Second World War and between the quintets of the 1950s and the sixties of the last century International trends in the concept of self-determination، the conflict between the eastern and western camps، the role and influence of Egyptian influence in the September 26 revolution، and Britain's fears of the consequences of its losing out of Aden in the violent and bloody way that accelerated Of the evacuation process. It concluded with a brief presentation of the nature of the political conflict between the two fronts (the national and liberation) of the independence of the Arab South، which led to the victory of the National Front for the taking of power and the signing of an agreement with the United Kingdom (Britain) in Geneva November 1967، which led to independence.

Keywords: South Arabia، Aden، Colonization، Revolution، Arm conflict، National front، Independence.

المقدمة:

يتمتع الجنوب العربي بموقع جغرافي ذي أهمية استراتيجية بالغة، فهو يشرف على مضيق باب المندب الاستراتيجي الذي يعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويعد البحر الاحمر طريقًا رئيسًا للتجارة ما بين جنوب شرق آسيا حيث كانت الهند تمثل درة التاج البريطاني وأوروبا في يوم من الأيام. ولقد تضاعفت هذه الأهمية ثلاث مرات منذ احتلال عدن مطلع القرن التاسع عشر. المرة الأولى حين افتتحت قناة السويس سنة 1869م. مشكلة بوابة شمالية للبحر الأحمر، والمرة الثانية حين اكتشف النفط في دول الخليج العربي في ثلاثينيات القرن العشرين فأصبح البحر الأحمر خطًّا ملاحيًا ضروريًا لوصول ناقلات النفط الخارجية من الخليج العربي عبر مضيق هرمز متوجهة إلى أوروبا، أو الداخلة إليه، والمرة الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية عندما تصاعدت موجة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتنامت التطلعات السوفيتية[1] للوصول إلى المياه الدافئة في الشرق الاوسط لحفظ التوازنات العسكرية والأمنية أو ما تسمى بمصطلح اليوم الجيوبولتيك[2].

لهذا مثلت عدن موقعًا مفصليًا مهمًّا وأساسيا على الطريق الطبيعي الممتد ما بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وعقدة جوهرية حاسمة في خط التجارة الدولي القديم والدائم الأهمية ما بين الهند والشرق الأقصى وبلدان البحر الأبيض وأوروبا. وبسبب هذه الأهمية حدث الصراع التاريخي المحموم بين الامبراطوريات الفارسية واليونانية والرومانية للسيطرة على عدن وإرسال

(1) العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى إلى الحرب الباردة 1914-1991م، ص239؛ د. محمد آل طويرش، ط.2 2017م دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان.
(2) شاكر الجوهري، الصراع في عدن. مكتبة مدبولي، القاهرة 1992. ص 17.

الحملات العسكرية من أجل تحقيق هذا الغرض. وقد تضاعفت أهمية عدن الاستراتيجية وغدت ساحة أساسية من ساحات الصراع الدولي قبيل بزوغ عصر النهضة في القرن السادس عشر الميلادي.. عصر الفتوحات الجغرافية والصراعات البحرية والتجارية الملتهبة بين الدول الأوروبية وخاصة البرتغال وإسبانيا وهولندا وإنجلترا وفرنسا.

وبالنسبة لبريطانيا فإن نظرتها قد تركزت على عدن منذ تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية سنة 1600. فقد كان الاستيلاء على عدن يعني تأمين الطريق البحري التجاري بين الهند و بريطانيا، كما أنه كان يعني أيضًا طرق مواصلات الدول الاستعمارية المنافسة لبريطانيا وخاصة فرنسا-حيث حاول الفرنسيون احتلال جزيرة بريم او ما تعرف اليوم بجزيرة ميون في عام 1799م، إلا أنهم سريعًا ما انسحبوا منها لصعوبة البقاء وندرة المياه فيها، ولم يكن الروس ببعيدين عند ذلك الوقت عندما أرسلوا حامية عسكرية إلى الحدود من الطرف الأريتيري المقابل إلا أن الفرنسيين سرعان ما طردوهم؛ لفتح سوق جديدة في منطقة الجزيرة العربية والقرن الأفريقي[1].

وقد جاء الاستيلاء البريطاني على عدن يوم 19 يناير 1839م بعد سلسلة مطولة من التقارير والزيارات الاستطلاعية لبعثات عسكرية واستكشافية مختلفة استمرت لعشرين سنة قبل الغزو كجزء من عملية بسط السيادة والنفوذ البريطانية على القارة الهندية التي لم تستكمل إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1839-1842م.

---

(1) الجيوبوليتيك (الجيوسياسية) مصطلح تقليدي ينطبق على تأثير الجغرافيا في السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي. Wikipedia.org)).

مشكلة البحث:

يستعرض البحث مجمل الصراع الذي حدث في الجنوب العربي في فترة الخمسينيات والستينيات، ويلقي الضوء على دور جملة من العوامل الخارجية والداخلية التي أججت الوضع لإحداث هذا النزاع وفقًا لمتغيرات تقرير المصير لبعض التوسعات والنفوذ والاحتكاك بين الدول العظمى (أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي).

كذلك التدخل المصري-كالوسيط الاقليمي-الذي لعب دورًا كبيرًا في دعم حركات التحرر في اليمن، ويعرض البحث تفاصيل ما جرى في هذه المتغيرات فيما إذا كان الصراع سيآسيا او سلميًّا او عسكريًّا حيث يعزى بأنه ربما جرى تحوله إلى صراع دموي بخصوصية التركيبة القبلية والجغرافية لليمن، حيث كانت القبائل مسلحة والإحباط الذي عاناه الشعب اليمني لكونه من أكثر الدول التي استُعمرت لفترة طويلة دامت 129 سنة من بريطانيا، ناهيك عن التدخل الخارجي الدموي، فضلًا عن الجهل والبيئة المتردية في المنطقة حينذاك.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- إعادة القراءة التاريخية لطبيعة الصراع في عدن من منظور جيوبولتيك إقليمي ودولي أشمل.
- معرفة أهمية العوامل المؤثرة التي أدت إلى تفجر الثورة المسلحة في عدن ودورها.
- تسليط الضوء على طبيعة القوى المتصارعة في تلك المرحلة.
- النتائج التي ترتبت عليها ثورة ١٤ أكتوبر، وتحقيق الاستقلال.
- تسليط الضوء على الدلالة التاريخية والسياسية والاخلاقية لوثيقة الاستقلال.

أهمية البحث

تكتسب أهمية البحث التاريخية اليوم في الكشف عن الحقائق، التي سببت استمرارية دورية ودموية للصراعات في اليمن المعاصر عمومًا وعدن حصريًّا حيث إن طبيعة الصراع والتجاذبات الإقليمية والدولية على النفود والثروات وبين القوى نفسها التي خاضت غمار تلك المواجهات في نهاية العقود الأخيرة من القرن الماضي، ما زالت كما يذهب اعتقادنا وتدل عليه المعطيات والمتغيرات على الأرض التي تنشرها التقارير الإخبارية وتبثها وسائل التواصل الاجتماعي لكل ما يجري يوميًّا من صراع متعدد الأطراف والمصالح وبالأشكال والأدوات والسمات، وكأنها تؤكد قول المثل المأثور «ما أشبه الليلة بالبارحة».

لهذا يحاول الباحث رغم مشقة المهمة وتعقيد المشهد بالقراءة التحليلية لفهم ما تحت السطور من دلالات عواقب هذا الصراع ومراكز القوى المتنفذة فيه ودرجة التشابه نحو السعي لاستقراء النهايات لإحداث حسم تاريخي وسياسي لمسألة الصراع على السلطة وبتوافقات تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الإقليمية والدولية وخدمة المصالح الوطنية لتحقيق مؤشرات التنمية وتحويلها إلى هدف بديل؛ للاستثمار في الموارد البشرية والمادية بدلًا من تجارة الحروب وتوقف التنمية وتدميرها.

المبحث الاول

سياسة بريطانيا في عدن

مثلت تطلعات محمد علي باشا حاكم مصر نقطة تحول كبيرة في المنطقة العربية وذلك بسبب محاولته الانسلاخ عن المشروع العثماني الذي كان يسود المنطقة وتكوين امبراطورية خاصة به في الوطن العربي، لكن السياسة البريطانية كانت له بالمرصاد، فعملت بريطانيا على إثارة القلاقل لقواته في تلك المناطق وتمكنت مع القوى الأخرى بما فيها الدولة العثمانية من توقيف زحف قواته على عدن، ثم

إخراجها فيما بعد من الحجاز والشام واليمن[1].

لم تبق بريطانيا مكتوفة الأيدي، أمام جملة من التغيرات حول عدن، فقام الكابتن هينس عام 1835م بعملية مسح ساحل عدن فاختبر جميع النقاط على هذه الساحل، وقاس أعماق البحر في كافة أجزائه، ورسم الخرائط وعليها أسماء عربية وإنجليزية لكل جزء، وكان هذا الفعل من الأعمال التمهيدية للاحتلال البريطاني لعدن[2].

«وفي ذلك الوقت وصل هينس إلى عدن، وقابل السلطان محسن فضل العبدلي، في أثناء صراعه مع قبائل أبين (الفضلي) وتباحث معه حول إقامة محطة تجارية في عدن»[3].

في يناير 1837م، قام أهالي عدن بنهب السفينة الشراعية الهندية (دوريا دولت)، ولم يتمكن هينس من متابعة حادث الاعتداء على السفينة؛ لأنه كان منشغلًا في مسح السواحل اليمنية -على رغم أن هذه الحادثة ستكون ذريعة لاحتلال عدن- فقد مُهِّد واقعيًّا لهذا الاحتلال بقيام هينس في عام 1837م، مع ثلاثة ضباط في الباخرة (كوت)، التابعة لشركة الهند الشرقية بدراسة عدن، وأوضاعها العامة وسبل إقامة التحصينات فيها، والهجوم المتوقع من قبل القبائل، ودراسة حالة الناس واستئجار العمال، وكيفية استغلال عدن لتكون محطة تجارية بريطانية.[4]

وفي العام نفسه قام الميجر باجنولد المقيم والمعتمد السياسي البريطاني في ميناء المخا بإقناع السلطان محسن بن فضل بأن يعرض ميناء عدن وملفها على الحكومة

(1)) انظر: سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى 1904-1948، ط2، القاهرة، 1993م، صـ21.

(2)) مجلة اليمن، العدد (7/ 8) 1997م، صـ232.

(3)) سلطان القاسمي، الاحتلال البريطاني لعدن، مطابع البيان التجارية، بدون تاريخ، صـ145.

(4) المصدر نفسه صـ152.

البريطانية مقابل شروط مغرية[1].

في عام 1838م أوحى هينس إلى السلطان محسن، بأنه موشك على مغادرة عدن، راجيًا منه ألا يحل بها الخطر الذي يخشاه من المصريين، في أثناء غيابه، وكان هينس قد كتب في تقرير له إلى حكومة بومباي -تضمن هذا التقرير احتلال بريطانيا لمدينة عدن- حيث قال في التقرير: إن عدن ستصبح مكانًا من الدرجة الأولى في الأهمية التجارية، وستكون مدينة من أعظم المدن التجارية في العالم، وهي أعظم ميناء مهيأ في الوجود لاتصالاتنا على الأرضية عبر البحر الأحمر، وإذا ما بني فيها رصيف فإن البواخر ستتمكن في كل الأوقات والفصول، من أن ترسي أمامه وتتزود بالوقود[2].

كان على بريطانيا الاستيلاء على عدن بسرعة ليس فقط لإحباط خطط حاكم مصر بل لتثبيت وجود بريطانيا في عدن لتكون مركزًا تجاريًا ومحطة لتزويد السفن التجارية التي تسافر بين السويس والهند بالوقود[3].

كيف استطاعت بريطانيا احتلال عدن؟

قبيل احتلال مدينة عدن، بعث السلطان محسن العبدلي برسالة إلى هينس بتاريخ 22 يناير 1838م أعلن فيها عن تسليم عدن مقابل إعانة مالية ونسبة من الرسوم الجمركية على البضائع، مطالبًا إياه بالإسراع حتى لا يغتصبها محمد علي باشا منه ولا يكون عليه لوم أمام بريطانيا[4].

(1) حمزة علي إبراهيم لقمان، معارك حاسمة من تاريخ اليمن، مركز الدراسات صنعاء (بدون تاريخ)، ص 157.

(2) water Field Suttans OF Aden Jon Murray london 1968 p.30

(3) اريك ماكرو، اليمن والمغرب، 1962،1571، ترجمة حسين العمري، ط2، دار الفكر دمشق 1987م، صـ140

(4) أحمد فضل العبدلي، مصدر سابق ص، 133

أسرع الكابتن هينس لملاقاة السلطان محسن وعقد اتفاقية معه لتسليم عدن لبريطانيا مقابل مبلغ من المال حسب طلبه، أما من جهة ثانية فقد أظهرت الرسالة استغلال السلطان للتنافس بين بريطانيا وجيش محمد علي باشا في تهامة، ومن الواضح أن هذا الوجود المصري كان يشكل خطرًا كبيرًا على مصالح بريطانيا الاستعمارية*.

لذا توصل هينس والسلطان محسن إلى أن المبلغ المطلوب لتسليم عدن هو (8700 رَحِمَهُ ٱللَّهُ) سنويًا ولا يسلَّم المبلغ دفعة خشية أن يثير ذلك طمع جيران السلطان محسن العبدلي[1].

كان هينس مطمئنًا إلى أنه قد وصل أخيرًا إلى الغاية من مهمته، ولم يكن يتوقع حدوث أي تراجع أو غدر، ولكنه تحسَّب كعادته لأي مكروه، فوجد المترجم الخاص به في حال من الانفعال الشديد، وراح يخبر هينس بأن هناك مؤامرة لاختطافه وإجباره على تسليم الرسائل المتعلقة بالاتفاق، التي كان السلطان محسن قد ختمها بختمه، وكذلك الصك القاضي بدفع التعويض المالي عن بضائع السفينة (دوريا دولت)، ورأى هينس أن الحكمة تقتضي تنفيذ خطة احتلال عدن بالقوة لتوفر عوامل السيطرة عليها، وعدم وجود مانع يعيق تحقيق هذا الهدف الذي سعت بريطانيا لتنفيذه على الواقع بطرق شتى؛ لذلك فرض هينس الحصار على عدن حتى تصله التعزيزات من بومباي، والاستيلاء عليها بالقوة فخُصِّصت سفينتان حربيتان (فولاج) و(كرون) للمهمة ووضعتها تحت قيادة المايجور بيلي ووضع بيلي نفسه تحت قيادة هينس، وعين سميت قائدًا في السفينة فولاج[2].

(*) نلاحظ أن السلطان محسن لم يستغل الصراع بين محمد علي وبريطانيا لصالح اليمن، وإنما لصالحه الشخصي منحازًا إلى القوى الاستعمارية التي ستحافظ على مصالحه.

(1) حمزة على إبراهيم لقمان، عدن وجنوب الجزيرة العربية، ص133

(2) انظر: عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط2، دار اليمن الكبير للنشر والتوزيع، صنعاء 1991م، ص 94.

وفي يوم 19 يناير 1839م كانت القوات البريطانية تستعد للهجوم وتنفيذ الخطة بإنزال القوات حول جزيرة صيرة في فرقتين، حيث استولى الإنجليز على الجزيرة، واحتلوا قسمًا من عدن يسمى التواهي[1].

ثم تقدم المايجور بيلي مع فرقة أخرى نحو باب عدن واستولوا عليه بسهولة. واستكملوا السيطرة على مدينة عدن التي سقطت بعد أن روتها دماء شهدائها، وفي يوم 18يونيو 1839م قام الإنجليز بعد احتلال عدن بتوقيع اتفاقية صداقة مع السلطان محسن العبدلي (سلطان لحج)، رُصِد بمقتضاها مرتب سنوي للسلطان[2].

كانت هذه الاتفاقية بمنزلة تجديد اعتراف سلطان لحج بشرعية امتلاك بريطانيا لمدينة عدن، مقابل القيمة التي حددت قبيل احتلال عدن، فضلًا عن تسلم السلطان مرتبًا سنويًا حسب الاتفاقية المذكورة، التي شكلت العلاقة الحميمة بين السلطان محسن والكابتن هينس، إلا ان تلك العلاقة سرعان ما تدهورت بعد أن اكتشف السلطان تآمر هينس مع بعض أقاربه للإطاحة به، وهم ابنه أحمد ومستشاره حسن عبدالله العاطف، وقريبه السيد محمد حسين[3].

أدى هذا التدهور في العلاقة بين السلطان وهينس، إلى قيام القبائل اللحجية بعدة حملات حربية؛ لتخليص عدن من يد البريطانيين، ولم تقتصر الحملات على القبائل اللحجية بل انضمت إلى جانبها القبائل الفضلية والعقربية، معلنين الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، وأُحكم الحصار الاقتصادي على عدن، وحُوّلت القوافل التجارية إلى مينائي الفضلي والعقربي في كل من شقرة وعدن الصغرى[4].

---

(1) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839-1967 ط2، دار العودة، بيروت، 1988م، ص 17.

(2) انظر: المصدر نفسه، صـ19

(3) المصدر نفسه، صـ31

(4) * شاكر الجوهري، الصراع في عدن. 1992م، القاهرة.

كان السلاطين ومن يعاونهم لا يرغبون في توحيد القبائل تحت راية الدعوة إلى الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، فكانت الأخبار تنقل أولًا بأول إلى هينس من بعض جواسيسه، لا سيما في لحج، كعبد الله عاطف فقد أخبره أن اجتماعًا حصل بين القبائل المجاورة لعدن من كل الجهات، وأنهم اتفقوا على أن يهجموا على عدن يوم 19مايو 1840م[1].

نفذت القبائل خطة الهجوم على عدن في اليوم نفسه، وسيطروا على جبل حديد إلا أنه بسبب التحصينات ونوعية الأسلحة البريطانية المتطورة، زيادة على معرفة هينس بالحملة القبلية وتحركاتها مسبقًا عن طريق الجواسيس لم تنجح القبائل اليمنية في تحرير عدن، فعادوا إلى ترتيب الصفوف وتطهيرها من الجواسيس الذين يقومون بإبلاغ هينس بالتحركات القبلية.

عقدت تلك القبائل اجتماعًا قرب لحج ضم رؤساء هذه القبائل، وفي الاجتماع عرضت رسائل تم الحصول عليها موجهة من عبدالله عاطف والسيد محمد حسين إلى هينس تخبره عن ذلك الهجوم وتحركات القبائل صوب عدن لتحريرها، وقررت تلك القبائل قتل هذين العميلين فورًا وإعادة الزحف على عدن[2].

بلغ إلى مسامع هينس عبر استخباراته أن اليمنيين سيقومون بهجوم آخر، فعمل على الاستعداد له وتوزيع جنوده وإقامة ثلاثة أبراج على جبل حديد لمنع القبائل المهاجمة من السيطرة على التل، وفي 4 يونيو 1840م، شوهدت القوات القبلية تعبر جزيرة سوابا وجبل حديد، واشتبكت قوات قبلية أخرى من جهة الشرق مع قوات الاحتلال، وفي جوقة المعركة عمل عملاء السلاطين على نشر روح الهزيمة

(1) انظر: حمزة علي إبراهيم لقمان، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، صـ135.
(2) جاد طه، سياسة بريطانية في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، 1970م، ص73.

بين القبائل بترديدهم ألا قوة لهذه القبائل بهزيمة الاحتلال الذي قتل سلاحه المتطور في هذه المعركة ثلاثمائة يمني وحوالي خمسين جريحًا، فكانت النتيجة انسحاب القبائل التي أوشكت على النصر[1].

في عام 1841م قام هينس بعد أن تلقى تعليمات من حكومة بومباي بالهجوم على القوات القبلية المسيطرة على الطرق المؤدية إلى عدن والتوغل في المناطق القبلية المجاورة لها كي يُقضى على الأخطار المهددة للقوات البريطانية المرابطة في عدن، وإلزام السلاطين بالتوقيع على معاهدات الحماية الاستعمارية، ومنع تمتع جميع الوحدات القبلية بالشخصية الدولية، وهي الشخصية الوطنية المرتبطة بعموم الوطن اليمني وإيجاد كيانات سلاطينية تابعة للسياسة البريطانية.

لذلك رأى سلطان لحج، أن من مصلحته التقارب مرة أخرى مع هينس لأن القبائل لم تعد تثق في تصرفاته، فقام بإبرام معاهدة مع هينس في 20 فبراير 1844م ومضمون المعاهدة فرض الحماية على منطقة نفوذ سلطان لحج[2].

مات السلطان عام 1847م وخلفه ابنه أحمد الذي سبق تآمره مع هينس ضد والده، وباعتلاء السلطان الجديد وُسِّع التعاون بين الطرفين لما فيه خدمة سياسة الاحتلال البريطاني[*].

(1) انظر: سلطان ناجي، مصدر سابق، صـ19.

(2) R Gavin Report of Aden 1939 P. 40–35

(*) من الملاحظ أن السلاطين كانوا حلفاء لبريطانيا، وتعاملوا معها لكسب نفوذ ومصالح شخصية، بعيدًا عن الانتماء الوطني، إلا أن تلك العوامل لم تثنِ القوى الوطنية عن أداء رسالتها لتحرير الوطن، حيث تمكنت هذه القوى من حشد القبائل ضد بريطانيا.

(3)

سياسة بريطانيا في إقامة اتحاد الجنوب العربي:

لقد ظلت عدن تحت إدارة التاج البريطاني ولكن من خلال إدارة بومبي في الهند، ولم تكن مباشرة من لندن، واستمر ذلك الوضع منذ الاحتلال البريطاني في القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت المنطقة بعد الحرب العالمية جملة من الأحداث التاريخية وثيقة الصلة في وجهة نظرنا لتكون المحرك الرئيس لتسريع توجهات التاج البريطاني في تطوير استراتيجيته العسكرية والسياسية لترسيخ تواجده في عدن والجنوب العربي عمومًا، التي يمكن إجمالها في الآتي:

1. التوجهات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تُرجمت من خلال وثيقة الأمم المتحدة في حق تقرير المصير والدعوة إلى تصفية الاستعمار، حيث ورد في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 55 منه تأكيده على حق الشعوب في تقرير مصيرها، بالنص على أنه «رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها[1]، وعلى أعضاء الأمم المتحدة[2] احترام هذا الحق امتثالًا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، وتلاه لاحقًا إصدار الجمعية العامة بتاريخ 6 كانون الأول سنة 1952م توصية رقم 673 التي اعتبرت فيها حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطًا ضروريًّا للتمتع بالحقوق الأساسية جميعها، وأنه يتوجب على كل عضو في الأمم المتحدة الحفاظ على تقرير المصير للأمم الأخرى و احترامه.

(1) لبابة عاشور، العلاقات الدولية بين الاستقطاب الأحادي وتعدد الأقطاب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى سنة 2002م، ص 88.
(2) يونس البحيري، نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي، المطبعة والوراقة الوطنية، الداوديات مراكش، ط الأولى 2012م، ص129.

2. الثورة الشعبية السلمية لغاندي في الهند التي مهدت لاستقلالها عن التاج البريطاني في عام 1947م وبالتالي انسحاب بريطانيا ومؤسساتها المعتمدة على إدارة المستعمرات في غرب آسيا من الهند.
3. الأحداث الانقلابية الدامية في صنعاء والاطاحة بالإمام يحيى في 1948م.
4. قيام الثورة المصرية في 1952م وارتباطها الغير المباشر بالنفود السوفيتي.
5. ظهور حكومة مصدق المنتخب في إيران 1951م وتأميمه للنفط الذي أثار قلق بريطانيا على استثماراتها البترولية في إيران والتفكير بنقلها إلى عدن، ويعتقد أنها كانت وراء توجهات شركة بي بي (BP) البريطانية لإنشاء مصفاة عدن وتوجت بزيارة الملكة إليزابيث إلى عدن 1954م.
6. مساعي الولايات المتحدة للاستيلاء على المستعمرات البريطانية في الشرق الاوسط وهو ما اتضح جليًّا في المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة من حرب السويس 1956 وعدم تأييد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد عبدالناصر.

وهكذا يتضح لنا هدف بريطانيا من وراء خلق كيان سياسي في الجنوب ومركزه عدن يضم المشيخات والسلطنات الخاضعة للحماية البريطانية في جنوب اليمن.

لذلك سخّرت بريطانيا كل الإمكانات في خدمة تطبيق القانون الاستعماري؛ لأن هذا القانون سيوجد هوية جديدة في جنوب اليمن المحتل، وهي دولة الجنوب العربي، ولتحقيق ذلك على الواقع، تم استجلاب مواطنين من الهند في عدن لكونهم أكثر تعليمًا ومرونة وقادرين على تنفيذ الأوامر وتلبية الخدمات للبريطانيين بعكس سكان عدن، مما سهل ربط المناطق المستعمرة بالحكومة الهندية، (وإن كان بعض الهنود للأمانة التاريخية قد استجلبوا إلى عدن مبكرًا ضمن عمليات التهجير القسري في أحداث التمردات لبعض المناطق من الهنود المسلمين، مثل عائلة آل خان التي حاولت إقامة ولاية إسلامية، والتي جرى سحقها وتشتيتها بين

المستعمرات البريطانية في عدن ومصر مع نهاية القرن التاسع عشر).

وهكذا فقد تمثلت في خلق دولة، لها جيش مكون من جيش محمية عدن، الليوي والحرس القبلي، والحرس الحكومي، والجيش النظامي اللحجي، وجيش المكلا النظامي، والشرطة القعيطية، والشرطة الكثيرية، وجيش البادية الحضرمي، ثم استنادًا إلى معاهدة الاستشارة، ثم تشكيل قوات المحمية الشرقية وقوات المحمية الغربية، لإقناع السلاطين على قبول فكرة اتحاد بينهم يحقق أغراض السياسة البريطانية في المنطقة، ولتحقيق ذلك الهدف عرضت المملكة البريطانية في العام 1952. مشروع قرار يتضمن النقاط الآتية:

1. قيام اتحادين فيدراليين، حسب التقسيم الإداري القائم في الإمارات.
2. توحيد هذه الكيانات الجديدة، ضمن دولة واحدة هي دولة الجنوب العربي الاتحادية.
3. تبقى مستعمرة عدن خارج هذا الاتحاد وإن كان دخولها فيه ليس بالأمر المستبعد مع مضي الوقت[1].

وفي عام 1954م قدمت الحكومة البريطانية وجهة نظرها، بشأن الاتحاد الفيدرالي، والشكل المقترح لإدارة الاتحاد على النحو الآتي:

1. مندوب سامي يتمتع بالسلطات التي يتمتع بها الحاكم العام لعدن، ومجلس رؤساء يضم رؤساء البلاد الداخلة في الاتحاد.
2. مجلس تنفيذي، يتكون من عضوين من أعضاء مجلس الرؤساء، وعضوين من المجلس التشريعي، والمستشار العام وهو اللقب الجديد للمعتمد

(1) انظر: قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والإمارات)، دار النصر، القاهرة، 1962م، ص 178.

البريطاني.

3. مجلس تشريعي يتكون من اعضاء يمثلون البلاد الداخلة في الاتحاد. وأهم ما في المشروع هو الشكل المقترح للاتحاد، بأن يكون المندوب السامي رئيسًا للاتحاد، والمسؤول عن العلاقات الخارجية والدفاع، ويحق له اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة الطوارئ[1].

عارضت الجامعة العربية فكرة الاتحاد، وأرسلت بعثتين لتقصي الحقائق وأصدرت الجامعة قرارات وتوصيات بأن هذه الأراضي هي أراضٍ يمنية، والشعب هنالك جزء من الشعب اليمني، وإن الاعلان عن الاتحاد محاولة بريطانية لتقسيم اليمن إلى دولتين[2].

في 11 فبراير عام 1959م اعلن رسميًا قيام اتحاد امارات الجنوب العربي، كاتحاد فيدرالي شمل ست امارات لكن السياسة البريطانية، حاولت تقوية هذا الكيان، عن طريق تغيير الاسم من اتحاد إمارات الجنوب العربي إلى اتحاد الجنوب العربي وذلك في 4 إبريل، وهذه السياسة مكنت بريطانيا من تجميع احدى عشرة امارة بحلول عام 1963م ليبلغ عدد الامارات في الاتحاد الفيدرالي للجنوب العربي (11) إمارة على النحو الآتي:

1-بيحان	5-يافع السفلى	9-الواحدي
2-الضالع	6-العوالق العليا	10-العقربي
3-الفضلي	7-العوالق السفلى	11-مستعمرة عدن
4-العواذل	8-دثينة	

(1) انظر: علي الصراف، اليمن الجنوبي من الاستعمار إلى الوحدة، لندن، رياض الريس للكتاب، 1992م، ص 124.
(2) جاد طه، مصدر سابق، ص182.

واستند نظام الحكم في الاتحاد الفيدرالي، إلى تقسيم السلطات إلى سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية، على رأسها المحكمة العليا في قمة الجهاز القضائي، وتتمتع بتغيير الدستور وتحويل القضايا ورفع الأحكام الاستثنائية إلى الهيئة القضائية لمجلس مستشاري ملكة بريطانيا.. وسيرًا على المنهجية نفسها للسياسة البريطانية تم تكوين جيش دولة اتحاد الجنوب العربي (1959-1967م) ليقوم بالدفاع عن حدود الدولة الوليدة المستقلة[1].

في 13 يونيو عام 1967م ساعد تصريح جورج براون وزير الخارجية البريطاني الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني وتطرق إلى أن الجنوب العربي سيصبح مستقلًا في يناير 1968. وأحاط مجلس العموم على تفجير الموقف المتأزم داخل جيش اتحاد الجنوب العربي، فما كان من جورج تومبسون وزير الدولة البريطانية إلا أن يعترف أن ذلك التمرد ينسف تاريخ العسكرية البريطانية ويلغي وجود الحكومة الاتحادية[2].

المبحث الثاني

ثورتا سبتمبر وأكتوبر ودورهما في استقلال الجنوب العربي

لماذا سعت بريطانيا من أجل قيام سلطة مستقلة في عدن، في وقت كان فيه الثوار في صنعاء يواجهون خطر تنامي هجمات القوى الأمامية الملكية على النظام الجمهوري، في محاولة لعودة الحكم الأمامي إلى كرسي السلطة؟

تتحدد الإجابة بتقصي الحقائق في التصور البريطاني لقيام دولة الجنوب العربي المستقل بعد قيام ثورة 26 من سبتمبر 1962م فقد أدركت بريطانيا سلفًا أبعاد الثورة اليمنية في المناطق المحتلة، فعزمت في مخطط اتجاهه الأول: على التحالف

(1) انظر: شاكر الجوهري، الصراع في عدن، مكتبة مدبولي، ط، 1القاهرة، 1992ص40.

(2) انظر: الثقافة الجديدة، العدد (1) 1970، صـ 61-62م.

مع القوى الامامية الملكية، لاستنزاف القوى الثورية بعضها ببعض، أو القيام بهجمات عسكرية من قبل القوات الإمامية، واتجاهه الثاني: يهدف إلى عزل الثورة اليمنية عن المناطق الجنوبية (المحميات)، وبالتالي تُكوَّن حكومة تضم عدن وبقية المناطق في الجنوب العربي، بخلق دولة تحل مكان السلطة البريطانية وتسمى «دولة اتحاد الجنوب العربي».

فقامت السلطات البريطانية بدمج عدن في حكومة الاتحاد والإعلان عن تشكيل حكومة الاتحاد برئاسة حسن علي بيومي زعيم الحزب الوطني الاتحادي، وجرى التصديق على دمج عدن في الحكومة بوصفه رئيسًا لها وصدق على الدمج المجلس التشريعي الاتحادي ومجلس العموم البريطاني، وأُعلن بأن الحكومة الاتحادية تتكون من (24) عضوًا، وقصد بذلك مناهضة الثورة اليمنية من جهة، ومن جهة ثانية اتخذتها الحكومة البريطانية تكتيكًا سياسيًا قد يؤدي إلى تنفيذ مراميها في تأخير بريطانيا اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية كمساومة للاعتراف بدولة الاتحاد من قبل العاصمة صنعاء[1].

كانت ثورة 26 سبتمبر منذ انطلاقها تسعى لوحدة النضال ضد الإمامة وبريطانيا معًا، واقترن هذا في توجهات الثورة وأهدافها، فبعد قيامها عُيِّن قحطان الشعبي مستشارًا بدرجة وزير في أول حكومة جمهورية[2].

وفي معترك علاقة سلطة الثورة بقضية تحرير الأراضي الجنوبية المحتلة كانت ضمن هدف استراتيجي لثورة 26 سبتمبر، وزاد من تطور تلك العلاقة ازدياد وعي القوى المعارضة للاحتلال البريطاني، والتنسيق مع تنظيم الضباط الأحرار، وشكّل

(1) أحمد عطية المصري، نصرية اليمن الديمقراطية، 1950-1972م القاهرة 1974م. ص38.

(2) محمد حسين الفرح، واحدية الثورة اليمنية، صحيفة الوحدة، العدد (263) 27/ 9/ 1995م، ص20.

عبدالله المجعلي وناصر السقاف وعلي ناصر العنسي حلقة وصل بين فصائل القوى المعارضة لتحرير الجنوب وحكومة الثورة، فقد وجه عبدالله المجعلي، رسالة للرئيس السلال في 21 فبراير 1963م جاء فيها: «نلتمس أمركم بتعيين السيد قحطان الشعبي وزيرًا لشؤون الأراضي المحتلة، لأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يجمع أبناء الأراضي اليمنية المحتلة حول أهداف الثورة والجمهورية، بالنسبة لمعركتنا في الأراضي المحتلة.. وننتظر اليوم الذي نخوض فيه المعركة بحد السلاح ضد الاستعمار البريطاني كجبهة تحرير موحدة، تشمل جميع المناضلين الذين يؤمنون بوحدة الإقليم اليمني، واستجاب السلال للالتماس الوارد في الرسالة بتعيين قحطان الشعبي، مصدرًا قرارًا بذلك»[1].

وفي 24 فبراير 1963م عُقد في دار السعادة بصنعاء مؤتمر القوة الوطنية اليمنية، إلى جانب ممثلين عن الضباط الأحرار، وقادة حركة القوميين العرب، وتوصل المجتمعون إلى توحيد الحركة الوطنية، وحماية النظام الجمهوري والدفاع عن ثورة 26 سبتمبر (في نطاق جبهة وطنية موحدة)، واتخاذ الكفاح المسلح وسيلة لتحرير الأراضي اليمنية، وشُكلت لجنة تحضيرية على رأسها قحطان الشعبي»[2].

وفي 7 مارس 1963م ألقى الرئيس عبدالله السلال خطابًا دعا فيه أبناء مناطق الجنوب العربي إلى النضال الثوري لتحرير بقية أجزاء الوطن من الاستعمار.. وفي اليوم التالي 8 مارس قدمت اللجنة التحضيرية سالفة الذكر مشروع ميثاق تكوين الجبهة إلى الاجتماع الموسع، الذي أعلن فيه بانتقال فكرة الثورة اليمنية المسلحة من حيز الإيمان النظري إلى حيز التطبيق العملي[3].

(1) صحيفة 26سبتمبر العدد (394) 23 نوفمبر 2000م، ص12.
(2) صحيفة الوحدة العدد (264)، 4/ 10/ 1995م، ص5.
(3) انظر: عبدالفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، المجلد الأول، دار الفارابي، بيروت، 1979م، ص16.

واتساقًا مع أهداف الثورة، قامت الجمهورية اليمنية يوم 22 يونيو 1963م بأسر مجموعة من رجال الخدمة البريطانية المكونة من (44) فردًا، وأشرفت قيادة الثورة برئاسة السلال في 2 فبراير 1964م على عملية قصف مقر الضابط البريطاني في ردفان / لحج[1].

هذا التوجه في حركة الثورة وتطورها، دفع الرئيس جمال عبدالناصر لزيارة اليمن في يوم الثالث والعشرين من أبريل 1964م واتفق مع الرئيس السلال على استراتيجية العمل الثوري ضد الوجود البريطاني، في الأراضي اليمنية المحتلة، وعُرفت تلك الاستراتيجية بعملية صلاح الدين، وهو اسم كودي حربي لخطة حربية من أجل تقوية نضال الثورة اليمنية ودعمها، وتنفيذ هدف تحرير الأراضي المحتلة من الاستعمار.. وقد كشف أحد كبار القادة المصريين في مذكراته بداية العملية قائلًا: «إنه في اليوم التالي لوصول عبدالناصر اليمن، ألقى خطابًا، في حشد جماهيري كبير بمدينة تعز، وكان خطابه نقطة تحول مهمة في تاريخ اليمن، وفي تاريخ حرب اليمن؛ لأن ذلك الخطاب كان مولد حرب جديدة في جنوب الجزيرة العربية أو ظهور عملية صلاح الدين لتحرير الأراضي اليمنية من بريطانيا[2].

وأصبحت مدينة تعز قاعدة لتدريب وتسليح ثوار التحرير، بمختلف فصائلهم لتنفيذ عملية صلاح الدين، وفق تطبيق مضامين الخطة العملية والعسكرية لتحرير المناطق الجنوبية والشرقية اليمنية من بريطانيا.

«أكد وزير الدفاع البريطاني «بيتر تورينكر» في مجلس العموم البريطاني بلندن يوم 14 مايو 1964م أن رجال القبائل – أي الثوار – يتم تدريبهم تدريبًا جيدًا مع تزويدهم بالأسلحة الأوتوماتيكية والمدافع من قبل حكومة الثورة اليمنية مما يستلزم استخدام الحكومة البريطانية الطائرات إلى جانب القوات البرية في القتال،

---

(1) انظر: اليمن في 100 عام، مركز البحوث والمعلومات، ص 112.

(2) محمد الفرح، وأحدية الثورة، ص 21.

مذكرًا مجلس العموم البريطاني بأهمية تكرار ما حدث في 28 مارس 1964م حين قامت طائرات سلاح الجو البريطاني بشن غارة عنيفة على منطقة حريب في الجمهورية العربية اليمنية، وهاج الرأي العام العربي والعالمي، وأعلنت الحكومة البريطانية، في لندن أن الغارة جاءت ردًّا على الأعمال التخريبية، التي تقوم بها الجمهورية اليمنية في منطقة (ردفان) جنوب اليمن[1].

وقد اعتبرت بريطانيا نضال الثوار وعملياتهم في ردفان أعمالًا تخريبية من جانب الجمهورية اليمنية، لأن النظام الجمهوري في صنعاء والثوار في ردفان هم جانب واحد عنوانه ثورة 26 سبتمبر»[2].

«ردت القوى الثورية، على السياسة البريطانية ببيان مشترك من الهيئات الوطنية في عدن، قررت فيه الإجماع على التمسك بجلاء الجنود البريطانيين عن عدن وإزالة القاعدة البريطانية منها»[3].

في 12 أكتوبر 1964م احتجت حكومة الجمهورية اليمنية على الاعتداءات البريطانية ضد المواطنين في عدن، وقدمت هذا الاحتجاج إلى مجلس الأمن الدولي[4].

اتخذت حكومة بريطانيا سياسة الخنق والحصار، لإسقاط الثورة والنظام الجمهوري، متخذة أساليب التحالفات المتعددة فيما بينها وبين الدول المجاورة، التي تدعم تجمعات الجيش الامامي، الذي يقودها بروس كوند، كما ركزت السياسة البريطانية على شق الصف الجمهوري وإظهار مشاريع بديلة عن أهداف الثورة، مثل مشروع دولة اليمن الإسلامية عام 1965م وظهور الذين سموا أنفسهم القوة الثالثة[5].

---

(1) صحيفة الوحدة 18 أكتوبر 1995م، ص13.

(2) محمد الفرح نفس المرجع، ص21.

(3) أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، بيروت، 1988م، ص113.

(4) اليمن في 100 عام مصدر سابق، ص112.

(5) محمد الفرح، واحدية الثورة، ص21.

كانت الصراعات على الثورة اليمنية قد وصلت أوج قوتها، لبروز الخلافات الإدارية والوظيفية والسياسية، على سطح العلاقات بين جميع القيادات السياسية الثورية، متسببًا في إقالة الحكومة السادسة، حيث تم في 20/ 4/ 1965م تشكيل الحكومة السابعة برئاسة الأستاذ أحمد محمد نعمان، لتمثل رمزًا للتلاعب بأهداف الثورة، لأنها خلت من منصب يهتم بشؤون المناطق المحتلة التي تشكل المناطق الشرقية والجنوبية من اليمن[1].

وعدّت حكومة لندن وضعية حكومة صنعاء فرصة ذهبية لا تعوض، فعملت على صياغة استراتيجية سياسية جديدة تحقق أهدافها بعدم خضوع عدن لصنعاء، وذلك على خطوات مترتبة كالآتي:

1. دعوة السلاطين وفصائل التحرير (الجبهة القومية - جبهة التحرير) إلى مفاوضات مع حكومة بريطانيا بشأن إقامة حكم ذاتي مستقل عاصمته عدن، وعند موافقة تلك الأطراف يتم التفاوض حول جلاء القوات البريطانية وإقامة دولة مستقلة[*].
2. منح أقوى فصائل التحرير وهو فصيل الجبهة القومية، في اتجاه يحقق استقلالية الجبهة القومية عن حكومة الثورة في صنعاء والتعاطي مع قبول الحكومة البريطانية بقيام حكم ذاتي باسم دولة الجنوب العربي.
3. توضيح السياسة البريطانية حيال وضع استقلال المناطق المستعمرة، وهو استقلال لا يعني حكومة صنعاء، بل بحسب الاتفاقات والمعاهدات السابقة بين حكومة بريطانيا والدولة العثمانية، في بداية القرن العشرين، ثم بين بريطانيا والإمام يحيى حميد الدين، في ثلاثينيات القرن نفسه، وقد وُضِّح بذلك كما جاء في صياغة الكتاب الأبيض الذي سنتطرق إلى محاوره.

---

(1) ادجار اوبلانس، مصدر سابق، ص254.

(*) بالفعل تم التحضير لعقد مؤتمر لندن لتنفيذ هذه الخطوة على الرغم من اختلاف الفصائل فيما بينها في أثناء انعقاد المؤتمر في أغسطس 1965م.

تنبهت التيارات الثورية والجمهورية لخطوة وضع حكومة النعمان باستبعاد وزير شؤون المناطق المحتلة، والتحدث عن مؤتمر لندن، فشُكِّلت الحكومة الثامنة، وأعيد فيها منصب وزير شؤون الجنوب المحتل وتلتها الحكومتان التاسعة والعاشرة متضمنتان المنصب نفسه، لكي تظهر شرعيتهما الثورية والوطنية.

كانت رسالة الشرعية الثورية لقيام الحكومة الثامنة - وتمسكها في التشكيل بالبنية الجغرافية والبشرية والسياسية وتأييد المظاهرات في عدن يوم 20 يوليو 1965م لتوجهاتها الثورية، قد وصلت إلى دهاليز السياسة البريطانية، فما كان من الخارجية البريطانية في 22 فبراير 1966م إلا إصدار الكتاب الأبيض، معلنة فيه انسحابها من عدن وبقية المحميات في عام 1968م كان الهدف من صدور الكتاب الأبيض يتمحور في الآتي:

1. ايجاد انشقاقات في فصائل التحرير، لأن كل فصيل يرى أنه أحق بإدارة السلطة في الأراضي المستعمرة، وبتاريخ 10 أكتوبر 1966م احتدم الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، ووقفت السلطات البريطانية بجانب الجبهة القومية، ليس حبًّا فيها وإنما لمعرفتها بأنها ستقوم عند انسحاب بريطانيا بتكوين دولة إيديولوجية، لا تتفق مع تكوين النظام الجمهوري في صنعاء[*].
2. تطور الصراع المسلح بين فصائل التحرير سيؤدي إلى إرباك حكومة الثورة وإضعاف تياراتها المبدئية المؤمنة بواحدية الثورة اليمنية.
3. إضعاف اليسار الثوري وغرس الفُرقة والقطيعة في صفوف قيادة الثورة ونشر روح الإحباط في نفوس الفرقاء الجمهوريين وتوحيد القوى الملكية الإمامية المعادية للثورة والنظام الجمهوري في جبهة منظمة تستطيع القضاء على النظام الجمهوري قبل عام 1968[2].

(*) من الملاحظ أيضًا أن وقوف بريطانيا إلى جانب الجبهة القومية إنما كان نكاية لعبدالناصر الذي يؤيد جبهة التحرير.

(2) عبدالله الجابري، الجنوب العربي في سنوات الشدة، جدة، 1968م، ص127.

وفي 11 فبراير 1967م شهدت مدينة عدن مظاهرات جماهيرية عارمة، مقاطعةً للاحتفالات بذكرى قيام (اتحاد الجنوب العربي) ومطالبة بانضمام الأراضي اليمنية المحتلة إلى سلطة حكومة الثورة اليمنية رافعة صور الرئيس السلال وأهداف الثورة اليمنية[1].

في الجانب الآخر شعرت الحكومة البريطانية بخطورة المرامي السياسية لتلك المظاهرات، فبعثت إلى عدن اللورد شاكلتون مبعوثًا لوزير الخارجية البريطاني، لدراسة الموقف في عدن والمحميات، وتقييم الوضع الراهن فيها، وعند وصوله إلى عدن يوم الثاني عشر من أبريل 1967م أجرى شاكلتون اتصالات ولقاءات علنية وسرية، مع مختلف الفرقاء والأطراف من الجبهة القومية وقيادة جبهة التحرير ورموز سلاطينية، وفي ختام مهمته أفصح بأن حكومة العمال البريطانية، تسعى لتنفيذ خطة في عدن والمحميات، لتكوين حكومة واحدة، تناهض حكومة الثورة في صنعاء، وأوحى شاكلتون في تقريره بأن لا تخسر الحكومة البريطانية الأطراف والفصائل المتصارعة على إقامة حكم ذاتي في مفاوضات الاستقلال، لأن كل طرف سواء جبهة التحرير أو الجبهة القومية أو حزب الرابطة أو السلاطين والمشايخ، يرغب في إقامة حكومة مستقلة عاصمتها عدن، ليس لها ارتباط بحكومة صنعاء، واستحسن في التقرير التعامل مع الجبهة القومية، لأن لديها الكفاءات القيادية المتعلمة والمتمكنة بالعمل السياسي، وبالتالي المقدرة لإقامة دولة إيديولوجية في المناطق التي تحتلها بريطانيا[2].

في ذلك الوقت أثرت هزيمة 5 يونيو 1967م على الوضع السياسي في اليمن، فقد سُحِب الجيش المصري من اليمن، وقُطع الدعم المادي عن الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري، الأمر الذي أفضى إلى خضوع الأراضي اليمنية المحتلة،

(1) التقرير السياسي إلى المؤتمر الثاني لاتحاد الشعب الديموقراطي، عدن، 1975م، ص2.
(2) انظر: صلاح العقاد، جزيرة العرب في العصر الحديث، القاهرة، 1969م، ص117.

إلى ترتيبات تأخذ بالتأثيرات الخارجية للدول العظمى ذات المصالح الحيوية في الخليج والجزيرة العربية، وكانت بريطانيا من الدول العظمى، التي وضعت يدها في صورة الترتيبات، لتنعكس على المفاوضات التي جرت في جنيف لتحديد مستقبل الوضع في الجنوب العربي بين الجبهة القومية ووفد الحكومة البريطانية برئاسة الوزير شاكلتون نفسه، بما يحقق رغبة الطرفين في قيام دولة مستقلة عاصمتها عدن، ولكن كان عليها أن تتخلص من حكومة الاتحاد الضعيفة[1].

وفي العشرين من يونيو 1967م قامت الجبهة القومية بعملية عسكرية نوعية تمثلت بالسيطرة على مدينة كريتر في عدن وأحكمت غلق جميع منافذها وتمت تصفية العملاء وإدارة المشاريع فيها ولو لبضعة أيام لكنها رسالة قوية وواضحة للحكومة البريطانية عمن هي القوة الأبرز في الميدان عسكريا وسياسيًّا. وما زالت هذه الحركة تثير الكثير من التساؤلات عن مدى التدخلات الخارجية وحجمها في التخطيط والتنفيذ لإدارتها بين القوى المتصارعة آنذاك في الشرق الأوسط بين المخابرات السوفيتية والمصرية والبريطانية[2]-حيث اعتبرتها الجبهة القومية عملية نوعية لرد الاعتبار العربي لهزيمة مصر في سيناء، وبالتالي مثلت نقطة تحول في موقف جمال عبدالناصر والقيادة المصرية من الجبهة القومية وتحديدًا بعد هزيمة 1967م ومقتل عبدالحكيم عامر نائب الرئيس المصري والمشرف على ملف اليمن وكذلك بعد عزل صلاح نصر رئيس المخابرات المصرية ذي السمعة السيئة في موقفه من الجبهة القومية ومطاردة قادتها في مراحل الكفاح المسلح في المحافظات الشمالية[3].

---

(1) انظر: اليمن في 100 عام مصدر سابق، ص130.

(2) Jonathan Walker(2014)ADEN INSURGENCY–the savage war in Yemen 1962–1967، UK،Pen & Sword Books Ltd

(3) (راجع مذكرات جارالله عمر عن حرب السبعين في صنعاء، صادر 1985م).

لذلك وفي اليوم نفسه، تخلت الحكومة البريطانية عن تلك الحكومة الضعيفة، وفتحت النوافذ للجبهة القومية، للدخول من الباب السياسي إلى طاولة المفاوضات، التي تفضي في النهاية إلى تثبيت دولة مستقلة، تديرها الجبهة القومية ذات الطابع الإيديولوجي.

كان السلال يخشى ذلك، فقام بإجراء تعديل في حكومته وعين عبده عثمان وزيرًا لشؤون المناطق المحتلة وأحمد الشجني وزيرًا للإعلام، بعد إدراكه أن الجبهة القومية تضع إيديولوجيا اليسار فوق العمل الوطني، فحاول مغازلة الجبهة بتعديله الحكومي، معتقدًا أن عبده عثمان وأحمد الشجني هما ممثلان للجبهة في حكومته[1].

ولكن في 5 نوفمبر 1967م حدث انقلاب على حكومة السلال ونُفي إلى خارج اليمن وعين محمد عبده نعمان وزيرًا لشؤون المناطق المحتلة في حكومة العيني، فرفضت الجبهة القومية من إقامة علاقات مفتوحة مع الوضع الجديد، مدعية بالتوجهات اليمينية الرجعية لقادة الانقلاب[2].

حيث أن انقلاب 5 نوفمبر في صنعاء قادته القوى البعثية ليكون بذلك مرحلة في نهاية النفود المصري ومقدمة لمفاوضات لاحقة تفضي لتسوية سياسية مع القوى الملكية والمعادية للثورة للعودة لتقاسم الحكم وهو ما تحقق لاحقا في اتفاقية 1970م للمصالحة بين الجمهوريين والملكيين. وكانت تلك الخطوة ليست بالطبع بمعزل عن الخارطة الجيوبوليتيكية للتسابق على فرض النفود بين معسكر الشرق والغرب والذي أكدته الأيام لاحقًا في امتداد النفود السوفيتي واستيلائه الكلي على عدن والجنوب في أقل من ثلاث سنوات وتحديدًا منذ حركة الانقلاب اليساري يونيو 1969م.

(1) اليمن 100 عام، مصدر سابق ص131.
(2) اليمن 100 عام، نفس المصدر ص130.

الخاتمة:

يمكن القول إن مشروع اتحاد إمارات الجنوب في جوهره استهدف الإبقاء على الوجود البريطاني في جنوب اليمن وخاصة في عدن لمواجهة أعباء الالتزامات العسكرية البريطانية على الصعيد العالمي وللدفاع عن الحلفاء وعن مصادر البترول العربي في شبه الجزيرة العربية. وهذا ما ذكرته بالنص جوليان كنج في كتابها عن أهداف الاستعمار في عدن «ويمكن سد متطلبات الأمن في عدن نفسها ولا ريب بقوة صغيرة نسبيًّا تعمل كحامية كتلك التي يؤمنها الجيش الاتحادي، ولا ريب في أن هذا العرض للتطورات السياسية يقود المرء إلى الاستنتاج بأن الحاجة المفروضة للقاعدة، لابد أن تثير مشكلة من مشاكل الأمن تفوق ما تستطيع الحامية الصغيرة العدد تأمينها. وإذا كان الضغط الخارجي من اليمن أو غيرها، يعرض مثل هذه الحامية إلى الاجتياح، فان بالإمكان تأمين المساعدة العاجلة بسرعة من بريطانيا نفسها[1]». ولكن من نظرة موضوعية يمكن القول: «إن رؤية بريطانيا تلك وللأمانة الموضوعية والقراءة التاريخية بعيون اليوم عكست رؤية ثاقبة من منظور الحضارة الصناعية الأوربية المتطورة لصيغة بناء الدولة اليمنية الحديثة فيما بعد خروج بريطانيا، وهو الصيغة نفسها التي هندستها بريطانيا للدول التي بقيت تحت مظلة الكومنولث في الجزيرة العربية والمعروفة بدول الخليج العربي اليوم (الإمارات، البحرين، قطر، الكويت وسلطنة عمان)، ولو قُدِّر لهذا المشروع وكُتب له النجاح آنذاك لكانت عدن والجنوب العربي رائدة للنهضة والاستقرار والازدهار لكل الجزيرة، وحتى نموذج قدوة وتطلع ودعم ومساندة للشطر الشمالي من اليمن فيما عرف بعد الاستقلال.

في ضوء هذا التاريخ الحافل بالصراع الذي غذّته عوامل خارجية تمثلت في مؤامرات السلاطين وأجهزة المخابرات البريطانية والمصرية ومن خلفها السوفيتية،

(1) جيليان كينج، أهداف الاستعمار في عدن، ترجمة خيري حماد، القاهرة. 15/ 2/ 1966م.

لم يكن مستبعدًا أن تتطور الامور بشكل خطير إلى درجة اندلاع حرب أهلية بين الجبهتين (القومية والتحرير) عشية الاستقلال، كنتيجة حتمية للصراع على السلطة بعد أن اقترب موعد الانسحاب البريطاني وتحقق الاستقلال.

من هنا يتضح لنا كيف قامت الجبهة القومية بتحقيق أهدافها الإيديولوجية اليسارية بقيام سلطة مستقلة بعد الانسحاب البريطاني من عدن. فأقدموا على صياغة الهيكل التنظيمي للجبهة القومية، كدولة مستقلة بدأت بوادرها على الواقع، بالاتفاق على ميلادها عبر الحوارات في جنيف بين وفد المملكة المتحدة برئاسة شاكلتون، ووفد الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي، ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية تكرس شرعية الدولة الوليدة المستقلة.

وما يوضح ذلك أكثر البند الأول الذي ينص على أنه: «سينال الجنوب العربي الاستقلال في 30 تشرين الثاني 1967م ويسمى يوم الاستقلال[1].

أما البند الثاني ينص على أنه: «ومن يوم الاستقلال تؤسس دولة مستقلة ذات سيادة» كما تتعهد حكومة بريطانيا بتأييد طلب عضوية الأمم المتحدة للدولة المستقلة الجديدة بموجب نص البند الخامس[2].

وفي 30 نوفمبر أُعلن عن تشكيل أول حكومة لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة قحطان الشعبي[3].

(1) وثيقة الاتفاق بين وفد المملكة المتحدة (بريطانيا) ووفد الجبهة القومية (البند الأول).
(2) المصدر نفسه، البند الثاني والبند الخامس.
(3) انظر: القرار الجمهوري رقم (18) العام، 1967م.

ملحق بنود الأتفاق (٣)
الذي تم بين وفد المملكة المتحدة (بريطانيا)
ووفد الجبهة القومية
٣٠ نوفمبر١٩٦٧م-جنيف

بعد المحادثات بين وفد المملكة المتحدة برئاسة الوزير شاكلتون كطرف أساسي في حل قضية الجنوب العربي، ووفد الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي، كطرف مقابل يسعى للاتفاق مع وفد الحكومة البريطانية حول القضية نفسها، وقد تم الاتفاق بين وفد المملكة المتحدة - بريطانيا - ووفد الجبهة القومية في مؤتمر جنيف في القضايا المتفق عليها بموجب التزام الطرفين بتنفيذ بنود الاتفاق التالي:

البند (1): سينال الجنوب العربي الاستقلال في 30 نوفمبر1967م ويسمى يوم الاستقلال.

البند (2): ومن يوم الاستقلال تؤسس دولة مستقلة ذات سيادة تعرف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بشكل رسمي من قبل الجبهة القومية، التي يحق لها تشكيل حكومة لهذه الدولة.

البند (3): ستتخذ الخطوات من قبل حكومة صاحبة الجلالة لإنهاء سيادة احتلالها وحمايتها وسلطتها التشريعية، كما تتطلب الحال منذ يوم الاستقلال على أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

البند (4): تعترف حكومة صاحبة الجلالة بجمهورية اليمن الشعبية منذ يوم الاستقلال وستكون هناك علاقات دبلوماسية تامة بين المملكة المتحدة وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية منذ يوم الاستقلال، وتبعًا لذلك فستقوم كلا الحكومتين بتعيين السفراء متى كان ذلك ممكنًا، وفي ذلك الوقت طالما التزمت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بميثاق فيينا سنة 1961م فإن العلاقات الدبلوماسية بين القطرين

سينظِّمها القانون في أثناء تعيين السفراء تقام بعثات دبلوماسية منذ يوم الاستقلال، وحتى بموجب الميثاق الخاضع إلى قاعدة التبادل مع أي تحفظ يبديه طرف آخر وبعد ذلك تنظم العلاقات الدبلوماسية أو سيبديه فيما بعد أي من الطرفين.

البند (5): سيكون متروكًا لحكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تقرير مسألة طلب عضوية الأمم المتحدة، وستكون حكومة صاحبة الجلالة راغبة في تأييد أي طلب للعضوية يقدم للأمم المتحدة إذا كان ذلك رغبة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

البند (6): عند وبعد يوم الاستقلال سوف لا يكون للملكة المتحدة أية مسؤولية دولية بالنسبة لحكومة اليمن الجنوبية الشعبية، الذي سوف يوجه كذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويعبر عن وجهات نظرها بخصوص مسألة استمرار الالتزامات الدولية.

البند (7): جميع المعاهدات والاتفاقيات الأخرى المتضمنة التزامات دولية سينظمها إعلان رسمي من قبل حكومة اليمن الجنوبية الشعبية، الذي سوف يوجه كذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويعبر عن وجهات نظرها بخصوص مسألة استمرار الالتزامات الدولية.

البند (8): أن أية معاهدات واتفاقيات وامتيازات وترتيبات أخرى سبقت يوم الاستقلال بين حكومة التاج، والحكومات الأخرى، حاكمًا أو حكومة أو أية سلطات أخرى للأجزاء المختلفة تنهى في يوم الاستقلال.

البند (9): أن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية اعتبارا من يوم الاستقلال تملك جميع حقوق الأراضي والادعاءات التي عملت من قبل حكومة التاج أو ممثليه بواسطة الحكام أو الحكومات أو أية سلطات أخرى بجميع أجزاء أراضي الجمهورية.

البند (10): أن المعرفة المسبقة للقانون في أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أو في أي جزء من أراضيها يوم الاستقلال مباشرة سوف يستمر نافذًا في سلطة تديره في الجمهورية.

البند (11): أن حكومة صاحبة الجلالة سوف تتخذ خطوات قبل يوم الاستقلال من أجل تنظيم الإلغاء بواسطة أمر من مجلس جلالتها المسئول عن ذلك، وستكون هذه الأوامر دستورية نافذة في أراضي الجمهورية اليمنية، أو في أي جزء منها مع إبقاء شروط ملائمة من أجل ضمان مجموعة القوانين العامة من الإضراب.

البند (12): جميع الحقوق والمسؤوليات والالتزامات الموجودة في أراضي الجمهورية مباشرة قبل يوم الاستقلال للتاج أو للممثلية أو الحكومات الأخرى في تلك الأراضي ستكون في يوم الاستقلال حقوقًا ومسؤوليات والتزامات الجمهورية دون أي اجحاف على شرط ألا يلحق الضرر بحقوق حكومة الجمهورية لتنفيذ أي رأي أو موقف ناتج عن ذلك أو اتخاذ أي إجراء تراه مناسبًا.

البند (13): جميع المصالح في الأراضي والممتلكات ومصادر القوة الأخرى في أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، التي كانت قبل يوم الاستقلال مباشرة تدار من قبل التاج أو نيابة عنه لأغراض الحكومة، أو كما قد تكون الحال لتنفيذ سلطة صاحبة الجلالة في الأراضي التي كانت تدار مباشرة قبل يوم الاستقلال من قبل أو نيابة عن التاج من أجل أغراض القوات المسلحة للمملكة المتحدة، يجب أن تحول للجمهورية منذ يوم الاستقلال مع جميع الحقوق والالتزامات والمسؤوليات دون إجحاف لأي إعادة نظر لاحقة أو عمل ناتج عن حكومة الجمهورية فيما يتعلق بامتلاك الأرض للأغراض الدبلوماسية أو الاستشارية أو لأغراض أخرى.

البند (14): إن حكومة الجلالة وحكومة جمهورية اليمن الجنوبية سوف

تتشاوران سوية فيما يتعلق بمسائل الجنسية التي تنشأ عن استقلال الجمهورية قبل أن تتخذ الحكومة صاحبة الجلالة خطوات لتجريد مواطني المملكة المتحدة في المستعمرات الذين هم في ذلك الوضع بسبب اتصالهم بأراضي الجمهورية من وضعهم كرعايا للمملكة المتحدة والمستعمرات.

البند (15): سوف تسلم حكومة المملكة المتحدة حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أية وثائق وتقارير ودراسات وخرائط تعود إلى أرض الجمهورية، التي قد تكون حكومة صاحبة الجلالة قادرة على امتلاكها، والاستشارات فيما يتعلق بالإدارة المناسبة لتحقيق هذا الهدف سوف تتم بين الحكومتين.

وسوف تزود حكومة صاحبة الجلالة حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بأية مادة موجودة في حوزتها، والتي لا تملكها حكومة الجمهورية المذكورة لحد الآن ولا سيما القضايا المتعلقة بتقرير الحدود.

البند (16) بسبب ضيق الوقت، فإن المناقشات بشأن الوظائف العامة والرواتب التقاعدية يجب أن تتم في وقت مبكر بعد الاستقلال.

البند (17): بسبب ضيق الوقت فإن المناقشات بسبب قضية مسؤوليات القرض إلى حكومة صاحبة الجلالة والدين العام لقانون أراضي الجمهورية غير المدفوع إلى حكومة صاحبة الجلالة، المدفوع عند تاريخ الاستقلال يجب أن يؤجل للمداولة في مفاوضات لاحقة في وقت مبكر بعد الاستقلال.

موقع نيابة عن الجبهة القومية   **موقع عن المملكة المتحدة**

قحطان الشعبي   **شاكلتون (الوزير بلا وزارة)**

مصادر البحث:

الكتب العربية

1. أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، القاهرة، 1984م.
2. أحمد زين السقاف، أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية، بيروت 1956م.
3. أحمد قاسم غالب، رسالة من الجحيم، عدن 1958م.
4. إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1 الرياض 1997م.
5. جاد طه، سياسة بريطانية في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، ط1 بيروت 1970م.
6. حسن محمد الكحلاني، فلسفة التقدم ودراسة في اتجاهات التقدم والقوى الفاعلة في التاريخ مركز الإسكندرية للكتابة ط1 1997م.
7. حمزة على ابراهيم لقمان عدن وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة ط1. 1960م.
8. حمزة علي إبراهيم لقمان معارك حاسمة من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، 1978م.
9. د. موسى محمد طربوش. العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى إلى الحرب الباردة 1914-1991م. الجامعة المستنصرية - العراق، ط 2 2017م.
10. دراسات في تاريخ الثورة اليمنية، (بدون تاريخ) عدن.
11. سلطان القاسمي، الاحتلال البريطاني لعدن، مطابع البيان التجارية، دار الغرير، دبي 1992م.
12. سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، 1839-1967م. ط2 دار العودة، بيروت، 1988م.
13. سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والامام يحيى 1904-1948م. القاهرة 1993م.
14. شاكر الجوهري، الصراع في عدن، القاهرة 1992م.
15. صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب اليمن، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة 1985م.

16. عبد الرحمن سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة 1970م.
17. عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط2 دار اليمن الكبير للنشر والتوزيع، صنعاء 1991م.
18. عبدالرحمن البيضاني، أسرار اليمن، ط1، القاهرة، 1961م.
19. عبدالفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، المجلد الأول، دار الفارابي، بيروت، 1979م.
20. عبدالله أحمد الثور، الجنوب اليمني، وثائق يمنية، ط1 القاهرة 1986م.
21. عبدالله الجابري الجنوب العربي في سنوات الشدة، جدة 1968م.
22. علي الصراف، اليمن الجنوب من الاستعمار إلى التوحيد، لندن 1992م.
23. فيصل جلول، الثورتان الجمهوريتان الوحدة، دار الجديد، ط1، بيروت، 2000م.
24. قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والإمارات) دار النصر القاهرة 1962م.
25. كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، بيروت 1969م.
26. لبابة عاشور، العلاقات الدولية بين الاستقطاب الأحادي وتعدد الأقطاب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2002م.
27. محمد أحمد نعمان، انهيار الرجعية في اليمن، القاهرة، 1995م.
28. محمد أحمد نعمان، من وراء الأسوار، بيروت،1971م.
29. محمد الجفري، حقائق عن جنوب الجزيرة العربية، عدن 1957م.
30. محمد اليازلي، من الثورة البكر إلى الثورة الأم، ط1 صنعاء 2002م.
31. محمد عبدالجبار سلام، الوحدة اليمنية عبر مسيرة النضال وآفاق المستقبل، ط1 صنعاء 1992م.
32. محمد محمود الزبيري، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، القاهرة بدون تاريخ.
33. وثائق عبد الناصر، خطب، أحاديث تصريحات، القسم الأول، القاهرة، 1967م.

34. وزارة الاقتصاد والتموين والتجارة، النشأة والتطور خلال مسيرة الثورة صنعاء (1963-1987م)
35. اليمن في 100 عام، مركز البحوث والمعلومات، وكالة سباء، ط1، صنعاء، 2000م.
36. يونس البحيري، نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي، المطبعة والوراقة الوطنية، الداوديات مراكش، ط الأولى 2012م.

المجلات والصحف

1. أحمد يوسف أحمد، التطورات الأخيرة في اليمن، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (51) يناير 1987م.
2. أسس المعارف السياسية، برنامج تثقيف ابتدائي، الحزب الاشتراكي، عدن، 1981م.
3. التقرير السياسي السنوي، مجلس الشورى، صنعاء 1973م.
4. الثقافة الجديدة، العدد (1) 1970م.
5. الثقافة الجديدة العدد (1) 1970م.
6. الثقافة الجديدة العدد (3) السنة (1)، 1970م.
7. الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية 1978-1986م. دار الهمداني عدن 1987م.
8. برهان غليون، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، «ندوة» ط1، بيروت، 1992م.
9. صادق جلال العظم، العلمانية والمجتمع المدني، مجلة النهج العدد (2)، بيروت 1995م.
10. صحيفة 26سبتمبر العدد (394) صنعاء، 23 نوفمبر 2000م.
11. صحيفة الوحدة العدد (264)، 4/ 10/ 1995م.
12. عبدالسلام صبره، صحيفة الثورة، العدد (3464) 1978م.
13. عبد العزيز المقالح، قراءة في كتاب الدور المصري في اليمن، دراسات يمنية، العدد (18) يونيو صنعاء 1982م.

14. مجلة الحكمة، العدد (3)1971م.
15. مجلة اليمن، العدد (7/ 8) 1997م.
16. محمد حسين الفرح، واحدية الثورة اليمنية، صحيفة الوحدة، العدد (263) 27/ 9/ 1995م.

الكتب الاجنبية

1. إدجار تاوبلانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970م. ترجمة عبدالخالق لاشين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985م.
2. اريك ماكرو، اليمن والمغرب، 1571-1962م. ترجمة حسين العمري، ط2 دار الفكر دمشق 1987م.
3. جيليان كينج، أهداف الاستعمار في عدن، ترجمة خيري حماد، القاهرة 1966م.
4. عزيز خودا بيرديف، الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن، دار التقدم، موسكو، 1990م.
5. فالكوفا، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، عدن، 1978م.
6. فريد هوليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي، ط1. الكويت 1976م.
7. فيتالي ناؤمكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية الديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، 1974م.
8. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، 1917 - 1970م، دار التقدم موسكو، 1975م.
9. R Gavin. Treport of Aden 1939
10. Water Field Suttans OF Aden. Jon Murray. london 1968
11. Jonathan Walker(2014)ADEN INSURGENCY-the savage war in Yemen 1962-1967,Pen & Sword Books Ltd,UK